



www.
www.
www.
www.

Ghaemiyeh

.com
.org
.net
.ir

الْمُسْكَنُ

بِكَ

بِكَ وَلَا يَنْهَا



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

المنطق

كاتب:

محمد رضا المظفر

نشرت في الطباعة:

مؤسسة المعارف الإسلامية

رقمي الناشر:

مركز القائمة باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

5	الفهرس
21	المنطق
21	هوية الكتاب
21	اشارة
25	مقدمة
27	الاحداث
29	الجزء الأول
29	اشارة
31	المدخل
31	الإشارة
33	الحاجة إلى المنطق
34	تعريف علم المنطق
34	المنطق آلة
35	العلم
35	تمهيد
37	تعريف العلم
38	التصور والتصديق
39	بماذا يتعلّق التصديق والتصور؟
41	اقسام التصديق
41	الجهل وأقسامه
42	ليس الجهل المركب من العلم
42	العلم ضروري وظري
43	توضيح في الضروري
44	تعريف النظر أو الفكر
46	خلاصة تقسيم العلم :
46	تمرينات

47	أبحاث المتنطع
49	الباب الأول : مباحث الألفاظ
49	اشارة
51	الحاجة إلى مباحث الألفاظ
54	النتيجة
55	الدلالة
55	تعريف الدلالة
55	أقسام الدلالة
57	الدلالة الوضعية :
59	الدلالة اللغوية
59	تعريفها
59	أقسامها : المطابقية، التضمنية، الإلتزامية
60	شرط الدلالة الإلتزامية
61	تمرينات
63	تقسيمات الألفاظ
63	1-المشخص ، المشترك ، المنقول ، المرتجل ، الحقيقة والمجاز
65	تبهان
66	تمرينات
67	2-التراوُف والتباين
68	قسمة الألفاظ المتباعدة :
71	أقسام التقابل
73	تمرينات
75	المفرد والمركب
76	أقسام المركب
78	أقسام المفرد
80	تمرينات
81	الباب الثاني : مباحث الكلّي
81	اشارة

83	الكلي والجزئي
83	نكلمة تعريفالجزئي والكلي
84	الجزئي الاضافي
85	المتواطئ والمتشكك
86	تمرينات
87	المفهوم والمصدق
87	العنوان والمعنون أو دلالة المفهوم على مصادقه
89	تمرينات
90	النسب الأربع
92	النسب بين تقسيمي الكليتين
96	خلاصة :
97	تمرينات
98	الكليات الخمسة
99	النوع
99	الجنس
100	الفصل
101	تقسيمات
103	الذاتي والعرضي
104	الخاصة والعرض العام
104	تبسيهات وتوضيحات
105	الصنف
106	الحمل وأنواعه
106	اشارة
106	1 - الحمل طبقي ووضعبي
107	2 - الحمل ذاتي أولي ، وشائع صناعي
108	3 - الحمل مواطنة واشتراق
109	العرض معناه الحمل
110	تقسيمات العرضي

111	الكلى المنطقى والطبيعى والعقلى
113	تمرينات
115	الباب الثالث : المعرف وتلحق به القسمة
115	اشارة
117	المقدمة : في مطلب ما ولي وهل ولم
119	تلخيص وتعقيب
120	فروع المطالب
121	التعريف
121	تمهيد
122	أقسام التعريف
122	اشارة
122	1 - الحد التام
123	2 - الحد الناقص
124	3 - الرسم التام
124	4 - الرسم الناقص
126	التعريف بالمثال و الطريقة الاستقرائية
126	التعريف بالتشبيه
127	شروط التعريف
130	القسمة
130	تعريفها
130	فائدة
132	أصول القسمة
134	أنواع القسمة
136	أساليب القسمة
136	1 - طريقة القسمة الثانية
139	التعريف بالقسمة
140	كسب التعريف بالقسمة أو كيف تفكر لتحصيل المجهول النصوري
141	طريقة التحليل العقلى

144	طريقة القسمة المنطقية الثانية
145	تمرينات
145	على التعريف والقسمة
149	الجزء الثاني
149	إشارة
151	الباب الرابع : القضايا وأحكامها
151	إشارة
153	الفصل الأول : في القضايا
153	القضية
153	إشارة
155	أقسام القضية
155	القضية : حملية وشرطية :
156	الشرطية : منصلة ومنفصلة
157	أجزاء القضية
157	أقسام القضية باعتبار الموضوع
159	لا اعتبار إلا بالمحصورات
160	السور وألفاظه
161	تقسيم الشرطية
163	السور في الشرطية
165	تقسيمات الحملية
165	إشارة
165	1 - الذهنية ، الخارجية ، الحقيقة
166	2 - المعدلة والمحصلة
168	3 - الموجهات
168	مادة القضية
170	الإمكان العام
172	جهة القضية
173	أنواع الموجهات

173	أقسام البسيطة
175	أقسام المركبة
180	تمرينات
181	تقسيمات الشرطية الأخرى
181	اشاره
181	اللزومية والاتفاقية
182	أقسام المنفصلة
184	تبيه
184	اشاره
184	1 - تأليف الشرطيات
185	2 - المنحرفات
186	تطبيقات
187	تمرينات
189	الفصل الثاني : في أحكام القضايا أو النسب بينها
189	تمهيد
190	التاقض
190	اشاره
190	تعريف التاقض
191	شروط التاقض
191	الوحدات الشمان
192	تبيه
192	الاختلاف
193	الاختلاف بالجهة
194	من ملحقات التاقض
194	التدخل والتضاد والدخول تحت التضاد
197	العکوس
197	اشاره
197	العكس المستوى

198	شروط العكس
198	الموجيان تعكسان موجة جزئية :
199	السالبة الكلية تعكس سالبة كلية
200	تعقيب
201	السالبة الجزئية لا عكس لها
201	المنفصلة لا عكس لها
202	عكس النقيض
202	اشارة
202	قاعدة عكس النقيض
203	البرهان
203	برهان عكس السالبة الكلية .
206	برهان عكس السالبة الجزئية :
208	برهان عكس الموجة الكلية
209	الموجة الجزئية لا تعكس
211	تمريرات
212	من ملحقات العكس : النقض
212	اشارة
212	قاعدة تضليل المحمول
214	تبينات
214	أ - طريقة تحويل الأصل ..
215	ب - تحويل معلولة المحمول
217	تمريرات
218	قاعدة التضليل التام و تضليل الموضوع
218	اشارة
221	لوح نسب المحصورات:
222	البدائية المنطقية أو الاستدلال المباشر البدائي
225	الباب الخامس : مباحث الاستدلال
225	اشارة

227	تصدير ..
227	طرق الاستدلال ، أو أقسام الحجة ..
229	1 - القياس ..
229	تعريفه ..
229	الشرح ..
230	الاصطلاحات العامة في القياس ..
231	أقسام القياس بحسب مادته وهيئته ..
233	خلاصة التقسيم ..
235	الاقترانى الحتمي ..
235	حدوده ..
236	القواعد العامة للاقترانى ..
236	1 - تكرر الحد الأوسط ..
237	2- ايجاب احدى المقدمتين ..
237	3- كلية احدى المقدمتين ..
238	4 - النتيجة تتبع أحسن المقدمتين ..
238	5 - لا انتاج من سالبة صغرى وجزئية كبرى ..
240	الأشكال الأربع ..
240	اشارة ..
240	الشكل الأول ..
241	شروطه ..
241	ضريبيه ..
243	الشكل الثاني ..
243	شروطه ..
244	ضريبيه ..
248	تمرين ..
248	الشكل الثالث ..
248	شروطه ..
249	ضريبيه ..

254	تبهات
254	طريقة الخلف
254	دليل الافتراض
258	الرد
258	الشكل الرابع
259	شروطه
259	ضروبه
262	تمريرات
263	الاقراني الشرطي
263	تعريفه وحلوذه
263	أقسامه
265	1 - المؤلف من المتصلات
266	2 - المؤلف من المنفصلات
266	تمهيد
266	تحويل المنفصلة الموجبة إلى متصلة
268	تحويل المنفصلة السالبة إلى متصلة
269	تحويل المتصلة إلى منفصلة
269	التأليف من المنفصلات وشروطه
270	طريقةأخذ النتيجة
272	3 - المؤلف من المتصلة والمنفصلة
272	إشارة
273	شروطه وطريقةأخذ النتيجة
274	4 - المؤلف من الحملية والمتعلقة
274	إشارة
274	طريقةأخذ النتيجة
275	الشروط
276	5 - المؤلف من الحملية والمنفصلة
276	إشارة

277	خاتمة
278	القياس الاستثنائي
278	تعريفه وتأليفه
278	تقسيمه
279	شروطه
279	حكم الاتصالي
280	حكم الانفصالي
282	خاتمة في لواحق القياس
282	القياس المضمر أو الضمير
283	كسب المقدّمات بالتحليل
286	القياسات المركبة
286	تمهيد وتعريف
287	أقسام القياس المركب
288	قياس الخلف
288	اشارة
288	كيفيته
290	قياس المساواة
290	اشارة
290	تحليل هذا القياس
292	الاستقراء
292	تمهيد وتعريف
292	أقسامه
293	شبهة مستعصية
294	حل الشبهة
296	التمثيل
296	تعريفه
296	أركانه
297	قيمة العلمية

299	تمرينات
299	على الأقىسة.
302	الجزء الثالث.....
302	اشارة
302	الباب السادس : الصناعات الخمس
302	اشاره.....
303	تمهيد
306	المقدمة
306	في مبادئ الأقىسة.....
307	البيانات -
308	1 - الأوليات
309	2 - المشاهدات
310	3 - التجارب
311	4 - المترادات
312	5 - الحدسیات
314	6 - الفطريات
314	اشارة
315	تمرينات
317	2 - المظنوونات
318	3- المشهورات
318	اشاره
319	أقسام المشهورات
319	1 - الواجبات القبول
319	2- التأدیات الصلاحية
321	3 - الخلقيات
323	4 - الانفعاليات
323	5- العاديات
324	6 - الاستقرائيات

325	- الوهبيات	4
328	5 - المسلمات	
329	6 - المقبولات	
330	7 - المشبهات	
331	8 - المخيات	
332	أقسام الأفيسية بحسب المادة	
332	اشاره	
332	فهذه خمسة أنواع	
335	فاندة الصناعات الخمس على الإجمال	
336	الفصل الأول : صناعة البرهان	
336	اشاره	
338	1-حقيقة البرهان	
339	2-البرهان قياس	
340	3-البرهان لمي وانتي	
341	4-أقسام البرهان الآتي	
342	5-الطريق الأساس الفكري لتحصيل البرهان	
344	6-البرهان اللمي مطلق وغير مطلق	
345	7-معنى العلة في البرهان اللمي	
347	8-تعقب وتوضيح فيأخذ العلل حدوداً وسطى	
349	9-شروط مقدمات البرهان	
351	10-معنى الذاتي في كتاب البرهان	
352	11-معنى الأولي	
354	الفصل الثاني : صناعة الجدل أو آداب المناظرة	
354	اشاره	
356	المبحث الأول : القراءد والأصول	
356	1 - مصطلحات هذه الصناعة	
357	2 - وجه الحاجة إلى الجدل	
358	3 - المقارنة بين الجدل والبرهان	

359	4 - تعريف الجدل
360	5 - فوائد الجدل
361	6 - السؤال والجواب
363	7 - مبادئ الجدل
364	8 - مقدمات الجدل
365	9 - مسائل الجدل
366	10 - مطالب الجدل
367	11 - أدوات هذه الصناعة
372	المبحث الثاني : المواضيع
372	1 - معنى الموضوع
374	2 - فاندة الموضوع وسر التسمية
375	3- أصناف الموضوع
378	4- مواضع الإثبات والإبطال
379	5 - مواضع الأولى والأثر
381	المبحث الثالث : الرصايا
381	1 - تعليمات للسائل
384	2 - تعليمات للمجيب
386	3- تعليمات مشتركة للسائل والمجيب أو آداب المناظرة
390	الفصل الثالث : صناعة الخطابة
390	اشارة
392	المبحث الأول : الأصول والقواعد
392	1 - وجه الحاجة إلى الخطابة
393	2- وظائف الخطابة وفوائدها
394	3 - تعريف هذه الصناعة وبيان معنى الخطابة
395	4 - أجزاء الخطابة
396	5 - العمود
397	6 - الاسترجاجات بحسب القائل
398	7 - الاسترجاجات بحسب القول

398	8 - الاسترجاجات بحسب المخاطب
399	9 - شهادة القول
400	10 - شهادة الحال
401	11- الفرق بين الخطابة والجدل
402	12 - أركان الخطابة
403	13 - أصناف المخاطبات
404	14 - صور تأليف الخطابة ومصطلحاته قد قلنا في الجدل : ان المعول في تأليف صوره غالباً على القياس والاستقراء . وفي الخطابة أكثر ما يعول على القياس والتتمثل ، وان استعمل الاستقراء أحياناً.
406	15 - الضمير
407	16 - التمثيل
409	المبحث الثاني : الأنواع
409	1 - تمهيد
410	2 - الأنواع المتعلقة بالمنافرات
411	3- الأنواع المتعلقة بالمشجرات
413	4 - الأنواع المتعلقة بالمشاورات
415	القسم الثاني الرئيسي ما يتعلق بالأمور الجنائية :
417	المبحث الثالث : الرابع
417	1 - تمهيد
417	2 - حال الأفلاط
420	3-نظم وترتيب الأقوال الخطابية
421	4 - الأخذ بالوجه
424	الفصل الرابع : صناعة الشعر
424	اشارة
426	1 - تمهيد
428	2 - تعريف الشعر
428	3 - فائدته
429	4 - المسبب في تأثيره على النفوس
430	5 - بماذا يكون الشعر شعراً ؟
431	6 - أكذبه أعدبه

433	7 - القضايا المخaliات وتأثيرها
435	8 - هل هناك قاعدة للقضايا المخaliات ؟
436	9 - من أين تولد ملكة الشعر ؟
437	10 - صلة الشعر بالعقل الباطن
440	الفصل الخامس : صناعة المغالطة
440	اشاره
442	المبحث الاول : المقدمات
442	1 - معنى المغالطة وبماذا تتحقق
444	2 - أغراض المغالطة
444	3 - فائدة هذه الصناعة
445	4 - موضوع هذه الصناعة وموادها
446	5 - أجزاء هذه الصناعة
447	المبحث الثاني : أجراء الصناعة الذاتية
447	تمهيد
448	1 - المغالطات اللغوية
448	اشارة
448	أ - المغالطة باشتراك الاسم
449	ب - المغالطة في هيئة اللفظ الذاتية
449	ج - المغالطة في الإعراب والإعجمان
450	د - مغالطة المماراة
450	ه - مغالطة تركيب المفصل
452	و - مغالطة تضليل المركب
455	2 - المغالطات المعنية
455	اشارة
458	1 - ايهام الانعكاس
458	2 - أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات
459	3- سوء اعتبار الحمل
460	4 - جمع المسائل في مسألة واحدة

461	5 - سوء التأليف
462	6- المصادرة على المطلوب
464	7- وضع ما ليس بعلة علة
465	المبحث الثالث : أجزاء الصناعة العربية
470	فهرس الموضوعات
492	تعريف مركز

سرشناسه : مظفر، محمدرضا، 1904 - 1964

Muzaffar, Muhammad Rida

عنوان و نام پدیدآور : المنطق / محمدرضا المظفر.

مشخصات نشر : قم: موسسه معارف اسلامی، 1420.

مشخصات ظاهري : 3 ج. در یک مجلد. (460 ص):نمودار.

شابک : 1100 ريال

وضعیت فهرست نویسی : فهرستنويسي قبلی

یادداشت : چاپ دوم: 1385(فیضا)

یادداشت : عنوان عطف: المنطق المظفر.

مندرجات : ج. 1. التصورات .-- ج. 2. التصديقات .-- ج. 3. الصناعات الخمس

عنوان عطف : المنطق المظفر.

موضوع : منطق.

رده بندی کنگره : 1369 78 BC50 م/م

رده بندی دیوبی : 160

ص: 1

اشارة

هوية الكتاب

اسم الكتاب...المنطق

المؤلف...الشيخ محمد رضا المظفر

الناشر...حبيب

الطبعة... الأولى

تاريخ الطبع ...1420هـ-ق

العدد... 2000

المطبعة...پاسدار اسلام

X_6119_964...شابك

ISBN ...964 - 6119 - 00 - X

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للناشر

قم - ص - ب 37185/791

ص:2

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»

ص: 3

تلحقت في الفترة الأخيرة علينا الطلبات من جهات مختلفة ومن بينها بعض دور النشر المعروفة في العراق وخارجه لإعادة طبع كتاب «المنطق» للمرة الثالثة بعد أن نقدت وندرت نسخ الطبعتين السابقتين منه .

واستجابة لهذه الطلبات التي جاءت مبعثاً لحاجة ماسة وملحة إلى الكتاب بعد أن أصبح محور الدراسة - لهذا العلم - في حلقات النجف الأشرف وغيرها من حلقات المراكز العلمية الدينية المعروفة في العراق ولبنان وإيران وبعد أن أصبح كذلك محور الدراسة المنهجية لهذا العلم في بعض الكليات والمعاهد العالية الدينية وخاصة كلية الفقه - مؤسسة المؤلف طاب مثواه - وكلية أصول الدين ببغداد.

أقول استجابة لذلك ... فقد عهدنا إلى إحدى دور النشر المعروفة في النجف وهي «دار النعماń» لإعادة طبع هذا الكتاب ... آملين بتوفيقه تعالى - بعد هذه العجلة - أن تصدر طبعة الكتاب القادمة بدراسة ضافية عن حياة عمنا المؤلف طيب الله ثراه ... من حيث نشأته ومسلكه، ومن حيث جهوده المثمرة الرائدة في تطوير الدراسة الدينية في النجف وفي إرساء أول حركة منهجية علمية في هذا البلد المقدّس . هذه الحركة التي تمثلت بإنشاء كلية منتدى النشر سابقاً وبكلية الفقه لاحقاً وبوضع مخطط لبناء منهاجية كبيرة تضم مختلف صنوف المعرفة الإسلامية.

والله تعالى نسأل أن يكون في عونتنا جميعاً للعمل على تحقيق رسالة المؤلف فـ--ي

دعم وتصعيد الحركة الفكرية الدينية وفي تطويرها والسير بها إلى الأفضل .

محمود المظفر

عضو جمعية منتدى النشر

ص: 5

إلى أعزانا الذين وهبنا لهم زهرة حياتنا

ومن ينتظرونهم الغد قدوة صالحة

إلى الشباب الديني المتحفز .

إلى طلابنا:

أهدى هذا السفر ، لأنه لكم وهو من وحي حاجتكم ... والأمل أن تتحققوا حسنظنّ بكم، على ما عاهدتكم عليه مدرستكم من الجهاد لترفعوا راية العلم والدين بأقلامكم ومقاؤلكم ، في عصر انغميس بالمادة ف nisi الروح وانجرف بالعاطفة فأضاع الأخلاق!

إليكم - يا أفلاذ القلوب - أهدى هذا المجهود المتواضع !

المظفر

ص: 7

الجزء الأول

اشارة

المشتمل على :

1 - المدخل

2 - الباب الأول : مباحث الألفاظ

3 - الباب الثاني : مباحث الكلّي

4 - الباب الثالث : المعرف وتلحق به القسمة

ص: 9

المدخل

اشاره

ص: 11

خلق الله الإنسان مفطوراً على النطق ، وجعل اللسان آلة ينطق بها ولكن - مع ذلك -

يحتاج إلى ما يقوم نطقه ويصلحه ليكون كلامه على طق اللغة التي يتعلمها ، من ناحية هيئات الألفاظ وموادها ؛ فيحتاج - أولاً - إلى المدرب الذي يعوده على ممارستها ، - ثانياً - إلى قانون يرجع إليه يعصم لسانه عن الخطأ . وذلك هو النحو والصرف.

وكذلك خلق الله الإنسان مفطوراً على التفكير بما منحه من قوة عاقلة مفكرة ، لا كالعمجماء . ولكن - مع ذلك - نجده كثير الخطأ في أفكاره ؛ فيحسب ما ليس بعلة علة، وما ليس بنتيجة لأفكاره نتيجة، وما ليس ببرهان برهاناً، وقد يعتقد بأمر فاسد أو صحيح من مقدمات فاسدة ... وهكذا . فهو - إذن - بحاجة إلى ما يصحّ أفكاره ويرشدّه إلى طريق الاستنتاج الصحيح، ويدربه على تنظيم أفكاره وتعديلها . وقد ذكروا أن علم المنطق هو الأداة التي يستعين بها الإنسان على العصمة من الخطأ، وترشده إلى تصحيح أفكاره ؛ فكما أن النحو والصرف لا يعلمان الإنسان النطق وإنما يعلمانه تصحيح النطق ، وكذلك علم المنطق لا يعلم الإنسان التفكير، بل يرشده إلى تصحيح التفكير .

إذن فحاجتنا إلى المنطق هي تصحيح أفكارنا . وما أعظمها من حاجة ! ولو قلتم : إنّ

الناس يدرسون المنطق ويخطئون في تفكيرهم فلا - نفع فيه ، قلنا لكم ان الناس يدرسون علمي النحو والصرف فيخطئون في نطقهم، وليس ذلك إلا لأن الدارس للعلم لا يحصل على ملكة العلم، أو لا يراعي قواعده عند الحاجة، أو يخطئ في تطبيقها، فيشذ عن الصواب .

ولذلك عرفوا علم المنطق بأنه آلة قانونية تعصم مراتعاتها الذهن عن الخطأ—ي الفكر، فانظر إلى كلمة مراتعاتها ، واعرف السرّ فيها كما قدمناه ، فليس كل من تعلم المنطق عصم عن الخطأ في الفكر ، كما انه ليس كل من تعلم النحو عصم عن الخطأ في اللسان، بل لابد من مراعاة القواعد وملاحظتها عند الحاجة ، ليعصم ذهنه أو لسانه .

المنطق آلة

وانظر إلى كلمة آلة في التعريف وتأمل معناها ، فتعرف ان المنطق ائما هو من قسم العلوم الآلية التي تستخدم لحصول غاية ، هي غير معرفة نفس مسائل العلم ، فهو يتکفل ببيان الطرق العامة الصحيحة التي يتوصل بها الفكر إلى الحقائق المجهولة ، كما يبحث علم الجبر عن طرق حل المعادلات التي بها يتوصل الرياضي إلى المجهولات الحسابية .

وببيان أوضح: علم المنطق يعلمك القواعد العامة للتفكير الصحيح حتى ينتقل ذهنك إلى الأفكار الصحيحة في جميع العلوم، فيعلمك على آلية هيئة وترتيب فكري تنتقل من الصور الحاضرة في ذهنك إلى الأمور الغائبة عنك ولذا سمو هذا العلم الميزان والمعيار الوزن والعيار، وسموه بأنه خادم العلوم؛ حتى علم الجبر الذي شبهنا هذا العلم به، يرتكز حل مسائله وقضياته عليه .

فلا بد لطالب هذا العلم من استعمال التمارين لهذه الأداة واجراء عمليتها في أثناء

الدراسة، شأن العلوم الرياضية والطبيعية .

قلنا : ان الله تعالى خلق الإنسان مفطورا على التفكير مستعدا لتحصيل المعرف بـما أعطى من قـوة عاقلة مفكرة يمتاز بها عن العجماءـات . ولا بـأس بـبيان موطن هذا الـامتياز من أـقسام العلم الذي نـبحث عنه ، مقدمة لـتعريف العلم ولـبيان عـلاقة المنطق به، فـنقول :

1- إذا ولـد الإنسان يـولد وهو خـالي النفس من كلـ فكرة وـعلم فـعلي سـوى هذا الاستـعداد الفـطري . فإذا نـشأ وأـصبح يـنظر ويـسمع ويـذوق ويـشم ويـلمس نـراه يـحس بما

ص: 15

1- (1) المـبحث عنه هنا هو العلم المـعبر عنه في لـسان الفـلاسـفة بالـعلم «الـحـضـوري» . أما العلم «الـحـضـوري» - كـعلم النفس بـذاتها وـصفاتها القـائمة بـذاتها وبـأفعالها وأـحكامها وأـحادـيثـها النفـسـية، وكـعلم الله تعالى بـنفسـه وبـمـخلوقـاته فلا تـدخلـ فيه الأـبحـاثـ الآـتـيةـ فيـ الكـتابـ ، لأنـهـ ليسـ حـصـولـهـ للـعـالـمـ بـارـتسـامـ صـورـةـ المـعـلـومـ فيـ نـفـسـهـ ، بلـ بـحـضـورـ نـفـسـ المـعـلـومـ بـوـجـودـهـ الـخـارـجيـ الـعـيـنيـ لـلـعـالـمـ ، فـانـ الـواـحـدـ مـنـ نـفـسـهـ يـجـدـ مـنـ نـفـسـهـ أـنـهـ يـعـلـمـ بـنـفـسـهـ وـشـئـونـهـ وـيـدـرـكـهـ حـقـ الإـدـراكـ ، وـلـكـنـ لاــ بـانتـقاـشـ صـورـهـ ، وـأـنـماـ الشـيـءـ المـوـجـودـ هوـ حـاضـرـ لـذـاتـهـ دـائـمـاـ بـنـفـسـ وـجـودـهـ ، وـكـذاـ الـمـخـلـوقـاتـ حـاضـرـةـ لـخـالـقـهـ بـنـفـسـ وـجـودـهـ . فـيـكونـ الفـرقـ بـينـ الـحـضـوريـ وـالـحـضـوليـ : 1- انـ الـحـضـوليـ هوـ حـضـورـ صـورـ المـعـلـومـ لـدـىـ الـعـالـمـ ؛ وـالـحـضـوريـ هوـ حـضـورـ نـفـسـ المـعـلـومـ لـدـىـ الـعـالـمـ . 2- انـ المـعـلـومـ بـالـعـلـمـ الـحـضـوليـ وـجـودـهـ الـعـلـمـيـ غـيرـ وـجـودـهـ الـعـيـنيـ وـانـ المـعـلـومـ الـحـضـوريـ وـجـودـهـ الـعـلـمـيـ غـيرـ وـجـودـهـ الـعـيـنيـ . 3- انـ الـحـضـوليـ هوـ الـذـيـ يـنـقـسمـ إـلـىـ التـصـوـرـ وـالـتـصـديـقـ . وـالـحـضـوريـ لاــ يـنـقـسمـ إـلـىـ التـصـوـرـ وـالـتـصـديـقـ .

حوله من الأشياء ويتأثر بها التأثير المناسب فتفعل نفسه بها، فتعرف أن نفسه التي كانت خالية أصبحت مشغولة بحالة جديدة نسماًها العلم ، وهي العلم الحسي الذي هو ليس إلا حسٌّ النفس بالأشياء التي تناولها الحواس الخمس : البصرة السادسة، الشامة، الذانقة واللامسة وهذا أول درجات العلم ، وهو رأس المال لجمعي العلوم التي يحصل عليها الإنسان ويشاركه فيه سائر الحيوانات التي لها جميع هذه الحواس أو بعضها.

2- ثم تترقى مدارك الطفل فيتصرف ذهنه في صور المحسوسات المحفوظة عنده، فيناسب بعضها إلى بعض هذا أطول من ذاك، وهذا الضوء أنور من الآخر أو مثله ... ويؤلف بعضها من بعض تأليفاً قد لا يكون له وجود في الخارج، كتأليفه لصور الأشياء التي يسمع بها ولا يراها ، فيتخيل البلدة التي لم يرها، مؤلفة من الصور الذهنية المعروفة عنده من مشاهداته للبلدان. وهذا هو العلم الخيالي يحصل عليه الإنسان بقوة الخيال ، وقد يشاركه فيه بعض الحيوانات .

3- ثم يتسع في إدراكه إلى أكثر من المحسوسات، فيدرك المعاني الجزئية التي لا

مادة لها ولا مقدار؛ مثل حبّ أبويه له وعداوة مبغضيه وخوف الخائف، وحزن الثاكل

وفرح المستبشر ... وهذا هو العلم الوهمي يحصل عليه الإنسان كغيره من الحيوانات بقوة الوهم. وهي - هذه القوة -- موضع افتراق الإنسان عن الحيوان فيترك الحيوان وحده يدلّ إدراكاته بالوهم فقط ويصرفها بما يستطيعه من هذه القوة والتحول المحدود.

4- ثم يذهب - هو الإنسان - في طريقه وحده متميّزاً عن الحيوان بقوة العقل والفكر التي لا حد لها ولا نهاية ، فيدبّر بها دقة مدركاته الحسية والخيالية والوهمية ، ويميز الصحيح منها عن الفاسد ويتنزع المعاني الكلية من الجزئيات التي أدركها فيتعلّمها، وينقيس بعضها على بعض، وينتقل من معلوم إلى آخر، ويستنتاج ويحكم، ويتصرف ما شاعت له قـ- درته العقلية والفكيرية . وهذا العلم الذي يحصل للإنسان بهذه القوة هو العلم الأكمل الذي كان به الإنسان انساناً، ولأجل نموه وتكامله وضعت العلوم وألفت الفنون، وبه تفاوتت الطبقات واحتللت الناس . وعلم المنطق وضع من بين العلوم لأجل تنظيم تصرفات هذه القوة خوفاً من تأثير الوهم والخيال عليها ومن ذهابها في غير الصراط المستقيم لها .

وقد تساءل على أي نحو تحصل للإنسان هذه الإدراكات؟ ونحن قد قربنا لك فيما مضى نحو حصول هذه الإدراكات بعض الشيء، ولزيادة التوضيح نكمل لك أن تنظر إلى شيء أمامك ثم تطبق عينيك موجها نفسك نحوه، فستجد في نفسك كأنك لا تزال مفتوح العينين تنظر إليه، وكذلك إذا سمعت دقات الساعة - مثلاً - ثم سدت اذنيك موجها نفسك نحوها، فستحس من نفسك كأنك لا تزال تسمعها... وهكذا في كل حواسك . إذا جربت مثل هذه الأمور ودققتها جيداً يسهل عليك أن تعرف أن الإدراك أو العلم أبداً هو انطباع صور الأشياء في نفسك لا فرق بين مدركك في جميع مراتبها ، كما تطبع صور الأشياء في المرأة. ولذلك عرفوا العلم بأنه :

«حضور صورة الشيء عند العقل».

أو أقل انطباعها في العقل لا فرق بين التعبيرين في المقصود.

ص: 17

إذا رسمت مثلثاً تحدث في ذهنك صورة له، هي علمك بهذا المثلث، ويسمى هذا العلم بالتصوّر. وهو تصوّر مجرّد لا يستتبع جزماً واعتقاداً. وإذا تبّهت إلى زوايا المثلث تحدث لها أيضاً صورة في ذهنك. وهي أيضاً من التصوّر المجرّد. وإذا رسمت خطأً أفقياً وفوقه خطأ عمودياً مقاطعاً له تحدث زاويتان، فلائمان فنتنقش صورة الخطين والزواياتين في ذهنك. وهي من التصوّر المجرّد أيضاً.

وإذا أردت أن تقارن بين القائمتين ومجموع زوايا المثلث، فتسأل في نفسك هل هما متساويان؟ وتشك في تساويهما، تحدث عندهك صورة لنسبة التساوي بينهما وهي من التصوّر المجرّد أيضاً.

فإذا برهنت على تساويهما تحصل لك حالة جديدة مغايرة للحالات السابقة وهي إدراكك لمطابقة النسبة للواقع المستلزم لحكم النفس واذعنها وتصديقها بالمطابقة. وهذه الحالة «أي صورة المطابقة للواقع التي تعلقتها وأدركتها هي التي تسمى بالتصديق، لأنّها إدراك يسلّم تصديق النفس واذعنها، تسمية للشيء باسم لازمه الذي لا ينفك عنه».

إذن، إدراك زوايا المثلث، وإدراك الزواياتين القائمتين، وإدراك نسبة التساوي بينهما كلها تصوّرات مجردة لا يتبعها حكم وتصديق. أما إدراك أن هذا التساوي صحيح واقع مطابق للحقيقة في نفس الأمر فهو تصديق.

وكذلك إذا أدركت أن النسبة في الخبر غير مطابقة للواقع، فهذا الإدراك تصديق.

تبّيه إذا لاحظت ما مضى يظهر لك أن التصوّر والإدراك والعلم كلها ألفاظ لمعنى

واحد ، وهو : حضور صور الأشياء عند العقل . فالتصديق أيضاً تصور ولكنه تصور يستتبع

: الحكم وقوعة النسخ وتصديقها . وإنما لأجل التمييز بين التصور المجرد أي غير المستتبع للحكم ، وبين التصور المستتبع له ، سمي الأول تصوراً لأنه تصور محض ساذج مجرد فيستحق اطلاق لفظ التصور عليه مجرد من كل قيد ، وسمى الثاني تصديقاً لأنه يستتبع الحكم والتصديق ، كما قلنا تسمية للشيء باسم لازمه .

أما إذا قيل : التصور المطلق فأنما يراد به ما يساوق العلم والإدراك فيعم كلا التصورين : التصور المجرد ، والتصور المستتبع للحكم (التصديق)⁽¹⁾.

بماذا يتعلّق التصديق والتصور ؟

ليس للتصديق إلا مورد واحد يتعلّق به ، وهو النسبة في الجملة الخبرية عند الحكم

والاذعان بمطابقتها للواقع أو عدم مطابقتها . وأما التصور فيتعلّق بأحد أربعة أمور :

1 - المفرد من اسم و فعل (كلمة) ، وحرف (أداة) .

2 - النسبة في الخبر عند الشك فيها أو توهّمها ، حيث لا تصدق ، كتصورنا لنسبة

السكنى إلى المريخ - مثلاً - عندما يقال : «المريخ مسكون».

3 - النسبة في الإنشاء من أمر ونهي وتمن واستفهام ... إلى آخر الأمور الإنسانية

التي لا يقع لها وراء الكلام ، فلا مطابقة فيها للواقع خارج الكلام ، فلا تصدق ولا اذعان . 4 - المركب الناقص كالمضاف والمضاف إليه والشبيه بالمضاف والموصول وصلته ، والصفة والموصوف ، وكلّ واحد من طرفي الجملة الشرطية ... إلى آخر المركبات الناقصة التي لا يستتبع تصوّرها تصديقاً وادعاناً : ففي قوله تعالى : «إن تمدوا نسمة الله لا

ص: 19

1- هذا البيان عن معنى التصديق هو خلاصة آراء المحققين من الفلاسفة واليه يرمي تعريف الشيخ الرئيس في الاشارات بأنه تصور معه حكم، وقد وضع المولى صدر المتألهين رسالة اصنافية في تحقيقه ، سماها رسالة التصور والتصديق فلتذهب خيالات المشككين وأوهام المغالطين أدراج الرياح ... وقد جعلوا هذا الأمر الواضح بسبب تشكيكاتهم من المسائل العويصة المستعصية على المبتدئين.

تحصوها»، الشرط تعدوا نعمة الله» معلوم تصوري والجزاء «لاـ تحصوها» معلوم تصوري أيضاً. وانما كانا معلومين تصوريين لأنهما وقعا كذلك جراءاً وشرطأً في الجملة الشرطية وإلا ففي أنفسهما لولاها كلّ منهما معلوم تصديقي. قوله : «نعمـة الله معلوم تصوري مضـاف . ومجموع الجملـة معلوم تصـديـقي.

أقسام التصديق

ينقسم التصديق إلى قسمين: «يـقـيـن» و «ظـنـ»، لأنـ التـصـدـيقـ هو تـرجـيـحـ أحـدـ طـرـفـيـ الـخـبـرـ وـهـمـاـ الـوقـوعـ وـالـلـاـوـقـوعـ سـوـاءـ كـانـ الـطـرـفـ الـآـخـرـ مـحـتمـلاـ أـوـ لـاـ فـانـ كـانـ هـذـاـ التـرـجـيـحـ مـعـ ثـقـيـةـ اـحـتـمـالـ الـطـرـفـ الـآـخـرـ بـتـأـفـهـوـ الـيـقـيـنـ، وـاـنـ كـانـ مـعـ وـجـودـ الـاـحـتـمـالـ ضـعـيفـاـ فـهـوـ الـظـنـ.

وتوضيـحـ ذـلـكـ : أـنـكـ إـذـ عـرـضـتـ عـلـىـ نـفـسـكـ خـبـراـ مـنـ الـأـخـبـارـ فـأـنـتـ لـاـ تـخـلـوـ عـنـ إـحـدـىـ حـالـاتـ أـربعـ : إـمـاـ أـنـكـ لـاـ تـجـوزـ إـلـاـ طـرـفـاـ وـاحـدـاـ مـنـهـ أـمـاـ وـقـوعـ الـخـبـرـ أـوـ عـدـمـ وـقـوعـهـ وـاـمـاـ اـنـ تـجـوزـ الـطـرـفـيـنـ وـتـحـتـمـلـهـمـاـ مـعـاـ . وـالـأـوـلـ هـوـ الـيـقـيـنـ وـالـثـانـيـ وـهـوـ تـجـوـيـزـ الـطـرـفـيـنـ لـهـ ثـلـاثـ صـورـ ، لأنـهـ لـاـ يـخـلـوـ اـمـاـ أـنـ يـسـاوـيـ الـطـرـفـانـ فـيـ الـاـحـتـمـالـ أـوـ يـتـرـجـحـ أحـدـهـمـ عـلـىـ الـآـخـرـ : إـنـ تـسـاوـيـ الـطـرـفـانـ فـهـوـ الـمـسـمـىـ بـ«الـشـكـ» وـاـنـ تـرـجـحـ أحـدـهـمـاـ إـنـ كـانـ الـرـاجـعـ مـضـمـونـ الـخـبـرـ وـوـقـوعـهـ فـهـوـ «الـظـنـ» الـذـيـ هـوـ مـنـ الـأـقـسـامـ الـتـصـدـيقـ . وـاـنـ كـانـ الـرـاجـعـ الـطـرـفـ الـآـخـرـ فـهـوـ الـوـهـمـ الـذـيـ هـوـ مـنـ الـأـقـسـامـ الـجـهـلـ وـهـوـ عـكـسـ الـظـنـ . فـكـونـ الـحـالـاتـ أـرـبـعاـ ، وـلـاـ خـامـسـةـ لـهـ :

المدخل

1 - اليـقـيـنـ: وـهـوـ اـنـ تـصـدـقـ بـمـضـمـونـ الـخـبـرـ وـلـاـ تـحـتـمـلـ كـذـبـهـ أـوـ تـصـدـقـ بـعـدـمـهـ وـلـاـ

تحـتـمـلـ صـدـقـهـ ، أـيـ أـنـكـ تـصـدـقـ بـهـ عـلـىـ نـحـوـ الـجـزـمـ وـهـوـ أـعـلـىـ قـسـمـيـ التـصـدـيقـ (1).

2 - الـظـنـ: وـهـوـ أـنـ تـرـجـحـ مـضـمـونـ الـخـبـرـ أـوـ عـدـمـهـ مـعـ تـجـوـيـزـ الـطـرـفـ الـآـخـرـ ، وـهـوـ أـدـنـىـ

صـ: 20

1- ولـيـقـيـنـ مـعـنـىـ آـخـرـ فـيـ اـصـطـلـاحـهـمـ وـهـوـ خـصـوصـ التـصـدـيقـ الـجـازـمـ الـمـطـابـقـ لـلـوـاقـعـ لـاـ عـنـ تـقـلـيدـ وـهـوـ أـخـصـ مـنـ معـناـهـ المـذـكـورـ فـيـ المـتنـ لـأـنـ المـقصـودـ بـهـ التـصـدـيقـ الـجـازـمـ الـمـطـابـقـ لـلـوـاقـعـ سـوـاءـ كـانـ عـنـ تـقـلـيدـ أـلـاـ

3 - الوهم: وهو أن تتحمل مضمون الخبر أو عدمه مع ترجيح الطرف الآخر.

4 - الشك: وهو أن يتساوى احتمال الواقع واحتمال العدم.

تنبيه: يعرف مما تقدم أمراً :

الأول: إن الوهم والشك ليسا من أقسام التصديق بل هما من أقسام الجهل .

والثاني: أن العذر والوهم دائماً يتعاكسان : فإنك إذا توهمت مضمون الخبر فانت تظنّ بعده، وإذا كنت تتواهّم عدمه فانت تظنّ بمضمونه ، فيكون العذر لأحد الطرفين توهماً

للطرف الآخر.

الجهل وأقسامه

ليس الجهل إلا عدم العلم ممن له الاستعداد للعلم والتمكن منه، فالجمادات والعميات لا نسمّيها جاهلة ولا عالمات، مثل العمى، فإنه عدم البصر فيمن شأنه أن يبصر، فلا يسمّي الحجر أعمى . وسيأتي أن مثل هذا يسمّى عدم ملكة ومقابلة وهو العلم أو البصر يسمّى ملكة ، فيقال إن العلم والجهل متقابلان تقابل الملكة وعدمها .

والجهل على قسمين كما ان العلم على قسمين لأنّه يقابل العلم فيبادله في موارده

فتارة يبادل التصور أي يكون في مورده وأخرى يبادل التصديق أي يكون في مورده

فيصبح بالمناسبة أن نسمّي الأول الجهل التصوري « والثاني «الجهل التصدقي».

ثم آئهم يقولون إن الجهل ينقسم إلى قسمين : «بسيط» و«مركب». وفي الحقيقة إن الجهل التصدقي خاصّة هو الذي ينقسّم إليهم، ولهذا اقتضى أن نقسّم الجهل إلى تصوري وتصديقي ونسمّيهما بهذه التسمية . أما الجهل التصوري فلا يكون إلا بسيطاً كما سيتوضّح .

ولنبين القسمين فنقول :

1 - الجهل البسيط: أن يجهل الإنسان شيئاً وهو ملتفت إلى جهله فيعلم أنه لا يعلم ، كجهلنا بوجود السكان في المريخ، فأنا نجهل ذلك ونعلم بجهلنا فليس لنا إلا جهل واحد .

2 - الجهل المركب أن يجهل شيئاً وهو غير ملتفت إلى أنه جاهل به بل يعتقد أنه من أهل العلم به ، فلا يعلم أنه لا يعلم ، كأهل الاعتقادات الفاسدة الذين يحسبون أنهم عالمون بالحقائق ، وهم جاهلون بها في الواقع .

ويسمون هذا مركباً لأنه يتراكب من جهليين : الجهل بالواقع والجهل بهذا الجهل . وهو أقبح وأهجن القسمين . ويختص هذا في مورد التصديق لأنه لا يكون إلا مع الاعتقاد .

ليس الجهل المركب من العلم

يزعم بعضهم دخول الجهل المركب في العلم فيجعله من أقسامه، نظراً إلى أنه يتضمن الاعتقاد والجزم وان خالف الواقع . ولكننا إذا دققنا تعريف العلم نعرف ابتعاد هذا الزعم عن الصواب وأنه أي هذا الزعم من الجهل المركب، لأنّ معنى «حضور صورة الشيء عند العقل» أن تحضر صورة نفس ذلك الشيء أما إذا حضرت صورة غيرها بزعم أنها صورته فلم تحضر الشيء بل صورة شيء آخر زاعماً أنها هي . وهذا هو حال الجهل المركب ، فلا يدخل تحت تعريف العلم. فمن يعتقد أن الأرض مسطحة لم تحضر عنده صورة النسبة الواقعية وهي أن الأرض كروية ، وإنما حضرت صورة نسبة أخرى يتخيل أنها الواقع .

وفي الحقيقة إن الجهل المركب يتخيل صاحبه أنه من العلم، ولكنه ليس بعلم . وكيف يصح أن يكون الشيء من أقسام مقابلة، والاعتقاد لا يغير الحقائق، فالشبح من بعيد الذي يعتقد الناظر إنساناً وهو ليس إنساناً لا يصيغه الاعتقاد إنساناً على الحقيقة.

العلم ضروري ونظري

ينقسم العلم بكلتا قسميه التصور والتصديق إلى قسمين:

1 - الضروري: ويسمى أيضاً «البديهي» وهو ما لا يحتاج في حصوله إلى كسب

ص: 22

ونظر وفکر، فيحصل بالاضطرار وبالبداية التي هي المفاجأة والارتجال من دون توقف، كتصورنا لمفهوم الوجود والعدم ومفهوم الشيء وكتصديقنا بأن الكل أعظم من الجزء وبأن النقيضين لا يجتمعان وبأن الشمس طالعة وأن الواحد نصف الاثنين وهذا ...

2 - والنطري: وهو ما يحتاج حصوله إلى كسب ونظر وفکر ، كتصورنا لحقيقة الروح والكهرباء، وكتصديقنا بأن الأرض ساكنة أو متحركة حول نفسها وحول الشمس ويسمى

أيضاً «الكسيبي».

توضيح القسمين: ان بعض الأمور يحصل العلم بها من دون انعام نظر وفکر فيكتفي في حصوله أن توجه النفس إلى الشيء بأحد أسباب التوجّه الآتية من دون توسط عملية فكرية كما مثنا، وهذا هو الذي يسمى «بالضروري» أو «البديهي» سواء أكان تصوّراً أم تصديقاً. وبعضاها لا يصل الإنسان إلى العلم بها بسهولة، بل لابد من انعام النظر واجراء عمليات عقلية ومعادلات فكرية كالمعادلات الجبرية، فيتوصل بالمعلومات عنده إلى العلم بهذه الأمور (المجهولات)، ولا يستطيع أن يتصل بالعلم بها رأساً من دون توسيط هذه المعلومات وتنظيمها على وجه صحيح ، لينتقل الذهن منها إلى ما كان مجهولاً عنده ، كما مثنا. وهذا هو الذي يسمى بـ «النطري» أو «الكسيبي» سواء كان تصوّراً أو تصديقاً.

توضيح في الضروري

قلنا: إن العلم الضروري هو الذي لا يحتاج إلى الفكر وانعام النظر . وأشارنا إلى أنه لا

بد من توجّه النفس بأحد أسباب التوجّه وهذا ما يحتاج إلى بعض البيان :

فإن الشيء قد يكون بديهياً ولكن يجهله الإنسان لفقد سبب توجّه النفس ، ف--لا يجب أن يكون الإنسان عالماً بجميع البديهيات، ولا يضر ذلك ببداية البديهي . ويمكن حصر أسباب التوجّه في الأمور التالية :

1 - الانتباه: وهذا السبب مطرد في جميع البديهيات ، فالغافل قد يخفى عليه أو يوضح الواضحات.

ص: 23

2 - سلامه الذهن: وهذا مطرد أيضاً، فإن من كان سقيم الذهن قد يشك في أظهر الأمور أو لا يفهمه . وقد ينشأ هذا السقيم من تقصان طبيعي أو مرض عارض أو تربية فاسدة .

3 - سلامـةـ الـحـواسـ وهذاـ خـاصـ بـالـبـلـديـهـيـاتـ المتـوقـفـةـ عـلـىـ الـحـواسـ الخـمـسـ وـهـىـ الـمـحـسـوـسـاتـ.ـ فـإـنـ الـأـعـمـىـ أوـ ضـعـيفـ الـبـصـرـ يـفـقـدـ كـثـيرـاـ مـنـ الـعـلـمـ
بـالـمـنـظـورـاتـ وـكـذـاـ الأـصـمـ فـيـ الـمـسـمـوـعـاتـ وـفـاقـدـ الـذـائـتـةـ فـيـ الـمـذـوقـاتـ.ـ وـهـكـذاـ.

5 - عملية غير عقلية لكثير من البديهيات كالاستماع إلى كثرين يمتنع تواطؤهم على الكذب في المواقف ، وكالتجربة في التجارب ، وكسعي الإنسان لمشاهدة بلاد أو استماع صوت في المحسوسات ... وما إلى ذلك. فإذا احتاج الإنسان للعلم بشيء إلى تجربة طويلة، مثلاً، وعناء، عملي، فلا يجعله ذلك علماً نظرياً ما دام لا يحتاج إلى الفكر والعملية العقلية.

تعريف النظر أو الفكر

نعرف مما سبق أنّ النظر - أو الفكر - المقصود منه اجراء عملية عقلية في المعلومات الحاضرة لأجل الوصول إلى المطلوب» والمطلوب هو العلم بالمجھول الغائب ويتغير آخر أدق أن الفكر هو : حركة العقل بين المعلوم والمجھول».

وتحليل ذلك : أن الإنسان إذا واجه بعقله المشكل (المجهول) وعرف أنه من أي أنواع المجهولات هو فرع عقله إلى المعلومات الحاضرة عنده المناسبة لنوع المشكل.

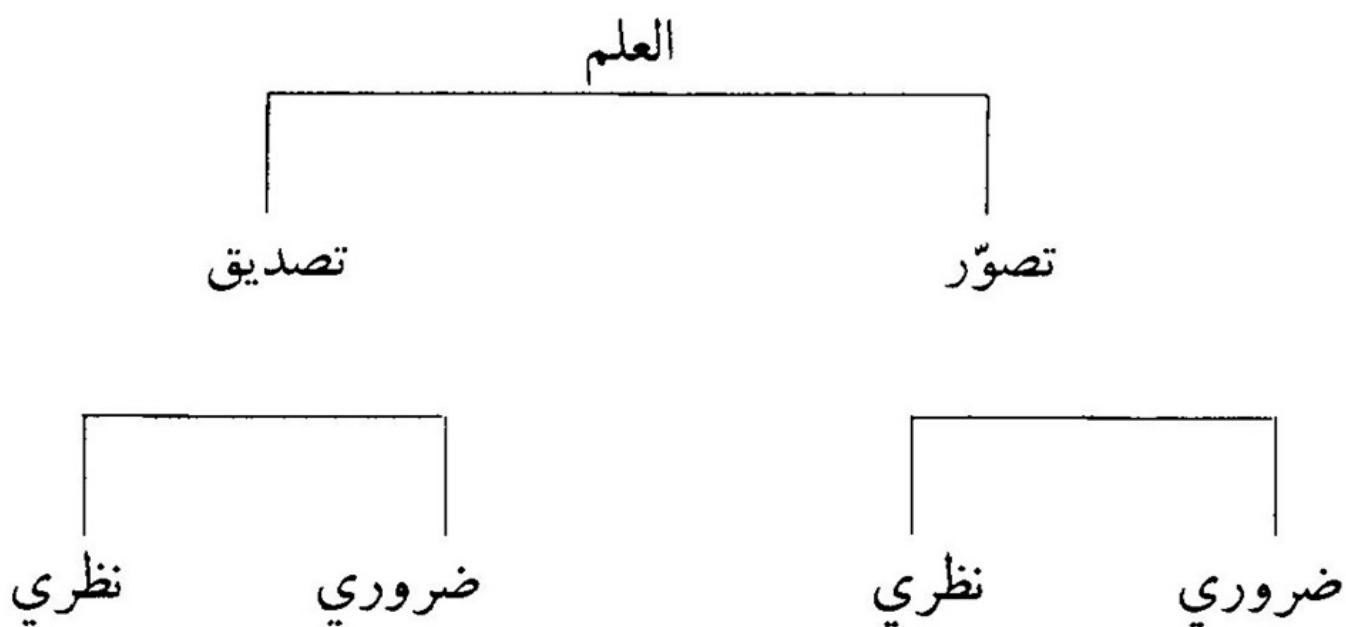
وعندئذ يبحث فيها ويتردّد بينها بتوجيه النظر إليها، ويسعى إلى تنظيمها في الذهن حتى يؤلّف المعلومات التي تصلح لحلّ المشكل، فإذا استطاع ذلك ووجد ما يؤلّفه لتحصيل غرضه تحرك عقله حينئذٍ منها إلى المطلوب، أعني معرفة المجهول وحل المشكل.

فتمرّ على العقل - إذن - بهذا التحليل خمسة أدوار :

- 1 - مواجهة المشكل (المجهول).
- 2 - معرفة نوع المشكل ، فقد يواجه المشكل ولا يعرف نوعه .
- 3 - حركة العقل من المشكل إلى المعلومات المخزونة عنده .
- 4 - حركة العقل - ثانياً - بين المعلومات للفحص عنها وتأليف ما يناسب المشكل ويسلاح لحله .
- 5 - حركة العقل - ثالثاً - من المعلوم الذي استطاع تأليفه مما عنده إلى المطلوب. وهذه الأدوار الثلاثة الأخيرة أو الحركات الثلاث هي الفكر أو النظر، وهذا يعني حركة العقل بين المعلوم والمجهول. وهذه الأدوار الخمسة قد تمرّ على الإنسان في تفكيره وهو لا يشعر بها ، فإن الفكر يجتازها غالباً بأسرع من لمح البصر، على أنها لا يخلو منها إنسان في أكثر تفكيراته ، ولذا قلنا إن الإنسان مفطور على التفكير .

نعم من له قوة الحدس يستغني عن الحركتين الأوليين، وإنما ينتقل رأساً بحركة واحدة من المعلومات إلى المجهول. وهذا يعني الحدس ، فلذلك يكون صاحب الحدس القوي أسرع تلقياً للمعارف والعلوم ، بل هو من نوع الإلهام وأول درجاته ولذلك أيضاً جعلوا القضايا الحدسية من أقسام البديهيات ، لأنها تحصل بحركة واحدة مفاجئة من المعلوم إلى المجهول عند مواجهة المشكل ، من دون كسب وسعي فكري ، فلم يحتاج إلى معرفة نوع المشكل ولا إلى الرجوع إلى المعلومات عنده وفحصها وتأليفيها.

ولأجل هذا قالوا إن قضية واحدة قد تكون بديهية عند شخص نظرية عند شخص آخر . وليس ذلك إلا لأنَّ الأول عنده من قوة الحدس ما يستغني به عن النظر والكسب، أي ما يستغني به عن الحركتين الأوليين، دون الشخص الثاني فإنه يحتاج إلى هذه الحركات لتحصيل المعلوم بعد معرفة نوع المشكل .



تمرينات

1 - لماذا لم يكن الوهم والشك من أقسام التصديق ؟

2 - أذكر خمس قضايا بديهية من عندك مع بيان ما تحتاج اليه كل منها من أسباب

توجيه النفس الخمسة .

3- إذا علمت بأن في الغرفة شيئاً ما ، وبعد الفحص عنه كثيراً وجدته فلعلت أنه فارة

محتفية ، فهذا العلم الحاصل بعد البحث ضروري أم نظري ؟

4 - هل اتفق ان حصلت لك شبهة في مقابل بديهية ؟ ذكرها .

5 - ما الفرق بين الفكر والحدس ؟

علم المنطق إنما يحتاج إليه لتحصيل العلوم النظرية ، لأنّه هو مجموعة قوانين الفكر والبحث. أما الضروريات فهي حاصلة بنفسها ، بل هي رأس المال الأصلي لكتاب العلوم يكتسب به ليربح المعلومات النظرية المفقودة عنده . فإذا اكتسب مقداراً من النظريات زاد رأس ماله بزيادة معلوماته، فيستطيع أن يكتسب معلومات أكثر ، لأن ربح التاجر عادة يزيد كلّما زاد ثروته المالية . وهكذا طالب العلم كلّما اكتسب تزيد ثروته العلمية وتسع تجارته ، فيتضاعف ربحه . بل تاجر العلم مضمون الربح بالاكتساب لا كتاجر المال.

وعلم المنطق يبحث عن كيفية تأليف المعلومات المخزونة عنده، ليتوصل بها إلى الربح بتحصيل المجهولات واضافتها إلى ما عنده من معلومات فيبحث تارة عن المعلوم التصوري ويسمى المعرف ، للتوصّل به إلى العلم بالمجهول التصوري، ويبحث أخرى عن المعلوم التصديقي ويسمى الحجّة للتوصّل به إلى العلم بالمجهول التصديقـي.

والبحث عن الحجّة بنحوين : تارة من ناحية هيئة تأليفها، وأخرى من ناحية مادة قضایاها ، وهو بحث الصناعات الخامس . ولكلّ من البحث عن المعرف والحجّة مقدمات.

فأبحاث المنطق نضعها في ستة أبواب :

الصورة

الجزء الأول

الجزء الثاني

الجزء الثالث

الباب الأول : في مباحث الألفاظ

الباب الثاني : في مباحث الكلـي

الباب الثالث : في المعرف وتلـحق به القسمـة

الباب الرابع : في القضـايا وأحكـامـها

الباب الخامس : في الحجـة وهـيـة تـأـلـيفـها

الباب السادس : في الصنـاعـاتـ الخـمـسـ

لا شك ان المنطقي لا يتعلق غرضه الأصلي إلا بنفس المعاني، ولكنه لا يستغني عن البحث عن أحوال الألفاظ توصلاً إلى المعاني، لأنه من الواضح أن التفاهم مع الناس ونقل الأفكار بينهم لا يكون غالباً إلا بتوسط لغة من اللغات والألفاظ قد يقع فيها التغيير والخلط فلا يتم التفاهم بها فاحتاج المنطقي إلى أن يبحث عن أحوال اللفظ من جهة عامة ، ومن غير اختصاص بلغة من اللغات، اتماماً للتفاهم، ليزن كلامه وكلام غيره بمقياس صحيح .

وقلنا : من جهة عامة ، لأن المنطق علم لا يختص بأهل لغة خاصة وان كان قد يحتاج إلى البحث عمّا يختص باللغة التي يستعملها المنطقي فيما قال كالبحث عن دلالة لام التعريف - في لغة العرب - على الاستغراق، وعن كان وأخواتها في أنها من الأدوات والحرروف، وعن أدوات العموم والسلب ... وما إلى ذلك . ولكنه قد يستغني عن ادخالها في المنطق اعتماداً على علوم اللغة.

هذه حاجته من أجل التفاهم مع غيره. وللمنطقي حاجة أخرى (1) إلى مباحث الألفاظ من أجل نفسه، هي أعظم وأشدّ من حاجته الأولى، بل لعلها هي السبب الحقيقي لإدخال هذه الأبحاث في المنطق .

ونستعين على توضيح مقصودنا بذكر تمييز نافع ، ثم ذكر وجه حاجة الإنسان في

نفسه إلى معرفة مباحث الألفاظ نتيجة للتمييز، فنقول:

ص: 31

1- هذا البحث إلى آخره ليس من منهاج دراستنا . ولكننا وضعناه للطلاب الذين يرغبون في التوسيع ، حرصاً على فائدتهم هو بحث له قيمته العلمية ، لا سيما في مباحث أصول الفقه

التمهيد: ان للأشياء أربعة وجودات : وجودان حقيقيان ووجودان اعتباريان جعليان :

الأول : الوجود الخارجي، كوجودك وجود الأشياء التي حولك ونحوها، من أفراد الإنسان والحيوان والشجر والحجر والشمس والنجم، إلى غير ذلك من الوجودات الخارجية التي لا حصر لها .

الثاني : الوجود الذهني، وهو علمنا بالأشياء الخارجية وغيرها من المفاهيم، وقد قلنا سابقاً : ان للإنسان قوة تنطبع فيها صور الأشياء. وهذه القوة تسمى الذهن والانطباع فيها يسمى الوجود الذهني الذي هو العلم .

وهذان الوجودان هما الوجودان الحقيقيان لأنهما ليسا بوضع واضح ولا باعتبار معتبر.

الثالث : الوجود اللغطي، بيانه : أن الإنسان لما كان اجتماعياً بالطبع ومضطراً للتعامل والتفاهم مع باقي أفراد نوعه، فإنه يحتاج إلى نقل أفكاره إلى الغير وفهم أفكار الغير . والطريقة الأولية للتّفهيم هي أن يحضر الأشياء الخارجية بنفسها، ليحس بها الغير بأحدى الحواس فيدركها . ولكن هذه الطريقة من التّفهيم تكلفة كثيراً من العناء، على أنها لا تفي بتّفهيم أكثر الأشياء والمعاني، إما لأنها ليست من الموجودات الخارجية أو لأنها لا يمكن احضارها .

فألهم الله تعالى الإنسان طريقة سهلة سريعة في التّفهيم، بأن منحه قوة على الكلام والنطق بمقاطعة الحروف ليؤلف منها الألفاظ . وبمرور الزمن دعت الإنسان الحاجة - وهي أم الاختراع - إلى أن يضع لكلّ معنى يعرفه ويحتاج إلى التفاهم عنه لفظاً خاصاً، ليحضر المعنى بالألفاظ بدلاً من احضارها بنفسها.

ولأجل أن تثبت في ذهنك ايها الطالب هذه العبارة أكررها لك : ليحضر المعنى بالألفاظ بدلاً من احضارها بنفسها. فتأملها جيداً، واعرف ان هذا الاحضار إنما يتمكن الإنسان منه بسبب قوة ارتباط اللّفظ بالمعنى وعلاقته به في الذهن. وهذا ارتباط القوي

ينشأ من العلم بالوضع وكثرة الاستعمال. فإذا حصل هذا الارتباط القوي لدى الذهن يصبح اللفظ عنده كأنه المعنى والمعنى كأنه اللفظ أي يصبحان عنده كشيء واحد، فإذا أحضر المتكلّم اللفظ فكأنما أحضر المعنى بنفسه للسامع، فلا يكون فرق لديه بين أن يحضر خارجاً نفس المعنى وبين أن يحضر لفظه الموضوع له، فإن السامع في كل الحالين ينتقل ذهنه إلى المعنى. ولذا قد ينتقل السامع إلى المعنى ويغفل عن اللفظ وخصائصه كأنه لم يسمعه مع أنه لم ينتقل إليه إلا بتوسيط سمع اللفظ.

وزبدة المخض ان هذا الارتباط يجعل اللفظ والمعنى كشيء واحد ، فإذا وجد اللفظ فكأنما وجد المعنى . ولكنّه وجود لفظي للمعنى . أي ان الموجود حقيقة هو اللفظ لا غير ، وينسب وجوده إلى المعنى مجازاً، بسبب هذا الارتباط الناشيء من الوضع والشاهد على هذا الارتباط والاتحاد انتقال القبح والحسن من المعنى إلى اللفظ وبالعكس؛ فان اسم المحجوب من أذب الألفاظ عند المحب، وان كان في نفسه لفظاً وحسناً ينفر منه السمع واللسان . واسم العدو من اسمج الألفاظ وان كان نفسه لفظاً مستملحاً. وكلّما زاد هذا الارتباط زاد الانتقال ، ولذا نرى اختلاف القبح في الألفاظ المعبر بها عن المعاني القبيحة، نحو التعابير عن عورة الإنسان، فكثير الاستعمال أقبح من قليله . والكتابية أقل قبحاً . بل قد لا يكون فيها قبح كما كني القرآن الكريم بالفروج. وكذا رصانة التعبير وعدوته يعطي جمالاً في المعنى لا نجده في التعبير الركيك الجافي، فيضفي جمال اللفظ على المعنى جمالاً وعدوته.

الرابع : الوجود الكتبي، شرحه : ان الألفاظ وحدها لا تكفي للقيام بحاجات الإنسان كلها ، لأنها تختص بالمشافهين. أما الغائبون والذين سيوجدون، فلا بد لهم من وسيلة أخرى لتفهمهم، فالتجأ الإنسان أن يصنع النقوش الخطية لاحضار الفاظه الدالـعـ لــ المعـانـيـ، بدلاً من النطق بها ، فكان الخط وجوداً للفظ . وقد سبق أن قلنا أن اللفظ وجود للفظ والمعنى ، أي ان الموجود حقيقة هو الكتابة لا غير ، وينسب الوجود إلى اللفظ والمعنى مجازاً بسبب الوضع ، كما ينسب وجود اللفظ إلى المعنى مجازاً بسبب الوضع .

إذن الكتابة تحضر الألفاظ والكلمات تحضر المعاني في الذهن، والمعاني الذهنية تدل على الموجودات الخارجية.

فاصبح ان الوجود اللغطي والكتبي وجودان مجازيان اعتباريان للمعنى بسبب الوضع والاستعمال.

النتيجة

لقد سمعت هذا البيان المطول وغرضنا ان نفهم منه الوجود اللغطي، وقد فهمنا ان اللفظ والمعنى لأجل قوة الارتباط بينهما كالشيء الواحد، فإذا أحضرت اللفظ بالنطق فكأنما أحضرت المعنى بنفسه.

ومن هنا نفهم كيف يؤثر هذا الارتباط على تفكير الإنسان بينه وبين نفسه، ألا ترى نفسك عندما تحضر أي معنى كان في ذهنك لا بد أن تحضر معه لفظه أيضاً، بل أكثر من ذلك تكون انتقالاتك الذهنية من معنى إلى معنى بتوسيط احضارك لألفاظها في الذهن؛ فانا نجد أنه لا ينفك غالباً تفكيرنا في أي أمر كان عن تخيل الألفاظ وتصورها كأنما تحدث إلى نفوسنا ونناديها بالألفاظ التي تخيلها ، فترت الألفاظ في أذهاننا، وعلى طبقها نرت المعاني وتنصيلاتها، كما لو كنا نتكلّم مع غيرنا .

قال الحكيم العظيم الشيخ نصير الدين الطوسي في شرح الاشارات: «الانتقالات الذهنية قد تكون بالألفاظ الذهنية، وذلك لرسوخ العلاقة المذكورة - يشير إلى علاقة اللفظ بالمعنى - في الأذهان» .

إذا أخطأ المفكرة في الألفاظ الذهنية أو تغيرت عليه أحوالها يؤثر ذلك على أفكاره وانتقالاته الذهنية للسبب المتقدم.

فمن الضروري لترتيب الأفكار الصحيحة لطالب العلوم أن يحسن معرفة أحوال الألفاظ

من وجهة عامة ، وكان لزاماً على المنطقى أن يبحث عنها مقدمة لعلم المنطق واستعانته بها على تنظيم أفكاره الصحيحة .

تعريف الدالة

إذا سمعت طرقة بابك ينتقل ذهنك - لا شك - إلى أن شخصاً على الباب يدعوك . وليس ذلك إلا لأن هذه الطرقة كشفت عن وجود شخص يدعوك . وان شئت قلت : انها دلّت على وجوده.

إذن ، طرقة الباب دال ، وجود الشخص الداعي مدلول وهذه الصفة التي حصلت للطريقة دلالة .

وهكذا، كل شيء إذا علمت بوجوده فينتقل ذهنك منه إلى وجود شيء آخر ، نسميه

دالاً، والشيء الآخر مدلولاً ، وهذه الصفة التي حصلت له دلالة.

فيتحقق من ذلك أن الدلالة هي : كون الشيء بحالة إذا علمت بوجوده انتقل ذهنك

إلى وجود شيء آخر».

أقسام الدلالة

لا شك ان انتقال الذهن من شيء إلى شيء لا يكون بلا سبب . وليس السبب إلا رسوخ العلاقة بين الشيئين في الذهن. وهذه العلاقة الذهنية أيضاً لها سبب . وسببها العلم بالملازمة بين الشيئين خارج الذهن ، ولا اختلاف هذه الملازمة من كونها ذاتية أو طبيعية أو بوضع واضح وجعل جاعل قسموا الدلالة إلى أقسام ثلاثة عقلية وطبيعية ووضعية .

1 - الدلالة العقلية وهي فيما إذا كان بين الدال والمدلول ملازمة ذاتية في وجودهما

الخارجي ، كالتأثير والمؤثر . فإذا علم الإنسان - مثلاً - ان ضوء الصباح أثر لطلع قرص الشمس ، ورأى الضوء على الجدار ينتقل ذهنه إلى طلع الشمس قطعاً، فيكون ضوء الصبح دالاً على الشمس دلالة عقلية . ومثله إذا سمعنا صوت متكلّم من وراء جدار فعلمـنا بوجود متـكلـم ما .

2 - الدلالة الطبيعية: وهي فيما إذا كانت الملازمة بين الشيئين ملازمة طبيعية ، أعني التي يتضمنها طبع الإنسان، وقد يتختلف ويختلف باختلاف طباع الناس لا كالأثر بالنسبة إلى المؤثر الذي لا يتختلف ولا يختلف.

وأمثلة ذلك كثيرة ، فمنها اقتضاء طبع بعض الناس أن يقول : آخ عند الحس بالألم ، وآه عند التوجع ، واف عند التأسف والضجر. ومنها اقتضاء طبع البعض أن يفرقع أصابعه أو يتمطى عند الضجر وال الألم ، أو يعيث بما يحمل من أشياء أو بلحيته أو بأفنه أو يضع أصبعه بين أعلى اذنه وحاجبه عند التفكير ، أو يتائب عند النعاس ..

فإذا علم الإنسان بهذه الملازمات فإنه ينتقل ذهنه من أحد المتلازمين إلى الآخر ، فعندما يسمع بكلمة آخ ينتقل ذهنه إلى أن متـكلـمـها يـحسـ بالـأـلمـ . وإذا رأى شخصاً يعيث

بمسبـحـتهـ يـعـلـمـ بـانـهـ فـيـ حـالـةـ تـفـكـيرــ وهـكـذاـ .

3 - الدلالة الوضعية: وهي فيما إذا كانت الملازمة بين الشيئين تنشأ من التواضع والاصطلاح على أن وجود أحدهما يكون دليلاً على وجود الثاني ، كالخطوط التي اصطلاح على أن تكون دليلاً على الألفاظ ، وكashارات الآخـرـ والـبرـقـ والـلـاسـلـكـيـ والـرمـوزـ الـحـاسـبـيـةـ والـهـنـدـسـيـةـ وـرمـوزـ سـائـرـ العـلـومـ الأخرى ، والألفاظ التي جعلت دليلاً على

مقاصد النفس .

فإذا علم الإنسان بهذه الملازمة وعلم بوجود الدال ينتقل ذهنه إلى الشيء المدلول .

وهذه الدلالة الوضعية تنقسم إلى قسمين [\(1\)](#)

الف - الدلالة اللغزية: إذا كان الدال الموضع لفظاً.

ب - الدلالة غير اللغزية إذا كان الدال الموضع غير لفظ كالإشارات والخطوط والنقوش وما يتصل بها من رموز العلوم واللوحات المنصوبة في الطرق لتقدير المسافات

أو لتعيين اتجاه الطريق إلى محل أو بلدة ... ونحو ذلك .

ص: 37

1- أئما قسمنا الوضعية فقط إلى هذين القسمين ، لأن العقلية والطبعية - وإن كان الدال فيما قد يكون لا ثمرة في تقسيمهما إلى القسمين لعدم اختصاص كلّ قسم بشيء دون الآخر . وليس كذلك الوضعية لانقسام اللغزية منها إلى أقسامها الثلاثة الآتية دون غير اللغزية. بل كلّ هذا التقسيم للدلالة أئما هو مقدمة لفهم الدلالة الوضعية اللغزية وأقسامها

تعريفها

من البيان السابق نعرف أن السبب في دلالة اللفظ على المعنى هو العلاقة الراسخة في الذهن بين اللفظ والمعنى . وتشأ هذه العلاقة كما عرفت - من الملازمة الوضعية بينهما عند من يعلم بالملازمة . وعليه يمكننا تعريف الدالة اللفظية بأنها :

«هي كون اللفظ بحالة ينشأ من العلم بتصوره من المتكلّم العلم بالمعنى المقصود به» .

أقسامها : المطابقية ، التضمنية ، الإلتزامية

يدل اللفظ على المعنى من ثلاثة أوجه متباعدة :

الوجه الأول: المطابقة : بأن يدلّ اللفظ على تمام معناه الموضوع له ويتطابقه ، كدلالة لفظ الكتاب على تمام معناه ، فيدخل فيه جميع أوراقه وما فيه من نقوش وغلاف ، وكدلالة لفظ الإنسان على تمام معناه ، وهو الحيوان الناطق . وتسمى الدالة حينئذ المطابقية أو التضامنية، لتطابق اللفظ والمعنى .

وهي الدالة الأصلية في الألفاظ التي لأجلها مباشرة وضعت لمعانيها.

الوجه الثاني: التضمن : بأن يدلّ اللفظ على جزء معناه الموضوع له الداخل ذلك الجزء في ضمنه ، كدلالة لفظ الكتاب على الورق وحده أو الغلاف . وكدلالة لفظ الإنسان

على الحيوان وحده أو الناطق وحده ... فلو بعثت الكتاب يفهم المشترى دخول الغلاف فيه، ولو أردت بعد ذلك أن تستثنى الغلاف لاحتاج عليك بدلالة الكتاب على دخول الغلاف وتسمى هذه الدلالة التضمنية. وهي فرع عن الدلالة المطابقية، لأن الدلالة على الجزء بعد الدلالة على الكلّ.

الوجه الثالث: الإلتزام بأن يدل اللفظ على معنى خارج عن معناه الموضوع له لازم له يستتبعه استبعاد الرفيق اللازم الخارج عن ذاته ، كدلالة لفظ الدواة على القلم . فلو طلب منك أحد أن تأتيه بدواة لم ينص على القلم فجئته بالدواة وحدتها لعاتبك على ذلك محتاجاً لأنطلب الدواة كاف في الدلالة على طلب القلم . وتسمى هذه الدلالة الالتزامية. وهي فرع أيضاً عن الدلالة المطابقية لأن الدلالة على ما هو خارج المعنى بعد الدلالة على نفس المعنى.

شرط الدلالة الالتزامية

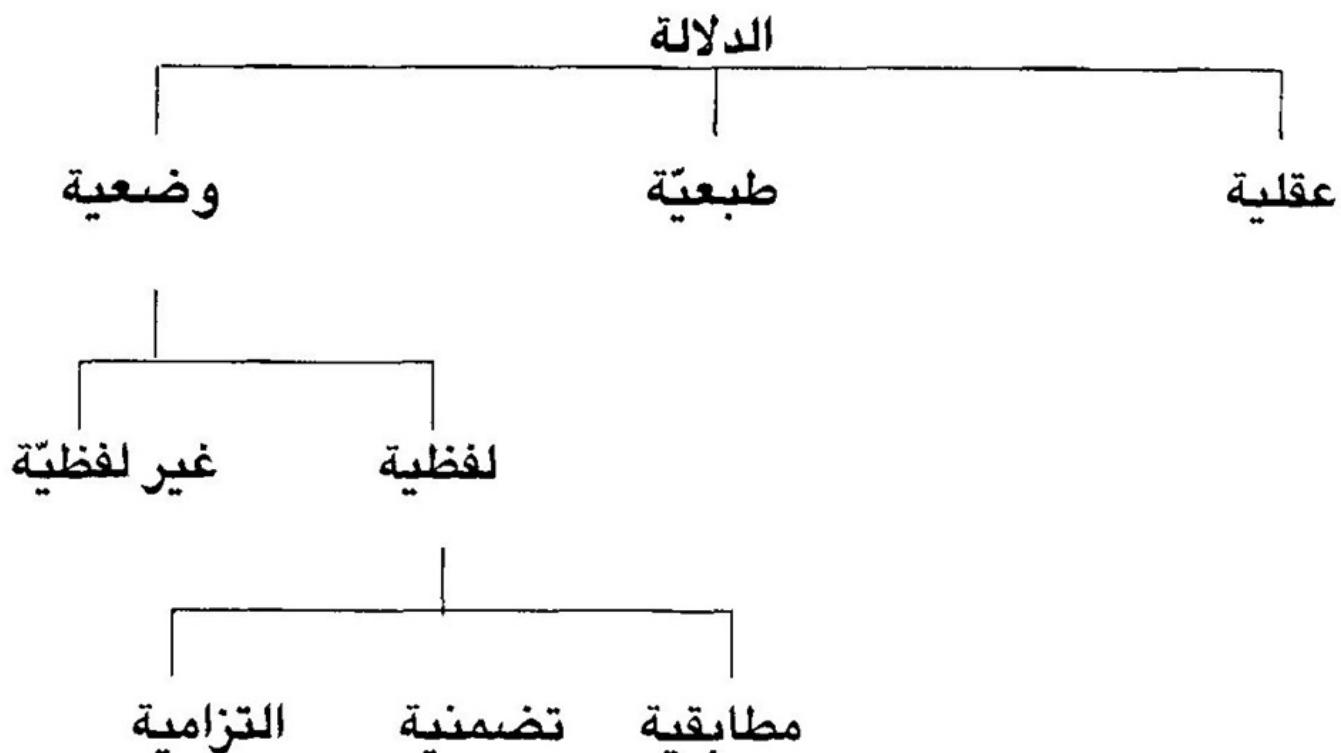
يشترط في هذه الدلالة أن يكون التلازم بين معنى اللفظ والمعنى الخارج اللازم تلازماً ذهنياً ، فلا يكفي التلازم في الخارج فقط من دون رسوخه في الذهن وإلا لما حصل

انتقال الذهن .

ويشترط - أيضاً - أن يكون التلازم واضحًا بيناً، بمعنى ان الذهن إذا تصور معنى اللفظ يتنتقل إلى لازمه بدون حاجة إلى توسط شيء آخر [\(1\)](#).

ص: 40

1- سيأتي في مباحث الكلي انّ اللازم ينقسم إلى إلى البين وغير البين إلى بين بالمعنى الأخص وبين بالمعنى الأعم. والشرط في الدلالة الالتزامية في الحقيقة هو أن يكون اللازم بيناً بالمعنى الأخص . ومعناه ما ذكرناه في المتن



تمرينات

1 - يَبْيَّنُ أَنْوَاعُ الدِّلَالَةِ فِيمَا يَأْتِي:

أَلْفٌ - دِلَالَةُ عَقْرَبِ السَّاعَةِ عَلَى الْوَقْتِ - بٌ - دِلَالَةُ صَوْتِ السَّعَالِ عَلَى أَلْمِ الصَّدْرِ.

جٌ - دِلَالَةُ قِيَامِ الْجَالِسِينَ عَلَى احْتِرَامِ الْقَادِمِ .

دٌ - دِلَالَةُ حَمْرَةِ الْوَجْهِ عَلَى الْخَجْلِ وَصَفْرَتِهِ عَلَى الْوَجْلِ .

هٌ - دِلَالَةُ حَرْكَةِ رَأْسِ الْمَسْؤُلِ إِلَى الْأَسْفَلِ عَلَى الرَّضَا وَإِلَى الْأَعْلَى عَلَى عَدْمِ الرَّضَا.

2 -- اصْنِعْ جُدُولًاً لِلدلَالَاتِ الْعَقْلَيَّةِ وَاخْتِيَّهَا وَضَعْ فِي كُلِّ قَسْمٍ مَا يَدْخُلُ فِيهِ م—نِ الْأَمْثَالِ الْأَتَيَّةِ :

الف - دِلَالَةُ الصَّعُودِ عَلَى السَّطْحِ عَلَى وُجُودِ السَّلْمِ .

بٌ - دِلَالَةُ قَدَانِ حَاجِتَكَ عَلَى أَخْذِ سَارِقِ لَهَا .

جٌ - دِلَالَةُ الْأَنْيَنِ عَلَى الشَّعُورِ بِالْأَلْمِ .

د - دلالة كثرة الكلام على الطيش وقلته على الرزانة .

ه دلالة الخط على وجود الكاتب .

و - دلالة سرعة النبض على الحمى .

ز - دلالة صوت المؤذن على دخول وقت الصلاة .

ح - دلالة التباخت في المشي أو تصعير الخد على الكبار .

ط - دلالة صفير القطار على قرب حركته أو قرب وصوله .

ي - دلالة غليان الماء على بلوغ الحرارة فيه درجة المائة .

3- عِينَ أقسام الدلالة اللفظية من أمثلة الآتية :

الف - دلالة لفظ الكلمة على القول المفرد .

ب - دلالة لفظ الكلمة على القول وحده أو المفرد وحده .

ج - دلالة لفظ السقف على الجدار .

د - دلالة لفظ الشجرة على ثمرتها .

ه - دلالة لفظ السيارة على محركها .

و - دلالة لفظ الدار على غرفها .

ز - دلالة لفظ النخلة على الطريق إليها عند بيعها .

4 - إذا اشتري شخص من آخر داراً ونازعاً في الطريق إليها فقال المشتري الطريق داخل في البيع بدلالة لفظ الدار ، فهذه الدلالة المدعاة من أي أقسام الدلالة اللفظية تكون ؟

5 - استأجر رجل عاملًا ليعمل الليل كله ولكن العامل ترك العمل عند الفجر فخاصمه المستأجر مدعياً دلالة لفظ الليل على الوقت من الفجر إلى طلوع الشمس ، فمن أي أقسام الدلالة اللفظية ينبغي أن تكون هذه الدلالة المدعاة ؟

6 - لماذا يقولون لا يدل لفظ الأسد على بخر الفم دلالة التزامية ، كما يدل على الشجاعة ، مع أن البخر لازم للأسد كالشجاعة ؟

لللّفظ المستعمل بما له من المعنى عدّة تقسيمات عامة لا تختص بلغة دون أخرى، وهي أهم مباحث الألفاظ بعد بحث الدلالة . ونحن ذاكرون هنا أهم تلك التقسيمات ، وهي ثلاثة ، لأن اللّفظ المنسوب إلى معناه تارة ينظر إليه في التقسيم بما هو لفظ واحد ، وأخرى بما هو متعدد ، وثالثة بما هو لفظ مطلقاً سواء كان واحداً أو متعدداً.

1-المختص ، المشترك ، المنقول ، المرتجل ، الحقيقة والمجاز

ان اللّفظ الواحد الدال على معناه باحدى الدلالات الثلاث المتقدمة إذا نسب إلى معناه ، فهو على أقسام خمسة ، لأن معناه أما أن يكون واحداً أيضاً ويسمى «المختص» ، وأما أن يكون متعدداً . وما له معنى متعدد أربعة أنواع : مشترك ، ومنقول ، ومرتجل ، وحقيقة ومجاز ، فهذه خمسة أقسام :

1 - المختص وهو اللّفظ الذي ليس له إلّا معنى واحد فاختص به مثل حديد وحيوان.

2 - المشترك وهو اللّفظ الذي تعدد معناه وقد وضع للجميع كلاً على حدة ، ولكن

من دون أن يسبق وضعها على وضعه لآخر مثل عين الموضوع لحاسته النظر وبنوع الماء والذهب وغيرها ومثل الجون الموضوع للأسود والأبيض.
والمشترك كثير في اللغة العربية.

3 - المنقول: وهو اللفظ الذي تعدد معناه وقد وضع للجميع كالمشترك ولكن يفترق عنه بأنّ الوضع لأحدٍ منها مسبوق بالوضع لآخر مع ملاحظة المناسبة بين المعندين في الوضع اللاحق مثل لفظ الصلاة الموضوع أولاً للدعاء ثم نقل في الشرع الإسلامي لهذه الأفعال المخصوصة من قيام وركوع وسجود ونحوها لمناسبة لها للمعنى الأول . ومثل لفظ الحجج الموضوع أولاً للقصد مطلقاً ، ثم نقل لقصد مكة المكرمة بالأفعال المخصوصة والوقت المعين ... وهكذا أكثر المقولات في عرف الشرع وأرباب العلوم والفنون . ومنها لفظ السيارة والطائرة والهاتف والمذياع ونحوها من مصطلحات هذا العصر.

والمنقول ينسب إلى ناقله ؛ فان كان العرف العام قيل له : منقول عرفي كلفظ السيارة
والطائرة . وان كان العرف الخاص كعرف أهل الشرع والمناطقية والنحاة والفلسفية ونحوهم قيل له : منقول شرعني أو منطقي أو نحوبي أو فلسفني ... وهكذا .

4 - المرتجل: وهو كالمنقول بلا فرق إلّا أنه لم تلحظ فيه المناسبة بين المعندين، ومنه
أكثر الأعلام الشخصية .

5 - الحقيقة والمجاز: وهو اللفظ الذي تعدد معناه ، ولكنه موضوع لأحد المعاني فقط ، واستعمل في غيره لعلاقة ومتناهية بينه وبين المعنى الأول الموضوع له من دون أن يبلغ حد الوضع في المعنى الثاني فيسمى حقيقة في المعنى الأول، ومجازاً في الثاني ويقال للمعنى الأول معنى حقيقي، وللثاني مجازي.

وال المجاز دائماً يحتاج إلى قرينة تصرف اللفظ عن المعنى الحقيقي وتعيين المعنى المجازي من بين المعانى المجازية.

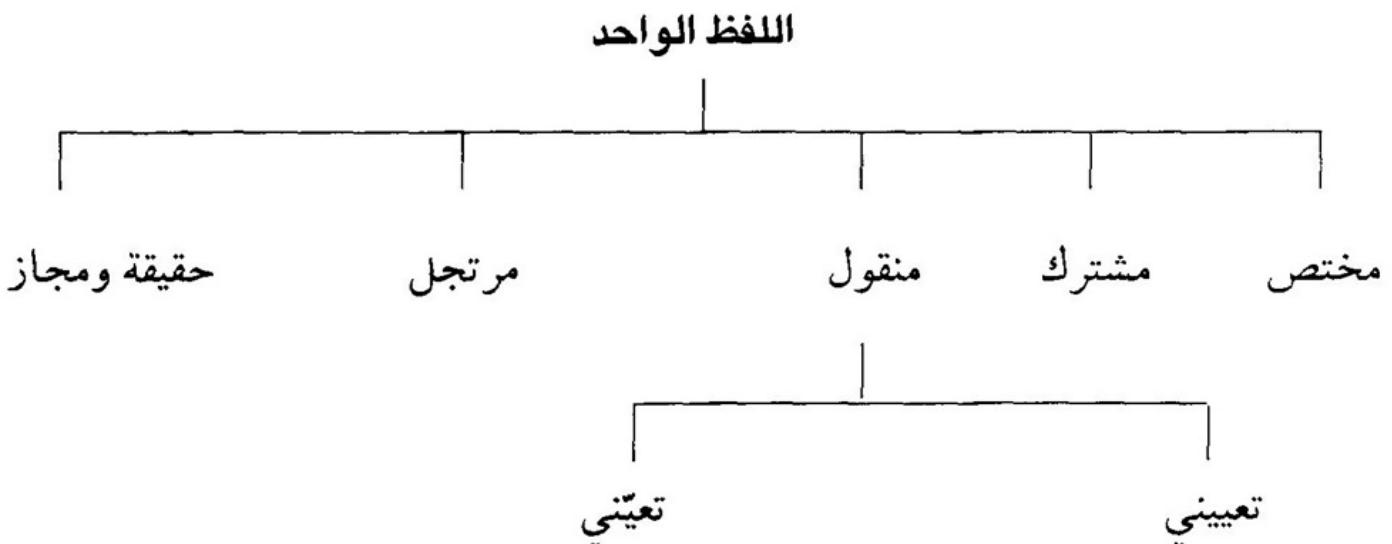
1 - ان المشترك اللفظي والمجاز لا يصح استعمالهما في الحدود والبراهين إلا مع

نصب القرينة على إرادة المعنى المقصود ومثلهما المنقول والمرتجل ما لم يهجر المعنى الأول ، فإذا هجر كان ذلك وحده قرينة على إرادة الثاني.

على أنه يحسن اجتناب المجاز في الأساليب العلمية حتى مع القرينة.

2 - المنقول ينقسم إلى تعيني ، وتعيني ، لأن النقل تارة يك--ون م--ن ناقل معين باختياره وقصده، كأكثر المنقولات في العلوم والفنون وهو المنقول التعيني أي ان الوضع فيه بتعيين معين . وأخرى لا يكون بنقل ناقل معين باختياره، وإنما يستعمل جماعة من الناس اللفظ في غير معناه الحقيقي لا يقصد الوضع له ، ثم يكثر استعمالهم له ويشتهر بينهم حتى يتغلب المعنى المجازي على اللفظ في أذهانهم فيكون كالمعنى الحقيقي يفهمه السامع منهم بدون القرينة . فيحصل الارتباط الذهني بين نفس اللفظ والمعنى ، فينقلب اللفظ حقيقة في هذا المعنى ؛ وهو المنقول التعيني .

ص: 45

**تمرينات**

1 - هذه الألفاظ المستعملة في هذا الباب وهي لفظ مختص، مشترك ، منقول، إلى

آخره من أي أقسام اللفظ الواحد ؟ أي أنها مختصة أو مشتركة أو غير ذلك .

2 - اذكر ثلاثة أمثلة لكلّ من أقسام اللفظ الواحد الخمسة.

3 - كيف تميّز بين المشترك والمنقول ؟

4 - هل تعرف لماذا يحتاج المشترك إلى قرينة ؛ وهل يحتاج المنقول إلى القرينة ؟

إذا قسنا لفظاً إلى لفظ أو إلى الفاظ، فلا تخرج تلك الألفاظ المتعددة عن أحد قسمين:

1 - أما أن تكون موضوّعة لمعنى واحد فهي المترادفة، إذا كان أحد الألفاظ (1). ردِيفاً لآخر على معنى واحد . مثل : أسد وسبع وليث . هرّة وقطة. إنسان وبشر .

فالترادف : «اشتراك الألفاظ المتعددة في معنى واحد».

2 - وأما أن يكون كلّ واحد منها موضوّعاً لمعنى مختص به ، فهي المتباعدة، مثل:

كتاب . قلم . سماء . أرض . حيوان . جماد . سيف . صارم

فالتباعدة: «أن تكون معاني الألفاظ متكتّرة بتكثر الألفاظ». والمراد من التباعدة هنا غير التباعي في النسب، فان التباعي هنا بين الألفاظ باعتبار تعدد معناها، وان كانت المعاني تلتقي في بعض افرادها أو جميعها ، فان السيف يباعين الصارم، لأن المراد من الصارم خصوص القاطع من السيف. فهما متباعدة معنى وان كانوا يلتقيان في [بعض] الأفراد، إذ أن الصارم سيف. وكذا الإنسان والناطق متباعدة معنى ، لأن المفهوم من أحدهما غير المفهوم من الآخر وإن كانوا يلتقيان في جميع افرادهما لأن كل ناطق إنسان وكل إنسان ناطق.

ص: 47

1- هذا الجمع يشمل اللفظين فصاعداً على نحو الجمع المنطقي. والجمع باصطلاح علماء المنطق معناه أكثر من واحد . وفي اللغة العربية - كما هو معلوم - معناه أكثر من اثنين . فتبيّن إلى هذا الاستعمال

المثلان . المخالفان . المتقابلان

تقدم ان الألفاظ المتباعدة هي ما تكررت معانيها بتكررها ، أى أن معانيها متغيرة.

ولمـا كان التغاير بين المعانـى يقع علـى أقـسام ، فـان الأـلفاظ بحسب معـانـيـها أـيضاً تـسـبـ لـهـاـ تـلـكـ الأـقـسـامـ والـتـغـاـيرـ عـلـىـ ثـلـاثـةـ أـنـوـاعـ :ـ التـمـاـثـلـ ،ـ وـالـخـالـفـ ،ـ وـالـتـقـابـلـ .

لـأنـ المـتـغـاـيـرـينـ أـمـاـ يـرـاعـىـ فـيهـماـ اـشـتـراـكـهـمـاـ فـيـ حـقـيقـةـ وـاحـدـةـ فـهـمـاـ الـمـثـلـانـ وـاـمـاـ أـلـاـ يـرـاعـىـ ذـلـكـ سـوـاءـ كـانـاـ مـشـتـرـكـيـنـ بـالـفـعـلـ فـيـ حـقـيقـةـ وـاحـدـةـ أـوـ لـمـ يـكـونـاـ .ـ وـعـلـىـ هـذـاـ التـقـدـيرـ

الـثـانـيـ أـيـ تـقـدـيرـ عـدـمـ الـمـرـاعـةـ ،ـ فـإـنـ كـانـاـ مـنـ الـمـعـانـيـ الـتـيـ لـاـ يـمـكـنـ اـجـتـمـاعـهـمـاـ فـيـ مـحـلـ وـاحـدـ مـنـ جـهـةـ وـاحـدـةـ فـيـ زـمـانـ وـاحـدـ ،ـ بـأـنـ كـانـ بـيـنـهـمـاـ تـنـافـرـ وـتـعـانـدـ فـهـمـاـ الـمـتـقـابـلـانـ ،ـ وـالـفـهـمـاـ الـمـخـالـفـانـ .

وـهـذـاـ يـحـتـاجـ إـلـىـ شـيـءـ مـنـ التـوضـيـحـ ،ـ فـنـقـولـ :

1 - المـثـلـانـ هـمـاـ الـمـشـتـرـكـانـ فـيـ حـقـيقـةـ وـاحـدـةـ بـمـاـ هـمـاـ مـشـتـرـكـانـ ،ـ أـيـ لـوـحظـ وـاعـتـبرـ

اشـتـراـكـهـمـاـ فـيـهـاـ ،ـ كـمـحـمـدـ وـجـعـفـرـ اـسـمـيـنـ لـشـخـصـيـنـ مـشـتـرـكـيـنـ فـيـ الـاـنـسـانـيـةـ .ـ وـالـاـ

فـمـحـمـدـ وـجـعـفـرـ مـنـ حـيـثـ خـصـوصـيـةـ ذـاتـيـهـمـاـ مـعـ قـطـعـ النـظـرـ عـمـاـ اـشـتـرـكـاـ فـيـ هـمـاـ مـتـخـالـفـانـ كـمـاـ سـيـأـتـيـ .ـ وـكـذـاـ الـإـنـسـانـ وـالـفـرـسـ هـمـاـ مـتـخـالـفـانـ بـمـاـ هـمـاـ إـنـسـانـ وـفـرـسـ .

وـالـاشـتـراكـ وـالـتـمـاـثـلـ اـنـ كـانـ فـيـ حـقـيقـةـ نـوـعـيـةـ بـأـنـ يـكـونـاـ فـرـدـيـنـ مـنـ نـوـعـ وـاحـدـ كـمـحـمـدـ وـجـعـفـرـ يـخـصـ باـسـمـ الـمـثـلـيـنـ أـوـ الـمـتـمـاـثـلـيـنـ وـلـاـ اـسـمـ آـخـرـ لـهـمـاـ .ـ وـانـ كـانـ فـيـ

الـجـنـسـ كـالـإـنـسـانـ وـالـفـرـسـ سـمـيـاـ أـيـضـاـ مـتـجـانـسـيـنـ وـانـ كـانـ فـيـ الـكـمـ أـيـ فـيـ الـمـقـدـارـ سـمـيـاـ أـيـضـاـ مـتـسـاوـيـنـ ،ـ وـانـ كـانـ فـيـ الـكـيـفـ أـيـ فـيـ كـيـفـيـتـهـمـاـ وـهـيـتـهـمـاـ سـمـيـاـ

أـيـضـاـ مـتـشـابـهـيـنـ .ـ وـالـاسـمـ الـعـامـ لـلـجـمـيعـ هـوـ التـمـاـثـلـ .

وـالـمـثـلـانـ أـبـدـاـ لـاـ يـجـتـمـعـ بـبـيـدـيـهـةـ الـعـقـلـ .

2 - المـخـالـفـانـ وـهـمـاـ الـمـتـغـاـيـرـانـ مـنـ حـيـثـ هـمـاـ مـتـغـاـيـرـانـ ،ـ وـلـاـ مـانـعـ مـنـ اـجـتـمـاعـهـمـاـ فـيـ مـحـلـ وـاحـدـ إـذـاـ كـانـاـ مـنـ الـصـفـاتـ مـثـلـ الـإـنـسـانـ وـالـفـرـسـ بـمـاـ هـمـاـ إـنـسـانـ وـفـرـسـ لـاـ بـمـاـ هـمـاـ

مشتركان في الحيوانية كما تقدم . كذلك : الماء والهواء النار والتراب، الشمس والقمر ، السماء والأرض.

ومثل السواد والحلوة الطول والرقعة الشجاعة والكرم، البياض والحرارة.

التخالف قد يكون في الشخص مثل محمد وجعفر وإن كانوا مشتركين نوعاً في الإنسانية،

ولكن لم يلاحظ هذا الاشتراك . وقد يكون في النوع مثل الإنسان والفرس وإن كانوا مشتركين في الجنس وهو الحيوان ولكن لم يلاحظ الاشتراك . وقد يكون في الجنس، وإن كانوا مشتركين في وصفهما العارض عليهما، مثل القطن والثلج المشتركين في وصف الأبيض إلا أنه لم يلاحظ ذلك .

ومنه يظهر أن مثل محمد وجعفر يصدق عليهما أنّهما متخالفان بالنظر إلى اختلافهما في شخصيهما ويصدق عليهما مثلاً بالنظر إلى اشتراكيهما وتماثلهما في النوع وهو

الإنسان. وكذا يقال عن الإنسان والفرس هما متخالفان من جهة تغايرهما في الإنسانية والفرسية ومثلاً باعتبار اشتراكيهما في الحيوانية. وهكذا في مثل القطن والثلج، الحيوان والنبات الشجر والحجر .

ويظهر أيضاً أن التخالف لا يختص بالشيئين اللذين يمكن أن يجتمعوا ، فإن الأمثلة المذكورة قريباً لا يمكن فيها الاجتماع مع أنها ليست من المتقابلات - كما سيأتي - ولا من المتماثلات حسب الاصطلاح.

ثم ان التخالف قد يطلق على ما يقابل التماثل فيشمل التقابل أيضاً فيقال للمتقابلين

على هذا الاصطلاح أنّهما متخالفان.

3 - المتقابلان هما المعنيان المتنافران اللذان لا يجتمعان في محل واحد من جهة واحدة في زمان واحد كالإنسان والإنسان، والأعمى والبصير ، والابوة والبنوة، والسواد

والبياض.

فبقيد وحدة المحل دخل مثل التقابل بين السواد والبياض مما يمكن اجتماعهما في

الوجود كبياض القرطاس وسواد الحبر . وبقيد وحدة الجهة دخل مثل التقابل بين الابوة

والبنوة مما يمكن اجتماعهما في محل واحد من جهتين إذ قد يكون شخصاً لشخص وابناً لشخص آخر. وبقيد وحدة الزمن دخل مثل التقابل بين الحرارة والبرودة مما يمكن اجتماعهما في محل في زمانين، إذ قد يكون جسم بارداً في زمان ونفسه حاراً في زمان آخر.

ص: 50

لل مقابل أربعة أقسام :

1 - تقابل النقيضين أو السلب والإيجاب ، مثل : إنسان ولا إنسان سواد ولا سواد منير وغير منير .

والنقيضان أمران وجودي وعدمي ، أي عدم لذلك الوجودي، وهم لا يجتمعان ولا يرتفعان ببدئه العقل، ولا واسطة بينهما .

2 - تقابل الملكة وعددها كالبصر والعمى الزواج والعزوبة. فالبصر ملكة والعمى عددها . والزواج ملكة والعزوبة عددها .

ولا يصح أن يحل العمى إلا في موضع يصح فيه البصر، لأن العمى ليس هـ-- وعدم البصر مطلقاً، بل عدم البصر الخاص ، وهو عدمه فيمن شأنه أن يكون بصيراً. وكذا العزوبة لا تقال إلا في موضع يصح فيه الزواج ، لا عدم الزواج مطلقاً ، فهما ليسا كالنقيضين لا يرتفعان ولا يجتمعان بل هما يرتفعان، وإن كان يمتنع اجتماعهما. فالحجر لا يقال فيه أعمى ولا بصير ، ولا أعزب ولا متزوج، لأن الحجر ليس من شأنه أن يكون بصيراً، ولا من شأنه أن يكون متزوجاً.

اذن الملكة وعددها : أمران وجودي وعدمي لا يجتمعان ويجوز أن يرتفعا في موضع لا تصح فيه الملكة».

3 - تقابل الصندين كالحرارة والبرودة، والسواد والبياض، والفضيلة والرذيلة والتهور والجبن والخفة والتقلل .

والضدان: «هـما الـوـجـودـيـانـ الـمـتـعـاقـبـانـ عـلـىـ مـوـضـوـعـ وـاحـدـ،ـ وـلـاـ يـتـصـوـرـ اـجـتمـاعـهـمـ

فيه، ولا يتوقف تعقل احدهما على تعقل الآخر.

ومن كلمة المتعاقبان على موضوع واحد يفهم أنَّ الصدَّيقَانِ لابدَّ أنْ يكونَا صفتَيْنِ

فالذاتان مثل إنسان وفرس لا يسميان بالضدين؛ وكذا الحيوان والحجر ونحوهما . يال مثل هذه تدخل في المعاني المختلفة، كما تقدّم.

وبكلمة «لا يتوقف تعلق احدهما على تعلق الآخر يخرج المتضايقان، لأنهما أمنا وجوديانت أيضًا ولا يتصور اجتماعهما فيه من جهة واحدة، ولكن تعلق احدهما يتوقف على تعلق الآخر. وسيأتي .

4- تقابلاً المتضادين، مثاً: الأَبُ والأَبِنُ الْفَوْقُ وَالْتَّحْتُ، الْمُتَقْدِمُ وَالْمُتَأَخِّرُ، الْعَلَةُ

والعمل، والخالة، والمحلمة، وأنت إذا لاحظت هذه الأمثلة تجد :

أولاً: إنك إذا تعلقت أحد المتقابلين: منها لابد أن تتبعها معه مقابلة الآخر : فإذا تعلقت

ان هذا أب أو علة لابد أن تتعقا معه ان له ابناً أو معلم لاً.

ثانياً: أن شيئاً واحداً لا يصح أن يكون موضوعاً للمتضاريف من جهة واحدة، فلا يصح أن يكون شخص أياً وابناً لشخص واحد نعم يكون أياً لشخص وابناً لشخص آخر . وكذا لا يصح أن يكون الشيء فوقاً تحت نفس ذلك الشيء في وقت واحد . وإنما يكـون فوقاً لشيء هو تحت له ، وتحتاً لشيء آخر هو فوقه ... وهكذا .

ثالثاً: ان المتقابلين في بعض هذه الأمثلة المذكورة أولاً، يجوز أن يرتفعا ،ف--ان واجب الوجود لا فرق ولا تحت ،والحجر لا أب ولا ابن . وإذا اتفق في بعض الأمثلة ان المتضابفين لا يرتفعان كالعلة والمعلول، فليس ذلك لأنهما متضابفان، بل لأمر يخصهما. لأن كل شيء موجود لا يخلو اما أن يكون علة أو تكون معلولاً.

وعلى هذا البيان يصح تعيين المتصابفين بأنهما : «الوحيدان اللذان يتعقلان معاً ولا يحتمان في موضوع واحد من جهة واحدة ويحوز أن يتفقا».

قمرینات

1 - بين المترادفة والمتباعدة من هذه الأمثلة بعد التدقيق في كتب اللغة :

كتاب وسفر مقول ولسان خطيب ومصقع

فرس وصاہل لیل ومساء عین وناظر

شاعر وناظم مصقع وسامع جلوس وقعود

متکلم ولسن کف وید قد وقطع

2 - أذكر ثلاثة أمثلة لكلّ من المترادفة والمتماثلة.

3 - بين أنواع التقابل في الأمثلة الآتية :

الخير والشر، النور والظلمة الحركة والسكنون الظلم والعدل الملتحى والأمرد

المتعلّل والحادي الصباح والمساء، الدال والمدلول التصور والتصديق، العلم والجهل،

القيام والقعود العالم والمعلوم.

ص: 53

ينقسم اللفظ مطلقاً (غير معتبر فيه أن يكون واحداً أو متعدداً إلى قسمين) :

ألف - المفرد ويقصد المنطقيون به :

وْقَى يَقْنِى.

ثانيًا: اللفظ الذي له جزء اللفظ لا يدل على جزء المعنى حين هو جزء له ، مثل : محمد على . قرأ . عبد الله . عبد الحسين . وهذا الأخيران إذا كانا اسمين لشخصين فأنتم لا تقصد بجزء اللفظ (عبد) و (الله) و (الحسين) معنى أصلًا ، حينما تجعل مجموع الجزئين دالا على ذات الشخص . وما مثل هذا الجزء إلا كحرف م من محمد و حرف ق من قرأ .

نعم في موضع آخر قد تقول عبد الله وتعني بعد معناه المضاف إلى الله تعالى كما

نقول : محمد عبد الله ورسوله . وحيثند يكون نعتاً لا اسمأً ومركتباً لا مفرداً . أما لو قلت مع بن عبدالله فعبد الله مفرد هو اسم أب محمد .

أما النحويون فعندهم مثل عبد الله إذا كان اسمًا لشخص مركب لا مفرد، لأن الجهة المعتبرة لهم في هذه التسمية تختلف عن الجهة المعتبرة عند المناطقة . إذ النحوي ينظر إلى الأعراب والبناء، فما كان له أعراب أو بناء واحد فهو مفرد ولا فمركب كعبد الله علمًاً فان عبد له أعراب والله له اعراب . أما المنطقي فأنما ينظر المعنى فقط .

اذن المفرد عند المنطقى هو :

«اللفظ الذي ليس له جزء يدل (١) على جزء معناه حين هو جزء».

ب - المركب ويسمى القول . وهو اللفظ الذي له جزء يدل على جزء معناه حين هو جزء ؛ مثل : الخمر، مصر، فالجزآن : الخمر، ومصر يدل كلّ منهما على جزء معنى المركب ومنه : الغيبة جهد العاجز؛ فالمجموع مركب وجهد العاجز مركب أيضاً، ومنه : شرالاخوان من تكاليف له؛ فالمجموع مركب ، وشر الاخوان مركب أيضاً، ومن تكاليف له مركب أيضاً...

أقسام المركب

المركب : تام وناقص .

التام : خبر وانشاء .

الف التام والناقص

1 - بعض المركبات للمتكلّم أن يكتفى به في افاده السامع، والسامع لا يتضرر منه اضافة لفظ آخر لاتمام فائدته . مثل : الصبر شجاعة . قيمة كل امرئ ما يحسنه . إذا علمت

فاعمل . فهذا هو المركب التام. ويعرف بأنه : «ما يصح للمتكلّم السكوت عليه» .

2 - أمّا إذا قال : قيمة كل امرئ ... وسكت ، أو قال : إذا علمت... بغير جواب للشرط ، فإن السامع يبقى منتظراً ويجده ناقصاً ، حتى يتم كلامه . فمثل هذا يسمى المركب الناقص. ويعرف بأنه : ما لا يصح السكوت عليه.

ب - الخبر والانشاء

كل مركب تام له نسبة قائمة بين أجزاءه تسمى النسبة التامة أيضاً ، وهذه النسبة :

1 - قد تكون لها حقيقة ثابتة في ذاتها مع غصّ النظر عن اللفظ واتّما يكون لفظ

ص: 56

1- ليتبه الأساتذة انا لم نأخذ في الدلالة قيد القصد كما صنع بعضهم ، لأننا نعتقد أن الدلالة لا تحصل بغير القصد . وتعريفنا للدلالة فيما مضى كفيل بالبرهان على ذلك . فمثل : الحيوان الناطق لو جعل علماً لأحد افراد الإنسان لا يدل جزؤه على جزء معناه . وهو فمثـل : عبد الله لا فرق بينهما

المركب حاكياً وكاشفاً عنها . مثلما إذا وقع حادث أو يقع فيما يأتي ، فأخبرت عنه ، كمطر السماء ، فقلت: مطر السماء ، أو تمطر غداً. فهذا يسمى الخبر ويسمى أيضاً القضية والقول. ولا يجب في الخبر أن يكون مطابقاً للنسبة الواقعـة : فقد يطابقها فيكون صادقاً، وقد لا يطابقها فيكون كاذباً.

اذن الخبر هو: «المركب التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب»⁽¹⁾. والخبر هو الذي يهم المنطقـي أن يبحث عنه ، وهو متعلق التصديق .

1- وقد لا تكون للنسبة التامة حقيقة ثابتـة بغض النظر عن اللـفـظ ، وإنـما اللـفـظ هو الذي يتحقق النسبة ويوجـدـها بقصد المتكلـم ، وبعبارة أصـرـحـ أنـ المـتكلـمـ يوجدـ المعـنىـ بـلـفـظـ المـركـبـ ، فـلـيـسـ وـرـاءـ الـكـلـامـ نـسـبـةـ لـهـاـ حـقـيقـةـ ثـابـتـةـ يـطـابـقـهاـ الـكـلـامـ تـارـةـ وـلـاـ يـطـابـقـهاـ أـخـرـىـ.

ويسمى هذا المركب الانشاء، ومن أمثلته :

1 - الأمر نحو احفظ الدرس .

2 - النهي نحو : لا تجالس دعـاءـ السـوـءـ .

3 - الاستفهام نحو : هل المريـخـ مـسـكـونـ ؟

4 - النداء نحو : يا محمد !

5 - التمني نحو : لو ان لناـكـرـةـ فـنـكـونـ مـنـ المؤـمنـينـ !

6 - التعجب نحو : ما أعـظـمـ خـطـرـ الإـنـسـانـ !

7 - العقد: كـانـشـاءـ عـقـدـ الـبـيـعـ وـالـاجـارـةـ وـالـنكـاحـ وـنـحـوـهـاـ نـحـوـ : بـعـتـ وـأـجـ--ـرـتـ

وـأـنـكـحـتـ وـ...ـ

8 - الواقع : كـصـيـغـةـ الـطـلاقـ وـالـعـقـدـ وـالـوقـفـ وـنـحـوـهـاـ نـحـوـ : فـلـانـةـ طـالـقـ . وـعـبـديـ حـرـ ... وـهـذـهـ المـرـكـبـاتـ كـلـهاـ لـيـسـ لـمـعـانـيهـ حـقـائقـ ثـابـتـةـ فـيـ أـنـفـسـهـاـ - بـغضـنـظرـ عنـ اللـفـظـ - تحـكـىـ عـنـهـاـ فـطـابـقـهـاـ أـوـ لـاـ تـطـابـقـهـاـ ، وـإـنـمـاـ مـعـانـيهـاـ تـنـشـأـ وـتـوـجـدـ بـالـلـفـظـ ، فـلـاـ يـصـحـ وـصـفـهـاـ بـالـصـدـقـ وـالـكـذـبـ .

فالـانـشـاءـ هوـ: «الـمـرـكـبـ التـامـ الـذـيـ لـاـ يـصـحـ أـنـ نـصـفـهـ بـصـدـقـ وـكـذـبـ».

ص: 57

1- سـتـأـتـيـ اـضـافـةـ كـلـمـةـ لـذـاهـهـ فـيـ تـعـرـيـفـ الـخـبـرـ وـالـإـنـشـاءـ فـيـ بـحـثـ القـضـائـيـاـ، فـرـاجـعـ

المفرد : كلمة . اسم . أداة .

1 - الكلمة : وهي الفعل باصطلاح النحاة مثل : كتب . يكتب . اكتب . فإذا لاحظنا

هذه الأفعال أو الكلمات الثلاث نجدها :

أولاً: تشتراك في مادة لفظية واحدة محفوظة في الجميع هي الكاف فالباء فالباء

وتشترك أيضاً في معنى واحد هو معنى الكتابة، وهو معنى مستقل في نفسه.

وثانياً: تفترق في هيئاتها اللفظية، فان لكل منها هيئة تخصها . وتفترق أيضاً في دلالتها على نسبة تامة زمانية تختلف باختلافها ، وهي نسبة ذلك المعنى المستقل المشتركة فيها إلى فاعل ما غير معين في زمان معين من الأزمنة فكتب تدل على نسبة الحدث (وهو المعنى المشترك) إلى فاعل ما ، واقعة في زمان مضى . ويكتب على نسبة تجدد الواقع في الحال أو في الاستقبال إلى فاعلها . واكتبه على نسبة طلب الكتابة في الحال من فاعل ما .

ومن هذا البيان نستطيع ان نستنتج ان المادة التي تشتراك فيها الكلمات الثلاث تدلّ على المعنى الذي تشتراك فيه ، وان الهيئة التي تفترق فيها وتحتلت تدلّ على المعنى الذي تفترق فيه ويختلف فيها .

وعليه يصح تعريف الكلمة بأنها : «اللفظ المفرد الدال بمادته على معنى مستقل في

نفسه وبهيئته على نسبة ذلك المعنى إلى فاعل لا بعينه نسبة تامة زمانية».

وبقولنا : نسبة تامة تخرج الأسماء المشتقة كاسم الفاعل والمفعول والزمان والمكان ، فإنّها تدل بمادتها على المعنى المستقل وبهيئتها على نسبة إلى شيء لا بعينه في زمان ما ، ولكن النسبة فيها نسبة ناقصة لا تامة .

2 - الاسم : وهو اللفظ المفرد الدال على معنى مستقل في نفسه غير مشتمل على هيئة تدلّ على نسبة تامة زمانية . مثل : محمد إنسان . كاتب . سؤال . نعم قد يشتمل على هيئة تدلّ على نسبة ناقصة كأسماء الفاعل والمفعول والزمان ونحوها كما تقدم ، لأنّها تدلّ على ذات لها هذه المادة .

- الاداة : وهي الحرف باصطلاح النحاة . وهو يدل على نسبة بين طرفين . مثل : في الدالة على النسبة الظرفية . وعلى الدالة على النسبة الاستعلائية . وهل الدالة على النسبة

الاستفهامية . والنسبة دائماً غير مستقلة في نفسها ، لأنّها لا تتحقق إلا بطرفيها.

فالاداة تعرف بأنّها : «اللفظ المفرد الدالّ على معنى غير مستقل في نفسه». ملاحظة : الأفعال الناقصة مثل كان وأخواتها في عرف المنطقين - على التحقيق - تدخل في الأدوات، لأنّها لا تدلّ على معنى مستقل في نفسها لتجزّدها عن الدلالة على الحدث، بل آئماً تدلّ على النسبة الزمانية فقط . فلذلك تحتاج إلى جزء يدل على الحدث، نحو : كان محمد قائماً فكلمة قائم هي التي تدلّ عليه . وفي عرف النحاة معدودة من الأفعال وبعض المناطقة يسمّيها الكلمات الوجودية.

تمرينات

1 - ميّز الألفاظ المفردة والمركبة مما يأتي:

مكة المكرمة تأبط شرّاً صر در

جعفر الصادق امرؤ القيس منتدى النشر

ملك العراق أبو طالب نجف الأشرف

هنيئاً ديك الجن صبراً

2 - ميّز المركبات التامة والناقصة والخبر والانشاء مما يأتي:

الله أكبر نجمة القطب يا الله

صباح الخير السلام عليكم ماء الفرات

غیر المغضوب عليهم لا إله إلا الله زر غبا تردد حباً

سبحان رب العظيم وبحمده شاعر وناظم

3 - أذكّركم هي الانشاءات والأخبار في سورة القدر.

4 - انّ اللفظ المحذوف دائمًاً يعتبر كالمحظوظ، فقولنا في العنوان : تمرينات أتعده مفرداً أم مركباً. ولو كان مركباً فماذا تظن: فهو ناقص أم تام ؟

5 - تأمل هل يمكن أن يقع تقابل التضاد بين الأدوات ولماذا ؟

ص: 60

يدرك الإنسان مفهوم الموجودات التي يحس بها ، مثل : محمد هذا الكتاب هذا

الكلم ، هذه الوردة، بغداد ، النجف ... وإذا تأملها يجد كل واحد منها لا ينطبق على فرد آخر ولا يصدق إلا على ذلك الموجود وحده. وهذا هو المفهوم الجزئي. ويصبح تعريفه بأنـــه : «المفهوم الذي يتمتع صدقه على أكثر من واحد».

ثم إن الإنسان إذا رأى جزئيات متعددة، وقاس بعضها إلى بعض، فوجدها تشتراك في صفة واحدة انتزع منها صورة مفهوم شامل ينطبق على كل واحد منها . وهذا المفهوم الشامل أو الصورة المنتزعـــة هو المفهوم الكلي. ويصبح تعريفه بأنه: «المفهوم الذي لا يتمتع صدقه على أكثر من واحد».

مثل مفهوم : إنسان، حيوان، معدن، أبيض ، تفاحة ، حجر، عالم، جاهل جالس في الدار . معترف بذاته .

تكلمة تعريف الجزئي والكلي

لاـــ يجب أن تكون أفراد الكلي موجودة فعلاًـــ : فقد يتصور العقل مفهوماً كلياً صالحـــاً للانطباق على أكثر من واحد من دون أن ينتزعـــه من جزئيات موجودة بالفعل ، وإنـــما يفرض له جزئيات يصح صدقـــه عليها ، بل قد يتمتع وجودـــ حتى فرد واحد له مثل مفهوم شريك الباري ، ومفهوم اجتماع النقاصين . ولا يضر ذلك في كليـــته .

وقد لا يوجدـــ له إلاـــ فرد واحد ويـــمتنع وجودـــ غيره مثل مفهوم «واجب الوجود» ،

لقيام البرهان على ذلك ، ولكن العقل لا يمنع من فرض أفراد لو وجدت لصدق عليها هذا المفهوم . ولو كان مفهوم واجب الوجود جزئياً، لما كانت حاجة إلى البرهان على التوحيد، وكفى نفس تصور مفهومه لنفي وقوع الشركة فيه . وعليه فهذا الانحصار في فرد واحد إنما جاء من قبل أمر خارج عن نفس المفهوم، لا أن نفس المفهوم يمتنع صدقه على أفراد كثيرة .

إذن ، بمقتضى هذا البيان لابد من اضافة قيد ولو «بالفرض» في تعريف الجزئي والكلي ، فالجزئي : «مفهوم يمتنع صدقه على كثير ولو بالفرض ، والكلي : «لا يمتنع ... ولو

بالفرض» .

تبينه : مطاليل الأدوات كلّها مفاهيم جزئية ، والكلمات أي الأفعال بهيئاتها تدلّ على مفاهيم جزئية، ويقودها على مفاهيم كلّية . أما الأسماء فمطاليلها تختلف، فقد تكون كلّية كأسماء الأجناس ، وقد تكون جزئية كأسماء الاعلام واسماء الاشارة والضمائر ونحوها.

الجزئي الاضافي

الجزئي الذي تقدم البحث عنه يسمى الجزئي الحقيقي. وهنا اصطلاح آخر للجزئي يقال له الجزئي الاضافي، لاضافته إلى ما فوقه، ومع ذلك قد يكون كلياً إذا كان أضيق دائرة من كلي آخر أوسع منه.

توضيحه : انك تجد ان الخط المستقيم مفهوم كلي منتزع من عدة أفراد كثيرة ، وتتجدد أن الخط المنحنى أيضاً مفهوم كلي منتزع من مجموعة أفراد أخرى ؛ فإذا ضممنا إحدى المجموعتين إلى الأخرى وألغينا ما بينهما من الفروق ، ننتزع مفهوماً كلياً أكثر سعة من المفهومين الأولين يصدق على جميع أفرادهما ، وهو مفهوم الخط. فهذا المفهوم الثالث الكبير نسبة إلى المفهومين الصغارين كنسبة كلّ منهما إلى أفراد نفسه، فكما كان الفرد من الصغير بالإضافة إلى الصغير نفسه جزئياً ، فالكلي الصغير أيضاً بالإضافة إلى الكلي الكبير كالجزئي من جهة النسبة ، فيسمى جزئياً إضافياً لا بالحقيقة لأنّه في نفسه كليّ حقيقة .

وكذا الجزئي الحقيقي من جهة اضافته إلى الكلي الذي فوقه يسمى جزئياً إضافياً.. وهكذا كل مفهوم بالإضافة إلى مفهوم أوسع منه دائرة يسمى جزئياً إضافياً، فزيده مثلاً جزئي حقيقي في نفسه وجزئي اضافي بالقياس إلى الحيوان، وكذا الحيوان بالقياس إلى الجسم النامي ، والجسم النامي بالقياس إلى مطلق الجسم.

إذن يمكن تعريف الجزئي الاضافي بأنه الأخص من شيء أو «المفهوم المضاد إلى ما هو أوسع منه دائرة».

المتواطئ والمشكك

ينقسم الكلي إلى المتواطئ والمشكك ، لأنه :

أولاً: إذا لاحظت كلياً مثل الإنسان والحيوان والذهب والفضة، وطبقته على أفراد فلن تجد تفاوتاً بين الأفراد في نفس صدق المفهوم عليه : فزيد وعمرو وحالد إلى آخر أفراد الإنسان من ناحية الإنسانية سواء، من دون أن تكون انسانية أحدهم أولى من انسانية الآخر ولا أشد ولا أكثر ولا أي تفاوت آخر في هذه الناحية . وإذا كانوا متفاوتين ففي نواحٍ أخرى غير الإنسانية ، كالتفاوت بالطول واللون والقوه والصحة والأخلاق وحسن التفكير... وما إلى ذلك .

وكذا أفراد الحيوان والذهب، ونحوهما ، ومثل هذا الكلي المتواطئ أفراده في مفهومه يسمى الكلي المتواطئ أي المتواقة افراده فيه ، والتواطؤ : هو التوافق والتساوي .

ثانياً: إذا لاحظت كلياً مثل مفهوم البياض والعدد والوجود، وطبقته على العكس من النوع السابق، تفاوتاً بين الأفراد في صدق المفهوم عليها بالاشتداد أو الكثرة أو الاولوية أو التقدم . فترى بياض الثلوج أشد بياضاً من بياض القرطاس، وكلّ منهما بياض . وعدد الألف أكثر من عدد المائة، وكلّ منهما عدد . وجود الخالق أولى من وجود المخلوق، وجود العلة متقدم على وجود المعلول بنفس وجوده لا بشيء آخر ، وكلّ منهما وجود . وهكذا الكلي المتفاوتة افراده في صدق مفهومه عليها يسمى الكلي المشكك والتفاوت يسمى تشكيكاً.

1 - عين الجزئي والكلي من مفاهيم الأسماء الموجودة في الآيات التالية :

الف - ماكل ما يتنمى المرء يدركه * تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

ب - هذا الذى تعرف البطحاء وطأته * والبيت يعرفه والحل والحرم

ج - نحن بما عندنا وأنت بما * عندك راض والرأى مختلف

2 - بين ما إذا كانت الشمس والقمر والعنقاء والغول والثريا والجدي والأرض من

الجزئيات الحقيقية أو من الكليات، واذكر السبب .

3 - إذا قلت لصديقك : ناولني الكتاب، وكان في يده كتاب ،ما ، فما المفهوم من الكتاب هنا جزئي أم كلى ؟

4 - إذا قلت لكتبي : بعني كتاب القاموس، فما مدلول كلمة القاموس جزئي أم كلى :

5 - إذا قال البائع : بعثك حقة من هذه الصبرة من الطعام، فما المبيع، جزئي أم كلى ؟

6 - عين المتواطيء والمشكك من الكليات التالية :

العلم ، الكاتب ، القلم ، العدل ، السواد ، النبات ، الماء ، النور ، الحياة ، القدرة ، الجمال ، المعدن .

7 - أذكر خمسة أمثلة للجزئي الاصافي، واختر ثلاثة منها من التمارين السابق.

المفهوم نفس المعنى بما هو أي نفس الصورة الذهنية المنتزعة من حقائق الأشياء .

والمصداق: ما ينطبق عليه المفهوم، أو حقيقة الشيء الذي تنتزع منه الصورة الذهنية

(المفهوم) .

فالصورة الذهنية لسمى محمد مفهوم جزئي، والشخص الخارجي الحقيقي مصدقه . والصورة الذهنية لمعنى الحيوان مفهوم كلي، وافراده الموجودة وما يدخل تحته من الكليات كالإنسان والفرس والطير مصاديقه . والصورة الذهنية لمعنى العدم مفهوم كلي ، وما ينطبق عليه وهو العدم الحقيقي مصدقه ... وهكذا .

لفت نظر: يعرف من المثال الأول أن المفهوم قد يكون جزئياً كما يكون كلياً ؛ ويعرف من المثال الثاني أن المصداق يكون جزئياً حقيقياً وأضافياً . ويعرف من الثالث أن المصداق لا يجب أن يكون الأمور الموجودة والحقائق العينية ، بل المصداق هو كلّ ما ينطبق عليه المفهوم وان كان أمراً عدانياً لا تتحقق له في الأعيان .

العنوان والمعنون أو دلالة المفهوم على مصادقه

إذا حكمت على شيء بحكم قد يكون نظرك في الحكم مقصوراً على المفهوم وحده ، بأن يكون هو المقصود في الحكم ، كما تقول : الإنسان حيوان ناطق . فيقال للإنسان حينئذٍ الإنسان بالحمل الأولى .

وقد يتعدى نظرك في الحكم إلى أبعد من ذلك، فتتضرر إلى ما وراء المفهوم، بأن

تلاحظ المفهوم لتجعله حاكياً عن مصداقه ودليلأً عليه، كما تقول : الإنسان صاحك أو الإنسان في خسر، فتشير بمفهوم الإنسان إلى أشخاص أفراد وهي المقصودة في الحكم. وليس ملاحظة المفهوم في الحكم وجعله موضوعاً الا- للتوصل إلى الحكم على الأفراد . فيسمى المفهوم حينئذ عنواناً والمصدق معنوناً. ويقال لهذا الإنسان: الإنسان بالحمل الشائع .

ولأجل التفرقة بين النظرين نلاحظ الأمثلة الآتية :

1 - إذا قال النحاة : «ال فعل لا يخبر عنه». فقد يعترض عليهم في بادي الرأي، فيقال

لهم : هذا القول منكم اخبار عن الفعل، فكيف تقولون لا يخبر عنه ؟

والجواب : ان الذي وقع في القضية مخبراً عنه، وموضوعاً في القضية هو مفهوم الفعل، ولكن ليس الحكم له بما هو مفهوم، بل جعل عنواناً وحاكيأً عن مصاديقه وآللة الملاحظتها، والحكم في الحقيقة راجع للمصاديق نحو : ضرب وضرب . فالفعل الذي له هذا الحكم حقيقة هو الفعل بالحمل الشائع .

2 - وإذا قال المنطقي :الجزئي يمتنع صدقه على كثرين»، فقد يعترض فيقال له :الجزئي يصدق على كثرين ، لأن هذا الكتاب جزئي، ومحمد جزئي وعلى جزئي، ومكة جزئي ، فكيف قلتم يمتنع صدقه على كثرين ؟

والجواب : مفهوم الجزئي أي الجزئي بالحمل الاولى : كلّي لا جزئي فيصدق على

كثرين ، ولكن مصداقه أي حقيقة الجزئي يمتنع صدقه على الكثير ، فهذا الحكم بالامتناع للجزئي بالحمل الشائع لا للجزئي بالحمل الأولي الذي هو كلّي .

3 - وإذا قال الاصولي : اللفظ المجمل ما كان غير ظاهر المعنى، فقد يعترض في بادي الرأي فيقال له : إذا كان المجمل غير ظاهر المعنى فكيف جاز تعريفه، والتعریف لا

يكون إلا لما كان ظاهراً معناه ؟

والجواب : مفهوم المجمل أي المجمل بالحمل الاولى مبين ظاهر المعنى لكن

مصداقه أي المجمل بالحمل الشائع كاللفظ المشترك المجرد عن القرينة غير ظاهر المعنى . وهذا التعريف للمجمل بالحمل الشائع .

1 - لو قال القائل : «الحرف لا يخبر عنه فاعتراض عليه انه كيف أخبرت عنه ؟

فبماذا تجيب ؟

2 - لو اعتبرض على قول القائل : العدم لا يخبر عنه الله قد اخبرت عنه الآن، فما :

الجواب ؟

3 - لو اعتبرض على المنطقي بأنه كيف تقول : «ان الخبر كلام تام بتحمل الصدق والكذب وقولك الخبر جعلته موضوعاً لهذا الخبر ، فهو مفرد لا يتحمل الصدق والكذب .

4 - لو قال لك صاحب علم التفسير : المتشابه محكم وقال الاصولي : «المجمل مبين وقال المنطقي : «الجزئي كلي» و «الكلي غير موجود بالخارج»، فبماذا تفسر كلامهم ليرتفع هذا التهافت الظاهر .

5 - لو قال القائل: «العلة والمعلول متضادان. وكلّ متضادين يوجدان معاً». وهذا ينبع ان العلة والمعلول يوجدان معاً. وهذه النتيجة غلط ، باطل ، لأن العلة بالضرورة متقدمة

على المعلول، فبأي بيان تكشف هذه المغالطة .

ومثله لو قال : الأب والابن متضادان أو المتقدم والمتأخر متضادان وكلّ متضادين يوجدان معاً.

نقدّم في الباب الأول انقساماً للألفاظ إلى متراوفة ومتباينة . والمقصود بالتبابين هناك التبادل بحسب المفهوم أي ان معانٍ لها متغيرة . وهنا سنذكر أن من جملة النسب التبادل

والمقصود به التبادل بحسب المصداق.

فما كنا نصطلح عليه هناك بالمتباينة، هنا نقسم النسبة بينها إلى أربعة أقسام ، وقسم

منها المتباينة لاختلاف الجهة المقصودة في البحثين، فإنّا كنا نتكلّم هناك عن تقسيم الألفاظ بالقياس إلى تعدد المعنى واتحاده.

اما هنا فالكلام عن النسبة بين المعانٍ باعتبار اجتماعها في المصداق وعدمه. ولا يتصور هذا البحث إلا بين المعانٍ المتغيرة أي المعانٍ المتباينة بحسب المفهوم، إذ لا

يتصور فرض النسبة بين المفهوم نفسه ، فنقول :

كلّ معنى إذا نسب إلى معنى آخر يغايره ويبيّنه مفهوماً فاما أن يشارك كلّ منهما الآخر في تمام افرادهما، وهما المتساويان. واما أن يشارك كلّ منهما الآخر في بعض افراده وهما اللذان بينهما نسبة العموم والخصوص من وجه ، واما أن يشارك أحدهما الآخر في جميع افراده دون العكس، وهما اللذان بينهما نسبة العموم والخصوص مطلقاً واما أن لا- يشارك أحدهما الآخر أبداً، وهما المتبابيان فالنسبة بين المفاهيم أربع : التساوي، والعموم والخصوص مطلقاً، والعموم والخصوص من وجه التبادل.

1 - نسبة التساوي: وتكون بين المفهومين اللذين يشتركان في تمام افرادهما ، كالإنسان والضاحك، فان كلّ إنسان ضاحك وكلّ ضاحك إنسان . ونقربهما إلى الفهم

بتشبيههما بالخطين المتساوين اللذين ينطبق أحدهما على الآخر تمام الانطباق. ويمكن

وضع نسبة التساوي على هذه الصورة :

$b = h$

باعتبار أن هذه العلامة : « = » علامة على التساوي، كما هي في العلوم الرياضية،

وتقراً يساوي . وطرفها « b ، h » حرفان يرمز بهما إلى المفهومين المتساوين.

2 - نسبة العموم والخصوص مطلقاً وتكون بين المفهومين اللذين يصدق - أحدهما على جميع ما يصدق عليه الآخر وعلى غيره، ويقال للأول : الأعم مطلقاً، وللثاني الأخص مطلقاً، كالحيوان والإنسان والمعدن والفضة، فكلّ ما صدق عليه الإنسان يصدق

عليه الحيوان، ولا عكس فاته يصدق الحيوان بدون الإنسان. وكذا الفضة والمعدن .

ونقرّ بهما إلى الفهم بتشبيههما بالخطين غير المتساوين. وانطبق الأكبر منهما على

تمام الأصغر وزاد عليه . ويمكن وضع هذه النسبة على الصورة الآتية :

$b < h$

باعتبار ان هذه العلامة ($<$) تدل على أن ما قبلها أعم مطلقاً مما بعدها وتقراً أعم مطلقاً من ، كما تقراً في العلوم الرياضية أكبر من. ويصح أن نقلبها ونضعها على هذه الصورة : $h > b$

وتقراً: أخص مطلقاً من كما تقراً في العلوم الرياضية : أصغر من، فتدل على أن ما قبلها أخص مطلقاً مما بعدها .

3 - نسبة العموم والخصوص من وجهه تكون بين المفهومين اللذين يجتمعان في بعض مصاديقهما ، ويفترق كلّ منهما عن الآخر في مصاديق تخصّه كالطير والأسود، فأنهما يجتمعان في الغراب لأنّه طير وأسود، ويفترق الطير عن الأسود في الحمام مثلاً والأسود

عن الطير في الصوف الأسود مثلاً. ويقال لكلاً منهما أعم من وجه وأخص من وجه.

ونقربهما إلى الفهم بتشبيههما بالخطين المتقاطعين هكذا : \times يلتقيان في نقطة

مشتركة ويفترق كلّ منهما عن الآخر في نقاط تخصه . ويمكن وضع النسبة على الصورة الآتية :

ب ✖ ح -

أي بين «ب، ح» عموم وخصوص من وجه،

4 - نسبة التبادين: وتكون بين المفهومين اللذين لا يجتمع أحدهما مع الآخر في فرد من الأفراد أبداً. وأمثلته جميع المعاني المتقابلة التي تقدمت في بحث التقابل وكذا بعض المعانى المتخالفة مثل الحجر والحيوان. وتشبههما بالخطين المتوازيين اللذين لا يلتقيان أبداً مهما امتدا . ويمكن وضع التبادين على الصورة الآتية :

ب // ح

أي ان ب يابين ح

النسب بين تقىضي الكلين

كلّ كلينين بينهما إحدى النسب الأربع لابد أن يكون بين تقىضيهما أيضاً نسبة من النسب كما سيأتي . ولتعيين النسبة نحتاج إلى اقامة البرهان. وطريقة البرهان التي تتبعها هنا تعرف بطريقة الاستقصاء أو طريقة الدوران والتردید، وسيأتي ذكرها في مبحث القياس الاستثنائي . وهي أن تفرض جميع الحالات المتصورة للمسألة، ومتى ثبت فسادها جمیعاً عدا واحدة منها ، فإن هذه الواحدة هي التي تتحصر المسألة بها، وثبتت صحتها.

فلنذكر النسبة بين تقىضي كلّ كلينين مع البرهان فنقول :

1 - تقىضنا المتساوين متساويان أيضاً: أي أنه إذا كان الإنسان يساوى الناطق فان لا إنسان يساوى لا ناطق . وللبرهان على ذلك نقول :

المفروض ان ب = ح

والمدعى أن لا ب = لاح

البرهان : لولم يكن لا ب = لاح،

ص: 72

لكان بينهما إحدى النسب الباقية . وعلى جميع التقادير لابد أن يصدق أحدهما بدون الآخر في الجملة .

فلو صدق لاب بدون لاح،

لصدق لاب مع حلان النقيضين لا يرتفعان

ولازمه إلا يصدق ب مع حلان النقيضين لا يجتمعان

وهذا خلاف المفروض وهو ب = ح

وعليه فلا يمكن أن يكون بين لاب، ولا حمن النسب الأربع غير التساوي فيجب أن

يكون : لاب = لاح وهو المطلوب

2 - نقضايا الأعم والأخص مطلقاً بينهما عموم وخصوص مطلقاً ولكن على العكس، أي ان نقض الأعم أخص ونقض الأخص أعم .

فإذا كان ب > ح

كان لاب دلاح

كالإنسان والحيوان ، فإن لا إنسان أعم مطلقاً من لا حيوان، لأن لا إنسان يصدق

على كل لا حيوان ولا عكس فان الفرس والقرد والطير إلى آخره يصدق عليها لا إنسان

وهي من الحيوانات . وللبرهنة على ذلك نقول :

المفروض ان ب > ح

والمدعى ان لاب دلاح

(البرهان) لو لم يكن لاب دلاح

لكان بينهما إحدى النسب الباقية أو العموم والخصوص مطلقاً بأن يكون نقض الأعم مطلقاً لا أخص.

فلو كان لاب = لاح

لكان ب = حلان نقاضي المتساوين متساويان وهو خلاف الفرض .

ولو كان بينهما نسبة التباين أو العموم والخصوص من وجه أو أن لا بـ» أعم مطلقاً

للزمن على جميع الحالات الثلاث أن يصدق :

لا بـ بدون لاح

ويلزم حينئذ أن يصدق * لا بـ مع حلان النقيضين لا يرتفعان

ومعناه أن يصدق ح بدون بـ

أي يصدق الأخص بدون الأعم وهو خلاف الفرض

وإذا بطلت الاحتمالات الأربع تعين أن يكون :

لا بـ دلاح (وهو المطلوب)

3 - نقيضاً للأعم والأخص من وجه متبادران تبادلنا جزئياً ومعنى «التبادرالجزئي»: عدم الاجتماع في بعض الموارد، مع غض النظر عن الموارد الأخرى سواء كانا يجتمعان فيها أولاً ، فيعم التبادر الكلي والعموم والخصوص من وجه . لأن الأعم والأخص من وجه لا يجتمعان في بعض الموارد قطعاً . وكذا يصح في المتبادرتين تبادلناً كلياً أن يقال إنهم لا يجتمعان في بعض الموارد.

فإذا قلنا : ان بين نقيضاً للأعم والأخص من وجه تبادلناً جزئياً، فالمعنى أنهما في بعض الأمثلة قد يكونان متبادرتين تبادلناً كلياً ، وفي البعض الآخر قد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه . والأول مثل الحيوان واللإنسان، فإن بينهما عموماً وخصوصاً من

وجه لأنهما يجتمعان في الفرس ويفترق الحيوان عن اللإنسان في الإنسان ويفترق

، اللإنسان عن الحيوان في الحجر ، ولكن بين نقيضاًهما تبادلناً كلياً فإن اللإحياء بيدين الإنسان كلياً . والثاني مثل الطير والأسود فإن نقيضاًهما لا طير ولا أسود بينهما عموم وخصوص من وجه أيضاً ، لأنهما يجتمعان في القرطاس ويفترق لا طير في الشوك الأسود ويفترق لا أسود في الحمام الأبيض.

والجامع بين العموم والخصوص من وجه وبين التبادر الكلي هو التبادرالجزئي.

وللبرهنة على ذلك نقول :

المفترض أن $B \rightarrow A$

والمدعى أن $\neg B \rightarrow \neg A$

البرهان : لولم يكن $\neg B \rightarrow \neg A$ جزئياً، لكن بينهما إحدى النسب الأربع بالخصوص.

1 - فلو كان $\neg B = \neg A$

للزم أن يكون $\neg B \rightarrow \neg A = \neg A \rightarrow \neg A$ لأن تقىضى المتساوين متساوين وهذا خلاف

الفرض .

2 - ولو كان $\neg B \rightarrow A$

لكان $B \rightarrow A$ لأن تقىض الأعم أخص وهذا أيضاً خلاف الفرض .

3 - ولو كان $\neg B \rightarrow \neg A$ فقط

لكان ذلك دائماً مع أنه قد يكون بينهما تبادل كلي كما تقدم في مثال لا حيوان وإنسان .

4 - ولو كان $\neg B // \neg A$ فقط

لكان ذلك دائماً أيضاً مع أنه قد يكون بينهما عموماً وخصوصاً من وجه كما تقدم في

مثال لا طير ولا أسود .

وعلى هذا تعين أن يكون $\neg B$ » بيان $(\neg A \rightarrow \neg B)$ وهو المطلوب .

4 - تقىضا المتبادرتين متبادرتين تبادل $\neg B \rightarrow \neg A$ أيضاً . والبرهان عليه كالبرهان السابق بلا تغيير إلا في المثال لأننا نرى أن بينهما في بعض الأمثلة تبادل كالموجود والمعدوم، وتقىضاهما اللاموجود واللامعدوم، وفي البعض الآخر عموماً وخصوصاً من وجه كالإنسان والحجر ، وتقىضاهما لا إنسان ولا حجر ، وبينهما عموماً وخصوصاً من وجه ، لأنهما يجتمعان في الفرس مثلاً ويفترق كلّ منهما عن الآخر في عين الآخر ،

فالإنسان يفترق عن اللاحجر في الحجر واللاحجر عن الإنسان في الإنسان .

ص: 75

النسبة بين المفهومين : النسبة بين تقبيضيهما :

- 1 - التساوى التساوى
- 2 - العموم والخصوص من وجه التباین الجزئي
- 3 - التباین الكلى التباین الجزئي
- 4 - العموم والخصوص مطلقا العموم والخصوص مطلقا بالعک

ص: 76

الف - بين ماذا بين الأمثلة الآتية من النسب الأربع وماذا بين تقسيمهما :

1 - الكاتب والقارئ

2 - الشاعر والكاتب

3 - الشجاع والكريم

4 - السيف والصارم

5 - الماء والماء

6 - المشترك والمترافق

7 - السواد والحلوة

8 - الأسود والحلو

9 - النائم والجالس

10 - اللفظ والكلام

ب - اشرح البراهين على كل وحدة من النسب بين تقسيمي الكليين بعبارة واضحة

مع عدم استعمال الرموز والاشارات.

ج - أذكر مثالين من غير ما مر عليك لكل من النسب الأربع.

الكلي: ذاتي وعرضي

الذاتي: نوع و الجنس و فصل .

العرضي : خاصة و عرض عام.

● قد يسأل سائل عن شخص إنسان من هو ؟

● وقد يسأل عنه ... ما هو ؟

فهل تجد فرقاً بين السؤالين ؟ لا شك ان الاول سؤال عن مميزاته الشخصية والجواب عنه : ابن فلان، أو مؤلف كتاب كذا، أو صاحب العمل الكذائي، أو ذو الصفة الكذائية ... وأمثال ذلك من الأجبوبة المقصود بها تعين المسؤول عنه من بين الأشخاص أمثاله . ويغلط المجيب لو قال : إنسان لأنه لا يميزه عن أمثاله من أفراد الإنسان. ويصطلاح في هذا العصر على الجواب عن هذا السؤال بـ « الهوية الشخصية » مأخوذة من الكلمة هو،

كالمعلومات التي تسجل عن الشخص في دفتر النفوس ..

أما السؤال الثاني، فأنما يسأل به عن حقيقة الشخص التي يتفق بها مع الأشخاص الآخرين أمثاله ، والمقصود بالسؤال تعين تمام حقيقته بين الحقائق لا شخصه بين الأشخاص. ولا يصلح للجواب الاكمال حقيقته فتقول : إنسان دون ابن فلان ونحوه .

ويسمى الجواب عن هذا السؤال :

وهو أول الكليات الخمسة وسيأتي قريبا تعريفه .

وقد يسأل السائل عن زيد وعمرو وخلد وهذا الفرس وهذا الأسد ما هي . فهل تجد فرقا بين السؤالين ؟ - تأمل فيما ، فستجد ان الأول سؤال عن حقيقة جزئيات متفقة بالحقيقة مختلفة بالعدد والثاني سؤال عن حقيقة جزئيات مختلفة بالحقيقة والعدد.

والجواب عن الأول بكمال الحقيقة المشتركة بينها فتقول : إنسان . وهو النوع المتقدم ذكره .

وعن الثاني أيضاً بكمال الحقيقة المشتركة بينها، فتقول : حيوان ويسمى :

الجنس

وهو ثانية الكليات الخمسة. وعليه يمكن تعريفهما بما يأتي:

1 - النوع هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكررة بالعدد فقط في جواب ما هو؟

2 - الجنس هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكررة بالحقيقة في جواب ما هو؟

وإذا تكررت الجزئيات بالحقيقة فلابد أن تتكرر بالعدد قطعاً.

وقد يسأل السائل عن الإنسان والفرس ... والقرد ما هي؟

وقد يسأل السائل عن الإنسان فقط ... ما هو ؟

لاحظ ان الكليات هي المسئول عنها هذه المرة ! فماذا ترى ينبغي ان يكون الجواب عن كل من السؤالين ؟ - نقول : اما الاول فهو سؤال عن كليات مختلفة الحقائق، فيجب اياه

بتمام الحقيقة المشتركة بينها ، وهو الجنس فتقول في المثال : حيوان . ومنه يعرف أنّ الجنس يقع أيضًا جواباً عن السؤال بما هو عن الكليات المختلفة بالحقائق التي تكون أنواعاً له ، كما يقع جواباً عن السؤال بما هو عن الجزئيات المختلفة بالحقائق .

وأما الثاني فهو سؤال بما هو عن كلي واحد . وحق الجواب الصحيح الكامل أن يقول في

المثال : حيوان ناطق، فيتكلل الجواب بتفصيل ماهية الكلي المسؤول عنه وتحليلها

إلى تمام الحقيقة التي يشاركه فيها غيره وإلى الخصوصية التي بها يمتاز عن مشاركته في تلك الحقيقة . ويسمى مجموع الجواب الحد التام كما سيأتي في محله . وتتمام الحقيقة المشتركة التي هي الجزء الأول من الجواب هي الجنس وقد تقدم . والخصوصية المميزة التي هي الجزء الثاني من الجواب هي :

الفصل

وهو ثالث الكليات ومن هذا يتضح ان الفصل جزء من مفهوم الماهية ، ولكنّه الجزء المختص بها الذي يميزها عن جميع ما عادها ، كما ان الجنس جزؤها المشترك الذي أيضاً يكون جزءاً للماهيات الأخرى.

ويبقى شيء ينبغي ذكره ، وهو أنا كيف نسأل ليقع الفصل وحده يقع في الجواب عن أي سؤال ؟ نقول : يقع الفصل جواباً عمّا إذا سألنا عن خصوصية الماهية التي بها تمتاز --ن اغيارها ، بعد أن نعرف تمام الحقيقة المشتركة بينها وبين اغيارها . فإذا رأينا شيئاً من بعيد وعرفنا انه حيوان وجهلنا خصوصيته فبطبيعتنا نسأل فنقول: «أي حيوان هو في ذاته». ولو عرفنا انه جسم فقط لقلنا : «أي جسم هو في ذاته» . وان شئت قلت بدل في ذاته : في جوهره أو حقيقته ، فان المعنى واحد . والجواب عن الأول ناطق فقط وهو فصل الإنسان أو صاحل وهو فصل الفرس . وعن الثاني حساساً مثلاً وهو فصل الحيوان .

إذن يصح أن نقول ان الفصل يقع في جواب أي شيء . وهي كنایة عن الجنس الذي

عرف قبل السؤال عن الفصل . وعليه يصح تعريف الفصل بما يأتي :

« هو جزء الماهية المختص بها الواقع في جواب أي شيء هو في ذاته».

تقسيمات

1 - النوع : حقيقي واضافي

2 - الجنس : قريب وبعيد ومتوسط .

3- النوع الإضافي : عال وسافل ومتوسط .

4 - الفصل : قريب وبعيد . مقسم ومقسم .

1 - لفظ النوع مشترك بين معنيين أحدهما الحقيقي ، وهو أحد الكليات الخمسة ، وهو وقد تقدم . وثانيهما الإضافي ، والمقصود به الكلّي الذي فوقه جنس . فهو نوع بالإضافة إلى الجنس الذي فوقه سواء كان نوعاً حقيقياً أو لم يكن ، كالإنسان بالإضافة إلى جنسه وهو---والحيوان ، وكالحيوان بالإضافة إلى جنسه وهو الجسم النامي ، وكالجسم النامي بالإضافة إلى الجسم المطلق ، وكالجسم المطلق بالإضافة إلى الجوهر .

2 - قد تتألف سلسلة من الكليات يندرج بعضها تحت بعض كالسلسلة المتقدمة التي تبتدئ بالإنسان وتنتهي بالجوهر . فإذا ذهبت بها متصاعدةً من الإنسان، فمبذؤها النوع وهو الإنسان في المثال ، وبعده الجنس الأدنى الذي هو مبدأ سلسلة الأجناس. ويسمى : الجنس القريب، لأنه أقربها إلى النوع ويسمى أيضاً الجنس السافل. وهو الحيوان في المثال .

ثم هذا الجنس فوقه جنس، فوقه جنس أعلى ... حتى تنتهي إلى الجنس الذي ليس فوقه جنس . ويسمى الجنس البعيد والجنس العالى وجنس الأجناس وهو الجوهر في المثال . أما ما بين السافل والعالى فيسمى : الجنس المتوسط. ويسمى بعيداً أيضاً كالجسم المطلق والجسم النامي . فالجنس - على هذا - قريب وبعيد ومتوسط أو سافل وعال ومتوسط.

3 - وإذا ذهبت في السلسلة متنازلاً مبتدئاً من جنس الأجناس إلى ما دونه، حتى تنتهي إلى النوع الذي ليس تحته نوع فما كان بعد جنس الأجناس يسمى النوع العالى، وهو مبدأ سلسلة الأنواع الاضافية، وهو الجسم المطلق في المثال . وأخيرها أي منتهى السلسلة يسمى نوع الأنواع أو النوع السافل وهو الإنسان في المثال . أما ما يقع بين العالى والسفافل فهو المتوسط ، كالحيوان والجسم النامى . فالجسم النامى جنس متوسط ونوع متوسط.

إذن النوع الاضافى عال ومتوسط وسفافل.

تبينه: يتضح مما سبق أن كلا من المتوسطات لابد أن يكون نوعاً لما فوقه وجنساً لما تحته . والمتوسط النوع والجنس قد يكون واحداً إذا تألفت سلسلة الكليات من أربعة ، وقد يكون أكثر إذا كانت السلسلة أكثر من أربعة .

فمثلاً الأول : الماء المندرج تحت السائل المندرج تحت الجسم المندرج تحت الجوهر. أو البياض المندرج تحت اللون المندرج تحت الكيف المحسوس المندرج تحت الكيف.

ومثال الثاني : سلسلة الإنسان إلى الجوهر المؤلفة من خمسة كليات كما تقدم. أو

متساوياً الساقين المندرج تحت المثلث المندرج تحت الشكل المستقيم الأضلاع المندرج تحت الشكل المستوي المندرج تحت الشكل المندرج تحت الكلم . وهذه السلسلة مؤلفة من ستة كليات، وأنواع المتوسطة ثلاثة : المثلث، والشكل المستقيم الأضلاع والشكل المستوي والأجناس المتوسطة ثلاثة أيضاً : الشكل المستقيم الأضلاع والشكل المستوي، والشكل.

4 - وكلّ نوع اضافي لابد له من فصل يكون جزءاً من ماهيته يقومها ويميزها عن الأنواع الآخر التي في عرضه المشتركة معه في الجنس الذي فوقه، كما يقسم الجنس إلى قسمين أحدهما نوع ذلك الفصل وثانيهما مaudah ، كالحساس المقوم للحيوان والمقسم للجسم النامى إلى حيوان وغير حيوان فيقال : الجسم النامى حساس وغير حساس.

ولكن الفصل الذي يقوم نوعه المساوي له لابد أن يقوم أيضاً ما تحته من الأنواع. فالحساس المقوم للحيوان يقوم الإنسان وغيره من أنواع الحيوان أيضاً لأن الفصل للعالي لابد أن يكون جزءاً من العالى والعالى جزء من السافل ، وجزء الجزء جزء. فيكون الفصل المقوم للعالي جزءاً من السافل ، فيقومه.

والقاعدة العامة أن نقول : «مَقْوِمُ الْعَالِي مَقْوِمُ السَّافِلِ ، وَلَا عَكْسٌ».

والفصل أيضاً إذا لوحظ بالقياس إلى نوعه المساوي له قيل له الفصل القريب كالحساس بالقياس إلى الحيوان والناطق بالقياس إلى الإنسان. وإذا لوحظ بالقياس إلى النوع الذي تحت نوعه قيل له الفصل ، البعيد، كالحساس بالقياس إلى الإنسان.

والخلاصة: إن الفصل الواحد يسمى قريباً وبعيداً باعتبارين . ويسمى مقوّماً ومقسماً

باعتبارين.

الذاتي والعرضي

للذاتي والعرضي اصطلاحات في المنطق تختلف معانيها. ولا يهمنا الان التعرض إلا لاصطلاحهم في هذا الباب، وهو الذي يسمونه بكتاب ايساغوجي أي كتاب الكليات الخمسة، حسب وضع مؤسس المنطق الحكيم ارسطو. وكان علينا أن نتعرض لهذا الاصطلاح في أول بحث الكليات الخمسة، لولا اننا اردنا ايضاح المعنى المقصود منه بتقديم شرح الكليات الثلاثة المتقدمة، فنقول :

1 - الذاتي هو المحمول الذي تتقوم ذات الموضوع به غير خارج عنها . ونعني بما تتقوم ذات الموضوع به ان ماهية الموضوع لا تتحقق إلا به فهو قوامها، سواء كان هو نفس الماهية كـ«الإنسان » حمول على زيد وعمرو، أو كان جزءاً منها كالحيوان المحمول على الإنسان أو الناطق المحمول عليه ، فإن نفس الماهية أو جزءاًها يسمى ذاتياً.

وعليه فالذاتي يعم النوع والجنس والفصل، لأن النوع نفس الماهية الدالة في ذات الأفراد والجنس والفصل جز آن داخلان في ذاتها .

2 - العرضي: هو المحمول الخارج عن ذات الموضوع لاحقا له بعد تقومه بجميع ذاتياته ، كالضاحك اللاحق للإنسان، والماشي اللاحق للحيوان، والمتحiz اللاحق للجسم . وعندما يتضح هذا الاصطلاح ندخل الآن في بحث باقي الكليات الخمسة ، وقد بقى

منها أقسام العرضي ، فان العرضي ينقسم إلى :

الخاصة والعرض العام

لأن العرضي اما ان يختص بموضوعه الذي حمل عليه أي لا يعرض لغيره ، فهو الخاصة سواء كانت مساوية لموضوعها كالضاحك بالنسبة إلى الإنسان، أو كانت مختصة ببعض افراده كالشاعر والخطيب والمجتهد العارضة على بعض أفراد الإنسان، سواء كانت خاصة للنوع الحقيقي كالأمثلة السابقة، أو للجنس المتوسط كالمتحيز خاصة الجسم، والماشي خاصة الحيوان، أو للجنس الأجناس، كالموجود لا في موضوع خاصة الجوهر . وإنما أن يعرض لغير موضوعه أيضاً أي لا يختص به فهو العرض العـ--ام كالماشي بالقياس إلى الإنسان، والطائر بالقياس إلى الغراب والمتحيز بالقياس إلى الحيوان، أو بالقياس إلى الجسم النامي .

وعليه، يمكن تعريف الخاصة والعرض العام بما يأتي :

الخاصة الكلي الخارج المحمول الخاص بموضوعه.

العرض العام : الكلي الخارج المحمول على موضوعه وغيره .

تبصّرات ونوصيّات

1 - قد يكون الشيء الواحد خاصية بالقياس إلى موضوع وعرضها عاما بالقياس إلى آخر ، كالماشي ، فإنه خاصة للحيوان وعرض عام للإنسان. ومثله ، الموجود لا في ، موضوع، والمتحيز ، ونحوها، مما يعرض الأجناس.

2 - وقد يكون الشيء الواحد عرضيا بالقياس إلى موضوع، وذاتيا بالقياس إلى

آخر ، كالملون، فإنه خاصّة الجسم مع أنه جنس للأبيض والأسود ونحوهما. ومثله مفرق البصر. فإنه عرضي بالقياس إلى الجسم مع أنه فصل للأبيض، لأنّ الأبيض ملون مفرق البصر.

3 - كلّ من الخاصة والفصل قد يكون مفرداً وقد يكون مركباً. مثل المفرد منهمما

الضاحك والناطق . ومثال المركب من الخاصة قولها للإنسان : منتصب القامة باديء

البشرة». ومثال المركب من الفصل قولها للحيوان: «حساس متتحرك بالرادفة».

الصنف

4 - تقدم أنّ الفصل يقوم النوع ويميزه عن أنواع جنسه أي يقسم ذلك الجنس، أو قلل ينبع الجنس . أما الخاصة فإنها لا تقوم الكلي الذي تختص به قطعاً، إلاّ أنها تميّز عن غيره، أي أنها تقسم ما فوق ذلك الكلي. فهي كالفصل من هذه الناحية في كونها تقسم الجنس، وتزيد عليه بأنها تقسم العرض العام أيضاً كالموجود لا في موضوع الذي يقسم الموجود إلى جوهر وغير جوهر .

وتزيد عليه أيضاً بأنها تقسم كذلك النوع ، وذلك عندما تختص بعض أفراد النوع

كما تقدم، كالشاعر المقسم للإنسان . وهذا التقسيم للنوع يسمى في اصطلاح المنطقين تصنيفاً، وكلّ قسم من النوع يسمى صنفًاً.

فالصنف : كلّ كليّ اخص من النوع ويشارك مع باقي اصناف النوع في تمام حقيقتها ،

ويمتاز عنها بأمر عارض خارج عن الحقيقة.

والتصنيف كالتوزيع ، إلاّ أنّ التوزيع للجنس باعتبار الفصول الداخلية في حقيقة الأقسام، والتصنيف للنوع باعتبار الخواص الخارجية عن حقيقة الأقسام كتصنيف الإنسان إلى شرقي وغربي ، وإلى عالم وجاهل ، وإلى ذكر وأنثى ... وكتصنيف الفرس إلى أصيل وهجين وتصنيف النخل إلى زهدى وبرين وعمراني ... إلى ما شاء الله من التقسيمات للأنواع باعتبار أمور عارضة خارجة عن حقيقتها.

اشارة

5 - وصفنا كلا من الكليات الخمسة بالمحمل وأشارنا إلى أن الكلي المحمول ينقسم إلى الذاتي والعرضي. وهذا أمر يحتاج إلى التوضيح والبيان.

لأن سائلًا قد يسأل فيقول : إنَّ النوع قد يحمل على الجنس ، كما يقال مثلاً : الحيوان إنسان وفرس وجمل ... إلى آخره، مع ان الإنسان بالقياس إلى الحيوان ليس ذاتياً له، لأنَّه ليس تمام الحقيقة ولا جزأها ، ولا عرضياً خارجاً عنه . افهمناك واسطة بين الذاتي والعرضي أم ماذا؟

وقد يسأل - ثانياً - فيقول : إنَّ الحدَّ التام يحمل على النوع والجنس، كما يقال : الإنسان حيوان ناطق والحيوان، جسم نام حساس متحرك بالارادة. وعليه فالحدَّ التام كليًّا محمول ، وهو تمام حقيقة موضوعه، مع انه ليس نوعاً له ولا جنساً ولا فصلاً، فينبغي أن يجعل للذاتي قسمًا رابعاً . بل لا ينبغي تسميته بالذاتي لأنَّه هو نفس الذات والشيء لا ينسب إلى نفسه، ولا بالعرضي لأنَّه ليس بخارج عن موضوعه، فيجب أن يكون واسطة بين الذاتي والعرضي.

وقد يسأل - ثالثاً - فيقول : ان المنطقين يقولون ان الضحك خاصة الإنسان والمشي عرض عام له مثلاً، مع ان الضحك والمشي لا يحملان على الإنسان، فلا يقال الإنسان ضحك ، وقد ذكر تم ان الكليات كلُّها محمولات على موضوعاتها، فما السر في ذلك . ولكن هذا السائل إذا اتضح له المقصود من الحمل ينقطع لديه الكلام فان الحمل له

ثلاثة تقسيمات. والمراد منه هنا بعض أقسامه في كلٍّ من التقسيمات فنقول :

1 - الحمل طبعي ووضعي

اعلم ان كلَّ محمول فهو كليًّا حقيقي، لأنَّجزئي الحقيقي بما هو جزئي لا يحمل على غيره . وكلَّ كليًّا أعم بحسب المفهوم فهو محمول بالطبع على ما هو أخص منه مفهوماً ، كحمل الحيوان على الإنسان والإنسان على محمد بل وحمل الناطق على الإنسان.

ويسّمى مثل هذا حملاً طبعياً أي اقتضاه الطبع ولا يأبه .

وأثما العكس، وهو حمل الأخص مفهوماً على الأعم، فليس هو حملاً طبعياً، بـ--ل بالوضع ،والجعل لأنّه يأبه الطبع ولا يقبله فلذلك يسمى حملاً وضعياً أو جعلياً.

ومرادهم بالأعم بحسب المفهوم غير الأعم بحسب المصدق الذي تقدم الكلام عليه في النسب : فان الأعم قد يراد منه الأعم باعتبار وجوده في أفراد الأخ--ص وغير اف--راده كالحيوان بالقياس إلى الإنسان وهو المعدود في النسب . وقد يراد منه الأعم باعتبار المفهوم فقط وان كان مساوايا بحسب الوجود، كالناطق بالقياس إلى الإنسان، فان مفهومه أنه شيء ما له النطق من غير التفات إلى كون ذلك الشيء إنساناً أو لم يكن ، وانما يستفاد كون الناطق إنسانا دائماً من خارج المفهوم.

فالناطق بحسب المفهوم أعم من الإنسان وكذلك الصالحك ، وان كانا بحسب الوجود مساوين له ... وهكذا جميع المستعقات لا تدلّ على خصوصية ما قال عليه كالصالح

بالقياس إلى الفرس الباغم للغزال والصادح للبلبل والماشي للحيوان .

وإذا اتضح ذلك يظهر الجواب عن السؤال الأول، لأن المقصود من المحمول في الكليات الخمسة المحمول بالطبع لا مطلقا .

2 - الحمل ذاتي أولي ، وشائع صناعي

واعلم ان معنى الحمل هو الاتحاد بين شيئين، لأن معناه ان هذا ذاتك . وهذا المعنى

كما يتطلب الاتحاد بين الشيئين يستدعي المعايرة بينهما ، ليكونا حسب الغرض شيئاً . ولو لا هما لم يكن إلا شيء واحد لا شيئاً .

وعليه ، لابد في الحمل من الاتحاد من جهة والتغاير من جهة أخرى، فيما يصبح

الحمل . ولذا لا يصح الحمل بين المتبادرتين إذ لا اتحاد بينهما . ولا يصح حمل الشيء على نفسه ، إذا الشيء لا يغير نفسه .

ثم إن هذا الاتحاد اما أن يكون في المفهوم ، فالغاية لابد أن تكون اعتبارية .

ويقصد بالحمل حينئذ ان مفهوم الموضوع هو بعينه نفس مفهوم المحمول وماهيته، بعد ان يلحظا متغيرين بجهة من الجهات . مثل قولنا : الإنسان حيوان ناطق، فان مفهوم الإنسان ومفهوم حيوان ناطق واحد إلا ان التغيير بينهما بالاجمال والتفصيل، وهذا النوع من الحمل يسمى حملًا ذاتيًّا أولياً.

واما ان يكون الاتحاد في الوجرد والمصدق ، والمغایرة بحسب المفهوم . ويرجع الحمل حينئذ إلى كون الموضوع من افراد مفهوم المحمول ومصاديقه . مثل قولنا : الإنسان حيوان، فان مفهوم إنسان غير مفهوم حيوان ، ولكن كل ما صدق عليه الإنسان صدق عليه الحيوان . وهذا النوع من الحمل يسمى الحمل الشائع الصناعي أو الحمل المتعارف، لأنه هو الشائع في الاستعمال المتعارف في صناعة العلوم.

وإذا اتضح هذا البيان يظهر الجواب عن السؤال الثاني أيضًا، لأن المقصود من المحمول في باب الكليات هو المحمول بالحمل الشائع الصناعي . وحمل الحد التام من الحمل الذاتي الاولى.

3 - الحمل مواطأة واشتقاق

إذا قلنا : الإنسان ضاحك ، فمثل هذا الحمل يسمى حمل مواطأة أو حمل هو هو ومعناه ان ذات الموضوع نفس المحمول. وإذا شئت فقل معناه : هذا ذاك .
والمواطأة معناها

. وجميع الكليات الخمسة يحمل بعضها على بعض وعلى أفرادها بهذا الحمل.

الاشتقاق . وجميع وعندهم نوع آخر من الحمل يسمى حمل اشتقاق أو حمل ذو هو ، كحمل الضحك على الإنسان، فإنه لا يصح أن تقول الإنسان ضاحك ، بل ضاحك أو ذو ضحك . وسمى حمل اشتقاق ذو هو ، لأن هذا المحمول بدون أن يشتق منه اسم كالضاحك أو يضاف إليه ذو لا يصح حمله على موضوعه، فيقال للمشتقة كالضاحك محمولا بالمواطأة، وللمشتقة منه كالضحك محمولا بالاشتقاق .

والمقصود بيانه ان المحمول بالاشتقاق كالضحك والمشي والحس لا يدخل في

أقسام الكليات الخمسة فلا يصح أن يقال : الضحك خاصة للإنسان ، ولا اللون خاصة للجسم ، ولا الحس فصل للحيوان بل الضاحك والملون هو الخاصة ، والحساس هو الفصل ... وهكذا . وإذا وقع في كلمات القوم شيء من هذا القبيل فمن التساهل في التعبير الذي قد يشوش افكار المبتدئين ، إذ ترى بعضهم يعبر بالضحك ويريد منه الضاحك . وبهذا يظهر الجواب عن السؤال الثالث .

نعم اللون بالقياس إلى البياض كليًّا وهو جنس له، لأنَّك تحمله عليه حمل مواطاة ، فتقول : البياض لون . أما اللون والبياض بالقياس إلى الجسم فليسَا من الكليات المحمولة عليه.

العرض معناه العمل

6 - ثم لا يشتبه عليك الأمر، فتقول : إنكم قلتم : الكلي الخارج أن عرض على موضوعه فقط فهو الخاصة وإلا فالعرض العام. والضحك لا شك يعرض على الإنسان وختص به فإذاً يجب أن يكون خاصة .

فانا نرفع هذا الاشتباه ببيان العرض المقصود به في الباب، فان المراد منه هو الحمل حملًا عرضيًّا لا ذاتيًّا . وعليه فالضحك لا يعرض على الإنسان بهذا المعنى . وإذا قيل يعرض على الإنسان فمعنى آخر للعرض وهو الوجود فيه .

عندهم تعبير آخر يسبب الاشتباه، وهو قولهم الكلي الخارج عرض خاص وعرض عام ، فيطلقون العرض على الكلي الخارج، ثم يقولون لمثل الضحك أنه عرض . والمقصود بالعرض في التعبير الأول هو العرضي مقابل الذاتي ، والمقصود بالعرض في الثاني هو الموجود في الموضوع مقابل الجوهر الموجود لا في موضوع.

ومثل اللون يسمى عرضاً بالمعنى الثاني لأنَّه موجود في موضوع، ولكن لا يصح أن يسمى عرضاً بالمعنى الأول أبداً، لأنه بالقياس إلى الجسم لا يحمل عليه حمل مواطاة وبالقياس إلى ما تحته من الأنواع كالسود والبياض هو جنس لها كما تقدم، فهو حينئذ ذاتي لا عرضي.

العرضي : لازم وفارق فاتك

1 - اللازم ما يمتنع انفكاكه عقلا عن موضوعه ، كوصف الفرد للثلاثة والزوج

لالأربعة، والحرارة للنار ...

2 - المفارق ما لا يمتنع انفكاكه عقلا عن موضوعه ، كأوصاف الإنسان المشتقة من افعاله ، وأحواله، مثل قائم وقاعد ونائم وصحيح وسقيم وما إلى ذلك، وإن كان لا ينفك أبداً ؛ ترى أن وصف العين بالزرقاء لا ينفك عن وجود العين، ولكنه مع ذلك يعد عرضيا مفارقا ، لأنّه لو أمكن حيلة لازلة الزرقة لما امتنع ذلك وتبقى العين علينا. وهذا لا يشبه اللازم ، ولو قدرت حيلة لسلخ وصف الفرد عن الثلاثة لما أمكن ان تبقى الثلاثة ثلاثة ، ولو قدر سلخ وصف الحرارة عن النار لبطل وجود النار. وهذا معنى امتناع الانفكاك عقلا.

اللازم : بين وغير بين .

البيّن : بيّن بالمعنى الأخص ، وبيّن بالمعنى الأعم.

1 - الـبيـنـ بالـمعـنىـ الـأـخـصـ ما يلزمـ منـ تـصـوـرـ مـلـزـومـهـ تصـوـرـهـ ،ـ بلاـ حـاجـةـ إـلـىـ توـسـطـ

شيء آخر.

2 - الـبيـنـ بالـمعـنىـ الـأـعمـ ما يلزمـ منـ تصـوـرـهـ وـتصـوـرـ المـلـزـومـ وـتصـوـرـ النـسـبـةـ بيـنـهـماـ الجـزـمـ بـالـمـلـازـمـةـ مـثـلـ ؛ـ فـائـكـ إـذـاـ تصـوـرـتـ الـاثـيـنـ قدـ تـغـفـلـ عـنـ آـنـهـاـ نـصـفـ الـأـرـبـعـةـ أـوـ رـبـعـ الثـمـانـيـةـ ؛ـ فـائـكـ إـذـاـ تصـوـرـتـ الـاثـيـنـ قدـ تـغـفـلـ عـنـ آـنـهـاـ نـصـفـ الـأـرـبـعـةـ أـوـ رـبـعـ الثـمـانـيـةـ،ـ وـلـكـنـ إـذـاـ تصـوـرـتـ أـيـضـاـ الـثـمـانـيـةـ مـثـلـ،ـ وـتصـوـرـتـ النـسـبـةـ بيـنـهـماـ تـجـزـمـ آـنـهـاـ رـبـعـهاـ.ـ وـكـذـاـ إـذـاـ تصـوـرـتـ الـأـرـبـعـةـ وـالـنـسـبـةـ بيـنـهـماـ تـجـزـمـ آـنـهـاـ نـصـفـهـاـ...ـ وـهـكـذـاـ فـيـ نـسـبـةـ الـأـعـدـادـ بـعـضـهـاـ إـلـىـ بـعـضـ.ـ وـمـنـ هـذـاـ الـبـابـ لـزـومـ وـجـوبـ الـمـقـدـمـةـ لـوـجـوبـ ذـيـ الـمـقـدـمـةـ ؛ـ فـائـكـ إـذـاـ تصـوـرـتـ وـجـوبـ الـصـلـاـةـ،ـ وـتصـوـرـتـ الـوـضـوـءـ،ـ وـتصـوـرـتـ النـسـبـةـ بيـنـهـ وـبيـنـ الـصـلـاـةـ الـواـجـبـةـ عـلـيـهـ،ـ حـكـمـتـ بـالـمـلـازـمـةـ بيـنـ وـجـوبـ الـصـلـاـةـ وـوـجـوبـهـ .ـ

وانما كان هذا القسم من الـبيـنـ أـعمـ ،ـ لأنـهـ لاـ يـفـرقـ فـيـهـ بيـنـ أـنـ يـكـونـ تصـوـرـ المـلـزـومـ كـافـيـاـ فـيـ تصـوـرـ الـلـازـمـ وـانتـقـالـ الـذـهـنـ إـلـيـهـ وـبيـنـ أـلـاـ يـكـونـ كـافـيـاـ،ـ بلـ لـابـدـ منـ تصـوـرـ الـلـازـمـ

وتصور النسبة للحكم بالملازمة. وأنما يكون تصور الملزوم كافيا في تصوّر اللازم عندما يألف الذهن الملازمة بين الشيئين على وجه يتداعى عنده المتألzman ؛ فإذا وجد أحدهما في الذهن وجدا آخر تبعا له ، فتكون الملازمة حينئذ ذهنية.

3 - غير البَيْن وهو ما يقابل البَيْن مطلقا، بأن يكون التصديق والجزم بالملازمة لا يكفي فيه تصور الطرفين والنسبة بينهما . بل تحتاج إثبات الملازمة إلى اقامة الدليل عليه . مثل الحكم بان المثلث زواياه تساوي قائمتين ؛ فان الجزم بهذه الملازمة يتوقف على البرهان الهندسي ، ولا يكفي تصور زوايا المثلث وتصور القائمتين وتصور النسبة للحكم بالتساوي .

والخلاصة : معنى البَيْن مطلقا ما كان لزومه بديهيها ، وغير البَيْن ما كان لزومه نظريا

المفارق : دائم وسريع الزوال وبطبيئه .

الدائم كوصف الشمس بالمحركة، ووصف العين بالزرقاء . سريع الزوال كحمرة الخجل وصفة الخوف . بطيء الزوال : كالشباب للإنسان .

الكلى المنطقي والطبيعي والعقل

إذا قيل : الإنسان كلي مثلاً ، فهنا ثلاثة أشياء : ذات الإنسان بما هو إنسان، ومفهوم الكلى بما هو كلى مع عدم الالتفات إلى كونه إنساناً أو غير إنسان، والإنسان بوصف كونه كلياً أو أقل الأشياء الثلاثة هي : ذات الموصوف مجرداً، ومفهوم الوصف مجرد المجموع من الموصوف والوصف .

1 - فان لاحظ العقل والعقل قادر على هذه التصرفات نفس ذات الموصوف بالكلى مع قطع النظر عن الوصف بأن يعتبر الإنسان، مثلا ، بما هو إنسان من غير الالتفات إلى انه كلى أو غير كلى ، وذلك عندما يحكم عليه بأنه حيوان ناطق فإنه أي ذات الموصوف بما هو عند هذه الملاحظة يسمى الكلى الطبيعي ويقصد طبيعة الشيء بما هي .

والكلى الطبيعي موجود في الخارج بوجود أفراده .

2 - وان لاحظ العقل مفهوم الوصف بالكليّي وحده ، وهو أن يلاحظ مفهوم ما لا يمتنع فرض صدقه على كثيرين مجردا عن كلّ مادة مثل إنسان وحيوان وحجر وغيرها :

فاته أي مفهوم الكلي بما هو عند هذه الملاحظة، يسمى الكلي المنطقي.

والكلي المنطقي لا وجود له إلا في العقل ، لأنّه مما ينتزّعه ويفرضه العقل، فهو من المعاني الذهنية الخالصة التي لا موطن لها خارج الذهن .

3 - وان لاحظ العقل المجموع من الوصف والموصوف، بأن لا- يلاحظ ذات الموصوف وحده مجردا ، بل بما هو موصوف بوصف الكلية ، كما يلاحظ الإنسان بما هو كلي لا- يمتنع صدقه على الكثير ؛ فاته أي الموصوف بما هو موصوف بالكلي يسمى الكلي العقلي لأنّه لا وجود له إلا في العقل، لاتصافه بوصف عقلي، فإنّ كلّ موجود في الخارج لا بد أن يكون جزئياً حقيقةً.

ونسبه هذه الاعتبارات الثلاث لأجل توضيّحها بما إذا قيل : السطح فوق، فإذا لاحظت ذات السطح بما يشتمل عليه من آجر وخشب ونحوهما وقصرت النظر على ذلك غير ملتفت إلى انه فوق أو تحت، فهو شبيه بالكلي الطبيعي . وإذا لاحظت مفهوم الفوق وحده مجرداً عن شيء هو فوق ، فهو شبيه بالكلي المنطقي . وإذا لاحظت ذات السطح بوصف أنه فوق، فهو شبيه بالكلي العقلي.

واعلم ان جميع الكليات الخمسة وأقسامها ، بل الجزئي أيضاً، تصح فيها هذه الاعتبارات الثلاثة، فيقال على قياس ما تقدّم : نوع طبيعي ومنطقي وعقلي ، وجنس طبيعي ومنطقي وعقلي ... إلى آخرها.

فالنوع الطبيعي مثل إنسان بما هو إنسان والنوع المنطقي هو مفهوم « تمام الحقيقة

المشتركة بين الجزيئات المتكررة بالعدد في جواب ما هو »، والنوع العقلي هو مفهوم الإنسان بما هو تمام الحقيقة المشتركة بين الجزيئات المتكررة بالعدد ... وهكذا يقال في باقي الكليات وفي الجزئي أيضاً.

1 - إذا قيل : التمر لذيد الطعم مغذٍ من السكريات ومن أقسام مأكول الإنسان بـ--ل مطلق المأكول ، وهو جسم جامد فيدخل في مطلق الجسم، بل الجواهر ؛ فالمطلوب أن ترتُب سلسلة الأجناس في هذه الكليات متضاعداً وسلسلة الأنواع متبازلاً . بعد التمييز بين الذاتي والعرضي. واذكر بعد ذلك أقسام الأنواع الإضافية من هذه الكليات وأقسام

العرضيات منها .

2 - وإذا قيل : الخمر جسم مایع مسکر محرم شرعاً سالب للعقل مضرك بالصحة مهدم للقوى؛ فالمطلوب أن تميز الذاتي من العرضي في هذه الكليات واستخراج سلسلة

الكليات متضاعدة أو متبازلة .

3 - وإذا قيل : الحديد جسم صلب من المعادن التي تمدد بالطرق والتي تصنع منها الآلات وتصدأ بالماء؛ فالمطلوب تأليف سلسلة الكليات متضاعدة أو متبازلة مع حذف ما

ليس من السلسلة .

4 - إذا قسمنا الاسم إلى مرفوع ومنصوب و مجرور فهذا من باب تقسيم الجنس إلى

أنواعه أو نقسم النوع إلى أصنافه ؟ اذكر ذلك مع بيان السبب .

الباب الثالث : المعرف و تتحقق به القسمة

اشاره

ص: 95

إذا اعرضتني لفظة من أية لغة كانت فهنا خمس مراحل متواالية ، لا بد لك من اجتيازها لتحصيل المعرفة في بعضها يطلب العلم التصورى، وفي بعضها الآخر العلم التصديقى .

المرحلة الأولى: تطلب فيها تصور معنى اللفظ تصوراً أجمالياً، فتسأل عنه سؤالاً لغوياً صرفاً ، إذا لم تكن تدرى لأى معنى من المعانى قد وضعت . والجواب يقع بلفظ آخر يدل على ذلك المعنى ، كما إذا سألت عن معنى لفظ غصنفر، فيجب: أسد . وعن معنى سميدع فيجب: سيد ... وهكذا . ويسمى مثل هذا الجواب التعريف اللغطى وقاميس اللغات هى المتعهدة بالتعريف اللغطية .

وإذا تصورت معنى اللفظ أجمالاً، فزعت نفسك إلى :

المرحلة الثانية: إذ تطلب تصور ماهية المعنى ، أي تطلب تفصيل ما دلّ عليه الاسم أجمالاً. لتمييزه عن غيره في الذهن تميزاً تماماً، فتسأل عنه بكلمة ما فتقول ما هو؟ وهذه ما تسمى الشارحة، لأنها يسأل بها عن شرح معنى اللفظ. والجواب عنه يسمى شرح الاسم وبتعبير آخر التعريف الاسمي، والأصل في الجواب أن يقع بجنس المعنى وفصله القريبين معاً، ويسمى الحدّ التام الاسمي. ويصبح أن يجب بالفصل وحده أو بالخاصة وحدها ، أو بأحدهما منضما إلى الجنس البعيد، أو بالخاصة منضمة إلى الجنس القريب . وتسمى هذه الأوجوبة تارة بالحدّ الناقص وأخرى بالرسم الناقص أو التام ، ولكنها

توصف جميعاً بالاسمي . وسيأتيك تفصيل هذه الاصطلاحات .

ولو فرض أنّ المسؤول اجاب خطأ بالجنس القريب وحده، كما لو قال شجرة في جواب ما النخلة؟ فان السائل لا يقنع بهذا الجواب، وتوجه نفسه إلى السؤال عن مميزاتها عن غيرها، فيقول : أية شجرة هي في ذاتها أو أية شجرة هي في خاصتها، فيقع الجواب عن الأول بالفصل وحده فيقول : مشمرة التمر، وعن الثاني بالخاصة فيقول : ذات السعف مثلاً.

وهذا هو موقع السؤال بكلمة أي وجوابها الفصل أو الخاصة.

وإذا حصل لك العلم بشرح المعنى تفرز نفسك إلى :

المرحلة الثالثة وهي طلب التصديق بوجود الشيء، فتسأل عنه بـ«هل» وتسمى هل البسيطة، فتقول : هل وجد كذا، أو هل هو موجود.

«ما» الحقيقة :

تبينه : ان هاتين المرحلتين الثانية والثالثة يتعاقبان في التقدم والتأخر ؛ فقد تقدم الثانية ، على حسب ما رتبناهما وهو الترتيب الذي يقتضيه الطبع، وقد تقدم الثالثة ، وذلك عندما يكون السائل من أول الأمر عالماً بوجود الشيء المسؤول عنه، أو أنه على خلاف الطبع قدّم السؤال عن وجوده فأجيبي.

وحينئذٍ إذا كان عالماً بوجود الشيء قبل العلم بتفصيل ما أجمله اللفظ الدال عليه ، ثم سأله عنه بـ «ما» ، فإن ما هذه تسمى الحقيقة والجواب عنها نفس الجواب عن ما الشارحة» ، بلا فرق بينهما إلا من جهة تقدّم الشارحة على العلم بوجوده وتأخر الحقيقة

عنه .

وانّما سميت حقيقة ، لأنّ السؤال بها عن الحقيقة الثابتة - والحقيقة باصطلاح المناطقة هي الماهية الموجودة - والجواب عنها يسمى تعريفاً حقيقياً وهو نفسه الذي كان

يسمى تعريفاً اسمياً قبل العلم بالوجود ولذا قالوا :

«الحدود قبل الهميات البسيطة حدود اسمية وهي بأعيانها بعد الهميات تقلب

ص: 98

حدوداً حقيقة».

- وإذا حصلت لك هذه المراحل انتقلت بالطبع إلى :

المرحلة الرابعة وهي طلب التصديق بثبوت صفة أو حال لشيء، ويسأل عنه بـ«هل» أيضاً، ولكن تسمى هذه هل المركبة لأنه يسأل بها عن ثبوت شيء لشيء بعد فرض وجوده، والبساطة يسأل بها عن ثبوت الشيء فقط، فيقال للسؤال بالبساطة مثلاً : هل الله موجود . وللسؤال بالمركبة بعد ذلك : هل الله الموجود موجود مريد.

فإذا أجباك المسؤول عن هل البساطة أو المركبة تنزع نفسك إلى :

المرحلة الخامسة: وهي طلب العلة؛ إنما علة الحكم فقط أي البرهان على ما حكم به المسؤول في الجواب عن هل أو علة الحكم وعلة الوجود معاً، لتعرف السبب في حصول ذلك الشيء واقعاً. ويسأل لأجل كل من الغرضين بكلمة لم الاستفهامية، فتقول لطلب علة الحكم مثلاً : لمْ كان الله مريداً. وتقول مثلاً لطلب علة الحكم وعلة الوجود معاً: لمْ كان المغناطيس جاذباً للحديد؟ كما لو كنت قد سألت : هل المغناطيس جاذب للحديد؟ فأجاب المسؤول بنعم، فأن حنك ان تسأل ثانياً عن العلة فتقول : لمْ.

تلخيص وتعليق

ظهر مما تقدم أن :

«ما» لطلب تصور ماهية الشيء . وتنقسم إلى الشارحة والحقيقة . ويشتق منها

مصدر صناعي ، فيقال : مائية. ومعناه الجواب عن ما . كما ان ماهية مصدر صناعي

هو.

و«أي» لطلب تمييز الشيء عمّا يشاركه في الجنس تمييزاً ذاتياً أو عرضياً، بعد العلم بجنسه.

و «هل» تنقسم إلى بساطة ويطلب بها التصديق بوجود الشيء أو عدمه، ومركبة

ويطلب بها التصديق بثبوت شيء لشيء أو عدمه، ويشتق منها مصدر صناعي ، فيقال :

الهلية البسيطة أو المركبة .

و «لِمَ» يطلب بها تارة علّة التصديق فقط ، وأخرى علّة التصديق والوجود معا.

ويشتق منها مصدر صناعي، فيقال لِمَيْه بتشديد الميم والياء . مثل كمية من كم

الاستفهامية فمعنى لمية الشيء : عليه .

فروع المطالب

ما نقدم هي أصول التي يسأل عنها بتلك الأدوات، وهي المطالب الكلية التي يبحث عنها في جميع العلوم، وهناك مطالب أخرى يسأل عنها بكيف واي--ن ومتى وك--م وـ--ن وهي مطالب جزئية أي أنها ليست من أمهات المسائل بالقياس إلى المطلب الأولى لـع--دم عموم فائدتها ؛ فان ما لا كافية له مثلا لا يسأل عنه بكيف، وما لا مكان له أو زمان لا يسأل عنه بأين ومتى . على أنه يجوز ان يستغنى عنها غالبا بمطلب هل المركبة ؛ فبدلا عن أن تقول مثلاً: «كيف لون ورق الكتاب؟ وain هو؟ ومتى طبع؟...» تقول : «هل ورق الكتاب أيض؟ وهل هو في المكتبة؟ وهل طبع هذا العام وهكذا . ولذا وصفوا هذه المطالب بالفروع وتلك بالأصول.

كثيراً ما تقع المنازعات في المسائل العلمية وغيرها حتى السياسية لأجل الاجمال في مفاهيم الألفاظ التي يستعملونها، فيضطرب حيل التفاهم، لعدم اتفاق المترادفين على حدود معنى اللفظ ، فيذهب كلّ فرد منهم إلى ما يختاره من المعنى . وقد لا تكون لأحد هم صورة واضحة للمعنى مرسومة بالضبط في لوحة ذهنه ، فيقنع - لتساهله أو لقصور مداركه - بالصورة المطمئنة المضطربة ، وبينى عليها منطقه المزيف .

وقد يتبع الجدلليون والساسة - عن عمد وحيلة - الفاظاً خلابة غير محدودة المعنى بحدود واضحة يستغلون جمالها وابهامها للتاثير على الجمهور، وليتركوا كلّ واحد يفكّر فيها بما شاءت له خواطره الخاطئة أو الصحيحة، فيبقى معنى الكلمة بين أفكار الناس كالبحر المضطرب . ولهذا تأثير سحرى عجيب في الأفكار .

ومن هذه الألفاظ كلمة الحرية التي أخذت مفعولها من الثورة الفرنسية، واحداث الانقلابات الجباره في الدولة العثمانية والفارسية والتاثير كله لاجمالها وجمالها السطحي الفاتن ، وإلا فلا يستطيع العلم أن يحدها بحد معقول يتفق عليه .

ومثلها كلمة الوطن الخلابة التي استغلها ساسة الغرب لتمزيق بعض الدول الكبرى كالدولة العثمانية. وربما يتعدّر على الباحث أن يعرف اثنين كانا يتفقان على معنى واحد-- واضح كلّ الاتفاق يوم ظهر هذه الكلمة في قاموس النهضة الحديثة ؛ فما هي مميزات الوطن ؟ أهي اللغة أم لهجتها أم اللباس أم مساحة الأرض أم اسم القطر والبلد ؟ بل كلّ هذا

غير مفهوم حتى الآن على وجه تتفق عليه جميع الناس والآمم . ومع ذلك نجد كل واحد منا في البلاد العربية يدافع عن وطنه، فلماذا لا تكون البلاد العربية أو البلاد الإسلامية كلها وطنياً واحداً؟

فمن الواجب على من أراد الاستغلال بالحقائق - لئلا يرطم هو والمشتغل معه في المشاكل - أن يفرغ مفردات مقاصده في قالب سهل من التحديد والشرح فيحفظ ما يدور في خلده من المعنى في آنية من الألفاظ وافية به لاـ تفيض عليها جوانبها ، لينقله إلى ذهن السامع أو القارئ كما كان مخزوناً في ذهنه بالضبط . وعلى هذا الأساس المتبني يبني التفكير السليم.

ولأجل أن يتغلب الإنسان على قلمه ولسانه وتفكيره لابد له من معرفة أقسام التعريف وشروطه وأصوله وقواعدة ليستطيع أن يحتفظ في ذهنه بالصور الواضحة للأشياء أولاً ، وإن نقلها إلى أفكاره غير صحيحة ثانياً ... فهذه حاجتنا لمباحث التعريف.

أقسام التعريف

اشارة

التعريف : حدّ ورسم.

الحدّ والرسم : تام وناقص.

سبق أن ذكرنا التعريف اللغطي، ولا يهمنا البحث عنه في هذا العلم، لأنّه لا ينفع إلا لمعرفة وضع اللفظ لمعناه، فلا يستحق اسم التعريف إلا من باب المجاز والتوصّع . وإنّما غرض المنطقى من التعريف هو المعلوم التصوري الموصّل إلى مجھول تصوّري الواقع جواباً عن «ما» الشارحة أو الحقيقة . ويقسم إلى حدّ ورسم، وكلّ منهما إلى تام وناقص.

1 - الحدّ التام

وهو التعريف بجميع ذاتيات المعرف (بالفتح) ، ويقع بالجنس والفصل القريبين لاستعمالهما على جميع ذاتيات المعرف. فإذا قيل : ما الإنسان ؟

ص: 102

فيجوز أن تجيز - أولاً - بأنه : حيوان ناطق. وهذا حدّ تام فيه تفصيل ما أجمله اسم الإنسان، ويشتمل على جميع ذاتياته، لأن مفهوم الحيوان ينطوي فيه الجوهر والجسم النامي والحسّاس المتحرك بالارادة . وكلّ هذه اجزاء وذاتيات للإنسان.

ويجوز أن تجيز - ثانياً - بأنه : جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق. وهذا حدّ تام أيضاً للإنسان عين الأول في المفهوم إلا أنه أكثر تفصيلاً، لأنك وضعت ملـكـ - انـ كـلـمـةـ حـيـوـانـ حـدـهـ التـامـ. وهذا تطويل وفضول لا حاجة اليه ، إلا إذا كانت ماهية الحيوان مجهولة

للسائل ، فيجب.

ويجوز أن تجيز - ثالثاً - بأنه : جوهر قابل للأبعاد الثلاثة نام حساس متحرك ،بالارادة، ناطق، فتضيع مكان الكلمة جسم حدّه التام، فيكون المجموع تفصيلاً من الجواب الثاني وأكثر فضولاً، إلا إذا كانت ماهية الجسم مجهولة أيضاً للسائل، فيجب.

وهكذا إذا كان الجوهر مجهولاً تضيع مكانه حدّه التام - أن وجد - حتى ينتهي الأمر

إلى المفاهيم البديهية الغنية عن التعريف كمفهوم الموجود والشيء... وقد ظهر من هذا

البيان :

أولاً: إن الجنس والفصل القريين تتطوّي فيما بينهما جميع ذاتيات المعرف لا يشد منها جزءاً أبداً، ولذا سمي الحدّ بهما تاماً.

وثانياً: إن لا فرق في المفهوم بين الحدود التامة المطلقة والمختصرة إلا ان المطلقة

أكثر تفصيلاً. فيكون التعريف بها واجباً تارة وفضولاً أخرى.

وثالثاً: إن الحدّ التام يساوي المحدود في المفهوم كالمترادفين، فيقوم مقام الاسم بأن يفيد فائدته ، ويدلّ على ما يدلّ عليه الاسم اجمالاً.

ورابعاً: إن الحدّ التام يدل على المحدود بالمطابقة .

2 - الحد الناقص

وهو التعريف ببعض ذاتيات المعرف (بالفتح) ، ولا بد أن يشتمل على الفصل القريب

ص: 103

بالفصل وحده.

مثال الأول: تقول لتحديد الإنسان : جسم نام ... ناطق، فقد نقصت من الحد التام المذكور في الجواب الثاني المتقدم صفة حساس متحرك بالرادفة وهي فصل الحيوان ، وقد وقع النقص مكان النقط بين جسم ،نام وبين ناطق، فلم يكمل فيه مفهوم الإنسان . ومثال الثاني: تقول لتحديد الإنسان أيضاً : ... ناطق فقد نقصت من الحد التام الجنس

القريب كله . فهو أكثر نقصاناً من الأول كما ترى ... وقد ظهر من هذا البيان :

أولاً: إن الحد الناقص لا يساوى المحدود في المفهوم، لأنه يشتمل على بعض أجزاء

مفهومه . ولكنه يساويه في المصدق .

وثانيًا: إن الحد الناقص لا يعطي للنفس صورة ذهنية كاملة للمحدود مطابقة له، كما كان الحد التام، فلا يكون تصوّره تصوّرًا للمحدود بحقيقة، بل أكثر ما يفيد تمييزه عن جميع ما عداه تمييزا ذاتيا فحسب.

وثالثاً: أنه لا بدل على المحدود بالمطابقة، يا بالالتزام، لأنه من ياب دلالة الحزء

المختص علم الكا

القسم الثالث - 3

و هم التعريف بالجنس والخاصة، كتعريف الإنسان: بأنه جماد ضاحك فاشتما عليه

الذات والعرض . ولذا سُمّ تاماً

النحو - 4

و هم التعريف بالخاصة و جدها كتعريف الانساني بأنه ضاحك فاشتما على البعض

فقه طلاق فکار ناقم

وقاً : إن التعريف بالجنس العيني والخاصية معدود من الرسم الناقص فيختص التام

بالمؤلف من الجنس القريب والخاصة فقط.

ولا يخفى ان الرسم مطلقاً كالحد الناقص لا يفيد إلا تميز المعرف (بالفتح) عـن جميع ما عداه فحسب، إلا أنه يميزه تميزاً عرضياً. ولا يساويه إلا في المصدق لـافـي المفهوم . ولا يدل عليه إلا بالالتزام . كلـ هذا ظاهر مما قدمناه .

انارة

ان الأصل في التعريف هو الحد التام، لأن المقصود الأصلي من التعريف أمران:

الأول: تصوّر المعرف (بالفتح) بحقيقةه لتكون له في النفس صورة تفصيلية واضحة .

والثاني: تميزه في الذهن عن غيره تميزاً تاماً. ولا يؤدي هذان الأمران إلا بالحد التام. وإذا يتعدّر الأمر الأول يكتفي بالثاني ويكتفى به الحد الناقص والرسم بقسيمه . وإلا قدم تميزه تميزاً ويؤدي ذلك بالحد الناقص فهو أولى من الرسم والرسم التام أولى من الناقص .

إلا ان المعروف عند العلماء ان الاطلاع على حقائق الأشياء وفضولها من الأمور المستحبة أو المعتدلة وكلـ ما يذكر من الفضول فانـما هي خواص لازمة تكشف عن

الفضول الحقيقة. فالتعاريف الموجودة بين أيدينا أكثرها أو كلـها رسوم تشبه الحدود.

فعلى من أراد التعريف أن يختار الخاصة اللازمة للبينة بالمعنى الأخص ، لأنها أدلـ على حقيقة المعرف وأشبه بالفصل. وهذا أنفع الرسوم في تعريف الأشياء. وبعده في المنزلة التعريف بالخاصة اللازمة للبينة بالمعنى الأعم. أما التعريف بالخاصة الخفية غير البينة فائزها لا تقيد تعريف الشيء لكلـ أحد ؛ فإذا عرفنا المثلث بأنه شكل زواياه تساوي قائمتين فائز لم تعرفه إلا للهندسى المتسعـي عنه.

ص: 105

التعريف بالمثال و الطريقة الاستقرائية

كثيراً ما نجد العلماء - لا سيما علماء الأدب - يستعينون على تعريف الشيء بذكر أحد أفراده ومصاديقه مثلاً له. وهذا ما نسميه التعريف بالمثال وهو أقرب إلى عقول المبتدئين في فهم الأشياء وتمييزها.

و من نوع التعريف بالمثال الطريقة الاستقرائية المعروفة في هذا العصر التي يدعو لها

علماء التربية ، لتفهيم الناشئة وترسيخ القواعد والمعاني الكلية في أفكارهم.

وهي أن يكثر المؤلف أو المدرس - قبل بيان التعريف أو القاعدة - من ذكر الأمثلة والتمرينات، ليستبط الطالب بنفسه المفهوم الكلّي أو القاعدة. وبعدئذ تعطى له النتيجة

بعبرة واضحة ليطابق بين ما يستربط هو، وبين ما يعطى له بالأخير من نتيجة . والتعريف بالمثال ليس قسماً خامساً للتعريف، بل هو من التعريف بالخاصة، لأن المثال مما يختص بذلك المفهوم، فيرجع إلى الرسم الناقص. وعليه يجوز أن يكتفى به في التعريف من دون ذكر التعريف المستربط ، إذا كان المثال وافياً بخصوصيات الممثل له .

التعريف بالتشبيه

مما يلحق بالتعريف بالمثال ويدخل في الرسم الناقص أيضاً التعريف بالتشبيه . وهو يشبه الشيء المقصود تعريفه بشيء آخر لجهة شبه بينهما على شرط أن يكون المشبه به

ص: 106

معلوماً عند المخاطب بأن له جهة الشبه هذه .

ومثاله تشبيه الوجود بالنور وجهة الشبه بينهما ان كلاً منهما ظاهر بنفسه مظهر لغيره.

وهذا النوع من التعريف ينفع كثيراً في المعقولات الصرفية، عندما يراد تقريرها إلى الطالب بتشبيهها بالمحسوسات، لأن المحسوسات إلى الأذهان أقرب ولتصورها آلف . وقد سبق منا تشبيه كلٌ من النسب الأربع بأمر محسوس تقريباً لها، فمن ذلك تشبيه المتبادرين بالخطين المتوازيين لأنهما لا يلتقيان أبداً. ومن هذا الباب المثال المتقدم وهو تشبيه الوجود بالنور، ومنه تشبيه التصور الآلي (كتصور اللفظ آلة لتصور) (المعنى بالنظر إلى المرأة بقصد النظر إلى الصورة المنطبعة فيها .

شروط التعريف

الغرض من التعريف - على ما قدمنا - تفهم مفهوم المعرف (بالفتح) وتمييزه عما

عداه . ولا يحصل هذا الغرض إلا بشروط خمسة :

الأول: أن يكون المعرف (بالكسر) مساوياً للمعرف (بالكسر) مساوياً للمعرف (بالفتح) في الصدق ، أي يجب أن يكون المعرف (بالكسر) مانعاً جاماً. وإن شئت قلت مطرداً منعكساً.

ومعنى مانع أو مطرد أنه لا يشمل إلا أفراد المعرف (بالفتح)، فيمنع من دخول أفراد غيره فيه . ومعنى جامع أو منعكس انه يشمل جميع أفراد المعرف (بالفتح) لا يشد منها فرد واحد.

فعلى هذا لا يجوز التعريف بالأمور الآتية :

1- بالأعم: لأن الأعم لا يكون مانعاً، كتعريف الإنسان بأنه حيوان يمشي على

رجلين، فإن جملة من الحيوانات تمشي على رجلين.

2- بالأخص لأن الأخض لا يكون جاماً، كتعريف الإنسان بأنه يحوان متعلم ، فإنه

ليس كلاما صدق عليه إنسان هو متعلم.

3- بالمبادر لأن المتبادر لا يصح حمل أحدهما على الآخر ، ولا يتصادقان أبداً. الثاني: أن يكون المعرف (بالكسر) أجمل مفهوماً واعرف عند المخاطب من المعرف

(الفتح) وإلا فلا يتم الغرض من شرح مفهومه فلا يجوز - على هذا - التعريف بالأمرتين الآتى :

1- بالمساوي في الظهور والخفاء ، كتعريف الفرد بأنه عدد ينقص عن الزوج بواحد، فإن الزوج ليس أوضن من الفرد ولا - أخفى ، بل هما متساويان في المعرفة وكتعريف أحد المتضادين بالآخر ، وأنت آنما تتعقلهما معاً، كتعريف الأب بأنه والد الابن . وكتعريف الفرق بأنه ليس بتحت

2- بالأخفى معرفة ، كتعريف النور بأنه قوة تشبه الوجود.

الثالث: إلآ يكون المعرف (بالكسر) عين المعرف (الفتح) في المفهوم ، كتعريف الحركة بالانتقال والإنسان بالبشر تعريفاً حقيقة غير لفظي ، بل يجب تغييرهما أما بالاجمال والتفصيل كما في الحد التام أو بالمفهوم كما في التعريف بغيرة.

ولو صح التعريف بعين المعرف لوجب أن يكون معلوماً قبل أن يكون معلوماً ، وللزام أن يتوقف الشيء على نفسه ؛ وهذا محال . ويسمون مثل هذا نتيجة الدور الذي سيأتي بيانه.

الرابع: أن يكون حالياً من الدور. وصورة الدور في التعريف : أن يكون المعرف (بالكسر) مجهولاً في نفسه ، ولا - يعرف إلا بالمعرف (الفتح) ، في بينما ان المقصود من التعريف هو تفهم المعرف (الفتح) بواسطة المعرف (بالكسر) ، وإذا بالمعرف (بالكسر) في الوقت نفسه آنما يفهم بواسطة المعرف (الفتح) ، فينقلب المعرف (الفتح) معرفاً (بالكسر).

وهذا محال ، لأنه يؤول إلى أن يكون الشيء معلوماً قبل أن يكون معلوماً، أو إلى أن يتوقف الشيء على نفسه.

والدور يقع تارة بمرتبة واحدة ويستوي دوراً مصرياً، ويقع أخرى بمرتبتين أو أكثر

ويستوي دوراً مضمراً :

1 - الدور المتصّر مثل : تعريف الشمس بأنها كوكب يطلع في النهار.

والنهار لا يعرف إلا بالشمس إذ يقال في تعريفه : النهار، زمان تطلع فيه الشمس.

فتوقفت معرفة الشمس على معرفة النهار ، ومعرفة النهار حسب الفرض متوقفة على معرفة الشمس . والمتوقف على المتوقف على شيء متوقف على ذلك الشيء، فينتهي الأمر بالأخير إلى أن تكون معرفة الشمس متوقفة على معرفة الشمس .

2 - الدور المتصّر مثل : تعريف الاثنين بأنهما زوج أول . والزوج يُعرف بأنه منقسم بمتباين والمتساوين يعرفان بأنهما شينان أحدهما يطابق الآخر . والشينان يعرفان

بأنهما اثنان فرجع الأمر بالأخير إلى تعريف الاثنين بالاثنين .

وهذا دور متصّر في ثلات مراتب، لأنّ تعدد المراتب باعتبار تعدد الوسائط حتى تنتهي الدورة إلى نفس المعرف (بالفتح) الأول . والوسائط في هذا المثال ثلات، الزوج، المتساوين، الشينان .

ويمكن وضع الدور في المثال على صورة الدائرة المرسومة في هذا الشكل :

والسهام فيها تتجه دائماً إلى المعرفات (بالكسر) :

الصورة

□

الخامس أن تكون الألفاظ المستعملة في التعريف ناصعة واضحة لا إبهام فيها ، فلا يصح استعمال الألفاظ الوحشية والغربيّة ولا الغامضة ولا المشتركة والمجازات بدون القرينة ، أما مع القرينة فلا بأس كما قدمنا ذلك في بحث المشترك والمجاز . وإن كان يحسن

على كل حال - اجتناب المجاز في التعريف والأساليب العلمية.

ص: 109

تعريفها

قسمة الشيء : تجزئه وتقريره إلى أمور متباعدة وهي من المعاني البديهية الغنية عن التعريف، وما ذكرناه فائماً هو تعريف لفظي ليس إلا . ويسمى الشيء (مقدماً)، وكل واحد من الأمور التي انقسم إليها قسماً تارة بالقياس إلى نفس المقسم، وقسماً آخرى بالقياس إلى غيره من الأقسام . فإذا قسمنا العلم إلى تصور وتصديق مثلاً، فالعلم مقسم والتصور قسم من العلم وقسم للتصديق . وهكذا التصديق قسم وقسم.

فائدة

تأسست حياة الإنسان كلّها على القسمة وهي من الأمور الفطرية التي نشأت معه على الأرض ؛ فان أول شيء يصنعه تقسيم الأشياء إلى سماوية وأرضية، والموجودات الأرضية إلى حيوانات وأشجار وأنهار وأحجار وجبال ورمال وغيرها. وهكذا يقسم ويقسم ويميز معنى عن معنى ونوعاً عن نوع حتى تحصل له مجموعة من المعاني والمفاهيم ... وما زال البشر على ذلك حتى استطاع أن يضع لكلّ واحد من المعاني التي توصل إليها في التقسيم لفظاً من الألفاظ ولو لا القسمة لما تكثرت عنده المعاني ولا الألفاظ.

ص: 110

1- القسمة من المباحث التي عني بها المناطقة في العصر الحديث ، وظنّ أنها من المباحث التي تنتق عنها الفكر الغربي. غير أن فلاسفة الاسلام سيقولوا إلى التبيه عليها ، وقد ذكرها الشيخ العظيم نصير الدين الطوسي في منطق التجريد لتحصيل الحدود واكتسابها ، وأوضحتها العلامة الحلي في شرحه :
الجوهر النضيد

ثم استعan بالعلوم والفنون على تدقيق تلك الأنواع، وتمييزها تمييزاً ذاتياً. ولا يزال العلم عند الإنسان يكشف له كثيراً من الخطأ في تقسيماته وتتويعاته فيعد لها . ويكشف له أنواعاً لم يكن قد عرفها في الموجودات الطبيعية ، أو الأمور التي يخترعها منها ويؤلفها، أو مسائل العلوم والفنون .

وسينأتي كيف نستعين بالقسمة على تحصيل الحدود والرسوم وكتابتها، بل كلّ حدّ إنما هو مؤسس من أول الأمر على القسمة . وهذا أهم فوائد القسمة .

وتتفع القسمة في تدوين العلوم والفنون، لتجعلها أبواباً وفصولاً ومسائل متميزة، ليستطيع الباحث أن يلحق ما يعرض عليه من القضايا في بابها، بل العلم لا يكون علماً ذا أبواب ومسائل وأحكام إلا بالقسمة : فمدون علم النحو - مثلاً - لابد أن يقسم الكلمة أولاً ، ثم يقسم الاسم مثلاً إلى نكرة ومعرفة والمعرفة إلى أقسامها ويقسم الفعل إلى ماض ومضارع وأمر ، وكذلك الحرف وأقسام كلّ واحد منها ، ويذكر لكلّ قسم حكمه المختص به ... وهكذا في جميع العلوم.

والتاجر - أيضاً - يلتتجيء إلى القسمة في تسجيل دفته وتصنيف أمواله ، ليسهل عليه استخراج حساباته ومعرفة ربحه وخسارته وكذلك باني البيت، ومركب الأدوات الدقيقة يستعين على اتقان عمله بالقسمة . والناس من القديم قسّموا الزمن إلى قرون وسبعين وشهر وأيام وساعات ودقائق لينفعوا بأوقاتهم ويعرفوا أعمارهم وتاريخهم .

وصاحب المكتبة تتفعه قسمتها حسب العلوم أو المؤلفين، ليدخل أي كتاب جديد يأتيه في بابه ، وليستخرج بسهولة أي كتاب يشاء . وبواسطة القسمة استعan علماء التربية على توجيه طلاب العلوم ، فقسموا المدارس إلى ابتدائية وثانوية وعالية ، ثم كل مدرسة إلى صفوف، ليضعوا لكلّ صف ومدرسة منها جاً يناسبه من التعليم.

وهكذا تدخل القسمة في كلّ شأن من شؤون حياتنا العلمية والاعتية، ولا يستغنى عنها إنسان. ومهمتنا منها هنا أن نعرف كيف نستعين بها على تحصيل الحدود والرسوم.

1 - لابد من ثمرة

لا_ تحسن القسمة إلا_ إذا كان للتقسيم ثمرة نافعة في غرض المقسم، بأن تختلف الأقسام في المميزات والحكم المقصودة في موضع القسمة ؛ فإذا قسم النحوي الفعل إلى أقسامه الثلاثة فلان لكلّ قسم حكماً يختص به. أما إذا أراد أن يقسم الفعل الماضي إلى مضموم العين ومفتوحها ومكسورها ، فلا يحسن منه ذلك ، لأن الأقسام كلّها حكم واحد في علم النحو هو البناء، فيكون التقسيم عثباً ولغوأً، بخلاف مدون علم الصرف فانه يصح له مثل هذا التقسيم لانتفاعه به في غرضه من تصريف الكلمة .

ولذا لم نقسم نحن الدلالتين العقلية والطبيعية في الباب الأول إلى لفظية وغير لفظية ، لأنه لا ثمرة ترجى من هذا التقسيم في غرض المنطقي ، كما أشرنا إلى ذلك هناك في التعليقة .

2 - لابد من تبادل الأقسام ولا تصح القسمة إلا إذا كانت الأقسام متباعدة غير متداخلة ، لا يصدق أحدهما على ما صدق عليه الآخر . ويشير إلى هذا الأصل تعريف القسمة نفسه. فإذا قسمت المنصوب من الأسماء إلى : مفعول ، وحال ، وتمييز ، وظرف ، فهذا التقسيم ، باطل ، لأن الظرف من أقسام المفعول فلا يكون قسيما له ومثل هذا ما يقولون عنه : يلزم منه أن يكون قسم الشيء قسيما له». وبطلاه من البديهيات.

ومثل هذا لو قسمنا سكان العراق إلى علماء وجهلاء وأغنياء وفقراء ومرضى وأصحابه. ويقع مثل هذا التقسيم كثيراً لغير المنطقين الغافلين ممن يرسل الكلام على عواهنه ولكنه لا ينطبق على هذا الأصل الذي قررناه؛ لأن الأغنياء والفقراء لابد أن يكونوا علماء أو جهلاء، مرضى أو أصحابه فلا يصح ادخالهم مرة ثانية في قسم آخر . وفي المثال

ثلاث قسمات جمعت في قسمة واحدة. والأصل في مثل هذا أن نقسم السكان أولاً إلى

علماء ووجهاء ، ثم كلّ منها إلى أغنياء وفقراء ، فتحدث أربعة أقسام، ثم كلّ من الأربعة إلى مرضى وأصحاء ، فتكون الأقسام ثمانية : علماء أغنياء ، مرضى ، علماء أغنياء أصحاء ... إلى آخره . فتفطن لما يرد عليك من القسمة، لثلا تقع في مثل هذه الغلطات.

ويتفرع على هذا الأصل أمور :

- 1 - ألم لا يجوز أن يجعل قسم الشيء قسيماً له - كما تقدم - مثل أن يجعل الطرف قسيماً للمفعول.
- 2 - ولا يجوز أن يجعل قسيم الشيء قسماً منه، مثل أن يجعل الحال قسماً من المفعول.
- 3 - ولا يجوز أن تقسم الشيء إلى نفسه وغيره.

وقد زعم بعضهم أن تقسيم العلم إلى التصور والتصديق من هذا الباب، لما رأى انهم يفسرون العلم بالتصور المطلق، ولم ينفطروا إلى معنى التصديق مع أنه تصور أيضاً ولكنه تصور مقيد بالحكم كما ان قسيمه خصوص التصور الساذج المقيد بعدم الحكم ، كما شرحتنا سابقاً. أما المقسم لهما فهو التصور المطلق الذي هو نفس العلم.

3 - أساس القسمة

ويجب أن تؤسس القسمة على أساس واحد، أي يجب أن يلاحظ في المقسم جهة واحدة، وباعتبارها يكون التقسيم، فإذا قسمنا كتب المكتبة فلا بد أن نؤسس تقسيمها اما على أساس العلوم والفنون أو على أسماء المؤلفين أو على أسماء الكتب .

أمّا إذا خلطنا بينها فالأقسام تداخل ويختل نظام الكتب ، مثل ما إذا خلطنا بين أسماء الكتب والمؤلفين، فنلاحظ في حرف الألف مثلاً تارة اسم الكتاب وأخرى اسم المؤلف ، بينما ان كتابه قد يدخل في حرف آخر .

والشيء الواحد قد يكون مقسماً لعدة تقسيمات باعتبار اختلاف الجهة المعتبرة أي أساس القسمة ، كما قسمنا اللفظ مرّة إلى مختص وغيره وأخرى إلى مترادف ومتبادر وثالثة إلى مفرد ومركب ، وكما قسمنا الفصل إلى قريب وبعيد مرّة وإلى مقوم ومقسم آخر--رى ...

ومثله كثیر في العلوم وغيرها .

-4- جامعة مانعة

ويجب في القسمة أن يكون مجموع الأقسام مساوياً للمقسم فتكون جامعة مانعة ؛ جامعة لجميع ما يمكن أن يدخل فيه من الأقسام أي حاصرة لها لا يشد منها شيء مانعة عن دخول غير أقسامه فيه .

أنواع القسمة

للقسمة نوعان أساسيان:

1 - قسمة الكل إلى أجزائه . أو القسمة الطبيعية

قسمة الإنسان إلى جزئه : الحيوان والناطق بحسب التحليل العقلي ؛ إذ يحلل العقل مفهوم الإنسان إلى مفهومين : مفهوم الجنس الذي يشترك معه به غيره، ومفهوم الفصل الذي يختص به ويكون به الإنسان إنساناً. وسيأتي معنى التحليل العقلي مفصلاً. وتسمى الأجزاء حينئذ أجزاء عقلية .

وكقسمة الماء إلى عنصرين : الاوكسجين والهيدروجين بحسب التحليل الطبيعي. ومن هذا الباب قسمة كل موجود إلى عناصره الأولية البسيطة، وتسمى الأجزاء طبيعية أو عنصرية.

وكقسمة البار إلى ماء ومادة ملوّنة مثلّاً والورق إلى قطن ونورة، والزجاج إلى رمل وثاني اكسيد السلكون. وذلك بحسب التحليل الصناعي في مقابل التركيب الصناعي. والأجزاء تسمى أجزاء صناعية.

وكقسمة المتر إلى أجزاء بحسب التحليل الخارجي إلى الأجزاء المتشابهة أو كقسمة السرير إلى الخشب والمسامير به بحسب التحليل الخارجي إلى الأجزاء غير المتشابهة . ومثله قسمة البيت إلى الأجر والجص والخشب والحديد، أو إلى الغرفة والسرداب والسطح والساحة، وقسمة السيارة إلى آلاتها المركبة منها والإنسان إلى لحم ودم وعظام وجلد وأعصاب ...

قسمة الموجود إلى مادة و مجرد عن المادة، والمادة إلى جماد ونبات وحيوان، وقسمة المفرد إلى اسم و فعل وحرف ... وهكذا . وتمتاز القسمة المنطقية عن الطبيعية ان الأقسام في المنطقية يجوز حملها على المقسم وحمل المقسم عليها فنقول : الاسم مفرد وهذا المفرد اسم . ولا يجوز الحمل في الطبيعية عدا ما كانت بحسب التحليل العقلي ، فلا يجوز أن تقول : البيت سقف أو جدار ولا الجدار بيت .

ولابد في القسمة المنطقية من فرض جهة وحدة جامعة في المقسم تشرك فيها الأقسام ويسببها يصح الحمل بين المقسم والأقسام ، كما لابد من فرض جهة افتراق في الأقسام على وجه يكون لكلّ قسم جهة تباين جهة القسم الآخر ، وإلا لما صحت القسمة وفرض الأقسام . وتلك الجهة الجامعة أما أن تكون مقومة للأقسام أي داخلة في حقيقتها بأن كانت جنساً أو نوعاً وأما أن تكون خارجة عنها .

1 - إذا كانت الجهة الجامعة مقومة للأقسام، فلها ثلاثة صور :

- ألف - أن تكون جنساً ، وجهات الافتراق الفصول المقومة للأقسام ، قسمة المفرد إلى الاسم والفعل والحرف ... فيسمى التقسيم تويعاً والأقسام أنواعاً.
- ب - أن تكون جنساً أو نوعاً ، وجهات الافتراق العوارض العامة اللاحقة للمقسم ، قسمة الاسم إلى مرفوع ومنصوب و مجرور ، فيسمى التقسيم تصنيفاً والأقسام أصنافاً.
- ج - أن تكون جنساً أو نوعاً أو صنفاً ، وجهات الافتراق العوارض الشخصية اللاحقة المصادر المقسم ، فيسمى التقسيم تفرييداً والأقسام أفراداً ، قسمة الإنسان إلى زيد وعمر و محمد وحسن ... إلى آخرهم باعتبار المشخصات لكل جزئي جزئي منه .

2 - إذا كانت الجهة الجامعة خارجه عن الأقسام، فهي كقسمة الأبيض إلى الثلج والقطن وغيرهما ، وقسمة الكائن الفاسد إلى معدن ونبات وحيوان وقسمة العالم إلى غني وفقير أو إلى شرقي وغربي ... وهكذا.

لأجل أن نقسم الشيء قسمة صحيحة لابد من استيفاء جميع ما له من الأقسام، كما تقدم في الأصل الرابع بمعنى أن تكون القسمة حاصرة لجميع جزئياته أو أجزاءه . ولذلك أسلوبان:

1 - طريقة القسمة الثانية

وهي طريقة الترديد بين النفي والاثبات ؛ والنفي والاثبات وهما (النفيضان لا تفعلن أي لا يكون لهما قسم ثالث ولا يجتمعان أي لا يكونان قسمًا واحدًا)، فلا محالة تكون هذه القسمة ثنائية أي ليس لها أكثر من قسمين، وتكون حاصرة مانعة ، كتقسيمنا للحيوان إلى ناطق وغير ناطق. وغير الناطق يدخل فيه كلّ ما يفرض من بـ--أقي أنواع الحيوان غير الإنسان لا يشذ عنـه نوع ؛ وتقسيمنا للطيور إلى جارحة وغير جارحة، والإنسان إلى عربي وغير عربي والعالم إلى فقيه وغير فقيه ... وهكذا .

ثم يمكن أن نستمر في القسمة فنقسم طرف النفي أو طرف الاثبات أو كليهما إلى طفين اثبات ونفي، ثم هذه الأطراف الأخيرة يجوز أن تجعلها أيضًا مقسما فتقسمها أيضًا بين الاثبات والنفي ... وهكذا تذهب إلى ما شئت أن تقسم إذا كانت هناك ثمرة من التقسيم .

مثلاً إذا أردت تقسيم الكلمة ، فتقول :

1 - الكلمة تنقسم إلى : ما دل على الذات وغيره

2 - طرف النفي (الغير) إلى : ما دل على الرمان وغيره

فتحصل لنا ثلاثة أقسام ما دل على الذات وهو الاسم، وما دل على الزمان وهو الفعل ، وما لم يدل على الذات والزمان وهو الحرف والتعبير المألوف عند المؤلفين أن يقال : «الكلمة أمّا أن تدل على الذات أولاً، والأول الاسم، والثاني أمّا أن تدل على الزمان أو لا، والأول الفعل، والثاني الحرف ويمكن وضع هذه القسمة على هذا النحو :

□

مثال ثان إذا أردنا تقسيم الجوهر إلى أنواعه فيمكن تقسيمه على هذا النحو:

ينقسم

1 - الجوهر إلى : ما يكون قابلاً للابعاد وغيره

2 - ثم طرف الاثبات (القابل) إلى : نام وغيره

3 - ثم طرف النفي (غير النامي) إلى جامد وغيره

4 - ثم طرف الاثبات في التقسيم (2) إلى: حساس وغيره

وهكذا يمكن أن تستمر بالقسمة حتى تستوفي أقسام الحساس إلى جميع أنواع الحيوان . ولن أيضًا أن نقسم الجامد وغير الحساس. وقد رأيت أنا قسمنا تاره طرف الاثبات وأخرى طرف النفي ويمكن وضع هذه القسمة على هذا النحو :

ص: 117

□

وهذه القسمة الثانية تتفع على الأكثـر في الشيء الذي لا تحصر أقسامه، وإن كان مطولة؛ لأنك تستطيع بها أن تحصر كلـ ما يمكن أن يفرض من الأنواع أو الأصناف بكلمة غيره . ففي المثال الأخير ترى غير الناهق يدخل فيه جميع ما للحيوان من الأنواع غير الناطقة والصاهمة والناهقة، فاستطعت أن تحصر كلـ ما للحيوان من أنواع .

وتتفع هذه القسمة أيضاً فيما إذا أريد حصر الأقسام حسراً عقلياً كما يأتي، وتتفع أيضاً في تحصيل الحد والرسم . وسيأتي بيان ذلك .

وذلك بأن تقسم الشيء ابتداء إلى جميع أقسامه المحصورة كما لواردت أن قسم الكلمة - بدلاً من تقسيم الثنائي المتقدم - إلى : اسم و فعل و حرف، أو تقسيم الكلّي إلى نوع و جنس و فصل و خاصة و عرض عام.

والقسمة التفصيلية على نوعين عقلية واستقرائية :

1 - العقلية: وهي التي يمنع العقل أن يكون لها قسم آخر ، كقسم الكلمة المتقدّمة ولا تكون القسمة عقلية إلا إذا بنيتها على أساس النفي والاثبات (القسمة الثانية). فلأجل إثبات أن القسمة التفصيلية عقلية ، يرجعونها إلى القسمة الثانية الدائرة بين النفي والاثبات . ثم إذا كانت الأقسام أكثر من اثنين يقسمون طرف النفي أو الاتبات إلى النفي والاثبات ... وهكذا كلما كثرت الأقسام ؛ على ما تقدّم في الثانية .

2 - الاستقرائية: وهي التي لا- يمنع العقل من فرض قسم آخر لها ، وإنما تذكر الأقسام الواقعية علمت بالاستقراء والتبّع كتقسيم الأديان السماوية إلى : اليهودية والنصرانية والإسلامية وكتقسيم مدرسة معينة إلى : صفات أول وثان وثالث، عندما لا يكون غير هذه الصفوف فيها ، مع امكان حدوث غيرها .

التعريف بالقسمة

أن القسمة بجميع أنواعها هي عارضة للمقسم في نفسها، خاصة بـــه غالباً. ولما اعتبرنا في القسمة أن تكون جامعة مانعة فالأقسام بمجموعها مساوية للمقسم ، كما أنها غالباً تكون أعرف منه وعليه يجوز تعريف المقسم بقسمته إلى أنواعه أو اصنافه، ويكون من باب تعريف الشيء بخصائصه . وهو التعريف بالرسم الناقص ، كما كان التعريف بالمثال من هذا الباب .

ولنضرب لك مثلاً لذلك : أنا إذا قسمنا الماء بالتحليل الطبيعي إلى أوكسجين وهيدروجين وعرفنا أن غيره من الأجسام لا ينحل إلى هذين الجزيئين، فقد حصل تمييز

الماء تميّزاً عرضياً عن غيره بهذه الخاصّة، فيكون ذلك نوعاً من المعرفة للماء نطمئن إليها .

وكذا لو عرّفنا أن الورق ينحل إلى القطن والنورة مثلاً نكون قد عرّفناه معرفة نطمئن إليها تميّزه عن غيره ... وهكذا في جميع أنواع التسمة .

كسب التعريف بالقسمة أو كيف تفكّر لتحصيل المجهول التصوري

أنت تعرّف ان المعلوم التصوري منه ما هو بديهي لا يحتاج إلى كسب كمفهوم الوجود والشيء، ومنه ما هو نظري تحتاج معرفته إلى كسب ونظر.

ومعنى حاجتك فيه إلى الكسب ان معناه غير واضح في ذهنك وغير محدد ومتميّز أو فقل غير مفهوم لديك ولا معروف ؛ فيحتاج إلى التعريف، والذي يعرفه للذهن هو الحدّ والرسم . وليس الحدّ أو الرسم للنظري موضوعاً في الطريق في متداول اليـد، وإنـما فرضـته نظـرياً مجهـولاً لم يكن كذلك بل كان بـديهـياً مـعـروـفاً. فالـنظـري عندـك فيـالـحـقـيقـة لـيـس هـو إـلا الـذـي تـجـهـل حـدـه أو رـسـمـه .

إذن ، المهم في الأمر ان نعرف الطريقة التي نحصل بها على الحدّ والرسم . وكلّ ما تقدّم من الأبحاث في التعريف هي في الحقيقة أبحاث عن معنى الحد والرسم وشروطهما أو أجزاءهما . وهذا وحده غير كاف ما لم نعرف طريقة كسبهما وتحصيلهما ؛ فإنه ليس الغني هو الذي يعرف معنى النقود وأجزاءها وكيف تتألف، بل الغني من يعرف طريقة كسبها فيكتسبها . وليس المريض يشفى إذا عرف فقط معنى الدواء وأجزاءه بل لا بد أن يعرف كيف يحصله ليتناوله .

وقد أغفل كثير من المنطقين هذه الناحية ، وهي أهم شيء في الباب . بل هي الأساس، وهي معنى التفكير الذي به تتوصّل إلى المجهولات . ومهمتنا في المنطق أن نعرف كيف تفكّر لنكسب العلوم التصورية والتصديقية.

وسياطي ان طريقة التفكير لتحصيل العلم التصديقي هو الاستدلال والبرهان؛ أما تحصيل العلم التصوري فقد اشتهر عند المناطقة ان الحد لا يكتسب بالبرهان، وكذا الرسم.

والحق معهم لأن البرهان مخصوص لاكتساب التصديق ، ولم يحن الوقت بعد لابيئن للطالب سر ذلك . وإذا لم يكن البرهان هي الطريقة هنا فما هي طريقة تفكيرنا لتحصيل الحدود والرسوم؟ وطبعاً لابد أن تكون هذه الطريقة طريقة فطرية يصنعها كل إنسان في دخلة نفسه يخطيء فيها أو يصيب . ولكن نحتاج إلى الدلالة عليها لنكون على بصيرة في صناعتها . وهذا هو هدف علم المنطق . وهذا ما نريد بيانه فنقول :

الطريق منحصر بنوعين من القسمة : القسمة الطبيعية بالتحليل العقلي وتسمى طريقة التحليل العقلي والقسمة الممنطقية الثنائية . ونحن أشرنا في غضون كلامنا في التعريف والقسمة إلى ذلك . وقد جاء وقت بيانه فنقول :

طريقة التحليل العقلي

إذا توجهت نفسك نحو المجهول التصورى (المشكل) ولنفرضه الماء مثلاً عندما يكون مجهولاً لديك (وهذا هو الدور الأول [\(1\)](#) فأول ما يجب، أن تعرف نوعه . أي تعرف انه داخل في أي جنس من الأجناس العالية أو ما دونها ، لأن تعرف أن الماء - مثلاً - من السوائل وهذا هو الدور الثاني). وكلما كان الجنس الذي عرفت دخول المجهول تحته قريباً كان الطريق اقصر لمعرفة الحد أو الرسم . وسيوضح .

وإذا اجتررت الدور الثاني الذي لابد منه لكل من أراد التفكير بأية طريقة كانت ، انتقلت إلى الطريقة التي تخatarها للتفكير ولا بد أن تمثل فيها الأدوار الثلاثة الأخيرة أو

الحركات الثلاث التي ذكرناها للفكر الذهابية والدائري والراجعة.

وإذ نحن اختربنا الآن طريقة التحليل العقلي أولاً ، فلنذكرها متمثلة في الحركات الثلاث:

ص: 121

1- تقدم في مبحث تعريف الفكر ص 24 ، ان الأدوار التي تمر على العقل لتحصيل المجهول خمسة : اثنان منها مقدمة للفكر وثلاثة هي الفكر التي سميناها بالحركات . وهذا البحث هنا موقع تطبيق هذه الأدوار على تحصيل المجهول التصورى . وسيأتي في موضعه موقع تطبيقها على تحصيل المجهول التصديقي وهذا البحث بمجموعه وبيان الأدوار قد امتاز بشرحه كتابنا على جميع كتب المنطق القديمة والحديثة

فائزك عندك تجتاز الدور الثاني تنتقل إلى الثالث وهو الحركة الذاهبة: حركة العقل من المجهول إلى المعلومات. ومعنى هذه الحركة بطريقة التحليل المقصود بيانها هو أن تنظر في ذهنك إلى جميع الأفراد الداخلة تحت ذلك الجنس الذي فرضت المشكل داخلاً تحته . وفي المثال تنظر إلى أفراد السوائل سواء كانت ماء أو غير ماء باعتبار أن كلها سوائل.

وهنا ننتقل إلى الرابع (وهو الحركة الدائرية) أي حركة العقل بين المعلومات. وهو اشق الأدوار وأهمها دائمًا في كل تفكير . فان نجح المفكر فيه ، انتقل إلى الدور الأخير الذي به حصول العلم، وإلا بقى في مكانه يدور على نفسه بين المعلومات من غير جدوى . وهذه الحركة الدائرية بين المعلومات في هذه الطريقة، هي أن يلاحظ الفكر مجتمع أفراد الجنس الذي دخل تحته المشكل، فيفرزها مجموعة مجموعة ، فلا فراد المجهول مجموعة ، ولغيره من أنواع الجنس الأخرى كل واحد مجموعة من الأفراد. وفي المثال يلاحظ مجتمع السوائل الماء والرثيق، واللبن، والدهن إلى آخرها . وعند ذلك يبدأ في ملاحظتها ملاحظة دقيقة ، ليعرف ما تمتاز به مجموعة أفراد المشكل بحسب ذاتها وحقيقة عن المجتمع الأخرى، أو بحسب عوارضها الخاصة بها . ولا بد هنا من الفحص الدقيق والتجربة ليعرف في المثال الخصوصية الذاتية أو العرضية التي يمتاز بها الماء عن غيره من السوائل، في لونه وطعمه، أو في وزنه وثقته، أو في أجزائه الطبيعية . ولا يستغني الباحث عن الاستعانة بتجارب الناس والعلماء وعلومهم. والبشر من القديم - كما قلنا في أول مبحث القسمة - اهتموا بفطريتهم في تقسيم الأشياء وتميز الأنواع بعضها عن بعض، فحصلت لهم بمرور الزمن الطويل معلومات قيمة هي ثروتنا العلمية التي ورثناها من أسلافنا وكل ما نستطيعه من البحث في هذا الشأن هو التعديل والتقييم في هذه الشروء، واكتشاف بعض الكنوز من الأنواع التي لم يهتد إليها السابقون على مرور الزمن وتقدم المعارف .

فإن استطاع الفكر أن ينجح في هذا الدور الحركة الدائرية) بأن عرف ما يميز المجهول تميزاً ذاتياً أي عرف خاصته، فإن معنى ذلك أنه استطاع أن يحلى معنى المجهول إلى جنس وفصل، أو جنس وخاصة ،

تحليلياً عقلياً، فيكمل عنده الحدّ التام أو الرسم التام بتألifieه مما انتهى إليه التحليل . كما لو عرف الماء في المثال بأنه سائل بطبعه لا لون له ولا طعم ولا رائحة أو أنه له ثقل نوعي مخصوص أو أنه قوام كلّ شيء حي .

ومعنى كمال الحدّ أو الرسم عنده ان عقله قد انتهى إلى الدور الأخير (وهو الحركة الراجعة) أي حركة العقل من المعلوم إلى المجهول . وعندما ينتهي التفكير بالوصول إلى

الغاية من تحصيل المجهول .

وبهذا اتضح معنى التحليل العقلي الذي وعدناك بيابنه سابقاً في القسمة الطبيعية، وهو أنّما يكون باعتبار المترافقات والمتبادرات ، أي أنه بعد ملاحظة المترافقات بالجنس يفرزها ويوزعها مجتمع أو قل أنواعاً بحسب ما فيها من المميزات المتباعدة فيستخرج من هذه العملية الجنس والفصل مفردات الحد ، أو الجنس والخاصة مفردات الرسم ، فكانت بذلك حللت المفهوم المراد تعريفه إلى مفرداته .

تبينه: ان الكلام المتقدم في الدور الرابع فرضناه فيما إذا كنت من أول الأمر لمعرفت نوع المشكل عرفت جنسه القريب، فلم تكن بحاجة إلا للبحث عن مميزاته عن الأنواع المشتركة معه في ذلك الجنس.

اما لو كنت قد عرفت فقط جنسه العالى كأن عرفت ان الماء جوهر لا غير، فانك لأجل أن تكمل لك المعرفة ، لا بد أن تفحص أولاً لتعرف أن المشكل من أي الأجناس المتوسط ، يتميز بعضها عن بعض بفصولها أو خواصها على نحو العملية التحليلية السابقة حتى تعرف ان الماء جوهر ذو ابعاد أي جسم.

ثم تفحص ثانياً بعملية تحليلية أخرى لتعريفه من أي الأجناس القريبة هو، فتعرف انه سائل ؛ ثم تفحص ثالثاً بتلك العملية التحليلية لتميزه عن السوائل الأخرى بثقله النوعي مثلاً أو بأنه قوام كلّ شيء حي ، فيتألف عندك تعريف الماء على هذا النحو مثلاً: جوهر ذو أبعاد سائل قوام كلّ شيء حي . ويجوز أن تكتفي عن ذلك فتقول : سائل قوام كلّ شيء حي؛ مقتضرا على الجنس القريب.

وهذه الطريقة الطويلة من التحليل التي هي عبارة عن عدة تحليلات يلتجيء إليها الإنسان إذا كانت الأجناس متسلسلة ولم يكن يعرف الباحث دخول المجهول إلا في الجنس العالى . ولكن تحليلات البشر التي ورثناها تغينينا في أكثر المجهولات عن ارجاعها إلى الأجناس العالية ، فلا تحتاج على الأكثر إلا لتحليل واحد لنعرف به ما يمتاز به المجهول عن غيره .

على آن يجوز لك أن تستغنى بمعرفة الجنس العالى أو المتوسط، فلا تجري

عملية واحدة للتحليل لتميز المشكّل عن جميع ما عاده مما يشتراك معه في ذلك الجنس العالى أو المتوسط ، غير ان هذه العملية لا تعطينا الا حداً ناقصاً أو رسمياً ناقصاً.

طريقة القسمة المنطقية الثانية

انك بعد الانتهاء من الدورين الأولين أي دور مواجهة المشكّل ودور معرفة نوعه ، لك أن تعمد إلى طريقة أخرى من التفكير تختلف عن السابقة .

فإن السابقة كانت النظرة فيها إلى الأفراد المشتركة في ذلك الجنس ثم تميّزها بعضها عن بعض لاستخراج ما يميز المجهول.

اما هذه فانك تتحرك إلى الجنس الذي عرفته فتقسمه بالقسمة المنطقية الثانية إلى ثبات ونقى : الإثبات بما يميز المجهول تميّزاً ذاتياً أو عرضياً ؛ والنفى بما عداه . وذلك إذا كان المعروف الجنس القريب، فنقول في مثال الماء الذي عرف انه سائل: ((السائل أما عديم اللون وأماماً غيره فتستخرج بذلك الحدّ التام أو الرسم التام وتحصل لديك الحركات الثلاث كلّها .

أما لو كان الجنس الذي عرفته هو الجنس العالى أو المتوسط فانك تأخذ أولاً الجنس العالى مثلاً، فتقسمه بحسب المميزات الذاتية أو العرضية، ثم تقسم الجنس المتوسط الذي حصلته بالتقسيم الأول إلى أن يصل التقسيم إلى الأنواع السافلة - على النحو الذي مثلنا به في القسمة الثانية للجواهر - وبهذا تصير الفصول كلها معلومة على الترتيب فتعرف بذلك جميع ذاتيات المجهول على التفصيل .

على التعريف والقسمة

1 - انقد التعريفات الآتية، وبين ما فيها من وجوه الخطأ ان كان :

أ - الطائر حيوان يبيض و - اللبن : مادة سائلة مغذية

ب - الإنسان حيوان بشري ز - العدد: كثرة مجتمعة من آحاد

ج - العلم نور يقذف في القلب ح - الماء: سائل مفید

د- القدام: الذي خلفه شيء ط - الكوكب جرم سماوي منير

ه - المرربع شكل رباعي قائم الزوايا ي - الوجود الثابت العين

2 - من أي أنواع التعريف تعريف العلم بأنه : حصول صورة الشيء في العقل وتعريف المركب بأنه : ما دل جزء لفظه على جزء معناه حين هو جزء.

وبين ما إذا كان الجنس مذكوراً فيها أم لا.

3 - من أي أنواع التعريف تعريف الكلمة بأنها : قول مفرد وتعريف الخبر بأنه : قول

يتحمل الصدق والكذب.

4 - عرف النحويون الكلمة بعدة تعريفات :

أ - لفظ وضع لمعنى مفرد.

ب - لفظ موضوع مفرد .

ج - قول مفرد.

د - مفرد .

فقارن بينها ، واذكر أولاًها وأحسنتها، والخلل في أحدها ان كان.

ص: 125

5 - لو عرّفنا الأَبَ بِأَنَّهُ : مِنْ لَهُ وَلَدٌ، فَهَذَا التَّعْرِيفُ فَاسِدٌ قُطْعًاً، وَلَكِنْ هَلْ تَعْرِفُ مِنْ

أَيَّةً جَهَةً فَسَادِهِ؟ وَهَلْ تَرَى يَلْزَمُ مِنْهُ الدُّورُ أَوْ لَا يَلْزَمُ فَهُلْ سَتَطِيعُ أَنْ تَعْلَمَ ذَلِكَ .

6 - اعترض بعض الأصوليين على تعريف المطلق المقابل للمقييد بأنه : ما دل على شایع في جنسه ، فقال انه تعريف غير مطرد ولا منعكش . فهل تعرف الطريق لرد هذا الاعتراض من أساسه على الاجمال وانت إذا حفقت ان هذا التعريف ماذا يسمى ، يسهل عليك الجواب . ففقط .

- جاء في كتاب حديث للمنطق تعريف الفصل بأنه : صفة أو مجموعة صفات كلية بها تمييز أفراد حقيقة واحدة من أفراد غيرها من الحقائق المشتركة معها في جنس واحد. انقده واذكر وجوه الخلل فيه على ضوء ما درسته في تعريف الفصل وشروط التعريف .

8 - ان التي نسميتها بالكليات الخمسة كان ارسطو يسمّيها المحمولات، وعنه أن المحمول لا بد أن يكون من أحد الخمسة ، فاعترضه بعض مؤلفي المنطق الحديث بأن هذه الخمسة لا تحتوي جميع أنواع المحمولات، لأنّه يدخل فيه مثل : البشر هو الإنسان.

فالمطلوب أن تجيب عن هذا الاعتراض على ضوء ما درسته في بحث الحمل وأنواعه. وبيّن صواب ما ذهب إليه ارسطو .

9 - وعرف هذا البعض المتقدّم اللفظين المتقابلين بأنهما : اللفظان اللذان لا يصدقان على شيء واحد في آن واحد . انقده على ضوء ما درسته في بحث التقابل وشروط التعريف .

- 10 - كيف تفكك بطريقة التحليل العقلي لاستخراج تعريف الكلمة والمفرد والمثلث والمربع.
- 11 - استخرج بطريقة القسمة المنطقية الثانية تعريف الفصل تارة والنوع أخرى.
- 12 - فرق بين القسمة العقلية القسمة العقلية وبين الاستقرائية في القسمات التفصيلية الآتية مع بيان الدليل على ذلك :
- أ - قسمة فصول السنة إلى ربيع وصيف وخريف وشتاء.
 - ب - قسمة أوقات اليوم إلى فجر وصبح وضحى وظهر وعصر واصيل وعشاء وعتمة .
 - ج - قسمة الفعل إلى ماض ومضارع وأمر .
 - د - قسمة الاسم إلى نكرة ومعرفه .
 - ه - قسمة الاسم إلى مرفوع ومنصوب ومحرر ومحرر .
 - و - قسمة الحكم إلى وجوب وحرمة واستحباب وكراهة واباحة .
 - ز - قسمة الصوم إلى واجب ومستحبب ومكرر ومحرر .
 - ح - قسمة الصلاة إلى ثنائية وثلاثية ورباعية.
 - ط - قسمة الحج إلى تمنع وقرارن وأفراد .
 - ي - قسمة الخط إلى مستقيم ومنحن ومنكسر .
- ثم اقلب ما يمكن من هذه القسمات إلى قسمة ثنائية، واستخرج منها بعض التعريفات لبعض الأقسام واختر خمسة على الأقل.

انتهى الجزء الأول

ص: 127

المشتمل على :

1 - الباب الرابع : القضايا وأحكامها

2 - الباب الخامس : مباحث الاستدلال

ص: 129

القضية

اشارة

تقدّم في الباب الأول ان الخبر هو القضية ، وعرفنا الخبر - أو القضية - بأنه : المركب

التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب.

وقولنا : المركب التام، هو جنس قريب يشمل نوعي التام الخبر والإنشاء. وبافي التعريف خاصة يخرج بها الإنشاء، لأن الوصف بالصدق أو الكذب من عوارض الخبر المختصة به ، كما فصلناه هناك، فهذا التعريف تعريف بالرسم التام.

ولأجل أن يكون التعريف دقيقاً نزيد عليه كلمة لذاته، فنقول : القضية هي المركب

التام الذي يصح أن نصفه بالصدق أو الكذب لذاته .

وكذا ينبغي زيادة الكلمة لذاته في تعريف الإنشاء. ولهذا القيد فائدة ؛ فإنه قد يتوهّم غافل فيظن أن التعريف الأول للخبر يشمل بعض الإنشاءات فلا يكون مانعاً، ويخرج هذا البعض من تعريف الإنشاء فلا يكون جاماً.

وسبب هذا اللطنة ان بعض الإنشاءات قد توصف بالصدق والكذب، كما لو استفهم شخص عن شيء يعلمه، أو سال الغني سؤال الفقير، أو تمنى إنسان شيئاً هو واجد له ؛ فان هؤلاء نرميهم بالكذب، وفي عين الوقت يقول للمستفهم الجاهل والسائل الفقير والمتمملي الفاقد اليائس انهم صادقون . ومن المعلوم أن الاستفهام والطلب بالسؤال والتمني من أقسام الانشاء.

ولكنا إذا دققنا هذه الأمثلة وأشباهها يرتفع هذا الظن ، لأنّنا نجد أن الاستفهام الحقيقي لا يكون إلا عن جهل والسؤال لا يكون إلا عن حاجة، والتمني لا يكون إلا عن فقدان ويلس ؛ فهذا الإنشاءات تدلّ بالدلالة الإلزامية على الأخبار عن الجهل أو الحاجة أو اليأس، فيكون الخبر المدلول عليه بالالتزام هو الموصوف بالصدق أو الكذب، لا ذات

الإنشاء.

فالتعريف الأول للخبر في حد نفسه لا يشمل هذه الإنشاءات، ولكن لأجل التصريح بذلك دفعاً للاحتباس ، نضيف كلمة لذاته؛ لأن هذه الإنشاءات المذكورة لئن اتصفت بالصدق أو الكذب ، فليس هذا الوصف لذاتها ، بل لأجل مداليتها الإلزامية .

ص: 134

القضية : حملية وشرطية :

1 - الحملية مثل : الحديد معدن الربا ، محروم الصدق ممدوح ، الكاذب ليس بمؤمن البخيل لا يسود.

وبتذكير هذه الأمثلة نجد أن كل قضية منها لها طرفان ونسبة بينهما. ومعنى هذه النسبة اتحاد الطرفين وثبوت الثاني للأول، أو نفي الاتحاد والثبوت . وبالاختصار نقول : معناها أن هذا ذاك أو هذا ليس ذاك فيصبح تعريف الحملية بأنها :

ما حكم فيها بثبوت شيء أو نفيه عنه.

2 - الشرطية مثل :

إذا أشرقت الشمس فالنهار موجود.

وليس إذا كان الإنسان تماماً كان أميناً .

ومثل :

اللفظ إما أن يكون مفرداً أو مركباً.

وليس الإنسان إما أن يكون كاتباً أو شاعراً.

وعند ملاحظة هذه القضايا نجد : إن كل قضية منها لها طرفان، وهما قضيتان بالأصل . ففي المثال الأول لو لا إذا وفاء الجزاء لكان قوله : «إذا أشرقت الشمس» خبراً بنفسه وكذا النهار موجود وهكذا باقي الأمثلة. ولكن لما جمع المتكلم بين الخبرين ونسب أحدهما إلى الآخر جعلهما قضية واحدة وأخر جهمما عما كان عليه من كون كل منهما خبراً يصح السكوت عليه ؛ فإنه لو قال : «إذا أشرقت الشمس ...» وسكت فإنه يعد مركباً ناقصاً .

كما تقدّم في بحث المركب .

وأما هذه النسبة بين الخبرين بالأصل، فليست هي نسبة الثبوت والاتحاد كالحملية، لأن لا اتحاد بين القضايا، بل هي إما نسبة الاتصال والتصاحب، والتعليق، أي تعليق الثاني على الأول أو نفي ذلك كالمثالين الأولين ؛ وما نسبة التعاند والانفصال والتباين أو نفي ذلك كالمثالين الآخرين.

ومن جميع ما تقدّم نستطيع ان نستنتج عدة أمور :

الأول: تعريف القضية الشرطية بأنها : ما حكم فيها بوجود نسبة بين قضية وأخرى أو لا وجودها.

الشرطية : متصلة ومنفصلة

الثاني: ان الشرطية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة ، لأن النسبة :

1 - ان كانت هي الاتصال بين القضيتين وتعليق احداهما على الأخرى أو نفي ذلك

كالمثالين الأولين ، فهي المسماة بالمتصلة.

2 - وان كانت هي الانفصال والعناد بينهما أو نفي ذلك ، كالمثالين الآخرين فهي

المسماة بالمنفصلة.

الثالث: أن القضية بجميع أقسامها سواء كانت حملية أو متصلة أو منفصلة، تنقسم إلى : موجبة وسالبة، لأن الحكم فيها :

1 - ان كان بنسبة الحمل أو الإتصال أو الإنفصال فهي موجبة.

2 - وان كان سلب الحمل او الإتصال او الإنفصال فهي سالبة.

وعلى هذا فليس من حق السالبة أن تسمى حملية أو متصلة أو منفصلة ، لأنها سلب

الحمل أو سلب الاتصال أو سلب الانفصال، ولكن تشبيها لها بالموجبة سميت باسمها . ويسمى الإيجاب والسلب كيف القضية، لأنه يسأل . كيف الاستفهامية عن الثبوت وعدمه.

قلنا : ان كل قضية لها طرفان ونسبة ؛ وعليه ففى كل قضية ثلاثة أجزاء؛ ففى الحملية :

الطرف الأول : المحكوم عليه، ويسمى موضوعاً.

الطرف الثاني : المحكوم به ، ويسمى محمولاً.

النسبة : والدال عليها يسمى رابطة.

وفي الشرطية :

الطرف الأول : يسمى مقدماً.

والطرف الثاني : يسمى تالياً.

والدال على النسبة : يسمى رابطة.

وليس من حق اطراف المنفصلة أن تسمى مقدماً وتالياً ، لأنها غير متميزة بالطبع كالمتصلة ، فان لك أن تجعل أيها شئت منها مقدماً وتالياً، ولا يتفاوت المعنى فيها ، ولكن انما سميت بذلك فعلى نحو العطف على المتصلة تبعاً لها ، كما سميت السالبة باسم الموجبة الحملية أو المتصلة أو المنفصلة.

أقسام القضية باعتبار الموضوع

الحملية : شخصية ، وطبيعية ومهملة ومحصورة.

المحصورة : كلية وجزئية .

نبتديء بالتقسيم باعتبار الموضوع للحملية ، ثم تتبعه ب التقسيم الشرطية ، فنقول :

تنقسم الحملية باعتبار الموضوع إلى الأقسام الاربعة المذكورة في العنوان لأن الموضوع اما أن يكون جزئياً حقيقة أو كلياً.

أ - فإن كان جزئياً سميت القضية شخصية ومنصوصة مثل : محمد رسول الله ، الشيخ

المفید مجدد القرن الرابع ، بغداد عاصمة العراق ، أنت عالم ، هو ليس بشاعر ، هذا العصر لا يبشر بخير .

ب - وان كان كليا ، ففيه ثلاثة حالات تسمى - في كل حالة - القضية المستتملة عليه

باسم مخصوص ،凡ه :

1 - أَمَّا أن يكون الحكم في القضية على نفس الموضوع الكلي بما هو كلي مع غصّ النظر عن أفراده، على وجه لا- يصح تقدير رجوع الحكم إلى الأفراد، فالقضية تسمى طبيعية، لأن الحكم فيها على نفس الطبيعة من حيث هي كليلة ، مثل : الإنسان نوع ؛ الناطق فصل ، الحيوان ، جنس ، الضاحك خاصة ... وهكذا . فائق ترى ان الحكم في هذه الأمثلة لا يصح ارجاعه إلى أفراد الموضوع ، لأن الفرد ليس نوعاً ولا فصلاً ولا جنساً ولا خاصة.

2 - واما أن يكون الحكم فيها على الكلي بملائحة أفراده، بان يكون الحكم في الحقيقة راجعاً إلى الأفراد، والكلي جعل عنواناً ومرأة لها، إلا أنه لم يبين فيه كمية الأفراد، لا جميعها ولا بعضها ، فالقضية تسمى مهملاة لاهمال بيان كمية أفراد الموضوع ، مثل : الإنسان في خسر . رئيس القوم خادمهم ليس من العدل سرعة العدل المؤمن لا يكذب .凡ه ليس في هذه الأمثلة دلالة على أن الحكم عام لجميع ما تحت الموضوع أو غير

عام.

تبنيه: قال الشيخ الرئيس في الاشارات بعد بيان المهملة : «فإن كان إدخال الالف واللام يوجب تعبيماً وشركته وإدخال التوين يوجب تحصيضاً ، فلا مهملاة في لغة العرب ولطلب ذلك في لغة أخرى. وأَمَّا الحق في ذلك فالصناعة النحو ولا نخالطها بغيرها...». الحق وجود المهملة في العرب إذا كانت اللام للحقيقة، فيشار بها إلى نفس الطبيعة من حيث وجودها في مصاديقها، من دون دلالة على أراده الجميع أو البعض . نعم إذا كانت للجنس فإنها تقيد العموم ويفهم ذلك من قرائن الأحوال. وهذا أمر يرجع فيه إلى كتب

النحو وعلوم البلاغة .

3 - واما أن يكون الحكم فيها على الكلي بملائحة أفراده، كالسابقة، ولكن كمية

ص: 138

أفراده مبنية في القضية، أما جمِيعاً أو بعضاً، فالقضية تسمى محصورة وتسمى مسؤولة أيضاً. وهي تنقسم بـ ملاحظة كمية الأفراد إلى :

أ - كلية : إذا كان الحكم على جميع الأفراد مثل كل إمام ومعصوم كل ماء طاهر.

كل ربا محرم لا شيء من الجهل بنافع ما في الدار ديار.

ب - وجزئية : إذا كان الحكم على بعض الأفراد مثل بعض الناس يكتنون . قليل من عبادي الشكور . وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين . ليس كل إنسان عالماً . رب أكلة منعت أكلات.

لا اعتبار إلا بالمحصورات

القضايا المعتبرة التي يبحث عنها المنطقي ويعتذر بها ، هي المحصورات، دون غيرها

من باقي الأقسام. وهذا ما يحتاج إلى البيان :

أما الشخصية: فلان مسائل المتنطق قوانين عامة ، فلا شأن لها في القضايا الشخصية

التي لا عموم فيها .

وأما الطبيعية: فهي بحكم الشخصية ، لأن الحكم فيها ليس فيه تقيين قاعدة عامة. وإنما الحكم - كما قلنا - على نفس المفهوم بما هو من غير أن يكون له مساس بأفراده . وهو بهذا الاعتبار كالمعنى الشخصي لا عموم فيه ، فإن الإنسان في مثال الإنسان نوع لا عموم فيه . لأن كلاً من أفراده ليس بنوع .

وأما المهملة فهي في قمة الجزئية، وذلك لأن الحكم فيها يجوز أن يرجع إلى جميع

الأفراد ويجوز أن يرجع إلى بعضها دون البعض الآخر ، كما تقول : رئيس القوم خادمهم فإنه إذا لم يبين في هذه القضية كمية الأفراد، فلائق تحتمل أن كل رئيس قوم يجب أن يكون ك خادم لقومة . وربما كان هذا الحكم من القائل غير عام لكل من يصدق عليه رئيس قوم؛ فقد يكون رئيس مستغلياً عن قومه إذ لا تكون قوته مستمددة منهم. وعلى كلا التقديرين يصلق بعض الرؤساء لقومهم كخدم لهم، لأن الحكم إذا كان في الواقع للكل، فإن البعض

له هذا الحكم قطعاً أما البعض الآخر فهو مسكون عنه . وإذا كان في الواقع للبعض، فقد

حكم على البعض .

إذن الجزئية صادقة على كلا التقديرتين قطعاً . ولا نعني بالجزئية إلا ما حكم فيها على بعض الأفراد من دون نظر إلى البعض البالغي بمنفي ولا ثبات . فانك إذا قلت : «بعض الإنسان حيوان، فهي صادقة، لأنها ساكنة عن البعض الآخر فلا تدل على أن الحكم لا يعمه . ولا شك ان بعض الإنسان حيوان وإن كان البعض البالغي في الواقع أيضاً حيواناً ولكنه مسكون عنه في القضية .

وإذا كانت القضايا المعتبرة هي المحصورات خاصة سواء كانت كلية أو جزئية فإذا روعي مع كم (1) القضية كيفها ، ارتفعت القضايا المعتبرة إلى أربعة أنواع : الموجبة الكلية، السالبة الكلية ، الموجبة الجزئية والسايبة الجزئية.

السور وألفاظه

يسّمى اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع سور القضية تشبيها له بسور البلد الذي يحدّها ويحصّرها . ولذا سمّيت هذه القضايا محصورة ومسورة .

ولكلّ من المحصورات الأربع سور خاص بها :

1 - سورة الموجبة الكلية : كلّ . جميع . عامة . كافة . لام الاستغراف ... إلى غيرها

من الألفاظ التي تدلّ على ثبوت المحمول لجميع أفراد الموضوع .

2 - سورة السالبة الكلية لا شيء . لا . واحد النكرة في سياق النفي ... إلى غيرها من الألفاظ الدالة على سلب المحمول عن جميع أفراد الموضوع .

3 - سور الموجبة الجزئية : بعض . واحد . كثير . قليل . ربما ، قلما ... إلى غيرها مما

ص: 140

1- كلية القضية وجزئيتها كم القضية بتشديد الميم مأخوذة من كم الاستفهامية التي يسأل بها عن المقدار والمصدر كمية بتشديد الميم

يدل على ثبوت المحمول لبعض افراد الموضوع.

4- سور- السالبة الجزئية: ليس بعض . بعض ... ليس . ليس كلّ . ماكل ... أو غيرها

مما يدلّ على سلب المحمول عن بعض افراد الموضوع.

وطلبا للاختصار نرمز لسور كلّ قضية برمز خاص كما يلي :

كل: للموجبة الكلية .

لا: للسالبة الكلية

ع: للموجبة الجزئية

س: السالبة الجزئية .

وإذا رزنا دائمًا للموضوع بحرف «ب» وللمحمول بحرف: «ح» فتكون رموز المقصورات الأربع كما يلي :

كل ب ح... الموجبة الكلية

لا ب ح.... السالبة الكلية

ع ب ح.... الموجبة الجزئية

س ب ح.... السالبة الجزئية

تقسيم الشرطية

إلى شخصية ، مهملة ، ومحصورة

لاحظنا أن الحملية تقسم إلى الأقسام الأربع السابقة باعتبار موضوعها.

وللشرطية تقسيم يشبه ذلك التقسيم ولكن لا باعتبار الموضوع، إذ لا موضوع لها، بل باعتبار الأحوال والأزمان التي يقع فيها التلازم أو العناد.

فتتقسم الشرطية بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام فقط : شخصية ، مهملة ، محصورة .

وليس من أقسامها الطبيعية التي لا تكون إلا باعتبار الموضوع بما هو مفهوم موجود في

الذهن.

1 - الشخصية: وهي ما حكم فيها بالاتصال، أو التنافي، أو نقدهما، في زمن معين

شخصي، أو حال معين كذلك.

مثال المتصلة: ان جاء على غاصباً فلا اسلم عليه . إذا مطرت السماء اليوم فلا أخرج من الدار . ليس إذا كان المدرس حاضراً الآن فاته مشغول بالدرس.

مثال المنفصلة: اما أن تكون الساعة الآن الواحدة أو الثانية . وإنما أن يكون زيد وهو في

البيت نائماً أو مستيقظاً . ليس اما أن يكون الطالب وهو في المدرسة واقفاً أو في الدرس .

2 - المهملة: وهي ما حكم فيها بالاتصال أو التنافي أو رفعهما في حال أو زمان ما،

من دون نظر إلى عموم الأحوال والأزمان أو خصوصهما .

مثال المتصلة: إذا بلغ الماء كراً فلا ينفعل بملاقيه النجاسة ليس إذا كان الإنسان كاذباً كان محموداً.

مثال المنفصلة: القضية اما أن تكون موجبة أو سالبة . ليس اما أن يكون الشيء معدناً أو ذهباً .

3- المحصورة: وهي ما بين فيها كمية أحوال الحكم وأوقاته كلاً أو بعضاً وهي على

قسمين كالحملية :

أ - الكلية: وهي إذا كان ثبات الحكم أو رفعه فيها يشمل جميع الأحوال أو الأوقات. مثال المتصلة : كلاماً كانت الأمة حريرة على الفضيلة كانت سالكة سبيل السعادة ليس أبداً ، أو ليس البتة إذا كان الإنسان صبوراً على الشدائـد كان غير موفق في أعماله.

مثال :المنفصلة دائماً أاماً أن يكون العدد الصحيح زوجاً أو فرداً. ليس أبداً ، أو ليس البتة أاماً أن يكون العدد الصحيح زوجاً أو قابلاً للقسمة على الثنين .

ب - الجزئية: إذا كان ثبات الحكم أو رفعه فيها يختص في بعض غير معين من الأحوال والأوقات.

مثال المتصلة: قد يكون إذا كان الإنسان عالماً كان سعيداً . وليس كلاماً كان الإنسان

حازاً ما كان ناجحاً في أعماله .

مثال المتنفصلة : قد يكون اماً أن يكون الإنسان مستلقياً أو جالساً (وذلك عندما يكون في السيارة مثلاً إذ لا يمكنه الوقوف). قد لا يكون اماً أن يكون الإنسان مستلقياً أو جالساً (وذلك عندما يمكنه الوقوف منتصباً) .

السور في الشرطية

السور في الحملية يدلّ على كمية أفراد الموضوع . أما في الشرطية فدلالة على سعوم الأحوال والأزمان أو خصوصها. ولكلّ من المحصورات الأربع سور يختص بها

كالحملية :

1 - سور الموجبة الكلية كـلـما . متى . ونحوها ، في المتصلة . ودائما ، في المتنفصلة.

2 - سور السالبة الكلية ليس أبداً . ليس البتة ، في المتصلة المتصلة والمتنفصلة.

3 - سور الموجبة الجزئية: قد يكون ، فيهما .

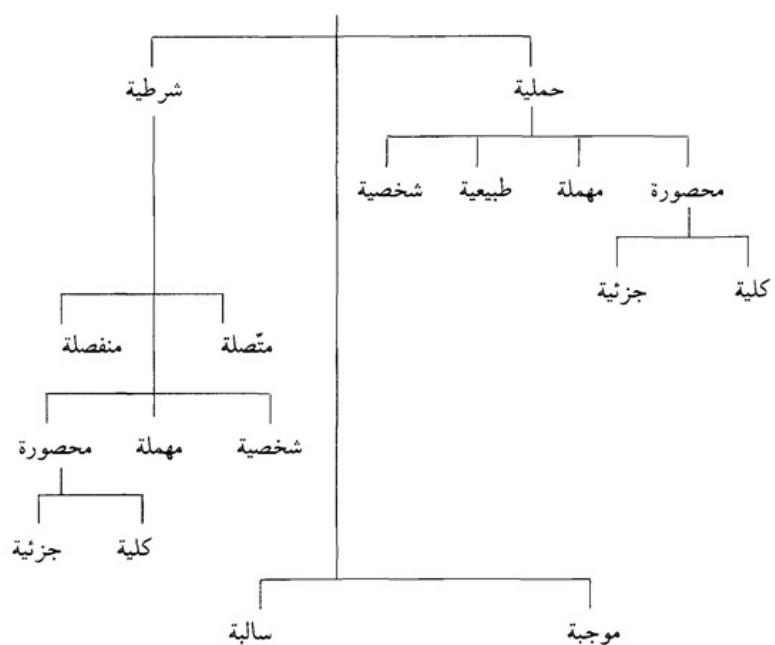
سور السالبة الجزئية: قد لا يكون فيهما . وليس كـلـما ، في المتصلة خاصة .

ص: 143

المنطق ١٤٤

الخلاصة :

القضية



إشارة

تمهيد

تقدّم ان الحملية تنقسم باعتبار الكيف إلى موجبة وسالبة، وباعتبار الموضوع إلى شخصية وطبيعية ومهملة ومحصورة ، والمحصورة إلى كلية وجزئية . وهذه تقسيمات تشاركها الشرطية فيها في الجملة كما تقدم.

والآن نبحث في هذا الفصل عن التقسيمات الخاصة بالحملية، وهي تقسيمها أولاًً باعتبار وجود موضوعها في الموجبة. وتقسيمها ثانياً باعتبار تحصيل الموضوع والمحمول وعدولهما . وتقسيمها ثالثا باعتبار جهة النسبة. فهذه تقسيمات ثلاثة :

1 - الذهنية ، الخارجية ، الحقيقة

ان الحملية الموجبة هي ما أفادت ثبوت شيء لشيء ولا شك أن ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له أي ان الموضوع في الحملية الموجبة يجب أن يفرض موجوداً قبل فرض ثبوت المحمول له ؛ إذ لولاـ أن يكون موجوداً لما أمكن أن يثبت له شيء كما يقولون في المثل : العرش ثم النعش . فلا يمكن أن يكون سعيد في مثل سعيد قائم غير موجود، ومع ذلك يثبت له القيام .

وعلى العكس من ذلك السالبة ؛ فإنها لا تستدعي وجود موضوعها ، لأن المعدوم يقبل أن يسلب عنه كلّ شيء . ولذا قالوا: « تصدق السالبة بانتقاء الموضوع » فيصدق نحو

«أب عيسى بن مريم لم يأكل ولم يشرب ولم ينم ولم يتكلم ... وهكذا»، لأنه لم يوجد فلم

تشتت له كلّ هذه الأشياء قطعاً ، فيقال لمثل هذه السالبة سالبة بانتفاء الموضوع . والمقصود من هذا البيان ان الموجبة لابد من فرض وجود موضوعها في صدقها وإلا كانت كاذبة .

ولكن وجود موضوعها :

1 - تارة يكون في الذهن فقط فتسمى ذهنية مثل : كلّ اجتماع التقىضين مغاير لاجتماع المثليين . كلّ جبل ياقوت ممكّن الوجود . فان مفهوم اجتماع التقىضين وجبل الياقوت غير موجودين في الخارج ، ولكن الحكم ثابت لهما في الذهن .

2 - وأخرى يكون وجود موضوعها في الخارج على وجه يلاحظ في القضية خصوص الأفراد الموجودة المحققة منه في أحد الأزمنة الثلاثة نحو كل جندي المعسّر مدرب على حمل السلاح . بعض الدور المائلة للانهدام في البلد هدمت كلّ طالب في المدرسة مجد . وتسّمى القضية هذه خارجية .

3 - وثالثة يكون وجوده في نفس الأمر الواقع ، به معنى ان الحكم على الألف -- راد المحققة الوجود والمقدرة الوجود معاً ، فكلّما يفرض وجوده وان لم يوجد أصلاً فهو داخل

في الموضوع ويشمله الحكم .

نحو : كلّ مثلث مجموع زواياه يساوي قائمتين . بعض المثلث قائم الزاوية . كلّ إنسان قابل للتعليم العالي . كلّ ماء طاهر .

فإنك ترى في هذه الأمثلة ان كلّ ما يفرض للموضوع من أفراد (سواء كانت موجودة بالفعل أو معدومة ولكنها مقدرة الوجود) تدخل فيه ويكون لها حكمه عند وجودها .

وتسّمى القضية هذه حقيقة .

2 - المعدولة والمحصلة

موضوع القضية الحتمية أو محمولها قد يكون شيئاً محصلـاً (بالفتح) ، أي يدل على شيء موجود ، مثل : إنسان . محمد . أسد أو صفة وجودية مثل : عالم عادل كريم يتعلم .

وقد يكون موضوعها أو محمولها شيئاً معدولاً أي داخلاً عليه حرف السلب على

ووجه يكون جزءاً من الموضوع أو المحمول مثل : لا إنسان . لا عالم . لا كريم . غير بصير .

وعليه فالقضية باعتبار تحصيل الموضوع والمحمول وعدولهما ، تنقسم إلى قسمين : محلة ومعدولة .

1 - المحصلة : ما كان موضوعها ومحمولها محصلاً سواء كانت موجبة أو سالبة مثل :

الهواء نقى الهواء ليس نقىأً . وتسمى أيضاً محصلة الطرفين .

2 - المعدولة ما كان موضوعها أو محمولها أو كلاهما معدولاً ، سواء كانت موجبة أو سالبة . وتسمى معدولة الموضوع أو معدولة المحمول أو معدولة الطرفين حسب دخول العدول على أحد طرفيها أو كليهما . ويقال المعدولة أحد الطرفين : محصلة الطرف الآخر : الموضوع أو المحمول .

مثال معدولة الطرفين : كل لا عالم هو غير صائب الرأي . كل غير مجد ليس هو بغير

مخفق في الحياة .

مثال معدولة المحمول أو محصلة الموضوع : الهواء هو غير فاسد . الهواء ليس هو غير فاسد .

مثال معدولة الموضوع أو محصلة المحصل : غير العالم مستهان . غير العالم ليس سعيد .

تنبيه

تمتاز معدولة المحمول عن السالبة محصلة المحمول :

1 - في المعنى : فان المقصود بالسالبة سلب الحمل ، وبمعدولة المحمول حمل السلب ، أي يكون السلب في المعدولة جزءاً من المحمول فيحمل المسلط بما هو مسلط على الموضوع .

2 - في اللفظ : فان السالبة تجعل الرابطة فيها بعد حرف السلب لتدل على سلب : الحمل ، والمعدولة تجعل الرابطة فيها قبل السلب لتدل على حمل السلب .

وغالباً تستعمل «ليس» في السالبة و «لا» أو «غير» في المعدولة .

الحملية الموجبة

حقيقية

خارجية

ذهنية



الحملية

معدولة

محصلة



3 - الموجهات

مادة القضية

كل محمول إذا نسب إلى موضوع فالنسبة فيه لا تخلو في الواقع ونفس الأمر من إحدى حالات ثلاث (بالقسمة العقلية).

- اللوجب و معناه : ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع ولزومه له على وجه يمتنع سلبـه عنه ، كالزوج بالنسبة إلى الأربعـة ، فـان الأربعـة لذاتها يجب أن تتصف بـانـها زوج . و قولـنا : لـذـاتـ المـوضـوعـ يـخـرـجـ بـهـ ماـ كـانـ لـزـومـهـ لأـمـرـ خـارـجـ عنـ ذـاتـ المـوضـوعـ ، مـثـلـ ثـبـوتـ الـحـرـكـةـ لـلـقـمـرـ ، فـانـهـ لـازـمـةـ لـهـ وـلـكـنـ لـزـومـهـ لـذـاتـهـ ، بلـ لـسـبـبـ وـضـعـ الـفـلـكـ وـعـلـاقـتـهـ بـالـأـرـضـ .

2 - الامتناع و معناه : استحالة ثبوت المحمول لذات الموضوع فيجب سلبه عنه، كالاجتماع بالنسبة إلى النقيضين ، فان النقيضين لذاتهما لا يجوز أن يجتمعا

وقولنا : «لذات الموضوع يخرج به ما كان امتناعه لأمر خارج عن ذات الموضوع، مثل سلب التفكير عن ذات النائم ؛ فان التفكير يمتنع عن النائم ولكن لا لذاته، بل لأنّه فاقد للوعي».

تبينه يفهم مما تقدم ان الوجوب والامتناع يشتركان في ضرورة الحكم، ويفترقان في أن الوجوب ضرورة الايجاب، والامتناع ضرورة السلب.

3 - الإمكان ومعناه : أنه لا يجب ثبوت المحمول لذات الموضوع، ولا يمتنع ، فيجوز

الايجاب والسلب معا، أي ان الضرورتين ضرورة الايجاب وضرورة السلب مسلوبتان معا

فيكون الإمكان معنى عدميا يقابل الضرورتين تقابل العدم والملكة ، ولذا يعبر عنه بقولهم : «هو سلب الضرورة عن الطرفين معا، أي طرف الايجاب وطرف السلب للقضية. ويقال له : «الإمكان الخاص» أو «الإمكان الحقيقى» في مقابل «الإمكان العام» الذي هو أعم من الإمكان الخاص.

الإمكان العام

والمقصود منه : ما يقابل إحدى الضرورتين ضرورة الايجاب أو السلب فهو أيضاً معناه سلب الضرورة ، ولكن سلب ضرورة واحدة لا الضرورتين معا. فإذا كان سلب ضرورة الايجاب فمعناه ان طرف السلب ممكنا ، وإذا كان سلب ضرورة السلب فمعناه ان

طرف الايجاب ممكنا .

فلو قيل : هذا الشيء ممكن الوجود أي انه لا يمتنع او فقل ان ضرورة السلب (وهي الامتناع مسلوبة) . وإذا قيل : هذا الشيء ممكن العدم أي أنه لا يجب، أو فقل ان ضرورة الايجاب (وهي الوجوب) مسلوبة.

ولذا عبر عنه الفلاسفة بقولهم : «هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل أي مع السكوت عن الطرف الموافق ؛ فقد يكون مسلوب الضرورة وقد لا يكون . وهذا الإمكان هو

الشائع استعماله عند عامة الناس والمتداول في تعبيراتهم. وهو كما قلنا أعم من الإمكان الخاص، لأنّه إذا كان امكاناً للإيجاب فإنه يشمل الوجوب والإمكان الخاص، وإذا كان امكاناً للسلب فإنه يشمل الامتناع والإمكان الخاص.

مثال امكان الايجاب، قولهم: «الله ممكّن الوجود» و «الإنسان ممكّن الوجود، فان معناه في المثالين ان الوجود لا يمتنع ، أي ان الطرف المقابل وهو عدمه ليس ضروريًا، ولو كان العدم ضروريًا لكان الوجود ممتنعاً لا ممكناً . وأما الطرف الموافق وهو ثبوت الوجود غير معلوم، فيحتمل أن يكون واجباً كما في المثال الأول ، ويحتمل ألا يكون واجباً كما في المثال الثاني، بأن يكون ممكّن العدم أيضاً، أي انه ليس ضروري الوجود كما لم يكن ضروري ، العدم، فيكون ممكناً بالامكان الخاص فشتمل هنا الإمكان العام الوجـ-- وب والإمكان الخاص.

مثال امكان السلب ، قولهم : شريك الباري ممكّن العدم» و «الإنسان ممكّن العدم، فان معناه في المثالين ان الوجود لا يجب ، أي ان الطرف المقابل وهو وجوده ليس ضروريًا ولو كان الوجود ضروريًا لكان واجباً وكان عدمه ممتنعاً لا ممكناً. وأما الطرف الموافق وهو العدم غير معلوم، فيحتمل أن يكون ضروريًا كما في المثال الأول وهو الممتنع . ويحتمل ألاـ. يكون كذلك كما في الثاني، بأن يكون ممكّن الوجود أيضاً، وهو الممكّن بالامكان الخاص فشتمل هنا الإمكان العام الامتناع والإمكان الخاص.

وعلى هذا فالإمكان العام يعني يصلح للانطباق على كلّ من حالات النسبة الثلاث : الوجوب والامتناع والإمكان. فليس هو يعني يقابلها ، بل في الايجاب يصدق على الوجوب والإمكان الخاص وفي السلب على الامتناع والإمكان الخاص . وهذه الحالات الثلاث للنسبة التي لا يخلو من احداها واقع القضية تسمى مواد القضايا وتسمى عناصر العقود وأصول الكيفيات والإمكان العام خارج عنها وهو معدود من الجهات على مasisati .

تَقْدِمْ مَعْنَى مَادَةِ الْقَضِيَّةِ الَّتِي لَا تَخْرُجُ عَنْ إِحْدَى تَلْكَ الْحَالَاتِ الْثَلَاثِ وَلَهُمْ اسْطِلاْحٌ آخَرُ هُنَّا وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالْبَحْثِ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ : جَهَةُ الْقَضِيَّةِ وَالْجَهَةُ غَيْرُ الْمَادَةِ ، فَانَّ الْمَقْصُودُ بِهَا مَا يَفْهَمُ وَيَتَصَوَّرُ مِنْ كَيْفِيَّةِ النَّسْبَةِ بِحَسْبِ مَا تَعْطِيهِ الْعِبَارَةُ مِنْ الْقَضِيَّةِ . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مَعَ أَنْ كُلُّ مِنْهُمَا كَيْفِيَّةُ النَّسْبَةِ : أَنَّ الْمَادَةَ هِيَ تَلْكَ النَّسْبَةُ الْوَاقِعِيَّةُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ الَّتِي هِيَ امْا الْوَجُوبُ امَ الْإِمْتَاعُ امَ الْإِمْكَانُ وَلَا يَجُبُ أَنْ تَفْهَمُ وَيَتَصَوَّرُ فِي مَقْامِ تَوْجِهِ النَّظرِ إِلَى الْقَضِيَّةِ، فَقَدْ تَفَهَّمَ وَتَبَيَّنَ فِي الْعِبَارَةِ وَقَدْ لَا تَفَهَّمُ وَلَا تَبَيَّنُ . وَامَّا الْجَهَةُ فَهِيَ خَصْوَصَةُ مَا يَفْهَمُ وَيَتَصَوَّرُ مِنْ كَيْفِيَّةِ نَسْبَةِ الْقَضِيَّةِ عِنْدَ النَّظَرِ إِلَيْهَا ؛ فَإِذَا لَمْ يَفْهَمْ شَيْءٌ مِنْ كَيْفِيَّةِ النَّسْبَةِ فَالْجَهَةُ، مَفْقُودَةٌ، أَيْ أَنَّ الْقَضِيَّةَ لَا جَهَةُ لَهَا حَيْثُّ وَهِيَ أَيْ الْجَهَةُ لَا يَجُبُ أَنْ تَكُونَ مُطَابِقَةً لِلْمَادَةِ الْوَاقِعِيَّةِ ؛ فَقَدْ تَطَابَقَهَا وَقَدْ لَا تَطَابَقَهَا .

فَإِذَا قَلْتَ : «الإِنْسَانُ حَيْوانٌ بِالْفَرْسُورَةِ» ، فَانَّ الْمَادَةَ الْوَاقِعِيَّةَ هِيَ الْفَرْسُورَةُ، وَالْجَهَةُ فِيهَا أَيْضًا الْفَرْسُورَةُ. فَقَدْ طَابَقَتِ فِي هَذَا الْمَثَالِ الْجَهَةَ الْمَادَةَ. وَبِتَعْبِيرِ آخَرِ إِنَّ الْمَادَةَ الْوَاقِعِيَّةَ قَدْ فَهَمْتَ وَبَيَّنْتَ بِنَفْسِهَا فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ .

وَإِذَا قَلْتَ فِي الْمَثَالِ : «الإِنْسَانُ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ حَيْوانًا»، فَانَّ الْم—ادَةَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ هِيَ الْفَرْسُورَةُ لَا تَبَدِّلُ؛ لَأَنَّ الْوَاقِعَ لَا يَتَبَدَّلُ بِتَبَدُّلِ التَّعْبِيرِ وَالْإِدْرَاكِ . وَلَكِنَّ الْجَهَةَ هُنَّا هِيَ الإِمْكَانُ الْعَامُ، فَإِنَّهُ هُوَ الْمَفْهُومُ وَالْمَتَصَوِّرُ مِنَ الْقَضِيَّةِ، وَهُوَ لَا يَطَابِقُ الْمَادَةَ، لَأَنَّهُ ف—ي طَرْفُ الْإِيجَابِ يَتَنَاهُ الْوَجُوبُ وَالْإِمْكَانُ الْخَاصُّ كَمَا تَقْدِمُ؛ فَيُجَازُ أَنْ تَكُونَ الْمَادَةُ وَاقِعًا هِيَ الْفَرْسُورَةُ كَمَا فِي الْمَثَالِ، وَيُجَازُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الإِمْكَانُ الْخَاصُّ، كَمَا لَوْ كَانَتِ الْقَضِيَّةُ هَكُذا : إِنْسَانٌ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ كَاتِبًاً.

وَهَكُذا لَوْ قَلْتَ : «الإِنْسَانُ حَيْوانٌ دَائِمًاً» فَانَّ الْمَادَةَ هِيَ الْفَرْسُورَةُ، وَالْجَهَةُ هِيَ الدَّوَامُ

؛ الَّذِي يَصْلُقُ مَعَ الْوَجُوبِ وَالْإِمْكَانِ الْخَاصِّ؛ لَأَنَّ الْمَمْكُنَ بِالْإِمْكَانِ الْخَاصِّ قَدْ يَكُونُ دَائِمًا الثَّبُوتَ كَحَرْكَةِ الْقَمَرِ مَثَلًاً، وَكَزْرَقَةِ الْعَيْنِ، فَلَمْ تَطَابِقِ الْجَهَةَ الْمَادَةَ هُنَّا.

أَنَّ الْقَضِيَّةَ الَّتِي يَبْيَنُ فِيهَا كَيْفِيَّةَ النَّسْبَةِ تَسْمَى مَوْجَهَةً (بِصِيغَةِ اسْمِ الْمَفْعُولِ). وَمَا

أهمل فيها بيان الكيفية تسمى مطلقة أو غير موجهة.

ومما يجب أن يعلم إننا إذا قلنا إن الجهة لا يجب أن تطابق المادة، فلا يعني أنه يجوز أن تناقضها، بل يجب إلا تناقضها، فلو كانت مناقضة لها على وجه لا تجتمع معها، كما لو كانت المادة هي الامتناع مثلاً وكانت الجهة دوام الثبوت أو امكانه ، فإن القضية تكون كاذبة . فيفهم من هذا إن من شروط صدق القضية الموجهة ألا تكون جهتها مناقضة لمادتها الواقعية .

أنواع الموجهات

تنقسم الموجهة إلى : بسيطة ومركبة

والمركبة: ما انحلت إلى قضيتين موجهتين بسيطتين أحدهما موجبة والآخر سالبة . ولذا سميت مركبة، وسيأتي بيانها . أما البسيطة فخلافها، وهي لا تنحل إلى أكثر من

قضية واحدة.

أقسام البسيطة

وأهم البساطة ثمان وان كانت تبلغ أكثر من ذلك :

1 - الضرورة الذاتية: ويعنون بها ما دلت على ضرورة ثبوت المحمول لذات الموضوع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجوداً من دون قيد ولا شرط ؛ فتكون مادتها وجهتها الوجوب في الموجبة والامتناع في السالبة نحو : الإنسان حيوان بالضرورة.

الشجر ليس متفسراً بالضرورة.

وعندهم ضرورة تسمى ضرورة الأزلية وهي التي حكم فيها بالضرورة الصرف بدون قيد فيها حتى قيد ما دام ذات الموضوع، وهي تتعقد في وجود الله تعالى وصفاته، مثل : الله موجود بالضرورة الأزلية، وكذا الله حي عالم قادر بالضرورة الأزلية.

2 - المشروطة العامة: وهي من قسم الضرورية، ولكن ضرورتها مشروطة ببقاء عنوان الموضوع ثابتاً لذاته نحو : الماشي متحرك بالضرورة ما دام على هذه الصفة . أما ذات الموضوع بدون قيد عنوان الماشي فلا يجب له التحرك.

الدائمة المطلقة: وهي ما دلت على دوام ثبوت المحمول لذات الموضوع أو سلبه عنه ما دام الموضوع بذاته موجوداً، سواء كان ضرورياً له أولاً نحو : كل فلك متحرك دائماً. لا زال الحبيسي أسود فإنه لا يمتنع أن يزول سواد الحبيسي وحركة الفلك، ولكنه لم يقع.

4 - العرفية العامة: وهي من قسم الدائمة، ولكن الدوام فيها مشروط ببقاء عنوان الموضوع ثابتاً لذاته، فهي تشبه المشروطة العامة من ناحية اشتراط جهتها ببقاء عنوان الموضوع، نحو : كل كاتب متحرك الأصابع دائماً ما دام كاتباً، فتحريك الأصابع ليس دائماً ما دام الذات، ولكنه دائم ما دام عنوان الكاتب ثابتاً لذاته الكاتب.

5 - المطلقة العامة: وتسمى الفعلية، وهي ما دلت على ان النسبة واقعة فعلاً، وخرجت من القوة إلى الفعل ووُجِدَت بعد أن لم تكن سواء كانت ضرورية أو لا ؛ سواء كانت دائمة أو لا ؛ سواء كانت واقعة في الزمان الحاضر أو في غيره نحو : كل إنسان مارش بالفعل وكل فلك متحرك بالفعل.

وعليه فالمطلقة العامة أعم من جميع القضايا السابقة

6 - الحينية المطلقة وهي من قسم المطلقة، فتدل على فعلية النسبة أيضاً، لكن فعليتها حين اتصف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه نحو كل طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر؛ فهي تشبه المشروطة والعرفية من ناحية اشتراط جهتها بوصف الموضوع وعنوانه .

7 - الممكنة العامة وهي ما دلت على سلب ضرورة الطرف المقابل للنسبة المذكورة في القضية، فإن كانت القضية موجبة دلت على سلب ضرورة السلب وإن كانت سالبة دلت على سلب ضرورة الإيجاب.

ومعنى ذلك أنها تدل على أن النسبة المذكورة في القضية غير ممتنعة سواء كانت ضرورية أو لا ؛ وسواء كانت واقعة أو لا ؛ وسواء كانت دائمة أو لا نحو : كل إنسان كاتب بالإمكان العام أي ان الكتابة لا يمتنع ثبوتها لكل إنسان ؛ فعدمها ليس ضروريًا، وإن اتفق أنها لا تقع لبعض الأشخاص.

وعليه فالإمكان العامة أعم من جميع القضايا السابقة.

8 - الحينية الممكنة وهي من قسم الممكنة ولكن امكانها بلحاظ اتصف ذات الموضوع بوصفه وعنوانه، نحو: كلّ ماش غير مضطرب اليدين بالإمكان العام حين هو ماش.

والحينية الممكنة يؤتى بها عندما يتوهם المتوهם ان المحمول يتمتع ثبوته للموضوع حين اتصفه بوصفه .

أقسام المركبة

قلنا فيما تقدّم : ان المركبة ما انحلت إلى قضيتي موجبة وسالبة ؛ وزيداً هنا توضيحاً ، فنقول : ان المركبة تتألف من قضية مذكورة بعبارة صريحة هي الجزء الأول منها

(سواء كانت موجبة أو سالبة، وباعتبار هذا الجزء الصربيح تسمى المركبة موجبة أو سالبة) ومن قضية أخرى تخالف الجزء الأول بالكيف وتوافقه بالكم غير مذكورة بعبارة صريحة،

وائماً يشار إليها ، بنحو الكلمة لا دائمًا ولا بالضرورة.

وائماً يلتجأ إلى التركيب، عندما تستعمل قضية موجبة عامة تحتمل وجهين الضرورة واللاضرورة أو الدوام واللادوام، فيراد بيان أنها ليست بضرورية أو ليست دائمة؛ فيضاف إلى القضية مثل الكلمة لا بالضرورة أو لا دائمًا.

مثل ما إذا قال القائل : «كلّ مصلّ يتجنب الفحشاء بالفعل» فيحتمل أن يكون ذلك ضرورياً لا ينفك عنه ويحتمل ألا يكون ضرورياً ؛ فلأجل دفع الاحتمال ولأجل التنصيص على أنه ليس بضروري تقييد القضية بقولنا : لا بالضرورة».

كما يحتمل أن يكون ذلك دائمًا ويحتمل ألا يكون ، ولأجل دفع الاحتمال وبيان أنه

ليس ب دائم تقيد القضية بقولنا : لا دائمًا.

فالجزء الأول وهو كل مصل يتجنب الفحشاء بالفعل قضية موجبة كافية مطلقة عامة . والجزء الثاني وهو لا بالضرورة يشار به إلى قضية سالبة كافية ممكنة عامة ؛ لأن معنى لا بالضرورة أن تجنب الفحشاء ليس بضروري لكل مصل، فيكون مؤداته يمكن سلب تجنب الفحشاء عن المصلى ؛ ويعبر عن هذه القضية بقولهم : لا شيء من المصلى

بمتجنب للفحشاء بالإمكان العام.

وكذا لو كان الجزء الثاني هو لا دائمًا فأنه يشار به إلى قضية سالبة كافية ولكنها مطلقة عامة ، لأن معنى لا دائمًا أن تجنب الفحشاء لا يثبت لكل مصل دائمًا، فيكون المؤدي : «لا شيء من المصلى بمتجنب للفحشاء بالفعل»

وأهم القضايا المركبة المتعارفة ست :

1 - المشروطة الخاصة: وهي المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي. والمشروطة العامة هي الدالة على ضرورة ثبوت المحمول للموضوع ما دام الوصف ثابتًا له، فيحتمل فيها أن يكون المحمول دائم الثبوت لذات الموضوع وأن تجرد عن الوصف وتحتمل ألا يكون . ولأجل دفع الاحتمال وبيان أنه غير دائم الثبوت لذات الموضوع تقيد القضية باللادوام الذاتي ، فيشار به إلى قضية مطلقة عامة .

فتقرب المشروطة الخاصة - على هذا - من مشروطة عامة صريحة ومطلقة عامة مشار إليها بكلمة لا دائمًا نحو : كل شجر نام بالضرورة ما دام شجرًا لا دائمًا أي لا شيء

من الشجر بناء بالفعل . وإنما سميت خاصة لأنها أخص من المشروطة العامة.

2 - العرفية الخاصة وهي العرفية العامة المقيد باللادوام الذاتي . ومعنى ان المحمول وإن كان دائمًا ما دام الوصف هو غير دائم ما دام الذات، فيرفع به احتمال الدوام ما دام الذات . ويشار باللادوام إلى قضية مطلقة عامة كالسابق نحو : كل شجر نام دائمًا ما دام شجرًا لا دائمًا أي لا شيء من الشجر بناء بالفعل .

فتقرب العرفية الخاصة من عرفية عامة صريحة ومطلقة عامة مشار إليه بكلمة لا دائمًا، وإنما سميت خاصة لأنها أخص من العرفية العامة . إذ العرفية العامة تحتمل الدوام مادام الذات وعدهم، والعرفية الخاصة مختصة بعدم الدوام مادام الذات.

3 - الوجودية اللاضرورية: وهي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية ، لأن المطلقة العامة يتحمل فيها أن يكون المحمول ضروريًا لذات الموضوع ويتحمل عدمه، ولأجل التصرير بعدم ضرورة ثبوته لذات الموضوع تقيد بكلمة لا بالضرورة وسلب الضرورة معناه الإمكان العام ، لأن الإمكان العام هو سلب الضرورة عن الطرف المقابل ؛ فإذا سلبت الضرورة عن الطرف المذكور صريحاً في القضية ولنفرضه حكماً ايجابياً فمعناه ان الطرف المقابل وهو السلب موجه بالإمكان العام.

وعليه فيشار بكلمة لا بالضرورة إلى ممكنته عامة ، فإذا قلت : «كل إنسان متتنفس بالفعل لا بالضرورة» فإن لا بالضرورة اشارة إلى قوله : لا شيء من الإنسان بمتنفس

بالإمكان العام.

فتقرب إذن الوجودية اللاضرورية من مطلقة عامة وممكنة عامة، وإنما سميت وجودية لأن المطلقة العامة تدل على تحقق الحكم وجوده خارجاً ، وسميت لا ضرورية لتقييدها باللاضرورة.

4 - الوجودية اللادائمة: وهي المطلقة العامة المقيدة باللادوام الذاتي، لأن المطلقة العامة يتحمل فيها أن يكون المحمول دائم الثبوت لذات الموضوع ويتحمل عدمه، ولأجل التصرير بعدم الدوام تقيد القضية بكلمة لا دائمًا ، فيشار بها إلى مطلقة عامة كما تقدم، فتقرب الوجودية اللادائمة من مطلقتين عامتين، وسميت وجودية للسبب المتقدم نحو : لا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل لا دائمًا أي ان كل إنسان متتنفس بالفعل.

5 - المحينة اللادائمة: وهي الحينية المطلقة المقيدة باللادوام ، الذاتي، لأن الحينية المطلقة معناها ان المحمول فعلي الثبوت للموضوع حين اتصافه بوصفه، فيحتمل فيها الدوام ما دام الموضوع ، وعدهم، ولأجل التصرير بعدم الدوام تقيد باللادوام الذاتي الذي

يشار به إلى مطلقة عامة كما تقدم، فتترکب الحينية اللادائمة من حينية مطلقة، ومطلقة عامة. نحو: كلّ طائر خافق الجناحين بالفعل حين هو طائر لا دائمًا، أى لا شيء من الطائير بخافق الجناحين بالفعل.

6 - الممكنة الخاصة وهى الممكنة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية، ومعناها ان الطرف الموافق المذكور في القضية ليس ضروريًا كما كان الطرف المخالف حسب التصریح في القضية ليس ضروريًا أيضًا، فيرفع بقيد اللاضرورة احتمال الوجوب إذا كانت القضية موجبة واحتمال الامتناع إذا كانت سالبة . ومفاد مجموع القضية بعد التركيب هو الإمكان الخاص الذي هو عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين.

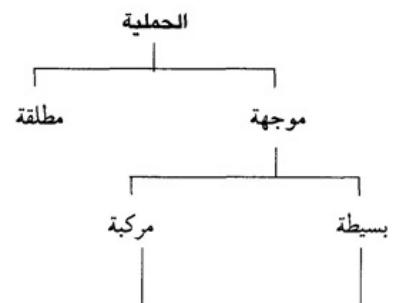
فتشترك الممكنة الخاصة من ممكتتين عامتين، وتكون فيها الجهة نفس المادة الواقعية إذا كانت صادقة .

ويكفى لافادة ذلك تقييد القضية بالمكان الخاص اختصاراً، فنقول: «كلّ حيوان متتحرك بالإمكان «الخاص» أي كلّ حيوان متتحرك بالإمكان العام، ولا شيء من الحيوان بمتتحرك بالإمكان العام.

والتعبير بالإمكان الخاص بمنزلة ما لو قيدت الممكنة العامة باللاضرورة، كما لو قلت في المثال : كلّ حيوان متتحرك بالإمكان العام لا بالضرورة.

المنطق ١٥٨

الخلاصة :



مشروعية ذاتية	مشروعية خاصة
دائمة مطلقة	عرفية خاصة
مطلقة عامة	وجودية لا ضرورية
مشروعية عامة	وجودية لا دائمة
عرفية عامة	حينية لا دائمة
ممكنة عامة	ممكنة خاصة
حينية مطلقة	
حينية ممكنة	

- 1 - اذكر ماذا بين الضرورية الذاتية الضرورية الذاتية وبين الدائمة المطلقة من النسب الأربع وكذا ما بين الضرورية الذاتية وبين المشروطة العامة والعرفية العامة.
- 2 - اذكر النسبة بين الدائمة المطلقة وبين كلّ من المطلقة العامة والعرفية العامة.
- 3 - ما النسبة بين المشروطة العامة والعرفية العامة ، وكذا بين الضرورية الذاتية والمشروطية الخاصة.
- 4 - لو اننا قيدنا المشروطة العامة باللاضرورة الذاتية هل يصح التركيب ؟
- 5 - هل ترى يصح تقييد الحينية المطلقة باللاضرورة الذاتية؟ وإذا صح ماذا ينبغي أن نسمّي هذه القضية المركبة؟
- 6 - هل يصح تقييد الدائمة المطلقة باللاضرورة الذاتية؟
- 7 - اذكر مثلاً واحداً من نفسك لكلّ من الموجهات البسيطة ثم اجعلها مركبة بواحدة من التركيبات الستة المذكورة الممكنة لها .

ص: 159

إشارة

تقدّم أن الشرطية باعتبار نسبتها إلى متصلة ومنفصلة، وباعتبار الكيف إلى موجبة وسالبة، وباعتبار الأحوال والأزمات إلى شخصية ومهملة ومحصورة، والمحصورة إلى كلية وجزئية . وقد بقي تقسيم كل من المتصلة والمنفصلة إلى أقسامها .

اللزومية والاتفاقية

تنقسم المتصلة باعتبار طبيعة الاتصال بين المقدم والتالي إلى لزومية واتفاقية :

1 - اللزومية: وهي التي بين طفيها اتصال حقيقي لعلاقة توجب استلزم أحدهما للآخر ، بأن يكون أحدهما علة للآخر ، أو معلولين لعنة واحدة .
نحو : إذا سخن الماء فانه يتمدّد والمقدم علة للتالي . ونحو : إذا تمدد الماء فانه ساخن والتالي علة للمقدم، بعكس الأول ونحو : إذا غلا الماء فانه يتمدّد وفيه الطرفان معلولان لعنة واحدة ، لأن الغليان والتمدد معلولان للسخونة إلى درجة معينة .

2: الاتفاقية: وهي التي ليس بين طفيها اتصال حقيقي لعدم العلاقة التي توجب الملازمة، ولكنه يتفق حصول التالي عند حصول المقدم ، كما لو اتفق ان محمدا الطالب لا يحضر الدرس إلا بعد شروع المدرس ، فتؤلف هذه القضية الشرطية : كلما جاء محمد فان المدرس قد سبق شروعه في الدرس. وليس هنا اية علاقة بين مجيء محمد وسبق شروع المدرس ، وإنما ذلك بمحض الصدفة المتكررة.

ومن لم يتذور بنور العلم والمعرفة كثيراً ما يقع في الغلط فيظن في كثـر من الاتفاقيات

قضايا لزومية لمجرد تكرر المصادفة.

للمفصلة تقسيمان :

أ - العنادية والاتفاقية

وهذا التقسيم باعتبار طبيعة التنافي بين الطرفين، كالمتعلقة فتقسم إلى :

1- العنادية: وهي التي بين طرفيها تناقض وعناد حقيقي، بأن تكون ذات النسبة في

كل منهما تنافي وتعاند ذات النسبة في الآخر، نحو: العدد الصحيح أمّا أن يكون زوجاً أو

ف داً

2- الاتفاقية وهي التي لا يكون التنافي بين طرفيها حقيقة ذاتياً، وإنما يتحقق أن يتحقق أحدهما بدون الآخر لأمر خارج عن ذاتهما، نحو: أما أن يكون الجالس في الدار محمداً أو باقرأ إذا اتفق أن علم أن غيرهما لم يكن . ونحو: هذا الكتاب أما أن يكون في علم المنطق وأما أن يكون مملوكاً لخالد إذا اتفق أن خالدا لا يملك كتاباً في علم المنطق واحتل أن يكون هذا الكتاب المعين في هذا العلم.

ب - الحقيقة ومانعة الجمع ومانعة الخلو

وهذا التقسيم ياعتبار امكان اجتماع الطرفين ورفعهما وعدم امكان ذلك، فتنقسم إلى :

ويجتمعان ويرتقعان في السلب.

مثال الابحاح : العدد الصحيح أما أن يكون زوجاً أو فرداً، فالزوج والفرد لا يحتملان ولا يرتفعان .

مثال السلب : ليس ، الحيوان أما أن يكون ناطقاً وأما أن يكون قابلاً للتعليم ؛ فالناطق

والقضايا للتعلم بمجتمع في الإنسان و يتقغان فيه . غيره .

وستعمل الحقيقة في القسمة الحاصرة : الثنائية وغيرها. واستعمالها أكثر من أني حصى.

2 - مانعة جمع وهي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيها صدقا لا كذبا ، بمعنى أنه يمكن اجتماعهما ويجوز أن يرتفعا معا في الإيجاب ويمكن اجتماعهما ولا يمكن ارتفاعهما في السلب.

مثال الإيجاب : أما أن يكون الجسم أبيض أو أسود ؛ فال أبيض والأسود لا يمكن

اجتماعهما في جسم واحد ولكنه يمكن ارتفاعهما في الجسم الأحمر.

مثال السلب : ليس أاما أن يكون الجسم غير أبيض أو غير أسود؛ فان غير أبيض وغير أسود يجتمعان في الأحمر ، ولا يرتفعان في الجسم الواحد بأن لا يكون غير أبيض ولا غير أسود بل يكون أبيض وأسود. وهذا محال .

وستعمل مانعة الجمع في جواب من يتهم امكان الاجتماع بين شيئين، كمن يتهم ان الامام يجوز أن يكون عاصيا الله ، فيقال له : ان الشخص أما أن يكون اماماً أو عاصيا الله و معناه ان الامامة والعصيان لا يجتمعان وان جاز أن يرتفعا بأن يكون شخص واحد ليس اماما وعاصياً.

هذا في الموجبة وأما في السالبة فستعمل في جواب من يتهم استحالة اجتماع شيئين ، كمن يتهم امتناع اجتماع النبوة والامامة في بيت واحد ، فيقال له :

«ليس أاما أن يكون البيت الواحد فيه نبوة أو «امامة و معناه أن النبوة والا مامة لا مانع من اجتماعهما في

بيت واحد .

3 - مانعة خلو : هي ما حكم فيها بتنافي طرفيها أو عدم تنافيها كذبا لا صدقا ، بمعنى أنه لا يمكن ارتفاعهما ويجوز اجتماعهما في الإيجاب ويمكن ارتفاعهما ولا يمكن

اجتماعهما في السلب.

مثال الإيجاب : الجسم أما أن يكون غير أبيض أو غير أسود، أي أنه لا يخلو من أحدهما وان اجتمعا ونحو : أما أن يكون الجسم في الماء أو لا يغرق؛ فإنه يمكن

اجتماعهما بأن يكون في الماء ولا يغرق ولكن لا يخلو الواقع من احدهما لامتناع أن لا

يكون الجسم في الماء ويغرق .

مثال السلب ليس اماً أن يكون الجسم أبيض وأماً أن يكون أسود ؛ ومعناه أن الواقع

قد يخلو من احدهما وان كانوا لا يجتمعان .

وستعمل مانعة الخلو الموجبة في جواب من يتوهם امكان أن يخلو الواقع--ع م--ن

الطرفين ، كمن يتوهם أنه يمكن أن يخلو الشيء من أن يكون علة ، ومعلولاً فيقال له : «كل شيء لا يخلو اماً أن يكون علة أو معلولاً» ، وان جاز أن يكون شيء واحد علة ومعلولاً معًا : علة لشيء ومعلولاً لشيء آخر .

وأمام السالبة فستعمل في جواب من يتوهם أن الواقع لا يخلو من الطرفين، كما يتوهם انحصر أقسام الناس في عاقل لا دين له، ودين لا عقل له فيقال له : «ليس الإنسان اماً أن يكون عاقلاً لا دين له أو ديناً لا عقل له بل يجوز أن يكون شخص واحد عاقلاً وديناً معاً.

تبنيه

إشارة

قد يغفل المبتدئ عن بعض القضايا، فلا يسهل عليه الحقها بقسمها من أن---واع القضايا، لا سيما في التعبيرات الدارجة في لسان المؤلفين التي لم توضع بصورة فنية مضبوطة كما تقتضيها قواعد المنطق . وهذه الغفلة قد تقع في الغلط عند الاستدلال أو لا يهتدي إلى وجه الاستدلال في كلام غيره . وتكثر هذه الغفلة في الشرطيات . فلذلك وجب التنبية على أمور تتفع في هذا الباب نرجو أن يستعين بها المبتدئ :

١ - تأليف الشرطيات

قلنا : ان الشرطية تتالف من طرفين هما قضيتان بالأصل ، والمنفصلة بالخصوص قد تتالف من ثلاثة أطراف فأكثر . فالظرفان أو الأطراف التي هي القضايا بالأصل قد تكون من

الحمليات أو من المتصلات أو من المفترضات بأن تتألف المتصلة من حملية ومتصلة. وترتفع أقسام تأليف الشرطيات إلى وجوه كثيرة لا فائدة في أحصائها . وعلى الطالب أن يلاحظ ذلك بنفسه، ولا يغفل عنه ، فقد ترد عليه شرطية مؤلفة من

متصلة ومنفصلة ، فيظن أنها أكثر من قضية. وللتوضيح نذكر بعض الوجوه و ، وأمثلتها : فمثلاً قد تتألف المتصلة من حملية ومتصلة نحو : ان كان العلم سبباً للعادة فإن كان الإنسان عالماً كان سعيداً، فإن المقدم في هذه القضية حملية وبالتالي متصلة وهو : ان كان الإنسان عالماً كان سعيداً.

وقد تتألف المتصلة من حملية ومنفصلة نحو : إذا كان اللفظ مفرداً إما أن يكون اسمًا أو فعلًا أو حرفًا فالمقدم حملية وبالتالي منفصلة ذات ثلاثة أطراف .

وقد تتألف المنفصلة من حملية ومتصلة نحو : أما أن لا تكون حيلولة الأرض سبباً

لخسوف القمر او إذا حالت الأرض بين القمر والشمس كان القمر منخسفاً. وهكذا قد تتألف المتصلة أو المنفصلة من متصلتين أو منفصلة ومنفصلة ويطول ذكر أمثلتها .

ان الشرطية التي تكون طرفاً في شرطية أيضاً تأليفها يكون من الحمليات أو الشرطيات أو المفترضات وهكذا فتبه لذلك .

2 - المنحرفات

ومن المهمات في القضايا انحراف القضية عن استعمالها الطبيعي ووضعها المنطقي . فيشيبي حالها بأنها من أي نوع ؛ ومثل هذه تسمى منحرفة.

وهذا الانحراف قد يكون في الحملية، كما لو اقتنوا سورها بال محمول، مع أن الاستعمال الطبيعي أن يقرن بالموضوع ، كقولهم : الإنسان بعض الحيوان، أو الإنسان ليس كل الحيوان وحق الاستعمال فيهما أن يقال : بعض الحيوان إنسان. وليس كل حيوان

إنساناً.

وقد يكون الانحراف في الشرطية ، كما لو خلت عن ادوات الاتصال والعناد فتكون بصورة حملية وهي في قوة الشرطية، نحو : لا تكون الشمس طالعة أو يكون النهار موجوداً، فهي اما في قوة المتصلة وهي قولنا : كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً . وأما في قوة المنفصلة وهي قولنا : اما ان لا تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجوداً.

ونحو : ليس يكون النهار موجوداً إلا والشمس طالعة وهي أيضاً في قوة المتصلة أو المنفصلة المتقدمتين . ونحو : لا يجتمع المال الا من شح أو حرام؛ فإنها في قوة المنفصلة وهي قولنا : أما أن يجتمع المال من شح أو حرام أو في قوة المتصلة وهي قولنا : ان اجتمع المال فاجتمعاه اما من شح أو من حرام . وهذه متصلة مقدمها حملية وتاليها منفصلة بالأصل .

وعلى الطالب أن يلاحظ ويدقق القضايا المستعملة في العلوم، فإنها كثيراً ما تكون

منحرفة عن أصلها فيغفل عنها ، وليس العمل فطنته في ارجاعها إلى أصلها .

تطبيقات

1 - كيف ترد هذه القضية : ليس للإنسان الا ما سعى إلى أصلها ؟

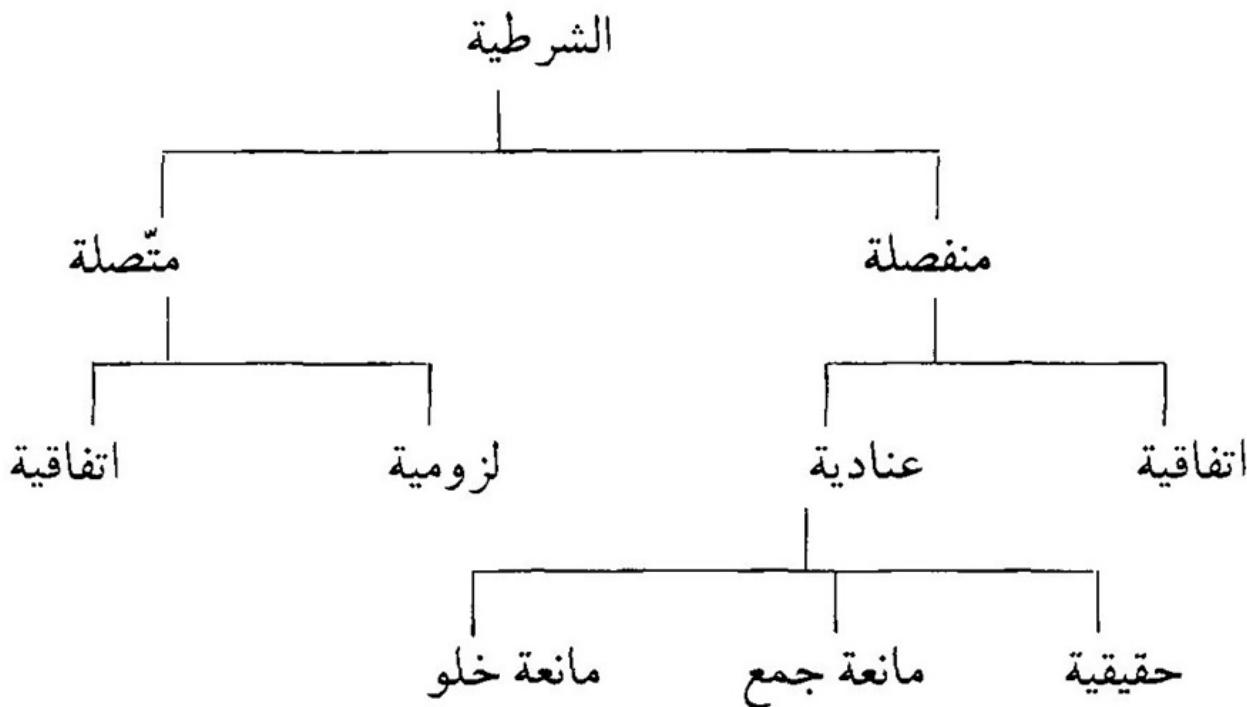
الجواب : أن هذه قضية فيها حصر ؛ فهي تنحل إلى حمليتين موجبة وسالبة، فهي منحرفة والحمليتان هما : كلّ إنسان له نتيجة سعيه . وليس للإنسان ما لم يسع إليه .

2 - من أي القضايا قوله : «ازرى بنفسه من استشعر الطمع» ؟ .

الجواب : إنّها قضية منحرفة عن متصلة وهي في قوة قولنا : كلما استشعر المرء الطمع ارزى بنفسه .

3-كيف ترد هذه القضية : ما خاب من تمسك بك، إلى أصلها ؟

الجواب : إنها منحرفة عن حملية موجبة كلية وهي : كلّ من تمسك بك لا يخيب.



تمرينات

1 - لو قال القائل: «كَلَّمَا كَانَ الْحَيْوَانُ مُجْتَراً كَانَ مُشَقِّوقٌ «الظَّلْفُ» أَوْ قَالَ: «كَلَّمَا كَانَ

الإِنْسَانُ قَصِيرًا كَانَ ذَكِيرًا، فَمَاذَا نَعْدُ هاتَيْنِ الْقَضَائِينِ مِنَ الْلَّزُومِيَّاتِ أَوْ مِنَ الْاِنْقَاعِيَّاتِ؟

2 - بَيْنَ نَوْعَيْهِ هَذِهِ الْقَضَايَا وَارْجِعِ الْمُنْحَرِفَةَ إِلَى أَصْلِهَا:

أ - إِذَا ازْدَحَمَ الْجَوَابُ خَفِيَ الصَّوَابُ.

ب - إِذَا كَثُرَتِ الْمُقْدَرَةُ قَلَّتِ الشَّهْوَةُ.

ج - مِنْ نَالَ اسْتِطَالَ.

د - رَضِيَ بِالذَّلِّ مِنْ كَشْفِ عَنْ ضَرَرِهِ.

ه - انْمَاء يَخْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ.

3 - قَوْلُهُمْ: «الَّدْهَرُ يَوْمَانِ يَوْمٌ لَكَ وَيَوْمٌ عَلَيْكَ مِنْ أَيِّ نَوْعٍ الْقَضَايَا؟ وَإِذَا كَانَتْ

مُنْحَرِفَةً فَارْجِعْهَا إِلَى أَصْلِهَا وَبَيْنَ نَوْعَهَا.

4 - من أي القضايا قول علي عليه السلام: «لا تخلو الأرض من قائم لله بحجة أَمَا

ظاهراً مشهوراً أو خانقاً مغموراً». وإذا كانت منحرفة فأرجعها إلى أصلها وبين نوعها.

كثيراً ما يعاني الباحث مشقة في البرهان على مطلوبه مباشرة، بل قد يمتنع عليه ذلك أحياناً، فيلتتجئ إلى البرهان على قضية أخرى لها نسبة مع القضية المطلوبة ليقارنها بها: فقد يحصل له من العلم بصدق القضية المبرهن عليها العلم بكذب القضية المطلوبة، أو بالعكس. وذلك إذا كان هناك تلازم بين صدق أحدهما وكذب الأخرى. وقد يحصل له من العلم بصدق القضية المبرهن عليها العلم بصدق القضية المطلوبة أو من العلم بكذب الأولى العلم بكذب الثانية. وذلك إذا كان صدق الأولى يستلزم صدق الثانية أو كان كذبها يستلزم كذبها.

فلا بد للمنطقى قبل الشروع في مباحث الاستدلال وبعد إماله بجملة من القضايا أن يعرف النسب بينها، حتى يستطيع أن يبرهن على مطلوبه أحياناً من طريق البرهنة على قضية أخرى لها نسبة مع القضية المطلوبة، فينتقل ذهنه من القضية المبرهن على صدقها أو كذبها إلى صدق أو كذب القضية التي يحاول تحصيل العلم بها.

والمباحث التي تعرف بها النسب بين القضايا هي مباحث التناقض والعكس المستوي وعكس النقيض وملحقاتها. وتسمى أحكام القضايا ونحو نشرع - إن شاء الله تعالى - في هذه المباحث على هذا الترتيب المتقدم :

إشارة

الحاجة إلى هذا البحث والتعريف به :

قلنا في التمهيد : ان كثيراً ما تمسّ الحاجة إلى الاستدلال على قضية ليست هي نفس القضية المطلوبة . ولكن العلم بكذبها يلزم العلم بصدق القضية المطلوبة أو بالعكس، عندما يكون صدق احدهما يلزم كذب الأخرى.

والقضيتان اللتان لهما هذه الصفة هما القضيتان المتناقضتان، فإذا أردت مثلاً أن تبرهن على صدق القضية : الروح موجودة، مع فرض أنك لا تتمكن على ذلك مباشرة فيكتفي أن تبرهن على كذب نقيضها وهو الروح ليست موجودة؛ فإذا علمت كذب هذا النقيض لابد أن تعلم صدق الأولى، لأن النقيضين لا يكذبان معاً. وإذا بررنت على صدق النقيض لابد أن تعلم كذب الاولى لأن النقيضين لا يصدقان معاً.

وربما يظنّ أن معرفة نقيض القضية أمر ظاهر كمعرفة قنائص المفردات، كالإنسان

والإنسان، التي يكفي فيها الاختلاف بالإيجاب والسلب. ولكن الأمر ليس بهذه السهولة إذ يجوز أن تكون الموجبة وال والسالبة صادقتين معاً، مثل : بعض الحيوان إنسان ، وبعض الحيوان ليس بإنسان. ويجوز أن تكونا كاذبين معاً ، مثل : كل حيوان إنسان، ولا شيء من الحيوان بإنسان.

وعليه، لا غنى للباحث عن الرجوع إلى قواعد التناقض المذكورة في علم المنطق

لتشخيص نقيض كل قضية.

تعريف التناقض

قد عرفت فيما سبق المقصود من التناقض الذي هو أحد أقسام التقابل ، ولنضعه هنا بعبارة جامعة فنية في خصوص القضايا، فنقول: «تناقض القضايا: اختلاف في القضيتين يقتضي لذاته أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة».

ولابد من قيد لذاته في التعريف، لأنّه ربّما يقتضي اختلاف القضيتين تخالفهما في الصدق والكذب ، ولكن لا لذات الاختلاف، بل لأمر آخر ، مثل : كل إنسان حيوان ، ولا شيء من الإنسان بحيوان؛ فأنّه لما كان الموضوع أخص من المحمول صدقت إحدى الكليتين وكذبت الأخرى . أما لو كان الموضوع أعم من المحمول لكذبا معا نحو: كلّ حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بانسان، كما تقدّم .

ونعني بالاختلاف الذي يقتضي تخالفهما في الصدق هو الاختلاف الذي يقتضي ذلك في آية مادة كانت القضيتان، ومهما كانت النسبة بين الموضوع والمحمول ، كالاختلاف

بين الموجبة الكلية والسالبة الجزئية .

شروط التناقض

لابد لتحقق التناقض بين القضيتين من اتحادهما في أمور ثمانية ، واختلافهما في امور ثلاثة:

الوحدات الثمان

تسمى الأمور التي يجب اتحاد القضيتين فيها الوحدات الثمان وهي ما يأتي:

1 - الموضوع: ، فلو اختلفا فيه لم يتناقضوا مثل : العلم نافع ، الجهل ليس بنافع.

2 - المحمول: فلو اختلفا فيه لم يتناقضوا مثل : العلم نافع ، العلم ليس بضرار .

3 - الزمان: فلا تناقض بين «الشمس مشرقة» أي في النهار وبين «الشمس ليست

بمشرقة» أي في الليل .

4 - المكان: فلا تناقض بين الأرض مخصوصة أي في الريف وبين «الارض ليست

بخصوصية» أي في البدية.

5 - القوة والفعل أي لابد من اتحاد القضيتين في القوة والفعل، فلا تناقض بين

«محمد ميت» أي بالقوة وبين محمد ليس بمت الـ أي بالفعل.

6 - الكل والجزء : فلا تناقض بين العراق مخصوص أي بعضه وبين «العراق ليس بمحض» أي كله .

7 - الشرط: فلا تناقض بين الطالب ناجح آخر السنة» أي ان اجتهد وبين «الطالب غير ناجح» أي إذا لم يجتهد .

8- الاضافة فلا تناقض بين الأربعة (نصف أي بالإضافة إلى الشمانية، وبين «الأربعة ليست به نصف» أي بالإضافة إلى العشرة.

تنبيه

هذه الوحدات الشمان هي المشهورة بين المناطقة وبعضهم يضيف اليها وحدة الحمل من ناحية كونه حملاً أولياً أو حملاً شائعاً. وهذا الشرط لازم، فيجب لتناقض القضيتين أن يتحدا في الحمل ، فلو كان الحمل في إحداهما أولياً وفي الأخرى شائعاً، فإنه يجوز أن يصدق معًا ، مثل قولهم : الجزئي جزئي أي بالحمل الأولى والجزئي ليس بجزئي أي بالحمل الشائع ؛ لأن مفهوم الجزئي من مصاديق مفهوم الكلي فانه يصدق على كثرين .

الاختلاف

قلنا : لابد من اختلاف القضيتين المتناقضتين في أمور ثلاثة . وهي : الكم والكيف والجهة.

الاختلاف بالكم والكيف

أما الاختلاف بالكم والكيف، فمعناه أن احداهما إذا كانت موجبة كانت الأخرى سالبة ، وإذا كانت كلية كانت الثانية جزئية . وعليه :

ص: 170

الموجبة الكلية ... نقىض ... السالبة الجزئية .

الموجبة الجزئية ... نقىض ... السالبة الكلية .

لأنهما لو كانتا موجبتين أو سالبتين لجاز أن يصدق أو يكذبا معا . ولو كانتا كليتين الجاز أن يكذبا معا ، كما لو كان الموضوع أعم ، على ما مثلنا سابقاً . ولو كانتا جزئيتين لجاز أن يصدق معا ، كما لو كان الموضوع أيضاً أعم . نحو : بعض المعدن حديد . وبعض المعدن ليس بحديد .

الاختلاف بالجهة

أما الاختلاف بالجهة، فأمر يقتضيه طبع التناقض كالاختلاف بالايجاب والسلب ، لأن نقىض كل شيء رفعه ، فكما يرفع الايجاب بالسلب والسلب بالايجاب، فلا بد من رفع الجهة بجهة تناقضها .

ولكن الجهة التي ترفع جهة أخرى قد تكون من إحدى الجهات المعروفة، فيكون لها نقىض صريح مثل رفع الممكنة العامة بالضرورة وبالعكس ، لأن الإمكان هو سلب الضرورة.

وقد لا تكون من الجهات المعروفة التي لها عندنا اسم معروف، فلابد أن نلتمس لها جهة من الجهات المعروفة تلازمها فنطلق عليها اسمها فلا يكون نقىضا صريحا ، بل لازم النقىض .

مثلاً الدائمة تناقضها المطلقة العامة ولكن لا بالتناقض الصريح، بل احداهما لازمة لنقىض الأخرى، فإذا قلت : «الأرض متحركة دائمًا» فنقىضها الصريح سلب الدوام،

ولكن سلب الدوام ليس من الجهات المعروفة ، فنلتمس له جهة لازمة فنقول : لازم عدم الدوام أن سلب التحرك عن الأرض حاصل في زمان من الأزمنة أي «إن الأرض ليست متحركة بالفعل» وهذه مطلقة عامة تكون لازمة لنقىض الدائمة .

وإذا قلت : «كل إنسان كاتب بالفعل، فنقىضها الصريح ان الإنسان لم تثبت له الكتابة

كذلك ، أي بالفعل . ولازم ذلك دوام السلب أي ان بعض الإنسان ليس بكاتب دائمًا وهذه دائمة وهي لازمة لتقيض المطلقة العامة .

ولا حاجة إلى ذكر تفصيل تناقض الموجهات فلتطلب من المطلقات ان أرادها الطالب، على أنه في غنى عنها وتنصحه ألا يتعب نفسه بتحصيلها فإنها قليلة الجدوى.

من ملحوظات التناقض

التدخل والتضاد والدخول تحت التضاد

تقدّم ان التناقض في المحصورات الأربع يقع بين الموجّبه الكلية والسايّبة الجزئية، وبين الموجّبة الجزئية والسايّبة الكلية، أي بين المختلفتين في الكم والكيف. ويبقى أن تلاحظ النسبة بين الباقي أي بين المختلفتين بالكم فقط أو بالكيف فقط. ومعرفة هذه النسب تنفع أيضًا في الاستدلال على قضية لمعرفة قضية أخرى لها نسبة معها كما سيأتي.

وعليه نقول : المحصورتان ان اختلفتا كما وكيفا فهما المتناقضتان وقدم تقدّم التناقض . وان اختلفتا في احداهما فقط فعلى ثلاثة اقسام :

1 - المتداخلتان: وهما المختلفتان في الكم دون الكيف أعني الموجّبين أو السايّبتين . وسميتا متداخلتين لدخول إحداهما في الأخرى لأن الجزئية داخلة في الكلية .

ومعنى ذلك : ان الكلية إذا صدقت صدقت الجزئية المتشددة معها في الكيف، ولا عكس. ولازم ذلك ان الجزئية إذا كذبت كذبت الكلية المتشددة معها في الكيف، ولا عكس . مثل : كلّ ذهب معدن؛ فإنّها صادقة ولا بد أن تصدق معها بعض الذهب معدن قطعاً . ومثل : بعض الذهب أسود؛ فإنّها كاذبة ولا بد أن تكذب معها كل ذهب أسود.

2 - المتضادتان وهما المختلفتان في الكيف دون الكم، وكانتا كليتين . وسميتا متضادتين لأنهما كالضدين يمتنع صدقهما ويحوز أن يكذبا معا.

ومعنى ذلك أنه إذا صدقت إحداهما لا بد أن تكذب الأخرى، ولا عكس أي لو كذبت إحداهما لا يجب أن تصدق الأخرى.

فمثلاً إذا صدق كل ذهب معدن يجب أن يكذب لا شيء من الذهب بمعدن.

ولكن إذا كذب كل معدن ذهب لا يجب أن يصدق لا شيء من المعدن بذهب، بل هذه

كاذبة في المثال .

3 - الدخلتان تحت التضاد: وهو المختلتين في الكيف دون الكم ، وكانتا جزئيتين . وإنما سميّتا دخلتين تحت التضاد ، لأنهما دخلتان تحت الكليتين كلّ منهما تحت الكلية المتنقّلة معها في الكيف، من جهة، وأنهما على عكس الصدرين في الصدق والكذب ، أي أنهما يمتنع اجتماعهما على الكذب، ويجوز أن يصدقان معا .

ومعنى ذلك : انه إذا كذبت أحدهما لابد أن تصدق الأخرى، ولا عكس، أي انه لو

صدقت أحدهما لا يجب أن تكذب الأخرى.

فمثلاً إذا كذب بعض الذهب أسود فإنه يجب أن يصدق بعض الذهب ليس بأسود. ولكن إذا صدق بعض المعدن ذهب لا يجب أن يكذب بعض المعدن ليس بذهب، بل هذه صادقة في المثال .

وقد جرت عادة المنطقيين من القديم أن يضعوا لتناسب المحصورات جميعاً - لأجل

توضيحها - لوحات على النحو الآتي :

الصورة

كلب ح ... متضادتان ... لا ب ح

متداخلتان

بنك

متناقضان

بنك

غريب ح ... داخلان تحت التضاد ... س ب ح

اشاره

سبق في أول هذا الفصل ان قلنا : ان الباحث قد يحتاج للاستدلال على مطلوبه إلى أن يبرهن على قضية أخرى لها علاقة مع مطلوبه يستنبط من صدقها صدق القضية المطلوبة للملازمة بينهما في الصدق . وهذه الملازمة واقعة بين كل قضية وعكسها المستوي وبينها وبين عكس تقضييها. فنحن الآن نبحث عن القسمين:

العكس المستوي

أما العكس المستوي فهو : تبديل طرف القضية مع بقاء الكيف والصدق». أي ان القضية المحكوم بصدقها تحول إلى قضية تتبع الأولى في الصدق وفي الایجاب والسلب، بتبديل طرف الأولى بأن يجعل موضوع الأولى محمولاً في الثانية والمحمول موضوعاً، أو المقدم تالياً والتالى مقدماً.

وتسمى الأولى الأصل والثانية العكس المستوي فكلمة العكس هنا لها اصطلاحان اصطلاح في نفس التبديل، واصطلاح في القضية التي وقع فيها التبديل.

ومعنى ان العكس تابع للأصل في الصدق : أن الأصل إذا كان صادقاً وجب صدق العكس . ولكن لا يجب أن يتبعه في الكذب، فقد يكذب الأصل والعكس صادق . ولازم ذلك ان الأصل لا يتبع عكسه في الصدق، ولكن يتبعه في الكذب ؛ فإذا كذب العكس كذب الأصل ، لأنه لو صدق الأصل يلزم منه صدق العكس والمفروض كذبه .

فهنا قاعدتان تتفعان في الاستدلال :

ص: 174

1 - إذا صدق الأصل صدق عكسه.

2- إذا كذب العكس كذب أصله .

وهذه القاعدة الثانية متفرعة على الأولى . كما علمت .

شروط العكس

علمنا ان العكس انما يحصل بشروط ثلاثة : تبدل الطرفين وبقاء الكيف وبقاء الصدق . أما الكم فلا يتشرط بقاوه ، وانما الواجب بقاء الصدق وهو قد يقتضي بقاء الكم في بعض القضايا وقد يقتضي عدمه في البعض الآخر .

وال مهم فيما يأتي معرفة القضية التي يقتضي بقاء الصدق في عكسها بقاء الكم أو عدم بقائه .

ولو تبدل الطرفان وكان الكيف باقياً ، ولكن لم يبق الصدق، فلا يسمى ذلك عكسا .

بل يسمى انقلاباً .

الموجبات تتعكسان موجبة جزئية :

أي ان الموجبة الكلية تتعكس موجبة جزئية والموجبة الجزئية تتعكس بنفسها، فإذا

قلت :

كل ح ب فعكسها ع ب ح

وع ح ب فعكسها ع ب ح

ولا ينبعكسان إلى كل ب ح -

البرهان :

1- في الكلية : أن المحمول فيها أما أن يكون أعم من الموضوع أو مساويا له. وعلى

ص: 175

التقديرین تصدق الجزئیة قطعا لأن الموضع في التقديرین يصدق على بعض أفراد

المحمول ، فإذا قلت :

كل ماء سائل، يصدق بعض السائل ماء .

وكل إنسان ناطق يصدق بعض الناطق إنسان .

ولكن لا تصدق الكلية على كل تقدير، لأن الموضع في التقدير الأول لا يصدق

على جميع أفراد المحمول ، لأنه أخص من المحمول ، فإذا قلت :

«كل سائل ماء» ، فالقضية كاذبة وهو المطلوب

2 - وفي الجزئية : أما أن يكون المحمول أعم مطلقاً من الموضع أو أخص مطلقاً ، أو أعم من وجهه، أو مساويا . وعلى بعض هذه التقديرات وهو التقدير الأول والثالث لا يصدق العكس موجبة كلية ، لأنه إذا كان المحمول أعم مطلقاً أو من وجهه ، فإن الموضع لا يصدق على جميع أفراد المحمول ؛ إنما يصدق لو كان أخص أو مساويا . أما عكسه إلى الموجبة الجزئية فإنه يصدق على كل تقدير، فإذا قلت :

بعض السائل ماء يصدق بعض الماء سائل .

ويعض الماء سائل يصدق بعض السائل ماء.

ويعض الطير أبيض، يصدق بعض الأبيض طير.

ويعض الإنسان ناطق يصدق بعض الناطق إنسان.

السالبة الكلية تعكس سالبة كلية

فيبيقي الكم والكيف معا ، فإذا صدق قولنا :

لا شيء من الحيوان بشجر ، صدق لا شيء من الشجر بحيوان.

والبرهان واضح : لأن السالبة الكلية لا تصدق إلا مع تبادل الموضع والمحمول تبادلاً كليا . والمتبادران لا يجتمعان أبداً ، فيصبح سلب كلّ منهما عن جميع أفراد الآخر ، سواء جعلت هذا موضوعا أو ذاك موضوعاً.

وللتدريب على اقامة البراهين من طريق النقيض والعكس نقيم البرهان على هذا الأمر بالصورة الآتية :

المفروض لا ب ح -- قضية صادقة

المدعى لا ب صادقة أيضاً

البرهان:

لولم تصدق لا ب ح

لصدق نقيضها ع ح - ب

ولصدق - ع ب ح - (العكس المستوي للنقيض)

وإذا لاحظنا هذا العكس المستوي (ع) ب ح ونسبياً إلى الأصل (لا ب ح)، وجدها

نقيضاً له ، فلو كان ع ب ح صادقاً وجب أن يكون لا ب ح كاذباً ، مع ان المفروض صدقه .

فوجب أن تكون لا ب ح صادقة وهو المطلوب.

تعقيب

بهذا البرهان تعرف الفائدة في النقيض والعكس المستوي عند الاستدلال . لأن لا بد أن ترجع في هذا البرهان إلى الوراء، فنقول :

المفروض ان لا ب ح - صادقة

فتكون لا ب ح نقيضاً لها

وهذا النقيض عكس ع ب ح فيكون كذباً أيضاً

لأنه إذا كذب العكس كذب الأصل (القاعدة الثانية)

وإذا كذب هذا الأصل أعني ع ب

صدق نقيضه لا ب وهو المطلوب.

فاستفادت تارة من صدق الأصل كذب نقيضه، وأخرى من كذب العكس كذب أصله ، وثالثة من كذب الأصل صدق نقيضه .

وسيمّر عليك مثل هذا الاستدلال كثيراً ، فدقق فيه جيداً، وعليك باتقاده .

أي لا- تعكس أبداً لا- إلى كلية ولا إلى جزئية ، لأنه يجوز أن يكون موضوعها أعم من محمولها مثل بعض الحيوان ليس بانسان ، والأخص لا يجوز سلب الأعم عنه بحال من الأحوال لا كلياً ولا جزئياً ، لأنه كلما صدق الأخض صدق الأعم معه ، فكيف يصبح سلب الأعم عنه ، فلا يصدق قولنا : لا شيء من الإنسان بحيوان ولا قولنا : بعض الإنسان ليس بحيوان.

المنفصلة لا عكس لها

أشرنا في صدر البحث إلى ان العكس المستوى يعم الحملية والشرطية ؛ ولكن عند التأمل نجد أن المنفصلة لا ثمرة لعكسها لأنها أقصى ما تدلّ عليه تدلّ على التنافي بين المقدم وبالتالي ، ولا ترتيب طبيعي بينهما ، فأنت بال الخيار في جعل أحدهما مقدماً والثاني تاليًّا من دون أن يحصل فرق في البين ، فسواء ان قلت : العدد أما زوج أو فرد، أو قلت : العدد أمّا فرد أو زوج، فإن مؤداهما واحد .

فلذا قالوا : المنفصلة لا عكس لها . أي لا ثمرة فيه

نعم لو حولتها إلى حملية فإن أحكام الحملية تشملها ، كما لو قلت في المثال مثلاً :

العدد ينقسم إلى زوج وفرد فإذا تعكس إلى قولنا : ما ينقسم إلى زوج وفرد عدد.

إشارة

وهو العكس الثاني للقضية الذي يستدلّ بصدقها على صدقه . وله طريقتان .

1 - طريقة القدماء، ويسمّى عكس النقيض المافق لتوافقه مع أصله في الكيف، وهو «تحويل القضية إلى أخرى موضوعها نقيض محمول الأصل ومحمولها نقيض موضوع

الأصل، مع بقاء الصدق والكيف».

وبالاختصار هو : «تبديل نقيضي الطرفين مع بقاء الصدق والكيف»؛

فالقضية : كلّ كاتب إنسان، تحول بعكس النقيض المافق إلى :

كل لا إنسان هو لا كاتب

2 - طريقة المتأخرین، ويسمّى عكس النقيض المخالف، لتناقضه مع أصله في الكيف، وهو «تحويل القضية إلى أخرى موضوعها نقيض محمول الأصل ومحمولها عين موضوع الأصل، مع بقاء الصدق دون الكيف »

فالقضية : كلّ كاتب إنسان ، تحول بعكس النقيض المخالف إلى :

لا شيء من اللاإنسان بكاتب

قاعدة عكس النقيض

من جهة الحكم

حكم السوابق هنا حكم الموجبات في العكس المستوى، وحكم الموجبات حكم السوابق هناك ، أي ان :

ص: 179

1 - السالبة الكلية تعكس جزئية : سالبة في المواقف و موجبة في المخالف .

2 - السالبة الجزئية تعكس جزئية أيضا : سالبة في المواقف موجبة في المخالف .

3 - الموجبة الكلية تعكس كلية : موجبة في المواقف سالبة في المخالف .

4 - الموجبة الجزئية لا تعكس اصلا بعكس النقيض .

البرهان

ولا بد من اقامة البرهان على كل واحد من تلك الأحكام السابقة . وفي هذه البراهين تدريب للطالب على الاستفادة من النقيض والعكس في الاستدلال . وقد استعملنا الاسلوب المتبعة في الهندسة النظرية لإقامة البرهان فمن ألف اسلوب الكتب الهندسية يسهل عليه ذلك . وقد تقدم مثال منه في البرهان على عكس السالبة الكلية بالعكس المستوي موضحاً [\(1\)](#).

ويجب أن يعلم إن نرمز للنقيض بحرف عليه فتحة للاختصار وللتوضيح، في كل ما سيأتي على هذا النحو :

بـ: ... نقيض الموضوع

حـ ... نقيض المحمول

برهان عكس السالبة الكلية

فالأجل إثبات عكس السالبة الكلية بعكس النقيض نقيم برهانين : برهانا على عكسها بالمواقف وبرهانا على عكسها بالمخالف، فنقول :

أولاً: المدعى أنها تعكس سالبة جزئية بعكس النقيض المواقف ولا تعكس سالبة

كلية ؛ فهنا مطلوبان، أي أنه إذا صدق :

ص: 180

1- واتباع هذا الاسلوب من البرهان من مختصات هذا الكتاب

لابح.

صدقت سـ بـ (المطلوب الأول)

ولا تصدق لاـ حـ بـ (المطلوب الثاني)

البرهان:

ان من المعلوم :

1 - ان السالبة الكلية لا تصدق الا إذا كان بين طرفيها تبـين كـليـ . وهذا بـديـهيـ .

2 - ان النسبة بين نقـيـضـيـ المـتـبـاـيـنـ هيـ التـبـاـيـنـ الجـزـئـيـ ، وقد تـقـدـمـ البرـهـانـ عـلـىـ ذـلـكـ

فيـ بـحـثـ النـسـبـ فيـ الـجـزـءـ الـأـوـلـ .

3 - ان مـرـجـعـ التـبـاـيـنـ الجـزـئـيـ إـلـىـ سـالـبـتـيـنـ جـزـئـيـنـ، كـمـاـ انـ مـرـجـعـ التـبـاـيـنـ الـكـلـيـ إـلـىـ

سـالـبـتـيـنـ كـلـيـتـيـنـ . وهذا بـديـهيـ أـيـضاـ.

ويـتـبـعـ مـنـ هـذـهـ مـقـدـمـاتـ الـثـلـاثـ أـنـهـ :

إـذـ صـدـقـ لـاـ بـ حـ -- (أـيـ يـكـونـ بـيـنـ الـطـرـفـيـنـ تـبـاـيـنـ كـلـيـ)،

صدقـتـ سـ بـ حـ السـالـبـةـ الـجـزـئـيةـ بـيـنـ الـنـقـيـضـيـنـ

وـصـدـقـتـ أـيـضاـ سـ بـ حـ السـالـبـةـ الـجـزـئـيةـ بـيـنـ الـنـقـيـضـيـنـ

(وـهـوـ الـمـطـلـوبـ الـأـوـلـ).

ثمـ يـفـهـمـ مـنـ الـمـقـدـمـةـ الثـالـثـيـةـ انـ التـبـاـيـنـ الـكـلـيـ لـاـ يـتـحـقـقـ دـائـماـ بـيـنـ نـقـيـضـيـ المـتـبـاـيـنـيـنـ،

إـذـ رـبـماـ يـكـونـ بـيـنـهـمـاـ الـعـمـومـ وـالـخـصـوصـ مـنـ وـجـهـ .

أـيـ انـ السـالـبـةـ الـكـلـيـةـ بـيـنـ نـقـيـضـيـ المـتـبـاـيـنـيـنـ لـاـ تـصـدـقـ دـائـماـ .

أـوـ قـلـ لـاـ تـصـدـقـ دـائـماـ لـاـ حـ بـ (المـطـلـوبـ الـثـانـيـ).

ثـانـيـاـ: المـدـعـيـ انـ السـالـبـةـ الـكـلـيـةـ تـعـكـسـ مـوـجـةـ جـزـئـيـةـ بـعـكـسـ الـنـقـيـضـ الـمـخـالـفـ وـلـاـ تـعـكـسـ مـوـجـةـ كـلـيـةـ، فـهـنـاـ مـطـلـوبـانـ، أـيـ إـذـ صـدـقـتـ:

لـابـحـ

صـدـقـتـ حـ بـ (المـطـلـوبـ الـأـوـلـ)

وـلـاـ تـصـدـقـ كـلـ حـ بـ (المـطـلـوبـ الـثـانـيـ)

البرهان :

لما كان بين ب ، ح تبأين كلي كما تقدم فمعناه أن أحدهما يصدق مع تقىض الآخر .

أي أن ب يصدق مع ح -

وإذا تصدق ب وحـ

صدق على الأقل عـ ب (المطلوب الأول) .

ثم أنه تقدم أن تقىضي المتبأينين قد تكون بينهما نسبة العموم والخصوص من وجهـ

فيصدق على هذا التقدير :

حـ مع بـ

ولا يصدق حينئذـ مع بـ وإلا لاجتمع التقىضان : بـ ، بـ

فلا يصدق كلـ حـ بـ (المطلوب الثاني) .

برهان عكس السالبة الجزئية :

ولأجل إثبات عكس السالبة الجزئية بعكس التقىض أيضاً نقيم برهانين للموافق والمخالفـ، فنقول :

أولاًـ المدعى ان السالبة الجزئية تتعكس سالبة جزئية بعكس التقىض الموافق ، ولا

تعكس كلية ، فهـنا مطلوبـان ، أي أنه إذا صدقـت :

سـ بـ حـ

صدقـت سـ حـ بـ (المطلوب الأول)

ولا تصدق لاـ حـ بـ (المطلوب الثاني) .

البرهان:

من المعلوم ان السالبة الجزئية تصدقـ في ثلاثة فروضـ :

1ـ أن تكون بين طرفيها عمومـ من وجهـ . وحينئذـ يكون بين تقىضيهـما تبـأينـ جزئـيـ،

كما تقدمـ في بـحـثـ النسبـ.

2 - أن يكون بينهما تباین كلي، وبين تقیضیهما أيضًا تباین جزئي كما تقدم.

3 - أن يكون الموضوع أعم مطلقاً من المحمول، فيكون تقیض المحمول أعم مطلقاً

من تقیض الموضوع.

وعلى جميع هذه التقادير الثلاثة تصدق السالبة الجزئية

س ح- بـ (المطلوب الأول).

اما للتباین الجزئي بينهما أو لأن تقیض ح أعم مطلقاً من تقیض بـ.

ثم على بعض التقادير يكون بين تقیضي الطرفين عموم وخصوص من وجه أو

مطلقاً، فلا تصدق السالبة الكلية :

لاحـ- بـ (المطلوب الثاني).

ثانياً: المدعى ان السالبة الجزئية تتعكس موجبة جزئية بعكس التقیض المخالف، ولا تتعكس كلية؛ فهنا مطلوبان ، أي إذا صدقت:

س بـ ح-

صدقـت عـ حـ بـ (المطلوب الأول)

ولا تصدقـ كلـ حـ بـ (المطلوب الثاني).

البرهان :

تقدـمـ انـ عـلـىـ جـمـيـعـ التـقـادـيرـ المـمـكـنةـ لـلـمـوـضـوـعـ وـالـمـحـمـولـ فـيـ السـالـبـةـ جـزـئـيـةـ اـمـاـ انـ يـكـونـ بـيـنـ تـقـيـضـيـهـمـاـ تـبـایـنـ جـزـئـيـ اوـ انـ تـقـيـضـ المـحـمـولـ أـعـمـ مـطـلـقاـ،ـ فـيـلـزمـ عـلـىـ التـقـادـيرـيـنـ أـنـ يـصـدـقـ :

بعضـ حـ بـدونـ بـ

فيـصـدـقـ بـعـضـ حـ معـ بـ

لـأـنـ تـقـيـضـيـنـ (ـوـهـمـاـ بــ ،ـ بــ)ـ لـاـ يـرـتـعـانـ

اـيـ يـصـدـقـ عـ حـ بـ (ـمـطـلـوبـ اـلـأـولـ)

ثـمـ انـ تـقـيـضـيـ المـوـضـوـعـ وـالـمـحـمـولـ قدـ يـكـونـ بـيـنـهـمـاـ عـمـومـ منـ وجـهـ ،ـ

وقد تصدق عَـ بـ

ويُمْكِن تحويلها إلى سَـ حَـ بـ صادقة

لأنَّ الـأولى موجبة معدولة المحمول فيمكن جعلها سالبة محصلة المحمول، إذ السالبة المحصلة المحمول أعم من الموجبة المعدولة المحمول إذا اتفقا في
الكم؛ وإذا صدق الأخض صدق الأعم قطعاً، فإذا كانت:

سَـ حَـ بـ صادقة

كذب نقيضها كلَّ حَـ بـ (المطلوب الثاني).

برهان عكس الموجبة الكلية

ولأجل إثبات عكس الموجبة الكلية بعكس النقيض، نقيم أيضاً برهانين للموافق

والمخالف فنقول:

أولاًً: المدعى أنها تعكس موجبة كلية بعكس النقيض الموافق، أي أنه إذا صدقـتـ :

كلَّ بـ حـ --(المفروض)

صدقـتـ كلَّ حـ بـ (المطلوب).

البرهان :

لو لم تصدقـ كلَّ حـ بـ

لـصدقـتـ سـ حـ بـ نـقـيـضـها

فتـصـدـقـ سـ بـ حـ - عـكـسـ نـقـيـضـهاـ المـوـافـقـ

فتـكـذـبـ كلـ بـ حـ - نـقـيـضـ العـكـسـ المـذـكـورـ

وهـذاـ خـلـفـ ، أيـ خـلـافـ الفـرـضـ . لأنـ هـذـاـ نـقـيـضـ العـكـسـ المـذـكـورـ)ـ هوـ نفسـ الأـصـلـ

المـفـروـضـ صـدـقـهـ .

فـوـجـبـ أنـ تـصـدـقـ كلـ حـ بـ (وـهـوـ المـطـلـوبـ).

ثـانيـاًـ:ـ المـدـعـىـ أنـ المـوـجـبـةـ كـلـيـةـ تـعـكـسـ سـالـبـةـ كـلـيـةـ بـعـكـسـ نـقـيـضـ المـخـالـفـ،ـ أيـ

انه إذا صدقت : كل ب ح -- (المفروض)

صدقت لا ح ب (المطلوب).

البرهان :

لولم تصدق لا ح ب

لصدقت ع ح ب نقضها

فتصدق ع ب ح عكسها المستوى

وهذه موجبة جزئية معدولة المحمول، فتحول إلى سالبة جزئية محصلة المحمول،

وقد تقدم، فيحدث أن :

س ب ح -

فتكتذب كل ب ح - نقضها

وهذا خلف ، لأنه الأصل المفروض صدقه

فوجب أن تصدق لا ح ب (وهو المطلوب).

الموجبة الجزئية لا تتعكس

يكفينا للبرهنة على عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض الموافق والمحالف مطلقاً أن نبرهن على عدم انعكاسها إلى الجزئية . وبه طريق أولى يعلم عدم انعكاسها إلى الكلية ، لأنه تقدم ان الجزئية داخلة في الكلية ، فإذا كذبت الجزئية كذبت

الكلية . وعليه فنقول :

أولاً: المدعى ان الموجبة الجزئية لا تتعكس إلى موجبة جزئية بعكس النقيض الموافق.

فإذا صدقت ع ب ح -

لا يلزم أن تصدق ع ح ب

ص: 185

البرهان:

من موارد صدق الموجبة الجزئية أن يكون بين طرفيها عموم من وجہ فيكون حينئذٍ بين تقىضيهما نسبة التباین الجزئي الذي هو أعم من التباین الكلی والعموم من وجہ،

فيصدق على تقدیر التباین الكلی:

لاحَبَ

فيكذب تقىضها عَ بَ (وهو المطلوب).

ثانياً: المدعى ان الموجبة الجزئية لا تعكس إلى السالبة الجزئية بعكس التقىض المخالف.

فاذاد صدق عَ بَ حَ -

لا يلزم أن تصدق سَ حَ بَ

البرهان :

قد تقدّم على تقدیر التباین الكلّي بين تقىضي الطرفين في الموجبة الجزئية والسالبة الكلية :

لاحَبَ

فتصدق كلَّ حَ بَ لأنَّ سلبَ السلبِ ايجاب

فيكذب تقىضها سَ حَ بَ (وهو المطلوب).

ولأجل أن يتضح لك عدم انعکاس الموجبة الجزئية بعكس التقىض، تبرر هذا المثال وهو بعض اللاإنسان حیوان فان هذه القضية لا تعكس بعكس التقىض الموافق إلى بعض اللاحيوان إنسان ولا إلى كلَّ لا حیوان إنسان لأنهما كاذبتان، لأنَّه لا شيء من اللاحيوان إنسان .

ولا تعكس بالمخالف إلى ليس كلَّ لا حیوان لا إنسان ولا إلى لا شيء من اللاحيوان بلا إنسان لأنهما كاذبتان أيضاً، لأنَّ كلَّ لا حیوان هو لا إنسان .

ص: 186

1 - إذا كانت هذه القضية : كلّ عاقل لا تبطره النعمة صادقة ، فيبين حكم القضيّا

الآتية في صدقها أو كذبها ، مع بيان السبب :

أ- بعض العقلاء لا تبطره النعمة .

ب- ليس بعض العقلاء لا تبطره النعمة .

ج- جميع من لا تبطرهم النعمة عقلاء .

د- لا شخص من العقلاء لا تبطره النعمة .

هـ- كلّ من تبطره النعمة غير عاقل .

و- لا شخص ممن تبطره النعمة بعامل .

ز- بعض من لا تبطره النعمة عاقل .

2 - إذا كانت هذه القضية : بعض المعادن ليس يذوب بالحرارة كاذبة، فاستخرج القضيّا الصادقة والكاذبة التي تلزم من كذب هذه القضية .

3 - استدلّ (1) فخر المحققين في شرحه الإيضاح على أن الماء يتجمس بالتغيير التقديرى بالتجاسة فقال: «ان الماء مقهور بالتجاسة عند التغيير التقديرى ، لانه كلما لم يصير الماء مقهوراً لم يتغير بها على تقدير المخالفة. وينعكس عكس النقيض إلى قولنا : كلما تغير الماء على تقدير المخالفة بالتجاسة كان مقهوراً». فيبين أي عكس نقيض هذا. وكيف استخراجه. ولاحظ ان القضية المستعملة هنا شرطية متصلة .

ص: 187

1- نقل هذا الاستدلال صاحب المدارك في مبحث الماء ، ثم أورد عليه . فراجع إذا شئت

اشاره

من المباحث التي لا تقل شأنًا عن العكوس في استبطاط صدق القضية من ص—دق

أصلها ، مباحث النقض، فلا بأس بالتعرض لها الحالًا لها بالعكوس ، فنقول :

النقض: هو تحويل القضية إلى أخرى لازمة لها في الصدق مع بقاء طرف القضية على موضعهما . وهو على ثلاثة أنواع:

1 - أن يجعل تقىض موضوع الاولى موضوعاً للثانية وتفس نفس محمولها محمولاً، ويسمى هذا التحويل تقض المحمول والقضية المحولة منقوضة المحمول.

2 - أن يجعل نفس موضوع الاولى موضوعاً للثانية وتقىض محمولها محمولاً، ويسمى التحويل تقض المحمول والقضية المحولة منقوضة المحمول.

3- أن يجعل تقىض الموضوع موضوعاً وتقىض المحمول محمولاً . ويسمى التحويل النقض التام. والقضية المحولة منقوضة الطرفين.

ولنبحث عن قاعدة كلّ واحد من هذه الأنواع. ولنبدأ بقاعدة تقض المحمول لأنـه الباب للباقي كما ستعرف السرّ في ذلك :

قاعدة تقض المحمول

عليينا لاستخراج منقوضة المحمول صادقة - على تقدير صدق أصلها - ان نغير كيف

القضية ونستبدل محمولها بنتقيضه ؛ مع بقاء الموضوع على حاله وبقاء الكم. ولا بد من اقامة

البرهان على منقوصة محمول كل واحد من المحمولات ؛ فنقول :

1 - الموجبة الكلية: منقوصة محمولها سالبة كلية ، نحو: كل إنسان حيوان ، فتتحول

بنقض محمولها إلى : لا شيء من الإنسان بلا حيوان».

وللبرهان على ذلك نقول:

اذا صدقت كل بـ ح -- (المفروض)

صدقت لابـ ح (المطلوب)

البرهان :

اذا صدقت كل بـ ح -

صدقت لاـ ح بـ (عكس تقىضها المخالف)

وينعكس بالعكس المستوى إلى لابـ ح (وهو المطلوب)

2 - الموجبة الجزئية: منقوصة محمولها سالبة جزئية ، نحو : بعض الحيوان إنسان

فتتحـّول بنقض محمولها إلى : «ليـس كـلـ حـيـوانـ لـاـ إـنـسـانـ».

أي أنه إذا صدقت :

عـ بـ حـ - (المفروض)

صدقـتـ سـ بـ حـ (المطلوب)

البرهان :

لولـمـ تـصـدـقـ سـ بـ حـ

لـصـدـقـ تقـيـضـهاـ كـلـ بـ حـ

فتـصـدـقـ لـابـ حـ - قـضـ (ـالـمـحـمـولـ)

فيـكـذـبـ تقـيـضـهاـ عـ بـ حـ -

ولـكـنهـ عـيـنـ الأـصـلـ فـهـوـ خـلـافـ الفـرـضـ .

فيـجـبـ أـنـ يـصـدـقـ سـ بـ حـ (ـوـهـوـ المـطـلـوبـ)

3 - السالبة الكلية منقوضة محمولها موجبة كلية ، نحو: لا شيء من الماء بجامد

فتتحول بنقض محمولها إلى : كل ماء غير جامد».

أي أنه إذا صدقت: لاب ح--(المفروض)

صدقت كل ب ح-(المطلوب)

البرهان :

لولم تصدق كل ب ح-

لصدق نقيضها س ب ح

فتصدق ع ب ح لأن سلب السلب ايجاب

فيكذب نقيضها لاب ح-

ولكنه عين الأصل فهو خلاف الفرض .

فيجب أن يصدق كل ب ح (وهو المطلوب)

4- السالبة الجزئية منقوضة محمولها موجبة جزئية ، نحو ليس كل معدن ذهبا، فتحول بنقض محمولها إلى : بعض المعدن غير ذهب».

أي أنه إذا صدقت س ب ح-(المفروض)

صدقت ع ب ح (المطلوب)

البرهان:

إذا صدقت س ب ح-(الأصل)

صدقت ع ب ح (عكس النقيض المخالف)

وينعكس بالعكس المستوى إلى ع ب ح- وهو المطلوب

تبسيط

أ - طريقة تحويل الأصل

التبسيط الأول: الطريق التي اتبعناها في البرهان على منقوضة محمول الموجبة

الكلية والساخنة طريقة جديدة في البرهان، ينبغي أن نسميتها الآن طريقة تحويل الأصل قبل مجيء بحث القياس فتدخل في أحد أقسامه (١) كالطريق السابقة التي سميّناها :

طريقة البرهان على كذب النقيض .

وقد رأيت أنا في هذه الطريقة (طريقة تحويل الأصل) أجرينا التحويلات التي سبقت معرفتنا لها على الأصل، ثم على المحوّل من الأصل تباعاً، حتى انتهينا إلى المطلوب؛ فقد رأيت في الموجبة الكلية أنا حولنا الأصل إلى عكس النقيض المخالف، فيصدق على تقدير صدق أصله؛ ثم حولنا هذا العكس إلى العكس المستوى، فخرج لنــنفس المطلوب أعني منقوصه المحمول، فيصدق التحويل الثاني على تقدير صدق عكس الأصل التحويل (الأول الصادق على تقدير صدق الأصل فيصدق التحويل الثاني

على تقدير صدق الأصل، وهذا هو المقصود إثباته فتوصلنا إلى المطلوب بأقصر طريق . وستتبع هذه الطريقة السهلة فيما يأتي لنقض الموضوع والنقض التام، ويمكن اجراؤها أيضاً في البرهان على عكس النقيض باستخدام منقوصه المحمول. وعــلى الطالب أن يستعمل الحذر وينتهي إلى أنه أي التحويلات ينبغي استخدامه حتى يتوصل إلى مطلوبه.

ب - تحويل معدولة المحمول

التبليغ الثاني: وقد استعملنا في عكس النقيض ونقض المحمول طريقتين من التحويل الملائم للأصل في الصدق . وفي الحقيقة مما من باب نقض المحمول ، ولكن لبداهتما استدللنا بهما قبل أن يأتي البرهان على منقوصه المحمول ولذا لم نسمها بنقض المحمول، وهما:

ص: 191

1- وهو قياس المساواة لأن منقوصه المحمول لازمة لعكس نقيض الأصل لأنها عكسه المستوى وعكس النقيض لازم للأصل ولازم اللازم لازم.

- أ - تحويل الموجبة المعدولة إلى سالبة محصلة المحمول موافقة لها في الكم، لأن مؤداهما ، واحد ، وأيّما الفرق ان السلب محمول في الموجبة والحمل مسلوب في السالبة.
- ب - تحويل السالبة المعدولة المحمول إلى موجبة محصلة المحمول موافقة لها في الكم، لأن سلب السلب ايجاب. وهذا بديهي واضح.

ص: 192

- 1 - برهن على نقض محمول الموجبة الكلية بطريق البرهان على كذب النقيض .
- 2 - برهن على نقض محمول السالبة الجزئية بطريق البرهان على كذب النقيض.
- 3- برهن على نقض محمول السالبة الجزئية بطريقة تحويل الأصل، بأخذ عكس النقيض الموافق أولاً ، ثم استمر إلى أن تستخرج منقوضة المحمول.
- 4 - جرب هل يمكن البرهان على نقض محمول الموجبة الجزئية به طريقة تحويل الأصل.
- 5- برهن على نقض محمول السالبة الكلية بطريقة تحويل الأصل. وانظر ماذا ستكون النتيجة ، وبين ما تجده .
- 6 - برهن على عكس النقيض المخالف والموافق لكل من المحصورات، عدا الموجبة الجزئية ، بطريقة تحويل الأصل، واستخدام لهذا الغرض قاعدي نقض المحمول والعكس المستوى فقط .
- 7 - جرب أن تبرهن على عكس النقيض المخالف والموافق للموجبة الجزئية بهذه الطريقة ، وانظر إنك ستقف فلا تستطيع الوصول إلى النتيجة ، وبين أسباب الوقف .

إشارة

لاستخراج منقوضة الطرفين، صادقة علينا أن نستبدل بموضع القضية الأصلية نقىضه ف يجعله موضوعاً وبمحمولها نقىضه ف يجعله محمولاً، مع تغيير الكل دون الكيف . ولاستخراج منقوضة الموضوع صادقة، علينا أن نستبدل بموضع القضية الأصلية نقىضه ف يجعله موضوعاً ونبي المحمول على حاله ، مع تغيير الكل والكيف معاً.

ولا ينقض بهذه النقضين إلا الكليتان. ولابد من البرهان لكل من المحصورات :

1 - الموجبة الكلية تقضها التام موجبة جزئية ، ونقض موضوعها سالبة جزئية، نحو كلّ فضة ، معدن فنقضها التام بعض اللافضة هو لا معدن ونقض موضوعها بعض اللافضة ليس هو معدنا.

وللبرهان على ذلك نقول :

المفروض صدق كل بـ ح --

والمدعى صدق بـ ح (المطلوب الأول)

وصدق سـ بـ ح- (المطلوب الثاني)

البرهان:

إذا صدق كل بـ ح --

صدق كل حـ بـ عـ كـسـ النـقـيـضـ المـوـافـقـ

فيصدق عـ كـسـهـ المـسـتـوـىـ عـ بـ حـ (وـهـوـ المـطـلـوـبـ الـأـوـلـ)

ص: 194

وتنقض مجمل هذا الأخير فيحدث سبب ح (وهو المطلوب الثاني)

2 - السالبة الكلية تنقضها التام سالبة جزئية، وتنقض موضوعها موجبة جزئية نحو:

لا شيء من الحديد بذهب، فنقضها التام: بعض الالاحيد ليس بلا ذهب، وتنقض موضوعها: بعض الالاحيد ذهب.

وللبرهان على ذلك نقول :

--المفروض صدق لاب ح

والمدعى صدق سبب ح - (المطلوب الأول)

وصدق عب بح - (المطلوب الثاني)

البرهان:

إذا صدق لاب ح -

صدق لا ح - ب العكس المستوى

فيصدق عكس نقيضه الموافق سبب ح - (وهو المطلوب الأول)

وننقض مجمل هذا الأخير فيحدث عب بح (وهو المطلوب الثاني)

3 و 4 -الجزئيان ليس لهما نقض تام ولا نقض موضوع . وللبرهنة على ذلك يكفي

البرهان على عدم نقضهما إلى الجزئية، فيعلم بطريق أولى عدم نقضهما إلى الكلية، كما

قدمنا في عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقيض، فنقول :

في الموجبة الجزئية:

المفروض صدق عب بح -

المدعى لا تصدق دائمًا عب بح - (المطلوب الأول)

ولا تصدق دائمًا سبب ح - (المطلوب الثاني)

البرهان :

تقديم في عكس النقيض في الموجبة الجزئية ان في بعض تقديرها تكون النسبة بين

نقىضي طرفيها التباین الكلی، فتصدق حينئذ السالبة الكلية :

لابَحَ

فيكذب نقىضها ع بَحَ - (وهو المطلوب الأول)

وتصدق أيضاً منقوضة محمول هذه السالبة الكلية .

كل بَحَ -

فيكذب نقىضها س بَحَ - (وهو المطلوب الثاني)

وفي السالبة الجزئية :

المفروض صدق س بَح

والمدعى لا تصدق دائمًا س بَحَ - (المطلوب الأول)

ولا تصدق دائمًا بَحَ - (المطلوب الثاني)

البرهان :

في السالبة الجزئية قد يكون الموضوع أعم من المحمول مطلقاً نحو : بعض الحيوان

ليس بـإنسان، ولما كان :

أولاً: نقىض الأعم أخص من نقىض الأخص مطلقاً. فتصدق إذن الموجبة الكلية :

كل بَحَ

فيكذب نقىضها س بَحَ - (وهو المطلوب الأول)

وثانياً: نقىض الأعم يبأين عين الأخص تبأيناً كلياً، فتصدق إذن السالبة الكلية :

لابَحَ

فيكذب نقىضها ع بَحَ - (وهو المطلوب الثاني)

ص: 196

القضايا وأحكامها ١٩٧

□لوح نسب المحصورات:

س ب ح	لاب ح	ع ب ح	كل ب ح	الأصل
كل ب ح	ع ب ح	لاب ح	س ب ح	النقض
	لاب ح	ع حب	ع حب	العكس المستوي
س حب	س حب		كل حب	عكس النقض المافق
ع حب	ع حب		لأب ح	عكس النقض المخالف
ع ب ح	كل ب ح	س ب ح	لاب ح	نقض المحمول
	س ب ح		ع ب ح	نقض الطرفين
	ع ب ح		س ب ح	نقض الموضوع

جميع ما تقدم من أحکام القضایا (النقیض والعکوس والنقض) هي من نوع الاستدلال المباشر بالنسبة إلى القضية الممحولة عن الأصل، أي النقیض والعکس والنقض ؛ لأنّه يستدل في النقض من صدق إحدى القضیتين على كذب الآخر وبالعكس، ويستدل الباقي من صدق الأصل على صدق ما حول إليه عکساً أو نقضاً، أو من كذب العکس والنقض على كذب الأصل.

وسمیناه مباشراً لأن انتقال الذهن إلى المطلوب، يعني كذب القضية أو صدقها، إنما

يحصل من قضية واحدة معلومة فقط ، بلا توسط قضية أخرى.

وقد تقدم البرهان على كل نوع من أنواع استدلال المباشر . وبقى نوع آخر--ر منه

بديهي لا يحتاج إلى أكثر من بيانه . وقد يسمى البديهية المنطقية فنقول :

من البديهيات في العلوم الرياضية أنه إذا أضفت شيئاً واحداً إلى كلّ من الشيئين

المتساوين فإن نسبة التساوي لا تغيير ، فلو كان :

ب=ح-

وأضفت إلى كلّ منها عدداً معيناً مثل عدد 4 لكان:

4+ج=4+ب

ص: 198

وكذلك إذا طرحت من كلّ منها عدداً معيناً أو ضربتهما فيه أو قسمتهما عليه كعدد 4

فإنّ نسبة التساوي لا تتغير، فيكون :

$$ب - 4 = ح - 4$$

$$\text{وب } 4X = X - ح$$

$$\text{وب : } 4 = ح - 4$$

وكذا لا تتغير النسبة لو كان ب أكبر من حأو أصغر منه فإنه يكون :

$$ب + 4 \text{ أكبر من ح} - 4 \text{ أو أصغر منه}$$

$$\text{وب } - 4 \text{ أكبر من ح} - 4 \text{ أو أصغر منه وهكذا.}$$

ونظير ذلك نقول في القضية ؛ فإنه لوضح أن تزيد الكلمة على موضوع القضية وتفس

الكلمة على محمولها ، فإن نسبة القضية لا تتغير، بمعنى بقاء الكلم والكيف والصدق .

فإذا صدق : كلّ إنسان حيوان ، وأضفت الكلمة رأس إلى طرفيها .

صدق : كلّ رأس إنسان رأس حيوان .

أو أضفت الكلمة يحب مثلاً :

صدق : كلّ من يحب إنساناً يحب حيواناً.

وإذا صدق : لا شيء من الحيوان بحجر ،

صدق : لا شيء من الحيوان مستلقياً بحجر مستلقياً.

وإذا صدق : بعض المعدن ليس بذهب.

صدق : بعض قطعة المعدن ليس بقطعة ذهب .

وهكذا يمكن لك أن تحول كلّ قضية صادقة إلى قضية أخرى صادقة، بزيادة الكلمة

تصح زيادتها على الموضوع والمحمول معاً ، بغير تغيير في كم القضية وكيفها، سواء كانت الكلمة مضافة أو حالاً أو وصفاً أو فعلاً أو أي شيء آخر من هذا القبيل.

ان أسمى هدف للمنطقي وأقصى مقصود له مباحث الحجة، أي مباحث المعلوم التصديقى الذى يستخدم للتوصل إلى معرفة المجهول التصدقىي، أما ما تقدم من الأبواب فكلّها في الحقيقة مقدّمات لهذا المقصود حتى مباحث المعرف؛ لأن المعرف آنما يبحث عنه ليستعان به على فهم مفردات القضية من الموضوع والمحمول.

والحجّة عندهم عبارة عنّا يتألف من قضايا يتوجه بها إلى مطلوب يستحصل بها؛ وإنّما سمّيت حجّة لأنّه يحتاج بها على الخصم لاثبات المطلوب، وتسّمى دليلاً لأنّها تدل على المطلوب، وتهيئها وتتألّفها لأجل الدلالة يسمّى استدلاً.

وممّا يجب التنبيه عليه قبل كلّ شيء: ان القضايا ليست كلّها يجب أن تطلب بحجّة ، والا لما انتهينا إلى العلم بقضية أبداً ، بل لا بدّ من الانتهاء إلى قضايا بدويهية ليس من شأنها أن تكون مطلوبة، وإنّما هي المبادىء للمطالب ، وهي رأس المال للمتجر العلمي .

طرق الاستدلال ، أو أقسام الحجة

من منا لم يحصل له العلم بوجود النار عند رؤية الدخان؟ ومن ذا الذي لا يتوقع صوت الرعد عند مشاهدة البرق في السحاب؟ ومن ذا الذي لا يستتبّط أن النوم يجمّ القوى، وأن الحجر يبتل بوضعه في الماء، وان السكينة تقطع الأجسام الطيرية؟ وقد نحكم على شخص بأنه كريم لأنّه يشبه في بعض صفاته كريماً نعرفه، أو نحكم على قلم بأنه حسن لأنّه يشبه قلماً جربناه ... وهكذا إلى آلاف من أمثال هذه الاستنتاجات تمر علينا كل يوم.

وفي الحقيقة ان هذه الاستنتاجات الواضحة التي لا يخلو منها ذو شعور ، ترجع كلّها إلى أنواع الحجّة المعروفة التي نحن بصددها ، ولكن على الأكثر لا يشعر المستنبط انه

سالك أحد تلك الأنواع وان كان من علماء المنطق. وقد تعجب لو قيل لك أن تسعه وتسعين في المائة من الناس هم منطقيون بالفطرة من حيث لا يعلمون.

ولمّا كان الإنسان - مع ذلك - يقع في كثير من الخطأ في أحکامه، أو يتغدر عليه تحصيل، مطلوبه ، لم يستغن عن دراسة الطرق العلمية للتفكير الصحيح والاستدلال المنتج.

والطرق العلمية للاستدلال - عدا طريق الاستدلال المباشر الذي تقدّم البحث عنه -

هي ثلاثة أنواع رئيسة :

1 - القياس: وهو ان يستخدم الذهن القواعد العامة المسلم بصحتها في الانتقال إلى

مطلوبه . وهو العمدة في الطرق.

2 - التمثيل: وهو أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشيئين إلى الحكم على الآخر لجهة

مشتركة بينهما .

- الاستقراء: وهو أن يدرس الذهن عدّة جزئيات، فيستطيع منها حكمًا عامًّا.

تعريفه

عرفوا القياس بأنه : «قول مؤلف من قضايا متى سُلّمت لزم عنه لذاته قول آخر» .

الشرح

1 - القول: جنس . ومعناه المركب التام الخبري، فيعم القضية الواحدة والأكثر .

2 - مؤلف من قضايا... إلى آخره فصل . والقضايا جمع منطقي أي ما يشمل الاثنين، ويخرج بقيد القضايا الاستدلال المباشر لأنه كما سبق قضية واحدة على تقدير التسليم بها تستلزم قضية أخرى.

3 - متى سُلّمت: من التسليم. وفيه اشارة إلى أن القياس لا يتشرط فيه أن تكون قضياه مسلمة فعلا، بل شرط كونه قياساً أن يلزم منه على تقدير التسليم بقضياه قول آخر، كشأن الملازمة بين القضية وبين عكسها أو نقضها ، فإنه على تقدير صدقها تصدق عكوسها نقضها. واللازم يتبع الملزم في الصدق فقط، دون الكذب، كما تقدم في العكس المستوي ؛ لجواز كونه لازماً أعم. ومنه يعرف أن كذب القضايا المؤلفة لا يلزم منه كذب القول اللازم لها: نعم كذبه يستلزم كذبها .

4 - لزم عنه: يخرج به الاستقراء والتمثيل لأنهما وان تألفا من قضايا لا يتبعهما القول الآخر على نحو اللزوم ، لجواز تخلفه عنهما لأنهما أكثر ما يفيدان الظن ، الا بعض

الاستقراء وسيأتي.

5- لذاته: يخرج به قياس المساواة، كما سيأتي في محله، فإن قياس المساواة إنما يلزم منه القول الآخر لمقدمة خارجة عنه، لا لذاته . مثل :

ب يساوي حوج يساوي د * .. ينتج ب يساوي د

ولكن لا لذاته ، بل لصدق المقدمة الخارجية وهي مساوي المساوى مساو.

ولذا لا ينتج مثل قولنا بنصف جوج نصف ،د ، لأن نصف النصف ليس نصفاً، بل ربعاً.

الاصطلاحات العامة في القياس

لابد - أولاً - من بيان المصطلحات العامة، عدا المصطلحات الخاصة بكل نوع التي

سيرد ذكرها في مناسباتها ، وهي :

1- صورة القياس: ويقصد بها هيئة التأليف الواقع بين القضايا .

2- المقدمة: وهي كل قضية تتتألف منها صورة القياس والمقدمات تسمى أيضاً القياس.

3- المطلوب: وهو القول اللازم من القياس. ويسمى مطلوباً عندأخذ الذهن في تأليف المقدمات .

4- النتيجة: وهي المطلوب عينه ، ولكن يسمى بها بعد تحصيله من القياس.

5- المحدود: وهي الأجزاء الذاتية للمقدمة . ونعني بالأجزاء الذاتية الأجزاء التي تبقى بعد تحليل القضية؛ فإذا فككنا وحللنا الحملية - مثلاً - إلى أجزائها لا يبقى منها إلا الموضوع والمحمول، دون النسبة ، لأن النسبة إنما تقوم بالربط بينهما ، فإذا أفرد كل منهما عن الآخر فمعناه ذهاب النسبة بينهما . وأما السور والجهة فهما من شؤون النسبة ، فلا بقاء لهما بعد ذهابها . وكذلك إذا حللنا الشرطية إلى أجزائها لا يبقى منها إلا المقدم والتالي .

فالموضوع والمحمول أو المقدم وال التالي هي الأجزاء الذاتية للمقدمات، وهي الحدود فيها .

ولنوضح هذه المصطلحات بالمثال ، فنقول :

1 - شارب الخمر، فاسق .

2 - وكل فاسق ، ترد شهادته .

شارب الخمر، ترد شهادته .

فبواسطة نسبة كلمة فاسق إلى شارب الخمر في القضية رقم 1 ونسبة رد الشهادة إلى

كل فاسق في القضية رقم 2 استطعنا النسبة بين رد الشهادة والشارب في القضية رقم 3.

كل واحدة من القضيتين 1 و 2 : مقدمة

وشارب الخمر ، فاسق، وترد شهادته : حدود

والقضية رقم 3 : مطلوب ونتيجة

والتأليف بين المقدمتين : صورة القياس

ولا يخفي انا استعملنا هذه العلامة : ... النقط الثلاث، ووضعناها قبل النتيجة ؛

وهي علامة هندسية تستعمل للدلالة على الانتقال إلى المطلوب وتقرأ : إذن وسنستعملها عند استعمال الحروف فيما يأتي للاختصار وللتوضيح .

أقسام القياس بحسب مادته وهيئته

قلنا ان المقدمات تسمى مواد القياس وهيئه التأليف بينها تسمى صورة القياس، فالبحث عن القياس من نحوين:

1 - من جهة مادته بسبب اختلافها مع قطع النظر عن الصورة، بأن تكون المقدمات يقينية أو ظنية أو من المسلمات أو المشهورات أو الوهميات أو المخيلات أو غيرها مما

سيأتي في بابه. ويسمى البحث فيها الصناعات الخمس الذي عقدنا لأجله الباب السادس

؛ فإنه ينقسم القياس بالنظر إلى ذلك إلى : البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة .

2 - من جهة صورته بسبب اختلافها مع قطع النظر عن شأن المادة. وهذا الباب معقود للبحث عنه من هذه الجهة . وهو ينقسم من هذه الجهة إلى قسمين : افتراضي واستثنائي ، باعتبار التصريح بالنتيجة أو بنقيضها في مقدماته وعدمه.

فال الأول: وهو المتصرح في مقدماته بالنتيجة أو بنقيضها، يسمى استثنائياً لاشتماله

على كلمة الاستثناء، نحو:

1 - ان كان محمد عالماً، فواجب احترامه .

2 - لكنه عالم .

3 - .. فمحمد واجب احترامه .

فالنتيجة رقم 3 مذكورة بعينها في المقدمة رقم 1.

ونحو :

1 - لو كان فلان عادلا ، فهو لا يعصي الله .

2 - ولكن قد عصى الله .

3 - .. ما كان فلان عادلاً .

فالنتيجة رقم 3 متصرح بنقيضها في المقدمة رقم 1.

والثاني: وهو غير المتصرح في مقدماته بالنتيجة ولا بنقيضها يسمى افتراضياً كالمثال المتقدم في أول البحث؛ فإن النتيجة وهي : شارب الخمر تردد شهادته» غير مذكورة بهيئتها صريحاً في المقدمتين ولا نقيضها مذكور، وإنما هي مذكورة بالقوة باعتبار وج---ود أجزاءها الذاتية في المقدمتين، أعني الحدين وهما شارب الخمر، وتردد شهادته، فإن كل واحد منهمما مذكور في مقدمة مستقلة.

ص: 208

ثم الاقترانى قد يتتألف من حمليات فقط، فيسمى حملياً. وقد يتتألف من شرطيات

فقط، أو شرطية، وحملية، فيسمى شرطياً. مثاله :

1 - كـلـما كان الماء جـاريـاً، كان مـعـتصـماً.

2 - وكلـما كان مـعـتصـماً، كان لا يـنـجـسـ بـمـلاـقاـةـ النـجـاسـةـ.

- :: كـلـما كان الماء جـاريـاً، كان يـنـجـسـ بـمـلاـقاـةـ النـجـاسـةـ.

فـمـقـدـمـتـاهـ شـرـطـيـتـانـ مـتـصـلـتـانـ.

مثال ثـانـ :

1 - الـاسمـ كـلمـةـ.

2 - وـالـكـلمـةـ أـمـاـ مـبـنيـةـ أـوـ مـعـرـّـيـةـ.

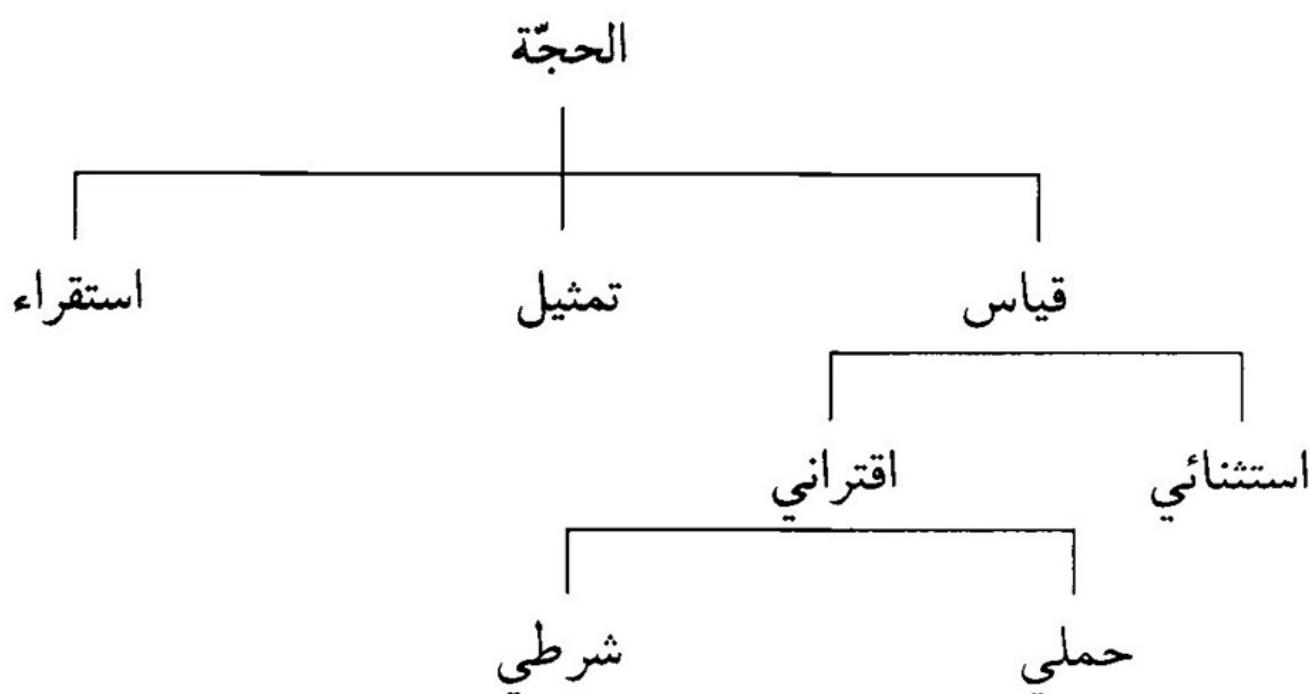
3 - :: الـاسـ اـمـاـ مـبـنيـيـ أـوـ مـعـرـّـبـ.

فالـمـقـدـمـةـ رقمـ 1ـ حـمـلـيـةـ، وـالـمـقـدـمـةـ 2ـ شـرـطـيـةـ مـنـفـصـلـةـ.

ونـحـنـ نـبـحـ أـلـأـ عنـ الـاقـتـرـانـيـاتـ الـحـمـلـيـةـ، ثـمـ الشـرـطـيـةـ، ثـمـ الـاستـشـائـيـ.

خلاصة التقسيم

الصورة



يجب أن يشتمل القياس الاقتراني على مقدمتين ليتخرج المطلوب. ويجب أيضاً أن

تشتمل المقدمات على حدود ثلاثة: حد متكرر مشترك بينهما، وحد يختص بالأولى وحد بالثانية. والحد المتكرر المشترك هو الذي يربط بين الحدين الآخرين، ويحذف في النتيجة التي تتألف من هذين الحدين، إذ يكون أحدهما موضوعاً لها والآخر محمولاً، فهو كالشمعة تقنى نفسها لتضيء لغيرها.

ولنعد إلى المثال المتقدم في المصطلحات العامة، لتطبيق الحدود عليه، فنقول:

أ - فاسق هو المتكرر المشترك الذي أعطى الرابط بين:

ب - شارب الخمر وهو الحد المختص بالمقدمة الأولى، وبين:

ج - تردد شهادته وهو الحد المختص بالمقدمة الثانية.

تتخرج المقدمتان: شارب الخمر تردد شهادته، بحذف الحد المشترك. وقد سموا كل

واحد من الحدود الثلاثة باسم خاص [\(1\)](#).

أ - الحد الأوسط أو الوسط: وهو الحد المشترك، لتوسيطه بين رفيقيه في نسبة أحدهما إلى الآخر. ويسمى أيضاً الحجج لأنه يحتاج به على النسبة بين الحدين. ويسمى أيضاً الواسطة في الإثبات، لأن به يتوسط في إثبات الحكم بين الحدين.

مباحث الاستدلال

ص: 210

1- هذه المصطلحات الآتية تشمل الاقتراني بقسميه الحمل والشرطى وكذا القواعد العامة الآتية

ونرمز له بحرف «م».

ب - الحد الأصغر: وهو الحد الذي يكون موضوعاً في النتيجة . وتسمى المقدمة المشتملة عليه صغرى، سواء كان هو موضوعاً فيها أم محمولاً . ونرمز له بحرف «ب» .

ج - الحد الأكبر وهو الذي يكون محمولاً في النتيجة . وتسمى المقدمة المشتملة عليه كبرى، سواء كان هو محمولاً فيها أو موضوعاً . ونرمز له بحرف «ح» .
والحدان معاً
يسميان طرفين.

فإذا قلنا : كل ب م

وهنا: كل م ح --

يَنْتَجُ : كُل ب ح - بحذف المتكرر (م) .

القواعد العامة للأقتراضي

للقياس الاقتراضي - سواء كان حملياً أو شرطياً - قواعد عامة أساسية يجب توفرها

فيه ، ليكون منتجاً ، وهي :

١ - تكرر الحد الأوسط

أي يجب أن يكون مذكوراً بنفسه في الصغرى والكبرى من غير اختلاف، والا لم -ا

كان حداً أوسط متكرراً، ولما وجد الارتباط بين الطرفين . وهذا بديهي .

مثلاً إذا قيل : «الحائط فيه فأرة ، وكل فارة لها أذنان»، فإنه لا يَنْتَجُ : «الحائط له

أذنان».

لأن الحد الذي يتخيل أنه حد أوسط هنا لم يتكرر ، فإن المحمول في الصغرى فيه فأرة والموضوع في الكبرى فأرة فقط . ولأجل أن يكون منتجاً فإما أن نقول في الكبرى «وكل ما فيه فأرة لها أذنان» ولكنها كاذبة . وأما أن نعتبر المتكرر كلمة فأرة فقط ، فتكون

النتيجة هكذا : الحائط فيه ما له أذنان، وهي صادقة .

مثال ثان : إذا قيل : «الذهب عين. وكل عين تدمع ، فإنه لا ينتج : «الذهب يدمع».

لان لفظ عين مشترك للفظي ، والمراد منه في الصغرى غير المراد منه في الكبرى ؛ فلم

يتكرر الحدّ الأوسط ، ولم يتكرر الا اللفظ فقط.

2- ايجاب احدى المقدمتين

فلا انتاج من سالبيتين ؛ لأن الوسط في السالبيتين لا يساعدنا على إيجاد الصلة والربط بين الأصغر والأكبر ، نظرا إلى أن الشيء الواحد قد يكون مبيناً لأمرین وهما لا- تباین بینهما ، كالفرس المباین للإنسان والناطق . وقد يكون مبایناً لأمرین هما متباینان في أنفسهما كالفرس المباین للإنسان والطائر، والإنسان والطائر أيضاً متباینان.

وعليه، فلا نعرف حال الحدين لمجرد مباینتهم للمتكرر، انهم متقابيان خارج الوسط أم متباینان ؛ فلا ينتج الايجاب ولا السلب . فإذا قلنا :

لا شيء من الإنسان بفرس،* ولا شيء من الفرس بناطق،

فإنه لا ينتج السلب : لا شيء من الإنسان بناطق؛ لأن الطرفين متقابيان.

ولو أبلدنا بالمقدمة الثانية قولنا : لا شيء من الفرس بطائر .

فإنه لا ينتج الايجاب : كل إنسان طائر؛ لأن الطرفين متباینان ويجري هذا الكلام في كل سالبيتين.

3- كمية احدى المقدمتين

فلا انتاج من مقدمتين جزئيتين، لأن الوسط فيهما لا يساعدنا أيضاً على إيجاد الصلة بين الأصغر والأكبر ، لأن الجزئية لا تدل على أكثر من تلاقي طرفيهما في الجملة ، فلا- يعلم في الجزئيتين ان البعض من الوسط الذي يتلاقى به مع الأصغر هو نفس البعض الذي يتلاقى به مع الأكبر ، أم غيره . وكلاهما جائز . ومعنى ذلك انا لا نعرف حال الطرفين الأصغر والأكبر أم متقابيان أم متباینان، فلا ينتج الايجاب ولا السلب، كما نقول مثلاً :

أولاً : بعض الإنسان حيوان . وبعض الحيوان فرس.

فإنه لا ينتج الإيجاب : بعض الإنسان فرس. وإذا أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا : بعض

الحيوان ناطق .

فإنه لا ينتج السلب بعض الإنسان ليس بناطقي.

ثانياً : بعض الإنسان حيوان وبعض الحيوان ليس بناطقي .

فإنه لا ينتج السلب : بعض الإنسان ليس بناطقي. وإذا أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا :

بعض الحيوان ليس بفرس .

فإنه لا ينتج الإيجاب : بعض الإنسان فرس. وهكذا يجري هذا الكلام في كل جزئيتين مهما كان موضع الوسط في المقدمتين موضوعاً أو محمولاً أو مختلفاً.

4 - النتيجة تتبع أحسن المقدمتين

يعني إذا كانت أحدي المقدمتين سالبة كانت النتيجة سالبة لأن السلب أحسن من الإيجاب. وإذا كانت جزئية كانت النتيجة جزئية لأن الجزئية أحسن من الكلية. وهذا الشرط واضح لأن النتيجة متفرعة عن المقدمتين معاً فلا يمكن أن تزيد عليهما ف تكون أقوى منهما.

5 - لا انتاج من سالبة صغرى وجزئية كبرى

ولابد أن تفرض الصغرى كلية والا لاختل الشرط الثالث . ولابد أن تفرض الكبرى

موجبة والا لاختل الشرط الثاني .

فإذا تألف القياس من سالبة كلية صغرى وجزئية موجبة كبرى، فإنه لا يعلم ان الأصغر والأكبر متلاقيان أو متباهيان خارج الوسط ، لأن السالبة الكلية تدل على تباين طفيها أي الأصغر مع الأوسط هنا . والجزئية الموجبة تدل على تلاقي طفيها في الجملة أي الأوسط والأكبر هنا، فيجوز أن يكون الأكبر خارج الأوسط مبيناً للصغرى كما كان

الأوسط مبيناً له ويجوز أن يكون ملقياً له : فمثلاً إذا قلنا :

لا شيء من الغراب يأنسان، وبعض الإنسان أسود،

فإنه لا ينتج السلب : بعض الغراب ليس بأسود. ولو أبدلنا بالمقدمة الثانية قولنا :

بعض الإنسان أبيض، فإنه لا ينتج الإيجاب : بعض الغراب أبيض.

وأنت هنا في المثال بالختار في وضع الأوسط موضوعاً في المقدمتين أو محمولاً أو

مختلفاً؛ فإن الأمر لا يختلف والعقم تجده كما هو في الجميع.

اشارة

قلنا : ان القياس الاقترانى لابد له من ثلاثة حدود أوسط وأصغر وأكبر . ونضيف عليه هنا فنقول :

ان وضع الأوسط مع طرفيه في المقدمتين يختلف ؛ ففي الحملي قد يكون موضوعاً فيهما أو محمولاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى، أو بالعكس. فهذه أربع صور وكل واحدة من هذه الصور تسمى شكلاً . وكذا في الشرطي يكون تاليًا ومقدماً . فالشكل في اصطلاحهم - على هذا - هو «القياس الاقترانى باعتبار كيفية وضع الأوسط من الطرفين». ولنتكلم عن كل واحد من الأشكال الأربعية في الحملي ثم نتبعه بالاقترانى الشرطي.

الشكل الأول

وهو ما كان الأوسط فيه محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى. أي يكون وضع الحدين في المقدمتين مع الأوسط، بين وضع أحدهما مع الآخر في النتيجة : فكما يكون الأصغر موضوعاً في النتيجة يكون موضوعاً في الصغرى، وكما يكون الأكبر محمولاً في النتيجة يكون محمولاً في الكبرى.

ولهذا التفسير فائدة نريد أن نتوصل إليها. فإنه لأجل أن الأصغر وضعه في النتيجة عين وضعه في الصغرى، وإن الأكبر وضعه في النتيجة عين وضعه في الكبرى ، كان هذا الشكل على مقتضى الطبع، وبين الاتساع بنفسه لا يحتاج إلى دليل وحجة ، بخلاف الباقي . ولذا جعلوه أول الأشكال . وبه يستدل على باقيها ..

لهذا الشكل شرطان:

1 - ايجاب الصغرى: إذ لو كانت سالبة ، فلا يعلم ان الحكم الواقع على الأوسط في الكبri أيلاقى الأصغر في خارج الأوسط أم لا ؛ فيحتمل الأمان، فلا ينتج الايجاب ولا السلب كما نقول مثلاً:

لا شيء من الحجر بنبات * وكل نبات نام .

فإنه لا ينتج الإيجاب : كل حجر نام . ولو أبدلنا بالصغرى قولنا : لا شيء من الإنسان بنبات، فإنه لا ينتج السلب : لا شيء من الإنسان بنام . أما إذا كانت الصغرى موجبة فإن ما يقع على الأوسط في الكبri لابد أن يقع على ما يقع عليه الأوسط في الصغرى. 2 - كلية الكبri: لأنه لو كانت جزئية لجاز أن يكون البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأكبر غير ما حكم به على الأصغر ، فلا يتعدى الحكم من الأكبر إلى الأصغر بتوسط الأوسط. وفي الحقيقة إن هذا الشرط راجع إلى القاعدة الأولى، لأن الأوسط في الواقع على هذا الفرض غير متكرر ؛ كما نقول مثلاً

كل ماء سائل * وبعض السائل يلتهب بالنار

فإنه لا- ينتج : بعض الماء يلتهب بالنار، لأن المقصود بالسائل الذي حكم به على الماء خصوص الحصة منه التي تلتقي مع الماء، وهي غير الحصة من السائل الذي يلتهب بالنار، وهو النفط مثلاً . فلم يتكرر الأوسط في المعنى، وإن تكرر لفظاً .

هذه شروطه من ناحية الكم والكيف ، أما من ناحية الجهة فقد قيل انه يشترط فعلية

الصغرى. ولكننا أخذنا على أنفسنا الا نبحث عن الموجهات، لأن ابحاثها المطولة تضييع علينا كثيراً مما يجب أن نعلمه . وليس فيها كبير فائدة لنا .

ضروب

كل مقدمة من القياس في حد نفسها يجوز أن تكون واحدة من المحصورات الأربع ؛ فإذا اقترنت الصور الأربع في الصغرى مع الأربع في الكبri، خرجت عندنا ست عشرة

صورة للاقتران تحدث من ضرب أربعة في أربعة . وذلك في جميع الأشكال الأربع.

والصورة من تأليف المقدمتين تسمى بثلاثة أسماء : ضرب، اقتران وقرينة.

وهذه الاقترانات أو الضروب الستة عشر بعضها منتج، فيسمى قياساً وبعضها غير منتج فيسمى عقيماً . وبحسب الشرطين في الكم والكيف لهذا الشكل الأول تكون الضروب المنتجة أربعة فقط. أما الباقي فكلاهما عقيمة، لأن الشرط الأول تسقط به ثمانية ضروب، وهي حاصل ضرب السالبين من الصغرى في الأربع من الكبرى ؛ والشرط الثاني تسقط به أربعة حاصل ضرب الجزئيتين من الكبرى في الموجبتين من الصغرى ، فالباقي أربعة فقط.

وكل هذه الأربعية بيئة الانتاج، ينتج كل واحد منها واحدة من المتصورات الأربع، فالمتصورات كلها تستخرج من أضرب هذا الشكل. ولذا سمي كاملاً وفاضلاً . وقد رتبوا ضروري على حسب ترتيب المتصورات في نتائجه : فالاول ما ينتج الموجبة الكلية، ثم ما ينتج السالبة الكلية، ثم ما ينتج الموجبة الجزئية، ثم ما ينتج السالبة الجزئية .

الأول من موجبتين كليتين، ينتج موجبة كلية :

الصورة

الأول من موجبتين كليتين ، ينتج موجبة كلية :

كل خمر مسكر	كل ب م
وكل مسكر حرام	وكل م ح
.. كل خمر حرام	.. كل ب ح

الثاني من موجبة كلية وسالبة كلية ، ينتج سالبة كلية .

كل خمر مسكر	كل ب م
ولا شيء من المسكر بنافع	ولام ح
.. لا شيء من الخمر بنافع	.. لا بد ح

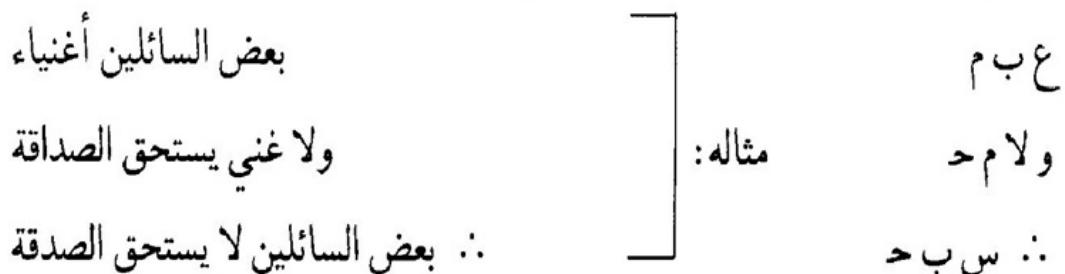
الثالث من موجبة جزئية وموجبة كلية ، ينتج موجبة جزئية :

بعض السائلين فقراء	ع ب م
وكل فقير يستحق الصدقة	وكل م ح
.. بعض السائلين يستحق الصدقة	.. ع ب ح

الرابع من موجبة جزئية وسالبة كليلة، ينتج سالبة جزئية :

الصورة

الرابع من موجبة جزئية وسالبة كليلة، ينتج سالبة جزئية :



الشكل الثاني

وهو ما كان الوسط فيه محمولاً في المقدمتين معاً، فيكون الأصغر فيه موضوعاً في الصغرى والنتيجة، ولكن الأكبر يختلف وضعه فإنه موضوع في الكبري محمول في النتيجة . ومن هنا كان هذا الشكل بعيداً عن مقتضى الطبع، غير بين الانتاج يحتاج إلى الدليل على قياسيته . ولأجل أن الأصغر فيه متحد الوضع في النتيجة والصغرى موضوعاً فيهما كالشكل الأول ، كان أقرب إلى مقتضى الطبع من باقي الأشكال الأخرى، لأن

الموضوع أقرب إلى الذهن.

شروط

للشكل الثاني شرطان أيضاً : اختلاف المقدمتين في الكيف وكلية الكبري.

الاول: الاختلاف في الكيف ، فإذا كانت احداهما موجبة كانت الاخرى سالبة ، لأن هذا الشكل لا ينتج مع الاتفاق في الكيف، لأن الطرفين الأصغر والأكبر قد يكونان متباعين، ومع ذلك يشتركان في أن يحمل عليهما شيء واحد أو يشتركان في أن يسلب عنهما شيء آخر ، ثم قد يكونان متلاقيين ويشتركان أيضاً في أن يحمل عليهما أو يسلب عنهما شيء واحد فلا ينتج الایجاب ولا السلب .

مثال ذلك :

ص: 218

عنهمما ، فنقول :

أ- كل إنسان حيوان * وكل فرس حيوان

ب- لا شيء من الإنسان بحجر * ولا شيء من الفرس بحجر

والحق في النتيجة فيهما السلب. ثم الإنسان والناطق أيضاً يشترکان في حمل الحيوان عليهمما وسلب الحجر عنهمما ، فتبدل في المثالين بالفرس الناطق، فيكون الحق في النتيجة فيهما الایجاب.

أما إذا اختلف الحكمان في الصغرى والكبيرى على وجه لا يصح جمعهما على شيء واحد ، وجب أن يكون المحكوم عليه في احدهما غير المحكوم عليه في الآخر . فيتبادر الطرفان الأصغر والأكبر، وتكون النسبة بينهما نسبة السلب ، فلذا تكون النتيجة في الشكل الثاني سالبة دائماً، تتبع أحسن المقدمتين.

الشرط الثاني: كليمة الكبيرى، لأنه لو كانت جزئية مع الاختلاف في الكيف لم يعلم حال الأصغر والأكبر متلاقياً أم متنافيان ؛ لأن الكبيرى الجزئية مع الصغرى الكلية إذا اختلفتا في الكيف لا تدلان إلا على المนาفة بين الأصغر وبعض الأكبر المذكور في الكبيرى. ولا تدلان على المانافة بين الأصغر وبعض الآخر من الأكبر الذي لم يذكر ، كما لا تدلان على الملاقة، فيحصل الاختلاف.

مثال ذلك :

كل مجرٍ ذو ظلف وبعض الحيوان ليس بذوي ظلف.

فإنّه لا ينتج السلب : بعض المجرٍ ليس بحيوان . ولو أبدلنا بالأكبر كلمة طائر،

فإنّه لا ينتج الایجاب : بعض المجرٍ طائر.

ضروب

بحسب الشرطين المذكورين في هذا الشكل تكون الضروب المنتجة منه أربعة فقط ؛ لأن الشرط الأول تسقط به ثمانية ، حاصل ضرب السالبيتين من الصغرى في السالبيتين

من الكبري فهذا أربعة، وحاصل ضرب الموجبتين في الموجبتين، فهذا أربعة اخرى . والشرط الثاني تسقط به ، أربعة، وهي السالبة في الصغرى مع الموجبة الجزئية في الكبri، والموجبات في الصغرى مع السالبة الجزئية في الكبri.

فالباقي أربعة ضروب منتجة ، كلها يبرهن عليها بتوسيط الشكل الأول كما سترى : الضرب الأول من موجبة كلية وسالبة كلية ، ينتج سالبة كلية . مثاله :

كل مجرٌ ذو ظلف

ولا شيء من الطائر بذري ظلف

. لا شيء من المجرٌ بظاهر .

ويبرهن عليه بعكس الكبri بالعكس المستوى ، ثم ضع العكس إلى نفس العكس فيتألف من الضرب الثاني من الشكل الأول، وينتج نفس النتيجة المطلوبة؛ فيقال باستعمال الرموز:

المفروض : كل ب م ولا ح - م

المدعى انه ينتج : لا ب ح -

البرهان: نعكس الكبri بالعكس المستوى إلى لام دونضمها إلى الصغرى فيحدث :

كل ب م . ولا ح - (الضرب الثاني من الشكل الأول)

يتحت .. لا ب ح (وهو المطلوب)

الثاني من سالبة كلية وموجبة كلية ينتج سالبة كلية . مثاله

لا شيء من الممكنات ب دائم

وكل حق دائم

: لا شيء من الممكنات بحق

يبرهن عليه بعكس الصغرى، ثم يجعلها كبرى وكبيرى الأصل صغرى لها ، ثم بعكس

ص: 220

النتيجة ؛ فيقال :

المفروض: لاب م كل ح م

المدعى: لاب ح --

البرهان:

إذا صدق لاب م

صدقت لام ب (العكس المستوى)

فضضم هذا العكس إلى كبرى الأصل يجعله كبرى لها فيكون :

كل ح م ولا م ب (الضرب الثاني من الأول)

لاح - ب

وتعكس إلى لاب ح -- (وهو المطلوب)

الثالث من موجبة جزئية وسالبة كلية ، ينتج سالبة جزئية . مثاله :

بعض المعدن ذهب

ولا شيء من الفضة بذهب

.. بعض المعدن ليس بفضة

ويبرهن عليه بما برهن به على الضرب الأول ؛ فيقال :

المفروض: ع ب م ولا ح - م

المدعى س ب ح -

البرهان : إذا صدق لاح - م (الكبرى)

صدقت لام ح - (العكس المستوى)

وبضمها إلى الصغرى يحدث :

ع ب م ولا م ح (الضرب الرابع من الأول)

س ب - ح - (وهو المطلوب)

الرابع من سالبة جزئية ومحبطة كلية، ينتهي سالبة جزئية . مثاله :

بعض الجسم ليس بمعدن

وكل ذهب بمعدن

بعض الجسم ليس بذهب

ولا يبرهن عليه بطريقة العكس (1) التي ذكرناها في الضروب الثلاثة ؛ لأن الصغرى سالبة جزئية لا تتعكس، وعكس الكبيرة جزئية، لا يلائم منها ومن الصغرى قياس ، لانه لا قياس من جزئيتين . فنفرغ حينئذ للبرهان عليه إلى طريقة أخرى تسمى طريقة الخلف؛

فيقال:

المفروض : س ب م . وكل ح - م

المدعى : .. س ب ح -

البرهان : لولم تصدق س ب ح - (النتيجة)

لصدق نقيضها : كل ب ح --

فنجعل هذا النقيض صغرى لكبرى الأصل، فيتألف قياس من الضرب الأول من

الشكل الأول: كل ب ح -- وكل ح - م

.. كل ب م

فيكذب نقيض هذه النتيجة : س ب م

وهو عين الصغرى المفروض صدقها

وهذا خلاف الفرض

فوجب صدق س ب - ح - (وهو المطلوب)

ص: 222

1- سألي في تبيهات الشكل الثالث ان هذه الطريقة تسمى طريقة الرد ، لانه بالعكس يرد القياس إلى الشكل الأول البديهي ليتحقق المطلوب

برهن على كل واحد من الضروب الثلاثة الأولى بطريقة الخلف التي برهنا بها على الضرب الرابع .

الشكل الثالث

وهو ما كان الأوسط فيه موضوعاً في المقدمتين معاً، فيكون الأكبر محمولاً فـ--ي الكبri والنتيجة معاً، ولكن الأصغر يختلف وضعه؛ فإنه محمول في الصغرى موضوع في النتيجة. ومن هنا كان هذا الشكل بعيداً عن مقتضىطبع، وأبعد من الشكل الثاني لأن الاختلاف كان في موضوع النتيجة، الذي هو أقرب إلى الذهن . وكان الاختلاف في الثاني في محمولها . ولأجل أن الأكبر فيه متحد الوضع في الكبri والنتيجة كالشكل الأول كان أقرب من الرابع .

شروطه

لهذا الشكل شرطان أيضاً : ايجاب الصغرى، وكلية احدى المقدمتين .

أما الأول: فلانه لو كانت الصغرى سالبة ، فلا نعلم حال الأكبر المحمول على الأوسط

بالسلب أو الایجاب، ايلاقي الأصغر الخارج عن الأوسط أو يفارقه.

لأنه لو كانت الكبri موجبة فإن الأوسط يبain الأصغر ويلaci الأكبri . وشيء واحد قد يلaci ويبيان شيئاً متقائين أو شيئاً متباعين، كالناطق يلaci الحيوان ويبيان الفرس وهمما متقائيان ويلaci الحيوان ويبيان الشجر وهمما متباعين.

ولو كانت الكبri سالبة أيضاً، فإن الأوسط يبain الأصغر والأكبri معاً. والشيء الواحد قد يبain شيئاً متقائين وقد يبain شيئاً متباعين كالذهب المباعن للفرس والحيوان وهمما متقائيان ويبيان الشجر والحيوان وهمما متباعين . فإذا قيل :

أ - لا شيء من الناطق بفرس * وكل ناطق حيوان ،

فإنّه لا ينبع السلب . ولو وضعنا مكان فرس ، شجر، فإنه لا ينبع الإيجاب .

ب لا شيء من الذهب بفرس * لا شيء من الذهب بحيوان ،

فإنّه لا ينبع السلب . ولو وضعنا مكان فرس شجر فإنّه لا ينبع الإيجاب .

وأما الثاني وهو كلية أحدي المقدمتين ، فلأنه قد تقدم في القاعدة الثالثة من القواعد

العامة للقياس انه لا ينبع من جزئين . وليس هنا ما يقتضي اعتبار كلية خصوص أحدي

المقدمتين .

ضروب

بحسب الشرطين المذكورين تكون الضروب المنتجة من هذا الشكل ستة فقط ؛ لأن الشرط الأول تسقط به ثمانية ضروب كالشكل الأول . والشرط الثاني يسقط به ضربان :

الجزئيان الموجبات، والجزئية الموجبة مع الجزئية السالبة، فالباقي ستة يحتاج كل منها

إلى برهان . ونتائجها جميعاً جزئية.

الضرب الأول من موجبتين كليتين ، ينبع موجبة جزئية .

مثاله : كل ذهب معدن

وكل ذهب غالى الثمن

.. بعض المعدن غالى الثمن

ويبرهن عليه بعكس الصغرى، ثم ضمها إلى كبرى الأصل، فيكون من ثالث الشكل

الأول ، لينبع المطلوب.

المفروض : كل م ب كل م ح -

المدعي : ع ب ح -

البرهان :

إذا صدقت كل م ب

صدقت ع ب م العكس المستوى

فنضم العكس الى كбри الأصل ليكون

ع ب م وكل م ح - (ثالث الأول)

ع ب ح - (المطلوب)

ولا ينتج كلية لجواز أن يكون ب أعم من حوله من وجه ، كالمثال.

الثاني من كليتين والكברי سالية ، ينتج سالية جزئية .

مثاله : كل ذهب معدن

ولا شيء من الذهب بفضة

... بعض المعدن ليس بفضة

ويبرهن عليه بعكس الصغرى كالاول ، فنقول :

المفروض كل م ب

المدعى : س ب ح -

البرهان : نعكس الصغرى فتكون ع ب م فنضمها إلى الكبري فيحدث :

ع ب م ولام ح -- (رابع الأول)

س ب ح - (المطلوب)

الثالث من موجبتين والصغرى جزئية، ينتج موجبة جزئية.

مثاله : بعض الطائر أبيض

وكل طائر حيوان

.. بعض الأبيض حيوان

البرهان : بعكس الصغرى كالاول، فنقول :

المفروض: ع م ب وكل م ح -

المدعي : ع ب ح -

ص: 225

البرهان : نعكس الصغرى إلى ع ب م ، ونضمنها إلى الكبرى فيحدث :

ع ب م وكل م ح - (ثالث الأول)

ع ب ح - (المطلوب)

الرابع من موجبتين والكبرى جزئية ؛ ينتج موجبة جزئية .

مثاله : كل طائر حيوان

بعض الطائر أيض

.. بعض الحيوان أيض

ويبرهن عليه بعكس الكبرى ، ثم جعلها صغرى وصغرى الاصل كبرى لها ، ثم بعكس النتيجة ، فنقول :

المفروض : كل م ب وع م ح -

المدعى: ع ب ح -

البرهان ، نعكس الكبرى إلى ع حم ونجعلها صغرى لصغرى الاصل

فيحدث :

ع ح م كل م ب (ثالث الأول)

ع ح ب

وينعكس بالعكس المستوى إلى ع ب ح - (المطلوب)

الخامس من موجبة كافية وسالبة جزئية ، ينتج سالبة جزئية .

مثاله كل حيوان حساس

وبعض الحيوان ليس بانسان

.. بعض الحساس ليس بانسان

ولا يبرهن عليه بطريق العكس ، لانه السالبة الجزئية لا تتعكس والموجبة الكلية تتعكس إلى جزئية ولا قياس بين جزئيتين . فلذلك يبرهن عليه بالخلف :

فنقول :

ص: 226

المفروض: كل م ب وس م ح --

المدعى: .. س ب ح -

البرهان: لو لم تصدق س ب ح -

لصدق تقضي بها كل ب ح --

نجعله كبرى لصغرى الاصل فيحدث :

كل م ب وكل ب ح - (الأول من الأول)

... كل م ح -

فيكذب تقضي بها: س م ح وهو عين الكبرى الصادقة

هذا خلف فيجب أن يصدق س ب ح - (المطلوب)

السادس من موجبة جزئية وسالبة كلية ، ينتج سالبة جزئية .

مثاله: بعض الذهب معدن

ولا شيء من الذهب بحديد

.. بعض المعدن ليس بحديد

وبرهن عليه بعكس الصغرى، ثم ضمه إلى كبرى الاصل ليكون من رابع الشكل الأول، لينتاج المطلوب.

المفروض: ع م ب ولا م ح -

المدعى: .. س ب ح -

البرهان: نعكس الصغرى إلى ع ب م فنضمه إلى الكبرى ليحدث :

ع ب م ولا م ح -- (رابع الأول)

س ب ح - (المطلوب)

ص: 227

طريقة الخلف

1 - ان كلا من ضروب الشكل الثالث يمكن اقامة البرهان عليه بطريقة الخلف ، كضروب الثاني .

والخلف : استدلال غير مباشر يبرهن به على كذب تقىض المطلوب ليستدل به على صدق المطلوب. وهو في الأشكال خاصة يؤخذ تقىض النتيجة المطلوب اثباتها فيقال أو لم تصدق لصدق تقىضها . وإذا فرض صدق التقىض يضم إلى احدى المقدمتين المفروض صدقها، ليتألف من التقىض وهذه المقدمة ضرب من ضروب الشكل الأول ؛ فينتج ما ينافق المقدمة الأخرى الصادقة بالفرض. هذا خلف . فلا بد أن تكذب هذه النتيجة. وكذبها لا بد أن ينشأ من كذب تقىض المطلوب ؛ فيثبت صدق المطلوب. وقد تقدمت أمثلة .

وعلى الطالب أن يجري استعماله استعماله في جميع الضروب شحذا لذهنه . وليراحظ أي -- مقدمة يجب أن يختارها من القياس المفروض ، ليتثنم من التقىض ومن المقدمة الضرب المنتج .

دليل الافتراض

2 - وقد يستدل بدليل الافتراض على انتاج بعض الضروب الذي تكون احدى مقدمتيه جزئية من هذا الشكل أو من الثاني ولا باس بشرحه توثيرا لافكار الطالب . وان

كانوا في غنى عنه بدليل العكس والخلف . وله مراحل ثلاث:

الاولى: الفرض، وهو أن نفرض اسماء خاصا للبعض الذي هو مورد الحكم في القضية الجزئية، فنفرضه حرف (د)؛ لأن في قولنا مثلاً : بعض الحيوان ليس بانسان لابد أن يقصد في البعض شيء معين يصح سلب الإنسان عنه . مثل فرس وقد وطائر ونحوها. فنصلح على هذا الشيء المعين ونسميه (د) ، ففي مثل القضية : بعض م ب يكون «د» عبارة أخرى عن قولنا «بعض م» .

الثانية: استخراج قضيتي صادقتين بعد الفرض فإذاً بعد الفرض المذكور نستطيع أن نحصل على قضيتي صادقتين قطعا :

1 - قضية موجبة كلية ، موضوعها الاسم المفروض ((د)) ومحمولها موضوع القضية ((د))

الجزئية ؛ ففي المثال المتقدم تكون كل د م صادقة ، لأن «د» بعض «م» حسب الفرض، والأعم يحمل على جميع أفراد الأخص قطعاً.

2 - قضية كلية: موجبة أو سالبة تبعاً لكيفية الجزئية ، موضوعها مفهوم المفروض (د) ، ومحمولها مفهوم المفروض (د) ؛ ففي المثال تكون كل دب صادقة ، لأن «د» هو البعض الذي هو كله . «ب». وإذا كانت الجزئية سالبة مثل س م ب تكون «لا دب» صادقة ، لأن «د» هو البعض المسلوب عنه «ب».

الثالثة: الاقترانات المنتجة للمطلوب: لانا بعد استخراج تلك القضيتيين تزيد ثروة معلوماتنا، فنستعملها في تأليف اقترانات نافعة منها ومن المقدمتين للقياس المفروض صدقهما ، لاستخراج النتيجة المطلوب اثبات صدقها .

ولنجرب هذا الدليل بعد أن فهمنا مراحله في الاستدلال على الضرب الخامس من الشكل الثالث ، فنقول :

المفروض كل من ب وس م ح -- (الخامس من الثالث)

المدعى س ب ح

البرهان : بالافتراض

ص: 229

نفرض بعض م (في السالبة الجزئية س م ح) الذي هو ليس ح، انه «د»، فنستخرج

القضيتين الصادقين :

1 - كل د م

2 - لا د ح -

ثم نأخذ القضية رقم (1) ونجعلها صغرى لصغرى الأصل، فيحدث:

كل دم وكل م ب (أول الشكل الأول)

.. كل د ب ..

ثم هذه النتيجة نجعلها صغرى للقضية رقم «2»، فيحدث:

كل د ب ولادح - (ثاني الشكل الثالث)

س ب ح - (وهو المطلوب)

ولنجرب به - ثانياً - في الاستدلال على الضرب الرابع من الشكل الثاني، فنقول :

المفروض : س ب م وكل ح م

المدعى : .. س ب ح -

البرهان : بالافتراض

نفرض بعض ب الذي هو ليس «م» انه «د» وذلك في السالبة الجزئية (س ب م)،

فنستخرج القضيتين الصادقين :

1 - كل د ب

2 - لا د م

ثم تأخذ القضية رقم «2» ونجعلها صغرى لكبرى الأصل، فيحدث:

لام د وكل ح م (ثاني الشكل الثاني)

. لادح

ثم نعكس القضية رقم «1» الى : ع ب د

ونضم هذا العكس إلى النتيجة الأخيرة ونجعله صغرى فيحدث :

ع ب د ح - (رابع الشكل الأول)

.. س ب ح (وهو المطلوب)

فرأيت إننا استعملنا - في الأثناء - العكس المستوى للقضية رقم «1»؛ لانه لولاه لما - استطعنا أن نؤلف قياساً إلا من الشكل الثالث الذي هو متاخر عن الثاني. وكذلك نستعمل هذا العكس في دليل الافتراض على الضرب الثالث من الثاني.

وعلى الطالب أن يستعمل دليل الإفتراض في غير ما ذكرنا من الضروب التي تكون

إحدى مقدماتها جزئية، لزيادة التمررين .

الرد

3 - ومن البراهين على إنتاج الأشكال عدا الأول ، الرد، وهو تحويل الشكل إلى الشكل الأول، أما بتبديل المقدمتين في الشكل الرابع، وأما بتحويل احدى المقدمتين إلى عكسيها المستوى ؛ ففي الشكل الثاني تعكس الكبري في بعض ضروريه القابلة للعكس ، وفي الثالث تعكس الصغرى في بعض ضروريه القابلة للعكس ، كما سبق ... وفي بعض ضروريهما قد تحتاج إلى استعمال نقض المحمول أو عكس النقيض إذا لم نتمكن من العكس المستوى، حتى نتوصل إلى الشكل الأول المنتج نفس النتيجة المطلوبة.

وعلى الطالب أن يطبق ذلك بدقة على جميع ضروب الشكلين لغرض التمررين.

الشكل الرابع

وهو كان الأوسط فيه موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبري عكس الأول ؛ فيكون وضع الأصغر والأكبر في النتيجة يخالف وضعهما في المقدمتين. ومن هنا كان هذا الشكل أبعد الجميع عن مقتضى الطبع غامض الاتاج عن الذهن . ولذا تركه جماعة من علماء المنطق في مؤلفاتهم واكتفوا بالثلاثة الاولى.

ص: 231

يشرط في انتاج هذا الشكل الشروط الثلاثة العامة في كلّ شكل التي تقدم ذكرها

في القواعد العامة .

وهي : الا يتالف من سالبتيين ، ولا من جزئيتين ، ولا من سالبة صغرى وجزئية كبرى .

ويشترط أيضاً فيه شرطان خاصان به :

1 - ألا تكون احدى مقدماته سالبة جزئية .

- كلية الصغرى إذا كانت المقدمة موجبة ؛ فلو أن الصغرى كان موجبة جزئية

لما جاز أن تكون الكبرى موجبة ، بل يجب أن تكون سالبة كلية .

ضروب

بحسب الشروط الخمسة تكون الضروب المنتجة منه خمسة فقط لانه بالشرط الأول تسقط أربعة حاصل ضرب السالبتيين في السالبتيين . وبالثاني تسقط ثلاثة : الجزئيان سواء كانتا موجبيتين أو مختلفتين باليجاب والسلب . وبالثالث يسقط واحد : السالبة الكلية مع الموجبة الجزئية وبالرابع ضربان: السالبة الجزئية صغرى أو كبرى مع الموجبة الكلية . وبالخامس ضرب واحد الموجبة الجزئية الصغرى مع الموجبة الكلية الكبرى .

فالباقي خمسة ضروب نقيم عليها البرهان :

الضرب الأول من موجبيتين كليتين ، ينتج موجبة جزئية .

مثاله : كل إنسان حيوان

وكل ناطق إنسان

.. بعض الحيوان ناطق ..

ويبرهن عليه بالرد بتبدل المقدمتين احدهما في مكان الآخر، فيرتد إلى الشكل الأول، ثم نعكس النتيجة ليحصل المطلوب، فيقال :

المفروض : كل م ب وكل ح - م

- ح ب ع

: البرهان بالرد بتبدل المقدمتين فيحدث :

كل ح - م كل م ب (الأول من الأول)

ع ب ح

وينعكس إلى ع ب ح - (وهو المطلوب)

وانما لا ينبع هذا الضرب كلية لجواز أن يكون الأصغر أعم من الأكبر ، كالمثال .

الثاني: من موجبة كلية وموجبة جزئية ، ينبع موجبة جزئية .

مثاله : كل إنسان حيوان

وبعض الولود إنسان

.. بعض الحيوان ولود

ويبرهن عليه بالرد بتبدل المقدمتين ثم بعكس النتيجة، ولا ينبع كلياً لجواز عموم الأصغر.

الثالث: من سالبة كلية وموجبة كلية ، ينبع سالبة كلية .

مثاله لا شيء من الممكن ب دائم

وكل محل للحوادث ممكّن

... لا شيء من الدائم بمحل للحوادث

ويبرهن عليه أيضاً بالرد بتبدل المقدمتين، ثم بعكس النتيجة .

الرابع من موجبة كلية وسالبة كلية ، ينبع سالبة جزئية .

مثاله : كل سائل يتبخّر

ولا شيء من الحديد بسائل

. بعض ما يتبخّر ليس بحديد

ولا يمكن البرهان عليه بالرد بتبدل المقدمتين، لأن الشكل الأول لا ينبع من

صغيرى سالبة . ولكن يبرهن بعكس المقدمتين، وتأليف قياس الشكل الأول من العكسين ،

لينتج المطلوب، فيقال :

المفروض : كل م ب ولا ح - م

المدعى س ب ح-

:البرهان: نعكس المقدمتين الى :

ع ب م ل ام ح - (رابع الأول)

.. س ب ح - (وهو المطلوب)

الخامس من موجبة جزئية وسالبة كلية ، ينتج سالبة جزئية .

مثاله : بعض السائل يتبخّر

لا شيء من الحديد بسائل

.. بعض ما يتبخّر ليس بحديد

وهذا أيضاً لا يبرهن عليه بتبدل المقدمتين لعين السبب ؛ ويمكن أن يبرهن عليه

بعكس المقدمتين كالسابق ، بلا فرق .

ص: 234

- 1 - برهن على الضرب الثاني ثم الخامس من الشكل الرابع بدليل الافتراض.
- 2 - برهن على الضرب الثالث ثم الرابع من الشكل الرابع به دليل الخلف .
- 3 - برهن على الضرب الرابع من الشكل الثاني بطريقة الرد ، ولكن بأخذ منقوضة محمول كلّ من المقدمتين ثم أخذ العكس المستوى لمنقوضة الكبri، ليتخرج المطلوب.
- 4 - برهن على الضرب الخامس من الشكل الثالث بطريقة الرد . ولكن بأخذ منقوضة محمول كلّ من المقدمتين ثم أخذ العكس المستوى لمنقوضة الكبri لتأليف قياس من الشكل الأول ، ثم عكس نتيجة هذا القياس لعكس القيد الموفق، ليحصل المطلوب.
- 5 - برهن على الضرب الأول ثم الثاني من الشكل الثاني بطريقة الرد ولكن بأخذ منقوضة محمول كلّ من المقدمتين ؛ وعليك الباقي من البرهان فانك ستحتاج إلى استخدام العكس المستوى في كلّ من الضربين لتصل إلى المطلوب، ويتبادر ذلك حسن التفافك ومهارتك في موقع استعماله .
- 6 - جرب أن تبرهن على الضرب الثالث من الشكل الثاني بطريقة الرد بأخذ منقوضة المحمول لكلّ من المقدمتين . وإذا لم تتمكن من الوصول إلى النتيجة فيين السر في ذلك .
- 7 - برهن على ضربين من ضروب الثالث بطريقة الخلف واختر منها ما شئت
(يحسن بالطالب أن يضع بين يديه أمثلة واقعية للضرب التي يبرهن عليها في جميع هذه التمارينات ، ليتضح له الأمر بالمثال أكثر).

تعريفه وحدوده

تقدم معنى القياس الاقترانى الحتمي وحدوده ولا يختلف عنه الاقترانى الشرطى الا من جهة اشتتماله على القضية الشرطية : أما بكلام مقدمته أو مقدمة واحدة ؛ فلذلك تكون حدود الحتمي من جهة اشتتماله على الأوسط والأصغر والأكبر ؛ غاية الأمر ان الحد قد يكون المقدم أو التالى من الشرطية ، كما انه قد يكون الأوسط خاصة جزءاً من المقدم أو التالى وسيجيء .

فاذن بصح أن نعرف بأنه : «الاقترانى الذى كان بعض مقدماته أو كلها من القضايا الشرطية».

أقسامه

للاقترانى الشرطى تقسمان:

1 - تقسميه من جهة مقدماته: فقد يتالف من متصلتين، أو متصلتين ، أو مختلفتين . بالاتصال والانفصال، أو من حملية ومتصلة ، أو من حملية ومنفصلة .
فهذه أقسام خمسة . 2 - تقسميه باعتبار الحد الأوسط جزءاً تماماً أو غير تام فإنه لما كانت الشرطية مؤلفة تاليفاً ثانياً ، أى انها مؤلفة من قضيتين بالأصل، وكل منها مؤلفة من طرفين، فالاشراك بين قضيتين شرطيتين تارة في جزء تام أى في جميع المقدم أو التالى في كل

منهما، وأخرى في جزء غير تام أي في بعض المقدم أو التالي في كلّ منها، وثالثة في جزء تام من مقدمة وجزء غير تام من أخرى ؛ فهذه ثلاثة أقسام :

الأول ما اشتركت فيه المقدمتان في جزء تام منها ، نحو:

كلما كان الإنسان عاقلاً قنع بما يكفيه.

وكلما قنع بما يكفيه استغنى .

كلما كان الإنسان عاقلاً استغنى .

الثاني: ما اشتركت فيه المقدمتان في جزء غير تام منها ، نحو:

إذا كان القرآن معجزة، فالقرآن خالد.

وإذا كان الخلود معناه البقاء فالخالد لا يتبدل.

إذا كان القرآن معجزة ، فإذا كان الخلود معناه البقاء ، فالقرآن لا يتبدل .

فلاحظ بدقة ان التالي من الصغرى : فالقرآن خالد، والتالي من الكبري : فالخالد لا يتبدل، يتتألف منها قياس اقترانني حملني من الشكل الأول ، ينبع : القرآن لا يتبدل.

فنجعل هذه النتيجة تاليًا لشرطية مقدمها مقدم الكبri ؛ ثم نجعل هذه الشرطية تاليًا

لشرطية مقدمها مقدم الصغرى. وتكون هذه الشرطية الأخيرة هي النتيجة المطلوبة. وهذه هي طريقة أخذ النتيجة من هذا القسم إذا تالف من متصلتين . ونحن نكتفي بهذا المقدار من بيان هذا القسم . ولا نذكر أقسامه ولا شروطه لطول الكلام عليها لمخالفته

للطبع الجاري.

الثالث ما اشتركت فيه المقدمتان في جزء تام من احداهما غير تام من الآخر وانما نتصور هذا القسم في المؤلف من الحملية والشرطية وسيأتي شرحه . وشرح شروطه .

أما في الشرطيات المحضة فلابد أن نفرض احدى الشرطيتين بسيطة والأخرى مركبة من حملية وشرطية بالأصل، ليكون الحد المشترك جزءاً تاماً من الأولى وغير تام من الثانية ،

نحو :

إذا كانت النبوة من الله فإذا كان محمد نبياً فلا يترك أمته سدى.

وإذا لم يترك امته سدى وجب أن ينصب هادياً.

... إذا كانت النبوة من الله فإذا كان محمد نبياً وجب أن ينصب هادياً.

فلاحظ ان تالي الصغرى مع الكبرى يتالف منها قياس شرطي من القسم الأول، وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام ، فينتج على نحو الشكل الأول : إذا كان محمد مدانياً وجب أن ينصب هادياً، ثم نجعل هذه النتيجة تالياً لشرطية مقدمها مقدم الصغرى، فتكون هذه الشرطية الجديدة هي النتيجة المطلوبة.

وهذه هي طريقة أخذ النتيجة من هذا القسم الثالث إذا تألف من متصلتين. ونكتفي بهذا البيان عن هذا القسم في الشرطيات الممحضة للسبب المتقدم في القسم الثاني.

*

يبقى الكلام عن القسم الأول وهو ما اشتركت فيه المقدمتان بجزء تام منهما ؛ وعن القسم الثالث في المؤلف من حملية وشرطية . ولما كانت هذه الأقسام موافقة لطبع الجاري، فنحن توسيع في البحث عنها إلى حد ما، فنقول : ينقسم كما تقدم - الاقترانى الشرطى إلى خمسة أقسام من جهة كون المقدمتين من المتصلات أو المخالفات أو المختلافات، فيجعل البحث متسلسلاً حسب هذه الأقسام :

1 - المؤلف من المتصلات

هذا النوع - إذا اشتركت مقدمتاها بجزء تام منهما يلحق بالاقترانى الحتمى حذو القذة بالقذة من جهة تأليفه للاشكال الأربعية ، ومن جهة شروطها في الكم والكيف، وم---ن جهة النتائج وبيانها بالعكس والخلف والاقتراض .

فلا حاجة إلى التفصيل والتكرار وإنما على الطالب أن يغير الحتمية بالشرطية المتصلة . نعم يشرط أن يتالف من لزوميتين . وهذا شرط عام لجميع أقسام الاقترانات الشرطية المتصلة ؛ لأن الاقترانات لا حكم لها في الاتصال، نظراً إلى أن العلاقة بين حدودها ليست ذاتية ، وإنما يتالف منها صورة قياس غير حقيقي.

المنفصلة إنما تدل على العناد بين طرفيها في الصدق والكذب، فإذا اقترنـت بمنفصلة أخرى تـشترك معهما في جـزءـ تـام أو غـيرـ تـامـ، فقد لا يـظـهـرـ الـارـتبـاطـ بينـ الطـرـفـينـ عـلـىـ وـجـهـ نـسـطـعـيـعـ أـنـ نـحـصـلـ عـلـىـ تـيـجـةـ ثـابـتـةـ، لـاـنـ عـنـادـ شـيـءـ لـأـمـرـيـنـ لـاـ يـسـتـلـزـمـ عـنـادـ

مـنـ بـيـنـهـمـاـ وـلـاـ يـسـتـلـزـمـ عـدـمـهـ، وـهـذـاـ نـظـيرـ مـاـ قـلـنـاهـ فـيـ السـالـبـتـيـنـ فـيـ القـاعـدـةـ الثـانـيـةـ مـوـقـوـعـدـ الـعـامـةـ مـنـ أـنـ مـبـاـيـنـةـ شـيـءـ لـأـمـرـيـنـ لـاـ يـسـتـلـزـمـ تـبـاـيـنـهـمـاـ وـلـاـ عـدـمـهـ، فـاذـنـ لـاـ اـنـتـاجـ بـيـنـ مـنـفـصـلـتـيـنـ، فـلاـ قـيـاسـ مـؤـلـفـةـ مـنـ مـنـفـصـلـاتـ.

وـهـذـاـ صـحـيـحـ إـلـىـ حـدـ ماـ إـذـاـ أـرـدـنـاـ أـنـ نـجـمـدـ عـلـىـ مـنـفـصـلـتـيـنـ عـلـىـ حـالـهـمـاـ، وـلـكـ--نـ مـنـفـصـلـةـ تـسـتـلـزـمـ مـتـصـلـةـ، فـيمـكـنـ تـحـوـيـلـهـاـ إـلـىـ هـاـ، فـإـذـاـ حـولـنـاـ مـنـفـصـلـتـيـنـ مـعـاـ تـأـلـفـ الـقـيـاسـ مـنـ مـتـصـلـتـيـنـ يـنـتـحـ مـتـصـلـةـ. وـإـذـاـ أـرـدـنـاـ أـنـ نـصـرـ عـلـىـ جـعـلـ النـتـيـجـةـ مـنـفـصـلـةـ، فـإـنـ مـتـصـلـةـ أـيـضـاـ يـمـكـنـ تـحـوـيـلـهـاـ إـلـىـ مـنـفـصـلـةـ لـازـمـةـ لـهـاـ، فـنـحـصـلـ عـلـىـ تـيـجـةـ مـنـفـصـلـةـ كـمـاـ نـرـيـدـ وـوـلـيـهـ لـاـ بـدـ لـنـاـ أـوـلـاـ مـنـ مـعـرـفـةـ تـحـوـيـلـ مـنـفـصـلـةـ إـلـىـ مـتـصـلـةـ لـازـمـةـ لـهـاـ وـبـالـعـكـسـ، قـبـلـ الـبـحـثـ عـنـ هـذـاـ النـوـعـ مـنـ الـقـيـاسـ، فـقـوـلـ:

تحويل المنفصلة الموجبة إلى متصلة

قد بينا في محله أن أقسام المنفصلة ثلاثة :

1 - الحقيقة: وهي تستلزم أربع متصلات موافقة لها في الكم والكيف فيجوز تحويلها إلى كل واحد منها ، فمنها متصلتان مقدم كل واحدة منهما عين أحد الطرفين وبالتالي تقىض الآخر . لأن الحقيقة لما دلت على استحالة الجمع بين طرفيها ، فإذا تحقق أحدهما فإنه يستلزم انتفاء الآخر . ومنها متصلتان مقدم كل واحدة منها تقىض أحد الطرفين وبالتالي عين الآخر ، لأن الحقيقة أيضاً تدل على استحالة الخلو من طرفيها ، فإذا ارتفع أحدهما فهو يستلزم تتحقق الآخر ، فإذا صدق قولنا :

ص: 239

العدد اما زوج أو فرد (قضية حقيقة)

صدقت المتصلات الأربع :

1 - إذا كان العدد زوجا فهو ليس بفرد.

2 - إذا كان العدد فردا فهو ليس بزوج .

3- إذا لم يكن العدد زوجا فهو فرد.

4 - إذا لم يكن العدد فردا فهو زوج .

2 - مانعة الجمع: وهي تستلزم المتصلتين الأوليتين اللتين مقدم كل واحدة منهما عين أحد الطرفين وبالتالي تقىض الآخر، لأنها كالحقيقة في دلالتها على

استحالة الجمع

ولا تدل على استحالة الخلو ، فإذا صدق :

الشيء أما شجر أو حجر (مانع جمع)

صدقت المتصلتان :

1 - إذا كان الشيء شجراً فهو ليس بحجر.

2 - إذا كان الشيء حجراً فهو ليس بشجر .

ولا تصدق المتصلتان :

إذا لم يكن الشيء شجراً فهو حجر .

4 - إذا لم يكن الشيء حجرا فهو شجر.

3 - مانعة الخلو: وهي تستلزم المتصلتين الآخريتين فقط اللتين مقدم كل واحدة منهما تقىض أحد الطرفين وبالتالي عين الآخر، كالحقيقة في دلالتها على

استحالة الخلو،

ولا تدل على استحالة الجمع، فإذا صدق :

زيد اما في الماء أو لا يغرق (مانعة خلو)

صدقت المتصلتان :

ص: 240

3- إذا لم يكن زيد في الماء فهو لا يغرق

4- إذا غرق زيد فهو في الماء.

ولا تصدق المتصلتان الأوليان :

1- إذا كان زيد في الماء فهو يغرق .

2- إذا غرق زيد فهو ليس في الماء.

تحويل المنفصلة السالبة إلى متصلة

أما المنفصلة السالبة كلية أو جزئية فانها تحول إلى متصلة سالبة جزئية : الحقيقة إلى أربع على نحو الموجبة، وكل من مانعى الجمع والخلو إلى اثنين على نحو الموجبة

أيضاً، فإذا قلنا على نحو الحقيقة :

ليس البتة اما أن يكون الاسم معرباً أو مرفوعاً.

فإنه تصدق المتصلات الأربع الآتية:

1- قد لا يكون إذا كان الاسم معرباً فهو ليس بمرفوع.

2- قد لا يكون إذا كان الاسم مرفوعاً فهو ليس بمعرب .

3- قد لا يكون إذا لم يكن الاسم معرباً فهو مرفوع.

4- قد لا يكون إذا لم يكن الاسم مرفوعاً فهو معرب .

ولا تصدق بعض هذه المتصلات كلياً في هذا المثال؛ فلو جعلنا المتصلة رقم (1)

مثلاً كليلة هكذا :

ليس البتة إذا كان الاسم معرباً فهو ليس بمرفوع.

فانها كاذبة، لصدق تقىضها وهو:

قد يكون إذا كان الاسم معرباً فهو ليس بمرفوع

وهكذا تحول مانعة الجمع والخلو السالبتان . وعلى الطالب أن يضع أمثلة لهما.

والمنفصلة اللزومية الموجبة تستلزم مانعة الجمع ومانعة الخلو المتفقتين معها في

الكم والكيف ، فيجوز تحويلها اليهما .

الأولى : مانعة الجمع تتألف من عين المقدم ونقض التالي لأن المقدم لما كان يستلزم لما كان يجتمع مع نقضه قطعاً، والا لاجتمع النقضان أي التالي ونقضه ؛ فإذا

صدق:

كلما غرق زيد فهو في الماء.

صدقت :

دائماً أما زيد قد غرق أو ليس في الماء (مانعة (جمع)

الثانية: مانعة الخلو تتألف من نقض المقدم وعين التالي، بعكس الأولى ، لأن المقدم لما كان لا يجتمع مع نقض التالي فلا يخلو الامر من نقض المقدم وعين التالي، والا لو خلا منهما با أن يرتفعا معا وارتفاع نقض المقدم بالمقدم وارتفاع التالي بنقضه فمعناه أنة جاز اجتماع المقدم ونقض التالي وهذا خلف ففي المثال المقدم لا بد أن تصدق :

دائماً أما زيد لم يغرق أو في الماء (مانعة خلو)

والسالبة تحمل على الموجبة في تحويلها إلى مانعة الجمع ومانعة الخلو المتفقتين معها في الكم والكيف.

التأليف من المنفصلات وشروطه

بعد هذا التمهيد المتقدم نشرع في موضوع البحث، فنقول : لما كان المقدم وال التالي في المنفصلة لا امتياز بينهما، فكذلك لا يكون بين المنفصلتين المؤلفتين امتياز بالطبع،

فaiهما جعلتها الصغرى صح لك ؛ فلا تتألف من هذا النوع الأشكال الأربعية .

ولكن لما كانت المنفصلتان يحولان إلى متصلتين، فنبغي أن تراعي صورة التأليف

بين المتصلتين، وعلى أي شكل تكون الصورة؛ ولابد من مراعاة شروط ذلك الشكل الحادث ؛ ولذا قد يضطر إلى جعل احدى المقدمتين بالخصوص صغرى، ليأتلف شكل متوفرة فيه الشروط .

أما شروط هذا النوع فللمنطقيين فيها كلام واختلاف كثير . والظاهر أن الاختلاف ناشيء من عدم مراعاة وجوب تحويل المنفصلة إلى متصلة، فيلاحظ أخذ النتيجة من المتصلتين رأساً ؛ فذكر بعضهم أو أكثرهم أن من جملة الشروط ايجاب المقدمتين معاً وألا يكونا مانعية جمع ولا حقيقيتين. ولكن لو حولنا المتصلتين إلى متصلتين فإذا نجدهما ينتجان ولو كانت أحدهما سالبة أو كلاهما مانعية جمع أو حقيقيتين . غير انه يجب أن تزلف المتصلتان على صورة قياس من أحد الأشكال الأربع حاويا على شروط ذلك القياس - فمثلاً لو كانت المقدمتان مانعية جمع وجب تحويلهما إلى متصلتين يؤلفان قياسا من الشكل الثالث كما سيأتي مثاله . أما لو تالفا على غير هذا الشكل فانهما لا ينتجان ، لعدم توفر شروط ذلك الشكل .

وعليه فنستطيع أن نقول : لهذا النوع شرط واحد عام ، وهو أن يصح تحويل المتصلتين إلى متصلتين يؤلفان قياسا من أحد الأشكال الأربع حاويا على شروط ذلك الشكل . وعلى الطالب أن يبذل جهده لاستخراج جميع المتصلات الالازمة للمقدمتين ، ثم يقارن بعضها ببعض ليحصل على صورة القياس المنتج لمطلوبه .

طريقة أخذ النتيجة

مما قدم كله نعرف الطريقة التي يلزم اتباعها لاستخراج النتيجة في هذا النوع. ونحن حسب الفرض ائما نبحث عن خصوص القسم الأول منه ، وهو ما اشتربت فيه المقدمتان بجزء تام منهما . فعلينا أن نتبع ما يأتي .

1- نحول كلا من المتصلتين إلى جميع المتصلات التي يمكن أن تحول إليها. وقد

تقدما أن الحقيقة تحول إلى أربع متصلات وكلا من مانعية الجمع والخلو إلى اثنتين.

2 - نقارن بين المتصلات المحولة من احدى المقدمتين وبين المتصلات المحولة من الاخرى، فنختار الصورة التي يتكرر فيها حد أو سط وتكون على شكل توفر فيه شروطه وعلى الأكثر تكون الصورة المنتجة أكثر من واحدة ويكفينا أن نختار واحدة منها تتيح المطلوب.

3- نأخذ النتيجة متصلة ونحو لها - إذا شئناً - إلى منفصلة لازمة لها أما مانعة جمع أو مانعة خلو .

فمثلاً لو كان القياس مؤلفاً من حقيقتين، نحوال الأولى إلى أربع متصلات والثانية إلى أربع أيضاً، فيحدث من مقارنة الأربع بالأربع ست عشرة صورة. وعند فحصها نجد ثمانية منها لا يتكرر فيها حد أو سط فلا يتتألف منها قياس، والثماني الباقية ينتج بعضها الملازمة بين عيني الطرفين في الحقيقتين، وبعضها الآخر الملازمة بين تقسيطيهما، وذلك ب مختلف الأشكال، وينبغي أن يختار الطالب منها ما هو أمس بمطلبته.

ولأجل التمرین نختبر بعض الأمثلة :

لو أن حاكماً جيء له بمتهم في قتل، وعلى ثوبه بقعة حمراء ، ادعى المتهم أنها حبر ، فأول شيء يصنعه الحاكـم لأجل التوصل إلى ابطال دعوى المتهم أو تأييده، أن يقول :

هذه البقعة أما دم أو حبر (مانعة جمع)

وهي أما دم أو لا تزول بالغسل (مانعة خلو)

فتتحول مانعة الجمع إلى المتصلتين :

1 - كلما كانت البقعة دماً فهي ليست بحبر .

2 - كلما كانت حبراً فهي ليست بدم .

وتتحول مانعة الخلو إلى المتصلتين :

3- كلما لم تكن البقعة دماً فلا تزول بالغسل.

4- كلما زالت البقعة بالغسل فهي دم.

وبمقارنة المتصلتين رقم 1 و 2 بالمتصلتين رقم 3 و 4 تحدث أربع صور : اثنان منها

لا ينكرر فيها حد أو سط ، وهما المؤلفتان من رقم 1، 3 ومن رقم 2، 4 .

أما المؤلفة من رقم 1، 4 فهي من الشكل الأول إذا جعلنا رقم 4 صغرى، فينتج ما

يأتي : كلاما كانت البقعة تزول بالغسل فليست بحبر . ويمكن تحويل هذه النتيجة المتصلة إلى المنفصلين :

أما أن تزول البقعة بالغسل وأما أن تكون حبراً . (مانعة جمع)

وأما ألا تزول بالغسل أو ليست بحبر . (مانعة خلو)

وأما المؤلفة من رقم 2 ، 3 فهي من الشكل الأول أيضاً ينتج ما يلي:

كلما كانت البقعة حبراً فلا تزول بالغسل .

ويمكن تحويل هذه النتيجة إلى المنفصلين :

أما أن تكون البقعة حبراً وأما أن تزول بالغسل . (مانعة جمع)

واما ألا تكون حبراً أو لا تزول بالغسل (مانعة خلو)

ولاحظ ان هاتين المنفصلتين عين المنفصلتين للنتيجة الاولى . وليس الفرق الا بتبديل الطرفين التالي والمقدم. وليس هذا ما يوجب الفرق في المنفصلة إذ لا تقدم طبعي بين جزيتها كما تقدم مراراً.

3 - المؤلف من المتصلة والمنفصلة

اشارة

أصنافه

وهذا النوع أيضاً ينقسم إلى الأقسام الثلاثة ؛ ونحن حسب الفرض إنما نبحث عن--ن

القسم الأول منه وهو المشترك في جزء تام من المقدمتين.

وأصناف هذا القسم أربعة ، لأن المتصلة أما صغرى أو كبرى، وعلى التقديرتين أما أن يكون الحد المشترك مقدمها أو تاليها ؛ فهذه أربعة . أما المنفصلة فلا فرق فيها بين أن يكون الحد المشترك مقدمها أو تاليها، إذ لا امتياز وبالطبع بين جزيتها .

لا يلتزم الإنتاج من المتصلة والممنفصلة إلا برد الممنفصلة إلى متصلة . فيتألف القياس حينئذٍ من متصلتين . فيرجع إلى النوع الأول وهو المؤلف من متصلتين في شروطه وانتاجه ؛ فإن أمكن بارجاع الممنفصلة إلى المتصلة تأليف قياس منتج من أحد الأشكال الأربع حاوياً على الشروط ، فذاك ، والا كان عقيماً.

وبعضهم اشترط فيه ألا تكون الممنفصلة سالبة ؛ وهذا الشرط صحيح إلى حد ما، لأن الممنفصلة السالبة أئمّا تحول إلى متصلة سالبة جزئية والسايبة الجزئية ليس لها موقع في الإنتاج في جميع الأشكال إلا في الضرب الخامس من الشكل الثالث المؤلف من موجبة كلية وسائلة جزئية والضرب الرابع من الشكل الثاني المؤلف من سالبة جزئية وموجبة

كلية . وهذان الضربان نادران.

وعليه فالمنفصلة السالبة إذا أمكن - بتحويلها إلى متصلة سالبة جزئية - أن تلتف مع المتصلة المذكورة في الأصل أحد الضربين المذكورين، فإن القياس يكون منتجاً، فليس هذا الشرط صحيحاً على إطلاقه . مثلاً إذا قلنا :

ليس البتة أماناً أن يكون هذا إنساناً أو فرساً (مانعة خلو)

وكلما كان هذا إنساناً كان حيواناً

فإنّهما لا ينتجان، لانه إذا حولنا الممنفصلة إلى متصلة، لا تلتف مع المتصلة المفروضة شكلاً منتجاً، إذ أن هذه الممنفصلة مانعة الخلو تحول إلى المتصلتين :

1 - قد لا يكون إذا لم يكن هذا إنساناً فهو فرس.

2 - قد لا يكون إذا لم يكن هذا فرساً فهو إنسان .

فلو قرنا المتصلة رقم «1» بالمتصلة الأصلية لا يتكرر فيها حد أو سط ؛ ولو قرنا المتصلة رقم «2» بالأصلية كان من الشكل الأول أو الرابع ، ولا تنتج السالبة الجزئية فيهما .

ولو أردنا أن نبدل من المتصلة الأصلية قولنا :

كلما كان هذا ناطقاً كان إنساناً.

أنّها تؤلّف مع المتّصلة رقم «2» الضرب الرابع من الشكل الثاني ؛ فينتج : قد لا يكون إذا لم يكن هذا فرسا فهو ناطق .

4 - المؤلّف من الحملية والمتّصلة

اشاره

أصنافه

يجب في هذا النوع أن يكون الاشتراك في جزء تام من الحملية غير تام من المتّصلة كما تقدمت الاشارة إليه ؛ فله قسم واحد، لأن جزء الحملية مفرد، وجزء الشرطية قضية بالاصل ؛ فلا يصح فرض أن يكون الجزء المشترك تماماً فيهما ولا غير تام فيهما . وهذا

واضح.

وهذا النوع أربعة أصناف، لأن المتّصلة أمّا صغرى أو كبرى، وعلى التقديرتين فالشركة أمّا في مقدم المتّصلة أو في تاليها ، فهذه أربعة . والقريب منها إلى الطبع صنفان .

وهما ما كانت الشركة فيهما في تالي المتّصلة ، سواء كانت صغرى أو كبرى .

طريقة أخذ النتيجة

ولأخذ النتيجة في جميع هذه الأصناف الأربع تتبع ما يلي :

1 - أن تقارن الحملية مع طرف المتّصلة التي وقعت فيه الشركة، فنؤلّف منها قياساً

حملياً من أحد الأشكال الأربع حاوياً على شروط الشكل، لينتاج قضية حملية.

2 - نأخذ نتيجة التأليف السابق وهي الحملية الناتجة ، فنجعلها مع طرف المتّصلة الآخر الخالي من الاشتراك ، لتألّف منها النتيجة متّصلة أحد طرفيها نفس طرف المتّصلة الخالي من الاشتراك سواء كان مقدماً أو تالياً، فيجعل أيضاً مقدماً أو تالياً، والطرف الثاني

الحملية الناتجة من التأليف السابق .

مثاله :

كلما كان المعدن ذهباً ، كان نادراً.

ص: 247

كل نادر ثمين.

.. كلما كان المعدن ذهباً ، كان ثميناً.

فقد ألفنا قياساً حملياً من تالي المتصلة ونفس الحملية أنتج من الشكل الأول: كان

المعدن ثميناً. ثم جعلنا هذه النتيجة تاليًّا للنتيجة المتصلة مقدمها مقدم المتصلة الأولى وهو طرفها الذي لم تقع فيه الشركة.

مثال ثان :

لا أحد من الأحرار بذليل.

وكلما كانت الحكومة ظالمة ، فكل موجود في البلد ذليل.

وكلما كانت الحكومة ظالمة ، فلا أحد من الأحرار بموجود في البلد.

فقد ألفنا قياساً حملياً من الحملية وتالي المتصلة أنتج من الشكل الثاني : لا أحد من

الأحرار بموجود في البلد. ثم جعلنا هذه النتيجة تاليًّا لمتصلة مقدمها مقدم المتصلة في الأصل ، وهو طرفها الذي لم تقع فيه الشركة.

الشروط

أما شروط انتاج هذه الأصناف الأربع ، فلا نذكر منها الا شروط القريب إلى الطبع منها ، وهما الصنفان اللذان تقع الشركة فيهما في تالي المتصلة ، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، كما مثلنا لها . وشرطهما :

أولاًً: أن يتتألف من الحملية وتالي المتصلة شكل يشتمل على شروطه المذكورة في القياس الحملي .

ثانياً: أن تكون المتصلة موجبة ؛ فلو كانت سالبة ، فيجب أن تحول إلى موجبة لازمة لها بنقض محمولها ، أي تحول إلى منقوضة المحمول. وحينئذ يتتألف القياس الحملي من الحملية في الأصل ونقض تالي المتصلة ، مستهلاً على شروط الشكل الذي يكون منه

مثاله :

ص: 248

ليس البتة إذا كانت الدولة جائرة، فبعض الناس أحراز.

وكل سعيد حر

فإن المتصلة السالبة الكلية، تحول إلى منقوضة محمولها موجبة كلية، هكذا :

كـلـما كـانـتـ الدـولـةـ جـائـرـةـ فـلاـ شـيـءـ مـنـ النـاسـ بـأـحـرـارـ.

وبضمها إلى الحملية ينتج من الشكل الثاني، على نحو ما تقدم فيأخذ النتيجة، هكذا :

كـلـماـ كـانـتـ الدـولـةـ جـائـرـةـ ،ـ فـلاـ شـيـءـ مـنـ النـاسـ بـسـعـدـاءـ.

تبنيه: لهذا النوع - وهو المؤلف من الحملية والمتصلة - أهمية كبيرة في الاستدلال لا سيما أن قياس الخلف ينحل إلى أحد صنفيه المطبوعين. ولتكن هذا على بالك ؛ فإنّه

سيأتي كيف ينحل قياس الخلف إليه.

5 - المؤلف من الحملية والمنفصلة

اشارة

وهذا النوع كسابقه يجب أن يكون الاشتراك فيه في جزء تام من الحملية غير تام من

المنفصلة . وقد تقدم وجهه.

غير أن الشركة فيه للحملية قد تكون مع جميع أجزاء المنفصلة وهو القريب إلى. الطبع وقد تكون مع بعضها . وعلى التقديرتين تقع الحملية أما صغرى أو كبرى ؛ فهذه أربعة

أصناف .

مثاله :

1 - الثلاثة عدد.

2 - العدد اما زوج أو فرد .

الثلاثة أما زوج أو فرد.

وهذا المثال من الصنف الأول المؤلف من حملية صغرى مع كون الشركة مع جميع

أجزاء المنفصلة، لأن المنفصلة في المثال بتقدير : دائمًا أمّا العدد زوج وأمّا العدد فرد.

فكلمة العدد المشتركة بين المقدمتين موجودة في جزئي المنفصلة معاً.

أما أخذ النتيجة في المثال فقد رأيت أنا اسقطنا الحدّ المشترك ، وهو كلمة عدد،

وأخذنا جزء الحملية الباقي مكانه في النتيجة التي هي منفصلة أيضاً وهو على منهاج

الشكل الأول في الحتمي .

وهكذا نصنع في أخذ نتائج هذا النوع ونكتفي بهذا المقدار من البيان عن هذا النوع.

خاتمة

قد أطلنا في بحث الاقترانات الشرطية على خلاف المعهود في كتب المنطق المعتاد تدريسها ، نظراً إلى كثرة فائدتها وال الحاجة إليها ؛ فإن أكثر البراهين العلمية تبني على الاقترانات الشرطية؛ وإن كنا تركنا كثيراً من الأبحاث التي لا يسعها هذا المختصر ، واقتصرنا على أهم الأقسام التي هي أشد علواً بالطبع.

ص: 250

تعريفه وتأليفه

تقدم ذكر هذا القياس وتعريفه ؛ وهو من الأقىسة الكاملة ؛ أي التي لا يتوقف الانتاج

فيها على مقدمة أخرى ، كقياس المساواة ونحوه على ما سيأتي في التتابع .

ولما تقدم ان الاستثنائي يذكر فيه بالفعل أما عين النتيجة أو تقريضها، فهنا نقول : يستحيل أن تكون النتيجة مذكورة بعينها أو بنتقريضها على أنها مقدمة مستقلة مسلم بصدقها ؛ لأنه حينئذ يكون الانتاج مصادرة على المطلوب. فمعنى أنها مذكورة بعينها أو بنتقريضها أنها مذكورة على أنها جزء من مقدمة .

ولما كانت هي بنفسها قضية ومع ذلك تكون جزء قضية ، فلا بد أن يفرض أن المقدمة

المذكورة فيها قضية شرطية لأنها تتألف من قضيتيين بالاصل . فيجب أن تكون- على هذا الحد مقدمة هذا القياس شرطية . أما المقدمة الأخرى فهي الاستثنائية أي المشتملة على أداة الاستثناء التي من أجلها سمى القياس استثنائياً .

والاستثنائية يستثنى فيها أحد طرفي الشرطية أو تقريضه لينتاج الطرف الآخر أو تقريضه على ما سيأتي تفصيله .

تقسيمه

وهذه الشرطية قد تكون متصلة وقد تكون منفصلة ، وبحسبها ينقسم هذا القياس إلى

الاتصال والانفصال .

ويشترط في هذا القياس ثلاثة أمور :

1 - كلية احدى المقدمتين ، فلا ينبع من جزئيتين .

2 - ألا تكون الشرطية اتفاقية .

3 - ايجاب الشرطية . ومعنى هذا الشرط في المتصلة خاصة أن السالبة تحول إلى موجبة لازمة لها، فتوضع مكانها.

ولكل من القسمين المتقدمين حكم في الاتتاج ، ونحن نذكرهما بالتفصيل :

حكم الاتصال

لأخذ النتيجة من الاستثنائي الاتصال طريقتان :

1 - استثناء عين المقدم ليتحقق عين التالي . لأنه إذا تحقق الملزوم تتحقق اللازم قطعاً،

سواء أكان اللازم أعم أم مساوياً . ولكن لو استثنى عين التالي فإنه لا يجب أن ينبع عين

المقدم ، لجواز أن يكون اللازم أعم . وثبوت الأعم لا يلزم منه ثبوت الأخص .

مثاله :

كلما كان الماء جارياً كان معتضماً . لكن هذا الماء جار .. فهو معتصم .

قلو قلنا : لكنه معتصم ، فإنه لا ينبع فهو جار ، لجواز أن يكون معتضماً وهو راكد كثير .

2 - استثناء نقىض التالي ليتحقق نقىض المقدم لأنه إذا انفهى اللازم انفهى الملزوم قطعاً، حتى لو كان اللازم أعم ، ولكن لو استثنى نقىض المقدم فإنه لا ينبع نقىض التالي لجواز أن يكون اللازم أعم وسلب الأخص لا يستلزم سلب الأعم ، لأن نقىض الأخص أعم

من نقىض الأعم .

مثاله :

ص: 252

كلما كان الماء جارياً كان معتصماً. لكن هذا الماء ليس بمعتصم ... فهو ليس بجار.

فلو قلنا: «لكنه ليس بجار» فإنه لا ينبع ليس بمعتصم لجواز الا يكون جارياً، وهو معتصم لأنه كثير.

حكم الانفصالي

لأخذ النتيجة من الاستثنائي الانفصالي ثلات طرق:

1 - إذا كانت الشرطية حقيقة، فإن استثناء عين أحد الطرفين ينبع تقىض الآخر، واستثناء تقىض أحدهما ينبع عين الآخر؛ فإذا قلت :

العدد اما زوج أو فرد،

فإن الاستثناء يقع على أربع صور هكذا :

أ - لكن هذا العدد زوج ينبع فهو ليس بفرد

ب - لكن هذا العدد فرد ينبع فهو ليس بزوج

ج لكن هذا العدد ليس بزوج ينبع فهو فرد

د لكن هذا العدد ليس بفرد ينبع فهو زوج

وهو واضح لا عسر فيه . هذا إذا كانت المنفصلة ذات جزئين. وقد تكون ذات ثلاثة أجزاء فأكثر ، مثل : الكلمة اما اسم او فعل او حرف. فإذا استثنيت عين أحدها قلت مثلاً: لكنها اسم فإنه ينبع حمليات بعدد الأجزاء الباقية فتقول : «فهي ليست فعلاً، وليس

حراً».

وإذا استثنيت تقىض أحدهما قلت مثلاً: «لكنها ليست اسمًا»، فإنه ينبع منفصلة من أعيان الأجزاء الباقية، فتقول : «فهذه الكلمة أما فعل أو حرف» . وقد يجوز بعد هذا أن تعتبر هذه النتيجة مقدمة لقياس استثنائي آخر ، فستثنى عين أحد اجزائها أو تقىضه، لينحصر في جزء معين .

وهكذا يمكن أن تستعمل هذه الطريقة لو كانت أجزاء المنفصلة أكثر من ثلاثة

فستوفي الاستثناءات حتى يبقى قسم واحد ينحصر فيه الأمر. وقد تسمى هذه الطريقة طريقة الدوران والتردید أو برهان السبر ،والتقسيم ، أو برهان الاستقصاء كما سبق أن برهنا به لبيان النسبة بين النقيضين في بحث النسب في الجزء الأول . وهذه الطريقة نافعة كثيراً في المناقضة والجدل.

2 - إذا كانت الشرطية مانعة خلو ، فإن استثناء تقىض أحد الطرفين ينبع عين الآخر . ولا ينبع . ولا ينبع استثناء عين أحدهما تقىض الآخر ، لأن المفروض أنه لا مانع من الجمع بين العينتين فلا يلزم من صدق أحدهما كذب الآخر .

3 - إذا كانت الشرطية مانعة جمع ، فإن استثناء عين أحد الطرفين ينبع تقىض الآخر . ولا ينبع استثناء تقىض أحدهما عين الآخر ، لأن المفروض أنه يجوز أن يخلو الواقع منهمما ؛ فلا يلزم من كذب أحدهما صدق الآخر . وهذا وما قبله واضح .

القياس المضمر أو الضمير

انا في أكثر كلامنا وكتاباتنا نستعمل الاقيسة وقد لا نشعر بها، ولكن على الغالب لا نلتزم بالصورة المنطقية للقياس . فقد نحذف احدى المقدمات أو النتيجة اعتماداً على وضوحاها أو ذكاء المخاطب أو لغفلة ؛ كما انه قد نذكر النتيجة أولاً قبل المقدمات أو نخالف الترتيب الطبيعي للمقدمات. ولذا يصعب علينا أحياناً أن نرد كلامنا إلى صورة قياس كاملة .

والقياس الذي تحذف منه النتيجة أو إحدى المقدمات يسمى القياس المضمر وما حذفت كبراه فقط يسمى ضميراً كما إذا قلت : «هذا إنسان لانه ناطق». وأصله هذا :

هذا ناطق (صغرى)

وكل ناطق إنسان (كبرى)

.. فهو إنسان (نتيجة)

فحذفت منه الكبرى وقدمت النتيجة .

وقد تقول : هذا إنسان لأن كل ناطق إنسان، فتحذف الصغرى مع تقديم النتيجة .

وقد تقول : هذا ناطق لأن كل ناطق إنسان؛ فتكتفي بالمقدمتين عن ذكر النتيجة لأنها معلومة ، وقس على ذلك ما يمر عليك .

أذنكم تذكرنانا في أول الكتاب ذكرنا ان العقل تمر عليه خمسة أدوار لأجل أن يتوصل إلى المجهول. وقلنا ان الأدوار الثلاثة الأخيرة منها هي الفكر وقد طبقنا هذه الأدوار على كسب التعريف في آخر الجزء الأول . والآن حل الوقت الذي نطبق فيه هذه الأدوار على كسب المعلوم التصديقي بعدما تقدم من درس أنواع القياس.

فلنذكر تلك الأدوار الخمسة لنوضحها :

- 1 - مواجهة المشكل: ولا شك أن هذا الدور لازم لمن يفكر لكتاب المقدمات لتحصيل أمر مجهول لأنه لو لم يكن عنده أمر مجهول مشكل قد التفت إليه وواجهه فوقع في حيرة من الجهل به لما فكر في الطريق إلى حلها . ولذا يكون هذا الدور من مقدمات الفكر لا من الفكر نفسه .
- 2 - معرفة نوع المشكل والغرض من معرفة نوعه أن يعرف من جهة الهيئة أنه قضية حملية أو شرطية متصلة أو منفصلة موجبة أو سالبة معدولة أو محصلة موجهة أو غير موجهة ، وهكذا، ثم يعرفه من جهة المادة انه يناسب أي العلوم والمعارف أو أي القواعد والنظريات . ولا شك ان هذه المعرفة لازمة قبل الاشتغال بالتفكير وتحصيل المقدّمات والا لوقف في مكانه وارتطم بحر من المعلومات لا تريده الا جهلاً فيتبدل ذهنه ولا يستطيع الانتقال إلى معلوماته فضلاً عن أن ينظمها ويحل بها المشكل . فلذا كان هذا الدور لابد منه للتفكير ؛ وهو من مقدماته لا منه نفسه .
- 3 - حركة العقل من المشكل إلى المعلومات وهذا أول أدوار الفكر وحركاته ، فإن الإنسان عندما يفرغ من مواجهة المشكل ومعرفة نوعه يفزع فكره إلى طريق حلها فيرجع إلى المعلومات التي اختزناها عنده ليقتضي عنها ليقتضي منها ما يساعد على الحل . فهذا الفزع والرجوع إلى المعلومات هو حركة للعقل وانتقال من المجهول إلى المعلوم ، وهو مبدأ التفكير ، فلذا كان أول أدوار الفكر .
- حركة العقل بين المعلومات وهذا هو الدور الثاني للتفكير وهو أهم الأدوار

والحركات وأشتها ، وبه يمتاز المفكرون وعنه تزل الأقدام ويتوتر المغرورون؛ فمن استطاع أن يحسن الفحص عن المعلومات ويرجع إلى البديهيات فيجد ضالته التي توصله حقاً إلى حل المشكل، فهذا الذي أوتي حظاً عظيماً من العلم. وليس هناك قواعد مضبوطة لفحص المعلومات وتحصيل المقدمات الموصولة إلى المطلوب من حل المشكل وكشف المجهول.

ولكن لنا طريقة عامة يمكن الركون اليها لكتاب المقدمة نسميها التحليل ولاجلها

عقدنا هذا الفصل فنقول :

إذا واجهنا المشكل فلا بد أنه قضية من القضايا ولتكن حملية، فإذا أردنا حلها من طريق الاقترانى الحملى نتبع ما يلى:

أولاًً: نحلل المطلوب وهو حملية بالفرض إلى موضوع محمول ولابد أن الموضوع يكون الحد الأصغر في القياس والمحمول الحد الأكبر فيه فنضع الأصغر والأكبر كلاً منهما على حدة.

ثانياً: ثم نطلب كلّ ما يمكن حمله على الأصغر والأكبر وكلّ ما يمكن حمل الأصغر والأكبر عليه سواء كان جنساً أو نوعاً أو فصلاً أو خاصةً أو عرضاً عاماً. ونطلب أيضاً كلّ ما يمكن سلبه عن كلّ واحد منهما وكلّ ما يمكن سلب كلّ واحد منهما عنه. فتحصل عندنا عدة قضايا حملية إيجابية وسلبية.

ثالثاً ثم نظر فيما حصلنا عليه من المعلومات فنلائم بين القضايا التي فيها الحد الأصغر يكون موضوعاً أو محمولاً من جهة وبين القضايا التي فيها الحد الأكبر يكون موضوعاً أو محمولاً من جهة أخرى؛ فإذا استطعنا أن نلائم بين قضيتيمن الطرفين على وجه يتالف منهما شكل من الأشكال متوفرة فيه الشروط فقد نجحنا واستطعنا أن نتوصل إلى المطلوب، وإلا فعلينا أن نلتمس طريقاً آخر.

وهذه الطريقة عيناً تتبع إذا كان المطلوب قضية شرطية؛ فنؤلف معلوماتنا من قضايا

شرطية إذا لم نختبر ارجاع الشرطية إلى حملية لازمة لها.

وإذا أردنا حل المطلوب من طريق القياس الاستثنائي نتبع ما يلي :

أولاًً: نفحص عن كل ملزمات المطلوب وعن كل لوازمه ثم عن كل ملزمات تقضيه

وعن كل لوازمه.

ثانياً: ثم نفحص عن كل ما يعاند تقضيه صدقاً وكذباً أو صدقاً فقط أو كذباً فقط.

ثالثاً: ثم نؤلف من الفحص الأول قضايا متصلة إذا وجدنا ما يؤلفها ونستثنى عين المقدم ونقض التالى من كل من القضايا المؤلفة فأيهمما يصح يتالف به قياس استثنائي اتصالى ننتقل منه إلى المطلوب.

أو نؤلف من الفحص الثاني قضايا منفصلة حقيقة أو من أختيها إذا وجدنا أيضاً ما يؤلفها ونستثنى عين الجزء الآخر المعاند للمطلوب أو تقضيه ونستثنى تقضىن الجزء الآخر في جميع القضايا المؤلفة فأيضاً يصح، يتالف به قياس استثنائي اتصالى ننتقل منه إلى المطلوب .

5 - حركة العقل من المعلومات إلى المجهول: وهذه الحركة آخر مرحلة من الفكر عندما يتم له تأليف قياس منتج؛ فإنه لا بد أن ينتقل منه إلى النتيجة التي تكون هي المطلوب

وهي حل المشكل.

تمهيد وتعريف

لابد للاستدلال على المطلوب من الانتهاء في التحليل إلى مقدمات بديهية لا يحتاج العلم بها إلى كسب ، ونظر ، وإلا لتسلاسل التحليل إلى غير النهاية، فيستحصل تحسيل المطلوب. والانتهاء إلى البديهيات على نحوين: تارة ينتهي التحليل من أول الأمر إلى كسب مقدمتين بديهيتين فيقف ، ونحصل المطلوب منهما ، فيتألف منها قياس يسمى بالقياس البسيط؛ لأنّه قد حصل المطلوب به وحده. وهذا مفروض جميع الأقىسة التي تكلمنا عن أنواعها وأقسامها .

وأخرى ينتهي التحليل من أول الأمر إلى مقدمتين إحداهما كسسية أو كلاهما كسيتان ؛ فلا يقف الكسب عندهما حينئذ ، بل تكون المقدمة الكسسية مطلوبة آخر لا بدّ لنا من كسب المقدمات ثانيةً لتحسينه، فنتائجـهـ إلى تأليف قياس آخر تكون نتيجة نفس الكسسية ، أي أن نتيجة هذا القياس الثاني تكون مقدمة للقياس الأول . ولو كانت المقدمتان معاً كسيتين فلا بد حينئذ من تأليف قياسين لتحسين المقدمتين .

ثم إن هذه المقدمات المؤلفة ثانيةً لتحسين مقدمة القياس الأول أو مقدمتيه ان كانت كلـها بديهية ، وقف عليها الكسب ؛ وإن كانت بعضها أو كلـها كسسية احتاجت إلى تأليف أقىسة بعدها وهكذا حتى نقف في مطافنا على مقدمات بديهية لا تحتاج إلى كسب ونظر . ومثل هذه التأليفـاتـ المتـرتـبةـ التي تكون نتيجة أحدها مقدمة في الآخر لينتهي بها إلى مطلوب واحد هو المطلوب الأصلي تسمى القياس المركب، لأنـهـ يتـرـكـبـ منـ قـيـاسـيـنـ أوـ أـكـثـرـ.

فالقياس المركب إذن هو : «ما تألف من قياسين فأكثر لتحصيل مطلوب واحد . وفي كثير من الأحوال نستعمل القياسات المركبة ؛ فلذلك قد نجد في بعض البراهين مقدمات كثيرة فوق اثنين مسوقة لمطلوب واحد ، فيظنها من لا خبرة له أنها قياس واحد وهي في الحقيقة ترد إلى قياسات متعددة متباينة على النحو الذي قدمناه ؛ وإنما حذفت منه النتائج المتوسطة أو بعض المقدمات على طريقة القياس المضمر الذي تقدم شرحه؛ وارجاعها إلى أصلها قد يحتاج إلى فطنة ودرية.

أقسام القياس المركب

وعلى ما تقدّم ينقسم القياس المركب إلى موصول ومفصول :

1 - الموصول: وهو الذي لا تطوى فيه النتائج ؛ بل تذكر مرة نتيجة لقياس ومرة مقدمة لقياس آخر ، كقولك :

أ- كل شاعر حساس.

ب- وكل حساس يتّالم.

:: كل شاعر قوي العاطفة .

2 - المفصول: وهو الذي فصلت عنه النتائج وطويت فلم تذكر ، كما تقول في المثال المتقدم :

الف- كل شاعر حساس .

ب- وكل حساس يتّالم .

ج- وكل من يتّالم قوي العاطفة .

. كل شاعر قوي العاطفة .

وهذه عين النتيجة السابقة في الموصول والمفصول أكثر استعمالاً في العلوم اعتماداً

على وضوح النتائج المتوسطة، فيحذفونها.

والقياسات المركبة قد يسمى بعضها بأسماء خاصة لخصوصية فيها ولا يأس بالبحث عن بعضها تنويراً للأذهان ، منها :

اشارة

قد سبق منا ذكر لقياس الخلف مرتين : مرّة في أول تبيهات الشكل الثالث وسمينا طريقة الخلف وشرحناه هناك بعض الشرح ، وقد كنا استخدمناه للبرهان على بعض ضروب الشكلين الثاني والثالث، ومرّة أخرى نبهنا عليه في آخر القسم الرابع من الاقتراني الشرطي وهو المؤلف من متصلة وحملية، إذ قلنا أن قياس الخلف ينحل إلى قياس شرطي من هذا القسم. ومن الخير للطالب الآن أن يرجع إلى هذين البحثين قبل الدخول في التفصيات الآتية.

والذي ينبغي أن يعلم أن الباحث قد يعجز عن الاستدلال على مطلوبه بطريقة مباشرة، فيحتال إلى اتخاذ طريقة غير مباشرة فيلتمس الدليل على بطلان تقىض مطلوبه ليثبت صدق مطلوبه لأن التقاضين لا يكذبان معاً. وبطلان التقاض لاثبات المطلوب هو المسمى بقياس الخلف؛ ولذا أشرنا فيما سبق في تبيهات الشكل الثالث إلى أن طريقة الخلف من نوع الاستدلال غير المباشر . ومن هنا يحصل لنا تعريف قياس الخلف بأنه :

«قياس مرّكب يثبت المطلوب ببطلان تقاضه».

أما آلة قياس مركب ، فلأنه يتألف من قياسين : اقتراني شرطي مؤلف من متصلة وحملية، واستثنائي.

كيفية

إذا أردنا إثبات المطلوب ببطلان تقاضه، فعلينا أن نستعمل الطريقة التي سنشرحها ولنرجع قبل كل شيء إلى الموارد التي استعملنا لها قياس الخلف فيما سبق . ولنختر منها للمثال الضرب الرابع من الشكل الثاني، فنقول :

المفروض صدق 1 : $s \cdot b = m^2$: كل $H - m$

المدعى صدق النتيجة : $s \cdot b = H$

وخلالصة البرهان بالخلاف أن نقول : لو لم يصدق المطلوب لصدق تقىضه ولكن تقىضه ليس بصادق ؛ لأن صدقه يستلزم الخلف، فيجب أن يكون المطلوب صادقاً، وهذا كما ترى قياس استثنائي يستدل على كبراه بلزم الطرف ولبيان لزوم الطرف عند صدق التقىض يستدل بقياس اقتراني شرطي مؤلف من متصلة مقدمها المطلوب منفياً، وتاليها تقىض المطلوب ، ومن حملية مفروضة الصدق .

ولتفصيل البرهان بالخلاف نتبع ما يأتي من المراحل مع التمثيل بالمثال الذي اختربناه :

1 - نأخذ تقىض المطلوب كل بـ ح ونضممه إلى مقدمة مفروضة الصدق ولتكن الكبري وهي كل حـمـ فـيـتـأـلـفـ منـهـمـاـ قـيـاسـ منـ الشـكـلـ الأولـ:

كل بـ حـ كـلـ حـ مـ

يـتـجـ كـلـ بـ مـ

2 - ثم تقىض هذه النتيجة الحاصلة إلى المقدمة الأخرى المفروضة الصدق وهي سـ بـ مـ فـيـجـدـ انـهـمـاـ تقـيـضـانـ ؛ فأما أن تكذب سـ بـ مـ والمفروض صدقها ، هذا خلاف أي خلاف ما فرض من صدقها ، وأما أن تكذب هذه النتيجة الحاصلة وهي كل بـ مـ؛ وهذا هو المتعين.

3 - ثم نقول حينئذٍ : لا بد أن يكون كذب هذه النتيجة المتقدمة ناشئًا من كذب أحدي المقدمتين ، لأن تأليف القياس لا خلل فيه حسب الفرض ، ولا يجوز كذب المقدمة المفروضة الصدق، فلا بد أن يتعمّن كذب المقدمة الثانية التي هي تقىض المطلوب كل بـ حـ فيثبت المطلوب : سـ بـ حـ

4 - وبالأخير يوضع الاستدلال هكذا :

أ - من قياس اقتراني شرطي.

- الصغرى التي هي قولنا : «لو لم يصدق سـ بـ حـ فـكـلـ بـ حـ».»

2 - الكبري المفروض صدقها هو قولنا : كـلـ حـ مـ

فيـتـجـ حـسـبـمـاـ ذـكـرـنـاهـ فـىـ أـخـذـ نـتـيـجـةـ النـوـعـ الرـابـعـ مـنـ الشـرـطـيـ.

(لو لم يصدق سـ بـ حـ فـكـلـ بـ مـ) .

ب - من قیاس استثنائی :

١ - الصغرى نتيجة الشرطى السابق وهى :

لولم یصدق سب حفکل ب م.

2 - الكبرى قولنا : و «لكن كل ب م كاذبة»

لأنه نقىضها وهو سب مصادق حسب الفرض.

فينتتج : «يحب أن يكون سب حصادقاً» (وهو المطلوب).

قياس المساواة

اشارة

من القياسات المشكلة التي يمكن ارجاعها إلى القياس المركب قياس المساواة. وإنما سُميَّ قياس المساواة لأنَّ الأصل في المثال المعرف: «أ» مساوٌ لـ«ب» و«ب» مساوٌ لـ«ج»، وإلا فهو قد يشمل على المماثلة والتشابه ونحوهما كقولهم: الإنسان من نطفة والنطفة من العناصر فالإنسان من العناصر وكقولهم: الجسم جزء من الحيوان والحيوان جزء من الإنسان، فالجسم جزء من الإنسان.

وصدق قياس المساواة يتوقف على صدق مقدمة خارجية محدوّفة وهي نحر مساوى المساوى مساو، وجزء الجزء جزء، والمماثل للمماثل مماثل ... وهكذا.

ولذا لا ينبع لو كذبت المقدمة الخارجية نحو: «الاثنان نصف الأربع والأربعة نصف الثمانية»، فإنه لا ينبع: الاثنان نصف الثمانية، لأن نصف النصف ليس نصفاً.

تحليل هذا القياس

وهذا القياس كما ترى على هيئة مخالفة للقياس المألف المنتج؛ إذ لا شركة فيه في تمام الوسط، لأن موضوع المقدمة الثانية وهو «ب» جزء من محمول الأولى وهو مساوٍ لـ«ب»، فلا بد من تحليله وارجاعه إلى قياس منتظم يضم تلك المقدمة الخارجية المحذوفة

إلى مقدمته ليصير على هيئة القياس . وفي بادئ النظر لا ينحل المشكل بمجرد ضم المقدمة الخارجية ، فلا يظهر كيف يتتألف قياس تشتراك فيه المقدمات في تمام الوسط ، واته من أي أنواع القياس؛ ولذا عذر الانحلال إلى الحدود المترتبة في القياس المنتج لهذه النتيجة وعده بعضهم من القياسات المفردة، وبعضهم عده من المركبة .

والأصح أن نعده من المركبات، فنقول انه مركب من قياسين .

القياس الأول: صغراء المقدمة الأولى : «أمساولب»،

وكبراه : كلّ مساولب مساو المساوي ج».

«وهذه الكبرى صادقة مأخوذه من المقدمة الثانية من قياس المساواة أي : ب مساو

لـج ؛ لأنـه بحسبها يكون ما يساوي ج عبارة ثانية عن ب . فلو قلت : كلّ ما يساوي ب يساوي ب ، تكون قضية صادقة بديهية ويصح أن تبدل عبارة ما يساوي ج بحرف ب فنقول مكانها:

«مساولب مساو لمساوي ج». وعليه يكون هذا القياس الأول من الشكل الأول الحملي

والأوسط فيه مساولب .

فينتج : أ مساو لمساوي ج.

القياس الثاني: صغراء النتيجة السابقة من الأول : امساولج.

وكبراه المقدمة الخارجية المذكورة وهي المساوي لمساوي ج مساولج فينتظم قياساً من الشكل الأول الحملي أيضاً والأوسط فيه مساولج.

فينتج أمساولج (وهو المطلوب).

تمهيد وتعريف

عرفنا الاستقراء فيما سبق بأنه هو أن يدرس الذهن عدة جزئيات فيستنبط منها حكمًا عامًّا؛ كما لو درسنا عدة أنواع من الحيوان فوجدنا كل نوع منها يحرك فكه الأسفل عند المضung ، فنستنبط منها قاعدة عامة ، وهي أن كل حيوان يحرّك فكه الأسفل عند المضung . والاستقراء هو الأساس لجميع أحكامنا الكلية وقواعدنا العامة، لأن تحصيل القاعدة العامة والحكم الكلّي لا يكون الا بعد فحص الجزئيات واستقرائهما ؛ فإذا وجدناها متحدة في الحكم للشخص منها القاعدة أو الحكم الكلّي . فحقيقة الاستقراء هو الاستدلال بالخاص على العام، وعكسه القياس، وهو الاستدلال بالعام على الخاص ؛ لأن القياس لا بدّ أن يشتمل على مقدمة كلية ، الغرض منها تطبيق حكمها العام على موضوع النتيجة .

أقسامه

والاستقراء على قسمين : تام وناقص ؛ لأنّه أما أن يتصلح فيها حال الجزئيات بأسرها أو بعضها :

وال الأول التام ، وهو يفيد اليقين . وقيل بأنه يرجع إلى القياس المقسم (1) المستعمل في

ص: 265

1- القياس المقسم من نوع المؤلف من المنفصلة والحملية ولكن له حمليات بعدد أجزاء المنفصلة ، ولا تحول فيه المنفصلة إلى متصلة بل تبقى على حالها ، ويشبه أن ينحل إلى عدة قياسات حملية بعدد

البراهين ، كقولنا : كلّ شكل أما كروي وأمّا مضلع وكلّ كروي متّاه وكلّ مضلع متّاه، فينتج : كلّ شكل متّاه .

والثاني الناقص ، وهو الا يفحص المستقرى الا بعض الجزئيات كمثال الحيوان من أنه يحرّك فكه الأسفل عند المضخ ، بحكم الاستقراء لأكثر أنواعه ، وقالوا انه لا يفيد إلّا الظّر لجواز أن يكون أحد جزئاته ليس له هذا الحكم ، كما قيل ان التمساح يحرّك فكه الأسفل عند المضخ .

شبهة مستعصية

ان القياس الذي هو العمدة في الأدلة على المطالب الفلسفية وهو المفید للبيان كان يعتمد على مقدمة كلية على كل حال، فان الأساس فيه لا محالة هو الاستقراء لما قدمنا أن كلّ قاعدة كلية لا تحصل لنا إلا بطريق فحص جزئاتها .

ولا شك أن أكثر القواعد العامة غير متّاهية الأفراد، فلا يمكن تحصيل الاستقراء التام فيها .

فيلزم على ذلك أن تكون أكثر قواعدها التي نعتمد عليها لتحقّيق الأقىسة ظنية وأكثر أدلةنا غير برهانية في جميع العلوم والفنون، وهذا ما لا يتوجه أحد .

فلا يمكن أن ندعى أن الاستقراء الناقص يفيد العلم اليقيني، فنخالف جميع المنطقين الأقدمين . ربما تكون هذه الدعوى قريبة إلى القبول ، إذ تجد أنا نتفق بأمور عامة ولم يحصل لنا استقراء جميع أفرادها كحكمنا قطعاً بأن الكل أعظم من الجزء ، مع استحالة استقراء جميع ما هو كلّ وما هو جزء ؛ وبحكمنا بأن الاثنين نصف الأربعية مع استحالة استقراء كل اثنين وكل أربعة ؛ وبحكمنا بأن كل نار محقة وان كل إنسان يموت مع استحالة

استقراء جميع أفراد النار والإنسان وهكذا ما لا يحصى من القواعد الديهية، فضلاً عن النظرية .

حل الشبهة

فنقول في حل الشبهة ان الاستقراء على أنحاء :

1 - أن يبني على صرف المشاهدة فقط ، فإذا شاهد بعض الجزئيات أو أكثرها أن لها وصفاً واحداً، استتبط أن هذا الوصف يثبت لجميع الجزئيات، كمثال استقراء بعض الحيوانات أنها تحرّك فκها الأسفل عند المضغ، ولكن هذا الاستباط قابل للنقض فلا يكون الحكم فيه قطعياً ؛ وعلى هذا النحو انتصر نظر المنطقين القدماء في بحثهم .

2 - أن يبني مع ذلك على التعليل أيضاً: بأن يبحث المشاهد لبعض الجزئيات عن العلة في ثبوت الوصف فيعرف ان الوصف إنما ثبت لتلك الجزئيات المشاهدة لعلة أو خاصية موجودة في نوعها ؛ ولا شبهة عند العقل ان العلة لا يختلف عنها معلولها أبداً. فيجزم المشاهد المستقرى حينئذ جز ما قاطعاً بثبوت الوصف لجميع جزئيات ذلك النوع وإن لم يشاهدها . كما إذا شاهد الباحث أن بعض العقاقير يؤثر الإسهال فبحث عن علة هذا التأثير وحل ذلك الشيء إلى عناصره ، فعرف تأثيرها في الجسم الاسهالي في الأحوال الاعتيادية ؛ فاته يحكم بالقطع أن هذا الشيء يحدث هذا الأثر دائمًا .

وجميع الاكتشافات العلمية وكثير من أحكامنا على الأمور التي نشاهدها نشاهدنا من هذا النوع ، وليس هذه الأحكام قابلة للنقض ؛ فلذلك تكون قطعية ، حكمتنا بأن الماء ينحدر من المكان العالى ؛ فانا لا نشك فيه مع أنا لم نشاهد من جزئياته إلا أقل القليل وما ذلك ألا لأننا عرفنا السر في هذا الانحدار. نعم إذا انكشف للباحث خطأ ما حسبه أنه علة وإن للوصف علة أخرى فلا بد أن يتغير حكمه وعلمه .

3 - أن يبني على بديهية العقل ؛ كحكمتنا بأن الكلّ أعظم من الجزء فإن تصور الكل وتصور الجزء وتصور معنى أعظم هو كاف لهذا الحكم. وليس هذا في الحقيقة استقراء لأنه

لا يتوقف على المشاهدة ، فإن تصور الموضوع والمحمول كاف للحكم وإن لم شاهد جزئياً واحداً منها .

4 - أن يبني على المماثلة الكاملة بين الجزئيات ؛ كما إذا اختبرنا بعض جزئيات نوع من الشمر فعلمنا بأنه لذيد الطعم مثلاً فانا نحكم حكماً قطعياً بأن كل جزئيات هذا النوع لها هذا الوصف ؛ وكما إذا برهنا مثلاً على أن مثلثاً معيناً تساوي زواياه قائمتين فانا نجزم قاطعاً بأن كلّ مثلث هكذا، فيكتفي فيه فحص جزئي واحد، وما ذلك إلا لأنّ الجزئيات متماثلة متشابهة في التكوين، فوصف واحد منها يكون وصفاً للجميع بغير فرق.

وبعد هذا البيان لهذه الأقسام الأربع يتضح ان ليس كل استقراء ناقص لا يفيد اليقين

الا إذا كان مبنياً على المشاهدة المجردة.

ويسّمى القسم الثاني وهو الاستقراء المبني على التعليل في المنطق الحديث بطريق

الاستنباط أو طريق البحث العلمي؛ وله أبحاث لا يسعها هذا الكتاب.

تعريفه

هذا ثالث أنواع الحجة وبه تنتهي مباحث الباب الخامس، والتمثيل على ما عرفناه سابقاً هو «أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشبيئين إلى الحكم على الآخر لجهة مشتركة بينهما» وبعبارة أخرى هو : «إثبات الحكم في جزئي لشبوته في جزئي آخر مشابه له». والتمثيل: هو المسمى في عرف الفقهاء بالقياس الذي يجعله أهل السنة من أدلة الأحكام الشرعية، والإمامية ينفون حجيته ويعتبرون العمل به محققاً للدين وتضبيعاً للشرعية .

مثاله : إذا ثبت عندنا أن النبيذ يشابه الخمر على شاربه، وقد ثبت عندنا أن حكم الخمر هو الحرمة ، فلنا أن نستبط ان النبيذ أيضاً حرام أو على الأقل محتمل

الحرمة للاشتراك بينهما في جهة الاسكار.

أركانه

وللتتمثيل أربعة أركان:

1 - الأصل: وهو الجزئي الأول المعلوم ثبوت الحكم له ، كالخمر في المثال .

2 - الفرع: وهو الجزئي الثاني المطلوب إثبات الحكم له ، كالنبيذ في المثال.

3- الجامع: وهو جهة الشبه بين الأصل والفرع كالاسكار في المثال .

ص: 269

4 - الحكم المعلوم ثبوته في الأصل والمراد اثباته للفرع، كالحرمة في المثال .

فإذا توفرت هذه الأركان انعقد التمثيل. فلو كان الأصل غير معلوم الحكم أو فاقداً

للجامع المشترك ، لا يحصل التمثيل. وهذا واضح.

قيمة العلمية

ان التمثيل على سلطته من الأدلة التي لا تقيد الا الاحتمال . لأنه لا يلزم من تشابه شيئاً في أمر بل في عدة أمور أن يتشاربها من جميع الوجوه ؛ فإذا رأيت شخصاً مشابهاً لشخص آخر في طوله أو في بعض عاداته وكان أحدهما مجرماً قطعاً فإنه ليس لك أن تحكم على الآخر بأنه مجرم أيضاً ، لمجرد المشابهة بينهما في بعض الصفات أو الأفعال.

نعم إذا قررت وجوه الشبه بين الأصل والفرع وكثرة ، يقوى عندك الاحتمال حتى يقرب من اليقين ويكون ظناً . والقيافة من هذا الباب ، فانا قد نحكم على شخص أنه صاحب أخلاق فاضلة أو شرير بمجرد أن نراه ، لأننا كنا قد عرفنا شخصاً قبله يشبه كثيراً في ملامحه أو عاداته وكان ذا خلق فاضل أو شريراً ... ولكن كل ذلك لا يعني عن الحق شيئاً.

غير أنه يمكن أن نعلم أن الجامع أي جهة المشابهة علة تامة لثبت الحكم في الأصل ، وحينئذٍ تستتبع على نحو اليقين ان الحكم ثابت في الفرع لوجود علة التامة فيه ، لأنه يستحيل تخلف المعلول عن علة التامة . ولكن الشأن كله انما هو في اثبات ان الجامع علة تامة للحكم ، لأنّه يحتاج إلى بحث وفحص ليس من السهل الحصول عليه حتى في الأمور الطبيعية . والتمثيل من هذه الجهة يلحق بقسم الاستقراء المبني على التعليل الذي أشرنا إليه سابقاً ، بل هو نفسه .

اما اثبات ان الجامع هو العلة التامة لثبت الحكم في المسائل الشرعية ، فليس لنا طريق إليه إلا من ناحية الشارع نفسه ؛ ولذا لو كانت العلة منصوصاً عليها من الشارع فإنه لا خلاف بين الفقهاء جمِيعاً في الاستدلال بذلك على ثبوت الحكم في الفرع؛ كقوله عليه

السلام : «ماء البئر واسع لا يفسده شيء ... لأن له مادة». فإنه يستتبع منه ان كل ماء له مادة كماء الحمام وماء حتفية الاسالة فهو واسع لا يفسده شيء . وفي الحقيقة ان التمثيل المعلوم فيه ان الجامع علة تامة يكون من باب القياس البرهاني المفید للبيتين، إذ يكون فيه الجامع حدأً أو سط والفرع حدأً أصغر والحكم حدأً أكبر ، فنقول في مثال الماء.

1 - ماء الحمام له مادة .

2 - وكل ماء له مادة ، واسع له يفسده شيء بمقتضى التعليل في (ال الحديث) .

ينتـج : ماء الحمام واسع لا يفسده شيء .

وبهذا يخرج عن اسم التمثيل واسم القياس باصطلاح الفقهاء الذي كان محل

الخلاف عندهم.

ص: 271

تمرينات

على الاقيضة

1 - استدل بعضهم على نفي الوجود الذهني بأنه لو كانت الماهيات موجودة في الذهن لكان الذهن حاراً بارداً بتصور الحرارة والبرودة ومستقيماً ومستديراً وهكذا؛ واللازم

باطل فالملزوم مثله . والمطلوب أن تنظم هذا الكلام قياساً منطقياً مع بيان نوعه.

2 - استدل بعضهم على أن الله تعالى عالم بأن فاقد الشيء لا يعطيه، وهو سبحانه قد خلق فيما العلم فهو عالم فيبين نوع هذا الاستدلال ونظمه .

3 - المروي ان العلماء ورثة الأنبياء ولكنهم لما لم يرثوا منهم المال والعقار فقد ورثوا العلم والأخلاق ، فهل هذا استدلال منطقي ؟ وبين نوعه .

4 - استدل بعضهم على ثبوت الوجود الذهني فقال: «لا شك في أنا نحكم حكماً ايجابياً على بعض الأشياء المستحيلة كحكمنا بأن اجتماع النقيضين يغاير اجتماع الصدرين . والوجبة تستدعي وجود موضوعها ولما لم يكن هذا الوجود في الخارج فهو في الذهن» فكيف تنظم هذا الدليل على القواعد المنطقية مع بيان نوعه وأنه بسيط أو مركب مع العلم ان قوله : «ولما لم يكن هذا الوجود ... الخ » عبارة عن قياس استثنائي.

5 - واستدلوا على لزوم وجود موضوع القضية الموجبة بأن ثبوت شيء لشيء يستدعي ثبوت المثبت له، فكيف تنظم هذا الكلام قياساً منطقياً.

6 - ضع القضايا الآتية في صورة قياس مع بيان نوعه وشكله : «صاحب الحجة البرهانية لا يغلب» لأنـه كان على حق» و «كل صاحب حق لا يغلب». وإذا كانت القضية

الاولى شرطية على هذه الصورة إذا كانت الحجة برهانية فصاحبها لا يغلب» فكيف تؤلف المقدّمات لتجعل هذه الشرطية نتيجة لها ومن أي نوع يكون القياس حينئذ .

7 - ضع القضايا الآتية في صورة قياس مع بيان نوعه : «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ

العلماء ولكن لما لم يخش خالد الله سبحانه فهو ليس من العلماء».

8 - ما الشكل الذي ينتج جميع المحمصورات الأربع .

9 - افحص عن السر في الشكل الثالث الذي يجعله لا ينتج إلا جزئية .

في أي شكل يجوز فيه أن تكون كبراه جزئية ويكون منتجًا .

11 - إذا كانت احدى المقدمتين في القياس جزئية فلماذا يجب أن تكون المقدمة الأخرى كلية .

12 - إذا كانت الصغرى في القياس سالبه فهل يجوز أن تكون الكبرى جزئية ولماذا ؟

13 - كيف نحصل النتيجة من هذين المنفصلتين: «الإنسان اما عالم أو جاهل» حقيقة. و «الإنسان اما جاهل أو سعيد» مانعة خلو .

14 - هل يمكن أن تؤلف من المنفصلتين الآتتين قياساً منتجًا: «اما أن يسعى الطالب أو لا ينجح في الامتحان» مانعة خلو . و الطالب اما أن يسعى أو يتهاون» مانعة

جمع

ص: 273

15 - جاء سائل إلى شخص والج بالطلب كثيراً؛ فاستنتاج المسؤول من الحاله انه

ليس بمستحق وهذا الاستنتاج بطريق قياس الاستثناء فكيف تستخرج له ؟

16 - ارجع البراهين في قاعدة نقض المحمول (من صفحة 174 - 178) إلى قياسات منطقية طبقاً لما عرفته من القواعد في القياس البسيط والمركب.

17 - حاول أن تطبق أيضاً البراهين في عكس النقيض على قواعد القياس.

18 - البرهان على نقض محمول الموجبة الكلية (صفحة 174 يمكن ارجاعه إلى

قياس المساواة وإلى قياس شرطي من متصلتين ، فكيف ذلك ؟ وكذلك نظائره.

انتهى الجزء الثاني

ص: 274

الجزء الثالث

إشارة

المشتمل على :

الباب السادس : المصناعات الخمس

إشارة

وهي : البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة

ص: 275

تقدّم أن للقياس مادة وصورة، والبحث عنه يقع من كلتا الجهاتين، وما تقدّم في الباب الخامس كان بحثاً عنه من جهة صورته أي هيئة تأليفه، على وجه لو تألف القياس بحسب الشروط التي للهيئة وكانت مقدماته أي مواده مسلمة صادقة كان منتجًا لامحالة ، أي كانت نتيجته صادقة تبعًا لصدق مقدماتها . ومعنى ذلك أن القياس إذا احتفظ بشروط الهيئة فإن مقدماته لو فرض صدقها فإن صدقها يستلزم صدق النتيجة .

ولا يبحث هناك عمّا إذا كانت المقدّمات صادقة في نفسها أم لا، بل إنما يبحث عن

الشروط التي بموجبها يستلزم صدق المقدّمات صدق النتيجة، على تقدير فرض صدق المقدّمات.

وقد حل الآن الوفاء بما وعدناك به من البحث عن القياس من جهة مادته ، والمقصود

من المادة مقدماته في نفسها مع قطع النظر عن صحة تأليفها بعضها مع بعض . وهي تختلف من جهة الاعتقاد بها والتقييم بصدقها وعدمهما ، وإن كانت صورة القياس واحدة لا تختلف؛ فقد تكون القضية التي تقع مقدمة مصدقاً بها وقد لا تكون . والمصدق بها قد تكون يقينية وقد تكون غير يقينية، على التفصيل الذي سيأتي .

وبحسب اختلاف المقدّمات ، وبحسب ما تؤدي إليه من نتائج ، وبحسب أغراض تأليفها، ينقسم القياس إلى البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة .

والبحث عن هذه الأقسام الخمسة أو استعمالها هي الصناعات الخمس، فيقال مثلاً:

صناعة البرهان : صناعة الجدل ... وهكذا.

وقبل الدخول في بحثها واحدة واحدة نذكر من باب المقدمة أنواع القضايا المستعملة في القياس وأقسامها. أو فقل حسب الاصطلاح العلمي مبادئ الاقيسة. ثم نذكر بعد ذلك الصناعات في خمسة فصول:

ص: 278

في مبادئ الأقىسة

سبق أن قلنا في تصدير الباب الخامس : أنه لا يجب في كل قضية أن تطلب بدليل

وحجّة، بل لابد من الانتهاء في الطلب إلى قضايا مستغنّية عن البيان واقامة الحجة. والسر في ذلك أن مواد الأقىسة سواء كانت يقينية أو غير يقينية إما أن تكون في حد نفسها مستغنّية عن البيان واقامة الحجة ، بمعنى أنه ليس من شأنها أن تكون مطلوبة بحجة، وإما أن تكون محتاجة إلى البيان. ثم هذه الأخيرة المحتاجة لابد أن ينتهي طلبها إلى مقدمات مستغنّية بنفسها عن البيان والا لزم التسلسل في الطلب إلى غير النهاية . أو نقول : انه يلزم من ذلك الا ينتهي الإنسان إلى علم أبداً، ويفي في جهل إلى آخر الآباد والوجدان يشهد على فساد ذلك .

وهاتيك المقدمات المستغنّية عن البيان تسمى مبادئ المطالب أو مبادئ الأقىسة

وهي ثمانية أصناف : يقينات، ومظنونات، ومشهورات، ووهبيات، ومسلمات ، ومقبولات، ومشبهات، ومخيلات . ونذكرها الآن بالتفصيل :

نقدم في أول الجزء الأول ان لل YY معنيين : اليقين بالمعنى الأعم وهو مطلق الاعتقاد الجازم وال YY بالمعنى الأخص وهو الاعتقاد المطابق للواقع الذي لا يحتمل

التضليل لا عن تقليد، والمقصود بالYY هنا هو هذا المعنى الاخير، فلا يشمل الجهل المركب ولا الظن ولا التقليد وإن كان معه جرم.

توضيح ذلك ان YY بالمعنى الأخص يتقوم من عنصرين : الأول أن ينضم إلى الاعتقاد بمضمون القضية اعتقاد ثان - أما بالفعل أو بالقوة القريبة من الفعل أن ذلك المعتقد به لا يمكن نقضه . وهذا الاعتقاد الثاني هو المقوم لكون الاعتقاد جازماً أي YY بالمعنى الأعم. والثاني أن يكون هذا الاعتقاد الثاني لا يمكن زواله. وإنما يكون كذلك إذا كان مسبباً عن علتة الخاصة الموجبة له فلا يمكن انفكاكه عنها . وبهذا يفترق عن التقليد، لأنه ان كان معه اعتقاد ثان فإن هذا الاعتقاد يمكن زواله لأنه ليس عن علة توجيهه بنفسه ، بل ائماً هو من جهة التبعية للغير ثقة به وإيماناً بقوله فيما يمكن فرض زواله، فلا تكون مقارنة الاعتقاد الثاني للأول واجبة في نفس الأمر .

ولأجل اختلاف سبب الاعتقاد من كونه حاضراً لدى العقل أو غائباً يحتاج إلى الكسب، تنقسم القضية YY إلى بديهية، ونظرية كسسية تنتهي لا محالة إلى البديهيات ؛ فالبديهيات - إذن - هي أصول YY ، وهي على ستة أنواع بحكم الاستقراء : أوليات، ومشاهدات وتجربيات ومتواترات، وحدسات وفطريات .

وهي قضايا يصدق بها العقل لذاتها، أي بدون سبب خارج عن ذاتها ، بأن يكون تصور الطرفين مع توجه النفس إلى النسبة بينهما (١) كافياً في الحكم والجزم بصدق القضية ؛ فكلما وقع للعقل أن يتصور حدود القضية - الطرفين - على حقيقتها وقع له التصديق بها فوراً عندما يكون متوجهاً لها. وهذا مثل قولنا : الكل أعظم من الجزء» و«النقيضان لا

يجمعان».

وهذه الأوليات منها ما هو جلى عند الجميع إذ يكون تصور الحدود حاصلاً لهم جميعاً كالمثالين المتقدمين . ومنها ما هو خفي عند بعض لوقوع الالتباس في تصور الحدود، ومتى ما زال الالتباس بادر العقل إلى الاعتقاد الجازم.

ونحن ذاكرون هنا مثلاً دليلاً على ذلك مستعينين بنباهة الطالب الذكي على :

ايصاحه. وهو قولهم : «الوجود موجود» ؛ فإن بعض الباحثين اشتبه عليه معنى موجود، إذ يتصور أن معناه أنه شيء له الوجود، فقال : لا يصح الحكم على الوجود بأنه موجود، والا لكان للوجود وجود آخر ، وهذا الآخر أيضاً موجود فيلزم ان يكون له وجود ثالث ... وهكذا، فيتسلسل إلى غير النهاية . ولأنجله أنكر هذا القائل اصالة الوجود وذهب إلى اصالة الماهية.

ولكن نقول : إن هذا الزعم ناشيء عن الغفلة عن معنى موجود ؛ فإنه قد يتضح للغرض موجود معنى آخر أوسع من الأول وهو المعنى المشترك الذي يشمله ويشمل معنى ثانياً، وهو ما لا يمكن الوجود زائداً عليه بل كونه موجوداً هو بعينه كونه وجوداً، لأن له وجود آخر ؛ وذلك بأن يكون معنى موجود منتزاً من صميم ذات الوجود لا باضافة وجود آخر زائد عليه . فإنه يقال - مثلاً - الإنسان موجود، وهو صحيح، ولكن باضافة الوجود إلى

ص: 281

1- تقدم في الجزء الأول بيان معنى توجه النفس وال الحاجة إليه . وهذا البحث عن معنى التوجه وأسبابه وضرورته من مختصات هذا الكتاب التي لم يسبق إليها سابق فيما نعلم بهذا التفصيل

الإنسان، ويقال أيضاً: الوجود موجود، وهو صحيح أيضاً، ولكن بنفسه لا باضافة وج---ودثان إليه ، وهو أحق بصدق الموجود عليه كما يقال : الجسم أيضن باضافة البياض إليه ويقال : البياض أيضن، ولكنه بنفسه لا ببياض آخر ، وصدق الأبيض عليه أولى من صدقه على الجسم الذي صار أيضن بتوسط اضافة البياض إليه .

وعلى هذا يكون المشتق منتزعاً من نفس الذات المتصفة بدلاً من اضافة شيء خارج عنها إليها . فتكون كلمة أيضن (وكذلك كلمة موجود ونحوها معناها أعم مما كان منتزعاً من اتصف الذات بالمبدأ الخارج عنها ومما كان منتزعاً من نفس الذات التي هي نفس المبدأ.

فإذا زال الالتباس واتضح للعقل معنى الكلمة موجود لا يتردد في صحة حملها على الوجود، بل يراه أولى في صدق الموجود عليه من غيره، كما لم يتردد في صحة حمل الأبيض على البياض . ولا تحتاج مثل هذه القضية وهي : الوجود موجود إلى البرهان، بل هي من الاوليات، وان بدت غير واضحة للعقل قبل تصور معنى موجود وصارت من أدق

المباحث الفلسفية ويبتني عليها كثير من مسائل علم الفلسفة الدقيقة

2 - المشاهدات

وتسمى أيضاً المحسوسات، وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة الحسّ ، ولا

يكفي فيها تصور الطرفين مع النسبة ، ولذا قيل : من فقد حسّاً فقد فقد علماً .

والحسّ على قسمين : ظاهر وهو خمسة أنواع: البصر والسمع والذوق والشم واللمس والقضايا المتيقنة بواسطته تسمى حسّيات كالحكم بأن الشمس مضيئة وهذه النار حارة وهذه الشمرة حلوة وهذه الوردة طيبة الرائحة ... وهكذا .

وحسّ باطن، والقضايا المتيقنة بواسطته تسمى وجدانيات كالعلم بأن لنا فكرة وخوفاً وألمًا ولذة وجوعاً وعطشاً ... ونحو ذلك .

أو المجربات، وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة تكرر المشاهدة منا في احساننا؛ فيحصل بتكرر المشاهدة ما يجب أن يرسخ في النفس حكم لا شك فيه ، كالحكم بأن كلّ نار حارة، وان الجسم يتمدد بالحرارة، ففي المثال الأخير عندما تجرب أنواع الجسم المختلفة من حديد ونحاس وحجر وغيرها مرات متعددة ونجدها تمدد بالحرارة فإننا نجزم جزماً باتاً بأن ارتفاع درجة حرارة الجسم من شأنها أن تؤثر التمدد في حجمه ، كما ان هبوطها يؤثر التقلص فيه . وأكثر مسائل العلوم الطبيعية والكيمياء والطب من

نوع التجارب .

وهذا الاستنتاج في التجارب من نوع الاستقراء الناقص المبني على التعليل الذي قلنا عنه - في الجزء الثاني - انه يفدي القطع بالحكم. وفي الحقيقة أن هذا الحكم القطعي يعتمد على قياسين خفيين : استثنائي واقترانى يستعملهما الإنسان في دخلة نفسه وتقديره من غير التفات غالباً .

والقياس الاستثنائي هكذا :

لو كان حصول هذا الأثر اتفاقياً لا لعنة توجيه لما حصل دائماً.

ولكنه قد حصل دائماً (بالمشاهدة)

... حصول هذا الأثر ليس اتفاقياً بل لعنة توجيهه.

والقياس الاقترانى هكذا :

الصغرى (نفس نتيجة القياس السابق) : حصول هذا الأثر معلول لعنة .

الكبرى (بديهية أولية): * كل معلول لعنة يمتنع تخلفه عنها

ينتج من الشكل الأول: * هذا الأثر يمتنع تخلفه عن علته .

وهاتان المقدمتان للاستثنائي بدبيهيان وكذا كبرى الاقترانى، فرجع الحكم في القضايا المجربات إلى القضايا الأولية والمشاهدات في النهاية .

ثم لا- يخفى انا لا نعني من هذا الكلام ان كل تجربة تستلزم حكماً يقينياً مطابقاً للواقع ، فإن كثيراً من أحكام سواد الناس المبنية على تجاربهم ينكشف خطأهم فيها، إذ يحسبون ما ليس بعلة علة ، أو ما كان علة ناقصة علة تامة، أو يأخذون ما بالعرض مكان ما بالذات.

وسر خطأهم ان ملاحظتهم للأشياء في تجاربهم لا تكون دقيقة على وجه تكفي لصدق المقدمة الثانية للقياس الاستثنائي المتقدم ؛ لأنه قد يكون حصول الأثر في الواقع ليس دائمياً، فطن المجرب أنه دائمي اعتماداً على اتفاقات حسبها دائمية أما الجهل أو غفلة أو لقصور ادراك أو تسريع في الحكم، فأهم جملة من الحوادث ولم يلاحظ فيها تخلف الأثر. وقد تكون ملاحظته للحوادث قاصرة بأن يلاحظ حادث قليلة وجد حصول الأثر مع ما فرضه علّه، وفي الحقيقة ان العلة شيء آخر اتفق حصوله في تلك الحوادث، فلذا لم يختلف الأثر فيها . ولو استمر في التجربة وغير فيما يجريه لوجد غير ما اعتقده أولاً . مثلاً قد يجرِب الإنسان الخشب يطفو على الماء في عدة حوادث متكررة، فيعتقد أن ذلك خاصية في الخشب والماء، فيحكم خطأ ان كل خشب يطفو على الماء، ولكنه لو جرب بعض أنواع الخشب الثقيل الوزن لوجد انه لا- يطفو في الماء العذب، بل قد يرسب إلى القعر أو إلى وسط الماء ، فاته لا شك حينئذ يزول اعتقاده الأول. ولو غير التجربة في عدة أجسام غير الخشب، ودقق في ملاحظته وزن الأجسام والوسائل بدقة وقام وزن بعضها ببعض ، لحصل له حكم آخر بأن العلة في طفو الخشب على الماء أن الخشب أخف وزناً من الماء. وتحصل له قاعدة عامة هي أن الجسم الجامد يطفو على السائل إذا كان أخف وزناً منه ، ويرسب إلى القعر إذا كان أثقل وزناً ، وإلى وسطه إذا ساواه في الوزن؛ فالحديد مثلاً يرسب في الماء، ويطفو في الزئبق لأنَّه أخف وزناً منه.

4 - المواقف

وهي قضايا تسكن إليها النفس سكوناً يزول معه الشك ويحصل الجزم القاطع ، وذلك

بواسطة اخبار جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب ويتمكن اتفاق خطأهم في فهم الحادثة [\(1\)](#) كعلمنا بوجود البلدان النائية التي لم نشاهدتها وبنزول القرآن الكريم على النبي محمد صلّى الله عليه وآلـه وبوجود بعض الأمم السالفة أو الأشخاص.

وبعض حصر عدد المخبرين لحصول التواتر في عدد معين، وهو خطأ ، فإن المدار أئما هو حصول اليقين من الشهادات عندما يعلم امتنان التواطؤ على الكذب وامتناع خطأ الجميع . ولا يرتبط اليقين بعدد مخصوص من المخبرين تؤثر فيه الزيادة والنقصان .

5 - الحديقات

وهي قضايا مبدأ الحكم بها حدس من النفس قوي جداً يزول معه الشك ويذعن الذهن بمضمونها ، مثل حكمنا بأن القمر وزهرة وعطارد وسائر الكواكب السيارة مستفادة نورها من نور الشمس، وإن انعكاس شعاع نورها إلى الأرض يضاهي انعكاس الأشعة من المرأة إلى الأجسام التي تقابلها. ومن شأن هذا الحكم أو الحدس اختلاف تشكيلها عند اختلاف نسبتها من الشمس قرباً وبعداً . وحكمنا بأن الأرض على هيئة الكروية، وذلك لمشاهدة السفن - مثلاً - في البحر أول ما يبدو منها أعلىها ثم تظهر بالتدريج كلما قربت من

الشاطئ ، وحكم علماء الهيئة حديثاً بدوران السيارات حول الشمس وجاذبية الشمس لها لمشاهدة اختلاف أوضاع هذه السيارات بالنسبة إلى الشمس والينا على وجه يشير

ص: 285

1- هذا القيد الأخير لم يذكره المؤلفون من المنطقين والاصوليين وذكره -فيهما أرى- لازم ، نظراً إلى أن الناس المجتمعين كثيراً ما يخطئون في فهم الحادثة على وجهها ، حينما تقتضي الحادثة دقة الملاحظة . وقوانين علم الاجتماع تقضي بأن الجمهور لا تتأتى فيه الدقة في الملاحظة إذ سرعان ما تسري فيه العدوى والمحاكاة بعضهم البعض ، فإذا تأثر بعضهم بالحادث المشاهد قد يقلده غيره من الحاضرين بالتأثير من حيث لا يشعر فيسري إلى الآخرين . وعليه لا يحصل اليقين من إخبار جماعة يتحمل خطأهم في الملاحظة وإن حصل اليقين بعدم تعمدهم للكذب . لا ترى أن المشعوذين يأتون باعمال يبدو أنها خارقة للعادة فيخدع بها المتفرجون لأنهم لم يرزقوا ساعة الاجتماع دقة الملاحظة ولو انفرد الشخص وحده بمشاهدة المشعوذ لربما لا يشاهده يطحرن الزجاج بأسنانه ويخرجه أبداً أو يطعن نفسه بمدية ولا يخرج الدم ، بل قد تنكشف له الحيلة بسهولة .

الحدس بذلك .

والحدسية مجرى المجربات في الأمرين المذكورين، أعني تكرر المشاهدة ومقارنة القياس الخفي، فانه يقال في القياس مثلاً: هذا المشاهد من الاختلاف في نور القمر لو كان بالاتفاق أو بأمر خارج سوى الشمس لما استمر على نمط واحد على طول الزمن. ولما كان على هذه الصورة من الاختلاف فيحدس الذهن أن سببه انعكاس

أشعة الشمس عليه .

وهذا القياس المقارن للحدس يختلف باختلاف العلل في ماهياتها باختلاف الموارد ، وليس كذلك المجربات فإن لها قياساً واحداً لا يختلف ، لأن السبب فيها غير معلوم

الماهية الا من جهة كونه سبباً فقط، وهذه الجهة لا تختلف باختلاف الموارد.

وذلك لأن الفرق بين المجربات والحدسية أن المجربات إنما يحكم فيها بوجود سبب ما وأن هذا السبب موجود في الشيء الذي تتفق له هذه الظاهرة دائمًا من غير تعين ل Maheriyah السبب . أما في الحدسية فانها بالإضافة إلى ذلك يحكم فيها بتعيين Maheriyah السبب انه أي شيء هو ، وفي الحقيقة ان الحدسية مجريات مع اضافة بالإضافة هي الحدس بماهية السبب، ولذا ألحقو الحدسية بالمجربات. قال الشيخ العظيم الخواجة نصير الدين الطوسي في شرح الاشارات: ان السبب في المجربات معلوم السببية غير معلوم الماهية وفي الحدسية معلوم بالوجهين» .

ومن مارس العلوم يحصل له من هذا الجنس على طريق الحدس قضايا كثيرة قد لا يمكنه إقامة البرهان عليها ولا يمكنه الشك فيها . كما لا يسعه أن يشرك غيره فيها بالتعليم والتلقين الا أن يرشد الطالب إلى الطريق التي سلكها . فإن استطاع الطالب بنفسه سلوك الطريق قد يفضيه إلى الاعتقاد إذا كان ذا قوة ذهنية وصفاء نفس . فلذلك لو جحد مثل هذه القضايا جاحد، فإن الحادس يعجز عن اثباتها له على سبيل المذاكرة والتلقين ما لم يحصل للجاحد نفس الطريق إلى الحدس .

وكذلك المجربات والمتواترات لا يمكن اثباتها بالمذاكرة والتلقين ما لم يحصل

للطالب ما حصل للمحاجب من التجربة وللمتلقين بالخبر من التواتر . ولهذا يختلف الناس في الحدسات والتجربات والمتواترات ، وإن كانت كلّها من أقسام البديهيّات . وليس كذلك الأولىيات فإن الناس في اليقين بها شرع سواء ، وكذلك المحسوسات عند من كانوا صحيحيّي الحواس ومثلها الفطريّات الآتى ذكرها .

6 - الفطريات

اشاره

وهي القضايا التي قياساتها معها ، أي ان الفعل لا يصدق بها بمجرد تصور طرفيها كالأوليات ، بل لا بد لها من وسط ، الا ان الوسط ليس مما يذهب عن الذهن حتى يحتاج إلى طلب وفكرة ، فكلما أحضر المطلوب في الذهن حضر التصديق به لحضور الوسط معه .

مثل حكمنا بأن الاثنين خمس العشرة ، فإن هذا الحكم بديهي إلا أنه معلوم بوسط ، لأن الاثنين عدد قد انقسمت العشرة إليه وإلى أربعة أقسام أخرى كل منها يساويه ؛ وكل ما ينقسم عدد إليه وإلى أربعة أقسام أخرى كل منها يساويه فهو خمس ذلك العدد ، فالاثنان خمس العشرة . ومثل هذا القياس حاضر في الذهن لا يحتاج إلى كسب ونظر . ومثل هذا القياس يجري في كل نسبة عدد إلى آخر ، غير أن هذه النسبة يختلف بعضها عن بعض في سرعة مبادرة الذهن إلى المطلوب وعدمها بسبب قلة الأعداد وزيادتها ، أو بسبب عادة الإنسان على التفكير فيها وعدمه . فأنك ترى الفرق واضحاً في سرعة انتقال بين نسبة 2 إلى 4 وبين نسبة 13 إلى 26 ، مع ان النسبة واحدة وهي النصف . أو بين نسبة 3 إلى 12 وبين نسبة 17 إلى 68 مع ان النسبة واحدة هي الربع ... وهكذا .

ص: 287

1- بين أي قسم من البديهيات الست يشترك في معرفتها جميع الناس، وأي قسم

منها يجوز أن يختلف في معرفتها الناس.

2- هل يضر في بذاته الشيء أن يجهله بعض الناس؟ ولماذا؟ راجع بحث البديهي -

في الجزء الأول .

3- ارجع إلى ما ذكرناه في الجزء الأول من أسباب التوجّه لمعرفة البديهي . وبين حاجة كلّ قسم من البديهيات الست إلى أي سبب منها . ضع ذلك في جدول .

4- عين كل مثال من الأمثلة الآتية أنه من أي الأقسام السنة وهي:

أ- ان لكل معلول علة .

ب- لا يختلف المعلول عن العلة .

ج- يستحيل تقدم المعلول على العلة .

د- يستحيل تقدم الشيء على نفسه .

ه- الصدآن لا يجتمعان .

و- الظرف أوسع من المظروف .

ز- الصلاة واجبة في الإسلام .

ح- السماء فوقنا والأرض تحتنا.

ط- إذا انفي اللازم انفي الملزوم

ي- الثلاثة لا تنقسم بمتساوين.

يا- انتفاء الملزوم لا يلزم منه انتفاء اللازم لجواز كونه أعم.

يب- تقىضا المتساوين متساوين.

5 - يقول المنطقيون ان انتاج الشكل الأول بديهي، فمن أي البديهيات هو؟

6 - بنى علماء الرياضيات جميع براهينهم على مبادئ بسيطة يدركها العقل لأول وهلة يسمونها البديهيات نذكر بعضها ، فيبين انها من أي اقسام البديهيات السست وهي :

أ - إذا أضفنا أشياء متساوية إلى أخرى متساوية كانت النتائج متساوية.

ب - إذا طرحنا أشياء متساوية من أخرى متساوية كانت الباقي متساوية.

ج - المضاعفات الواحدة للأشياء المتساوية تكون متساوية، فإن كان شيئاً متساوين كان ثلاثة أمثال أحدهما مساوياً لثلاثة أمثال الآخر.

د - إذا انقسم كلّ من الأشياء المتساوية إلى عدد واحد من أجزاء متساوية كانت هذه الأجزاء في الجميع متساوية .

هـ- الأشياء التي يمكن ان ينطبق كلّ منها على الآخر انطباقاً تماماً فهي متساوية كانت.

راجع بحث البديهية المنطقية آخر الباب الرابع (في الجزء 2) تجد توضيح بعض هذه

البديهيات الرياضية .

ص: 289

مأخذة من الظن . والظن في اللغة أعم من اصطلاح المنطقين هنا ، فإن المفهوم منه لغة حسب تبع موارد استعماله هو الاعتقاد في غائب بحدس أو تخمين من دون مشاهدة أو دليل أو برهان، سواء كان اعتقاداً جازماً مطابقاً الواقع ولكن غير مستند إلى علته كالاعتقاد تقليداً للغير، أو كان اعتقاداً جازماً غير مطابق الواقع وهو الجهل المركب، أو كان اعتقاداً غير جازم بمعنى ما يرجح فيه أحد طرفي القضية النفي أو الإثبات مع تجويز الطرف الآخر . وهو يساوق الظن بالمعنى الأخص باصطلاح المنطقين المقابل لليقين بالمعنى الأعم.

والظن المقصود به باصطلاح المناطقة هو المعنى الأخير فقط، وهو ترجيح أحد طرفي القضية النفي أو الإثبات مع تجويز الطرف الآخر . وهو الظن بالمعنى الأخص. فالمظنوّنات - على هذا - هي قضايا يصدق بها اتباعاً لغالب الظن مع تجويز نقضه ، كما يقال مثلاً : فلان يسار عدوٍ فهو يتكلم عليّ ، أو فلان لا عمل له فهو سافل، أو فلان ناقص الخلقة في أحد جوارحه ففيه مركب النقص.

ص: 290

إشارة

وتسّمي الذايّعات أيضًاً.

وهي قضايا اشتهرت بين الناس وذاع التصديق بها عند جميع العقلاء أو أكثرهم أو طائفة خاصة . وهي على معنين :

١- المشهورات بالمعنى الأعم، وهي التي تطابقت على الاعتقاد بها آراء العقلاة كافة، وإن كان الذي يدعو إلى الاعتقاد بها كونها أولية ضرورية في حد نفسها ولها وقع وراء تطابق الآراء عليها . فتشمل المشهورات بالمعنى الأخص الآتية وتشمل مثل الأوليات والفطريات التي هي من قسم اليقينيات البدئية.

2- المشهورات بالمعنى الأخص أو المشهورات الصرفية، وهي أحق بصدق وصف الشهرة عليها لأنها القضايا التي لا عمدة لها في التصديق الا الشهرة وعموم الاعتراف بها، كحسن العدل وقبح الظلم، وكوجوب الذب عن الحرم واستهجان ايذاء الحيوان لا لغرض.

فلا واقع لهذه القضايا وراء تطابق الآراء عليها، بل واقعها ذلك؛ فلو خلي الإنسان وعقله المجرد وحشه ووهمه ولم تحصل له أسباب الشهرة الآتية، فإنه لا يحصل له حكم بهذه القضايا ولا يقضي عقله أو حسه أو وهمه فيها بشيء. ولا ينافي ذلك أنه بنفسه يمدح العادل ويذم الظالم ولكن هذا غير الحكم بتطابق الآراء عليها. وليس كذلك حال حكمه بأن الكل أعظم من الجزء كما تقدم؛ فإنه لو خلي ونفسه كان له هذا الحكم. وعلى هذا فيكون

الفرق بين المشهورات واليقينيات - مع ان كلا منها تقييد تصديقاً جازماً - أن المعتبر في اليقينيات كونها مطابقة لما عليه الواقع ونفس الأمر المعتبر عنه بالحق واليقين، والمعتبر في المشهورات مطابقتها لتوافق الآراء عليها ، إذ لا واقع لها غير ذلك. وسيأتي ما يزيد هذا المعنى توضيحاً.

ولذلك ليس المقابل للمشهور هو الكاذب ، بل الذي يقابل الشنب ، وهو الذي ينكره الكافية أو الأكثر . وم مقابل الكاذب هو الصادق.

أقسام المشهورات

اعلم أن المشهورات قد تكون مطلقة وهي المشهورة عند الجميع ، وقد تكون محدودة وهي المشهورة عند قوم دون قوم كشهرة امتناع التسلسل عند المتكلمين [\(1\)](#) وتنقسم أيضاً إلى جملة أقسام بحسب اختلاف أسباب الشهرة وهي حسب الاستقراء يمكن عد أكثرها كما يلي :

1 - الواجبات القبول

وهي ما كان السبب في شهرتها كونها حقاً جلياً، فيتطابق من أجل ذلك على الاعتراف بها جميع العقلاء كالآوليات والفطريات ونحوهما. وهي التي تستوي بالمشهورات بحسب المعنى الأعم كما تقدم، من جهة عموم الاعتراف بها .

2- التأديبات الصلاحية

وتسمى المحمودات والآراء المحمدودة وهي ما تطابق عليها الآراء من أجل قضاء

ص: 292

1- وتنقسم أيضاً إلى حقيقة وظاهرية وشبيهة بالمشهورات وسيأتي بيانها في صناعة الجدل (المبحث السابع من الباب الأول) كما سيأتي هنا زيادة توضيح عن المشهورات

المصلحة العامة للحكم بها باعتبار أن بها حفظ النظام وبقاء النوع، كقضية حسن العدل وقبح الظلم، ومعنى حسن العدل أن فاعله ممدوح لدى العقلاء ومعنى قبح الظلم أن فاعله مذموم لديهم. وهذا يحتاج إلى التوضيح والبيان، فنقول :

ان الإنسان إذا أحسن إليه أحد بفعل يلائم مصلحته الشخصية فإنه يشير في نفسه الرضا عنه، فيدعوه ذلك إلى جزائه ، وأقل مرتبة المدح على فعله ، وإذا أساء إليه أحد بفعل لا يلائم مصلحته الشخصية فإنه يشير في نفسه السخط عليه، فيدعوه ذلك إلى التشفي منه والانتقام ، وأقل مرتبة ذمه على فعله .

وكذلك الإنسان يصنع إذا أحسن أحد بفعل يلائم المصلحة العامة من حفظ النظام الاجتماعي وبقاء النوع الإنساني، فإنه يدعوه ذلك إلى جزائه وعلى الأقل يمدحه ويثنى عليه ، وإن لم يكن ذلك الفعل يعود بالنفع لشخص المادح ، وإنما ذلك الجزاء لغاية حصول تلك المصلحة العامة التي تناوله بوجهه. وإذا أساء أحد بفعل لا- يلائم المصلحة العامة ويخل بالنظام وبقاء النوع ، فإن ذلك يدعو إلى جزائه بذمه على الأقل ، وإن لم يكن يعود ذلك الفعل بالضرر على شخص ، الذام ، وإنما ذلك لغرض دفع المفسدة العامة التي يناله ضررها بوجهه.

وكل عاقل يحصل له هذا الداعي للمدح والمذموم لغرض تحصيل تلك الغاية العامة، وهذه القضايا التي تطابقت عليها آراء العقلاء من المدح والمذموم لأجل تحصيل المصلحة العامة تسمى الآراء المحمدودة والتآديبات الصلاحية وهي لا واقع لها وراء تطابق آراء العقلاء . وسبب تطابق آرائهم شعورهم جميعاً بما في ذلك من مصلحة عامة .

وهذا هو معنى التحسين والتقييم العقليين اللذين وقع الخلاف في اثباتهما بين الاشاعرة والعدلية ، فنفتهم الفرقة الأولى واثبتهما الثانية . فإذا يقول العدلية بالحسن والقبح العقليين يريدون أن الحسن والقبح من الآراء المحمدودة والقضايا المشهورة التي تطابقت عليها الآراء لما فيها من التآديبات الصلاحية، وليس لها واقع وراء تطابق الآراء⁽¹⁾.

ص: 293

1- راجع عن توضيح هذا البحث كتاب اصول الفقه للمؤلف في مبحث الملازمات العقلية، فيه غنى للطالب ان شاء الله تعالى

والمراد من العقل إذ يقولون أن العقل يحكم بحسن الشيء أو قبحه هو العقل العملي

ويقابله العقل النظري والتفاوت بينهما إنما هو بتفاوت المدركات، فإن كان المدرك مما ينبغي أن يعلم مثل قولهم : الكل أعظم من الجزء الذي لا علاقة له بالعمل يسمى ادراكه عقلاً نظرياً . وإن كان المدرك مما ينبغي أن يفعل ويؤتي به أو لا يفعل مثل حسن العدل وقبح الظلم ، يسمى ادراكه عقلاً عملياً.

ومن هذا التقرير يظهر كيف اشتبه الأمر على من نفي الحسن والقبح في استدلالهم على ذلك، بأنه لو كان الحسن و القبح عقليين لما وقع التفاوت بين هذا الحكم وحكم العقل بأن الكل أعظم من الجزء ، لأن العلوم الضرورية لا تتفاوت.

ولكن لا شك بوقوع التفاوت بين الحكمين عند العقل .

وقد غفلوا في استدلالهم إذ قاسوا قضية الحسن والقبح على مثل قضية الكل أعظم من الجزء . وكأنهم ظنوا أن كل ما حكم به العقل فهو من الضروريات، مع أن قضية الحسن والقبح من المشهورات بالمعنى الأخص ومن قسم المحمودات خاصة، والحاكم بها هو العقل العملي وقضية الكل أعظم من الجزء من الضروريات الأولية والحاكم بها هو العقل النظري وقد تقدم الفرق بين العقليين كما تقدم الفرق بين المشهورات والضروريات. فكان قياسهم قياساً مع الفارق العظيم، والتفاوت واقع بينهما لا محالة ، ولا يضر هذا في كـ—ون الحسن و القبح عقليين، فإنه اختلط عليهم معنى العقل الحاكم في مثل هذه القضايا، فظنوه شيئاً واحداً، كما لم يفرقوا بين المشهورات واليقينيات فحسبوهما شيئاً واحداً، مع انهما قسمان متقابلان.

3 - الخقيقات

وتسمى الآراء المحمودة أيضاً وهي . دة أيضاً وهي - حسب تعريف المنطقين - ماتطابق عليه آراء العقلاء من أجل قضاء الخلق الانساني بذلك ؛ كالحكم بوجوب محافظة الحرم أو الوطن ، وكالحكم بحسن الشجاعة والكرم وقبح الجبن والبخل .

والخلق ملكرة في النفس تحصل من تكرر الأفعال الصادرة من المرء على وجه يبلغ درجة يحصل منه الفعل بسهولة، كالكرم فإنه لا يكون خلقاً للإنسان إلا بعد أن يتكرر منه فعل العطاء بغير بدل حتى يحصل منه الفعل بسهولة من غير تكلف.

أقول: هكذا عرفوا الخلقيات والخلق، فجعلوا السبب في حصول الشهرة فيها هو الخلق بهذا المعنى باعتباره داعياً للعقل العملي إلى ادراك أن هذا مما ينبغي فعله أو مما ينبغي تركه . ولكننا إذا دققنا - نجد أن الأخلاق الفاضلة غير عامة عند الجمهور ، بل القليل منهم من يتحلى بها ، مع أنه لا ينكر أن الخلقيات مشهورة يحكم بها حتى من لم يرزق الخلق الفاضل ؛ فإن الجبان يرى حسن الشجاعة ويمدح صاحبها ويتمناها لنفسه إذا رجع إلى نفسه وأصغى إليها ، ولكنه يجبن في موضع الحاجة إلى الشجاعة، وكذلك البخل والمتكبر والكاذب . ولو كان الخلق بذلك المعنى هو السبب للحكم فيها لحكم الجبان بحسن الجبن وقبح الشجاعة والبخيل بقبح الكرم وحسن الامساك والكذاب بقبح الصدق وحسن الكذب ... وهكذا .

والصحيح في هذا الباب أن يقال : إن الله تعالى خلق في قلب الإنسان حسناً وجعله حجة عليه يدرك به محاسن الأفعال ومقابحها، وذلك الحسُّ هو الضمير بمصطلح علم الأخلاق الحديث، وقد يسمى بالقلب أو العقل العملي أو العقل المستقيم أو الحسُّ السليم عند قدراء الأخلاق . وتشير إليه كتب الأخلاق عندهم.

فهذا الحسُّ في القلب أو الضمير هو صوت الله المدوي في دخيلة نفوسنا يخاطبها به ويحاسبها عليه، ونحن نجده كيف يؤنب مرتكب الرذيلة ويقرّ عين فاعل الفضيلة، وهو موجود في قلب كل إنسان، وجميع الضمائر تتحد في الجواب عند استجابتها عن الأفعال، تشترك جميعاً في التمييز بين الفضيلة والرذيلة، وإن اختلفت في قوة هذا التمييز

وضعفه ، كسائر قوى النفس إذ تتفاوت في الأفراد قوة وضعفاً.

ولأجل هذا كانت الخلقيات من المشهورات ، وإن كانت الأخلاق الفاضلة ليست عامة بين البشر ، بل هي من خاصة الخاصة .

نعم الاصغاء إلى صوت الضمير والخضوع له لا يسهل على كل إنسان الا بالانقطاع إلى دخلة نفسه والتحول عن شهواته وأهواه. كما أن الخلق عامة لا يحصل له وإن كان له ذلك الاصغاء الا بتكرر العمل واتخاذه عادة حتى تتكون عنده ملحة الخلق التي يسهل معها الفعل . وبالاخص الخلق الفاضل، فإن افعاله التي تتحققه تحتاج إلى مشقة وجهاد ورياضة، لأنه دائمًا في حرب مع الشهوات والرغبات . وليس الظرف الا بعد الحرب.

4 - الانفعالات

وهي التي يقبلها الجمهور بسبب إنفعال نفسي عام، كالرقابة والرحمة والشفقة والحياء والانفة والحمية والغيرة، ونحو ذلك من الانفعالات التي لا يخلو منها إنسان غالباً. فترى الجمهور يحكم - مثلاً - بطبع تعذيب الحيوان لفائدة، وذلك اتباعاً لما في الغريزة من الرقة والرحمة. بل الجمهور بغريزته يحكم بطبع تعذيب ذي الروح مطلقاً وإن كان لفائدة لولا أن تصرف عنه الشرايع والعادات.

والجمهور يمدح من يعين الضعفاء والمرضى ويعني برعاية الأيتام والمجانين لأنه مقتضى الرحمة والشفقة ، كما يحكم بطبع كشف العورة لأنه مقتضى الحياة ويمدح المدافع عن الأهل والعشيرة أو الوطن والأمة لأنه مقتضى الحمية والغيرة ... إلى غير ذلك من الأحكام العامة عند الناس.

5- العادات

وهي التي يقبلها الجمهور بسبب جريان العادة عندهم كاعتيادهم احترام القادر ، بالقيام والضعف بالضيافة والرجل الديني أو الملك بتقبيل يده فيحكمون لأجل ذلك بوجوب هذه الأشياء لمن يستحقها.

والعادات العامة كثيرة، وقد تكون عادة لأهل بلد فقط أو قطر أو أمة أو جميع الناس،

فتختلف لأجلها القضايا التي يحكم بها حسب سبب العادة فتكون مشهورة عند أهل بلد أو قطر

أو أمة غير مشهورة عند غيرهم، بل يكون المشهور ضدها.

والناس يمدحون المحافظ على العادات، ويذمرون المخالف المستهين بها . سواء كانت العادات سيئة أو حسنة ، فنراهم يذمرون من يرسل لحيته إذا كانوا اعتادوا حلقها ويدمرون الحليق لأنّهم اعتادوا ارسالها. وزراهم يذمرون من يلبس غير المألوف لمجرد أنّهم لم يعتادوا لبسه .

ومن أجل ذلك نرى الشارع حرم لباس الشهرة، والظاهر أن سر التحرير ان لباس الشهرة يدعو إلى اشتماز الجمهور من اللابس وذمهم له . وأهم اغراض الشارع الإلزام بين الناس وتقريبهم واجتماع كلمتهم. وورد عنه : «رحم الله امرءاً جبّ الغيبة عن نفسه».

كما ورد في الشريعة الاسلامية المطهرة ان منافيات المروة مضررة في العدالة كالأكل حال المشي في الطريق العام أو السوق والجلوس في الأماكن العامة كالمقاهي لشخص ليس من عادة صنفه ذلك . وما منافيات المروة الا منافيات العادة المألوفة .

6 - الاستقراريات

وهي التي يقبلها الجمهور بسبب استقرارهم التام أو الناقص ، كحكمهم بأن تكرار الفعل الواحد ممل، وإن الملك الفقير لابد أن يكون ظالماً، إلى كثير من أمثال ذلك من القضايا الاجتماعية والأخلاقية ونحوها .

وكثيراً ما يكتفى عوام الناس وجمهورهم بوجود مثال واحد أو أكثر للقضية، فتشتهر بينهم عندما لم يقفوا على نقض ظاهر لها ، كتساؤم الأوربيين من رقم «13» لأن واحداً منهم أو أكثر اتفق له أن يكتب عندما كان له هذا الرقم، وكتساؤم العرب من نعاب الغراب وصيحة البون ذلك، ومثل هذا كثير عند الناس.

والمقصود بها القضايا الوهمية الصرفة. وهي قضايا كاذبة الا أن الوهم يقضي بها قضاء شديد القوة ، فلا يقبل صدتها وما يقابلها حتى مع قيام البرهان على خلافها . فإن العقل يؤمن بنتيجة البرهان ولكن الوهم يعاند ولا يزال يتمثل ما قام البرهان على خلافه كما ألفه ، ممتنعاً من قبول خلافه.

ولذا تعدّ الوهميات من المعتقدات :

الا- ترى أن وهم الأكثري يستوحش من الظلم ويخاف منه ، مع ان العقل لا- يجد فرقاً في المكان بين أن يكون مظلماً أو منيراً، فإن المكان هو المكان في الحالين، وليس للظلمة تأثير فيه يوجب الضر أو الهلاك ، ويخاف أيضاً من الميت وهو جماد لا يتحرك ولا يضر ولا ينفع ، ولو عادت إليه الحياة - فرضأً فهو إنسان مثله كما كان حياً، وقد يكون من أحب الناس إليه .

ومع توجه إلى هذه البديهة العقلية ينكرها الوهم ويعاند ، فيستولي على النفس ؛ فقد تضطرب من الظلمة ومن الميت، لأن البديهة الوهمية أقوى تأثيراً على النفس من البرهان.

ولأجل أن يتضح لك هذا الأمر جرب نفسك وسائل اصدقائك : كيف يتمثل لاحدكم في وهمه دورة شهور السنة ؟ تأمل ما أريد أن أقول لك. فإن الإنسان - على الأكثر - لا بد أن يتواهم دورة شهور السنة أو أيامها بشكل محسوس من الأشكال الهندسية. تأمل في نفسك جيداً أنه لا بد أنه تتواهم هذه الدورة على شكل دائرة منتظمة ، أو غير منتظمة، أو مصريساً بعدد الشهور، أو شكلاً مضللاً متساوياً للارتفاع أو غير منتظم في ارتفاع أربعة أو أكثر أو

أقل. مع ان السنة ودورة أيامها وشهرها من المعاني المجردة غير المحسوسة. وهذا واضح للعقل، غير ان الوهم إذا خطرت له السنة تمثلها في شكل هندي وهي يخترعه في أيام طفولته من حيث لا يشعر ، ويبقى وهمه معانداً مصراً على هذا التمثيل الكاذب . ولعلم الإنسان بكذب هذا الوهم وسخافته قد يخجل من ذكره لغيره ولكنه لا ينفك عنه في سره . واتماً إذا ذكر هذا المثال لأنّه يسير لآخر في ذكره وهو يؤدي الغرض من ذكره. والسرّ في ذلك أن الوهم تابع منقاد للحس ومكبل به، فما لا يقبله الحس لا يقبله الوهم الا لابساً ثوب المحسوس ، وإن كانت له قابلية ادراك المجردات عن الحس كقابليته لادراك المحسوسات.

فإذا كانت أحكام الوهم جارية في نفس المحسوسات فإن العقل يصدقه فيها فيتطابقان في الحكم ، كما في الأحكام الهندسية، ومثل ما إذا حكم الوهم بأن هذين الجسمين لا يحلان في مكان واحد بوقت واحد، فإن العقل أيضاً يساعده فيه لحكمه بأن كل جسمين مطلقاً كذلك، فيتطابقان .

وإذا كانت أحكامه في غير المحسوسات، وهي التي نسميها بالقضايا الوهمية الصرف ، فلا بد أن تكون كاذبة لاصرار الوهم على تمثيلها على نهج المحسوسات وهي بحسب ضرورة العقل ليست منها، كما سبق في الأمثلة المتقدمة ؛ فإن العقل هو الذي يتزع عنها ثوب الحس الذي أضفاه عليها الوهم .

ومن أمثلة ذلك حكم الوهم بأن كل موجود لا بد أن يكون مشاراً إليه وله وضع وحيز . ولا يمكنه أن يتمثل إلا كذلك ، حتى أنه يتمثل الله تعالى في مكان مرتفع علينا، وربما كانت له هيئة إنسان مثلاً . ويعجز أيضاً عن تمثيل القبلية والبعدية غير الزمانية، ويعجز عن تمثيل اللانهائية، فلا يتمثل عنده كيف أنه تعالى كان وليس معه شيء حتى الزمان ، وأنه سرمدي لا أول لوجوده ولا آخر . وإن كان العقل - حسبما يسوق إليه البرهان - يستطيع أن يؤمن بذلك ويصدق به تصديقاً لا يتمثل في النفس، لأن الوهم له السيطرة والاستيلاء عليها من هذه الجهة .

فإن كان الوهم مسيطرًا على النفس على وجه لا يدع لها مجالاً للتصديق بوجود مجرد مجرد عن الزمان والمكان ، فإن العقل عندما يمنعها من تجسيمه وتمثيله كالمحسوس تهرب النفس من حكم العقل وتتجىء إلى أن تذكر وجوده رأساً شأن الملحدين.

ومن أجل هذا كان الناس - لغبوبة الوهم على نفوسهم - بين مجسم وملحد . وقلّ من يتورّن بدور العقل ويجرد نفسه عن غلبة أوهامها ، فيسمو بها إلى ادراك ما لا يناله الوهم . ولذا قال تعالى في كتابه المجيد: «وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين» فنفي الإيمان عن أكثر الناس . ثم هؤلاء المؤمنون القليلون قال عنهم : «وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون» يعني أنّهم في حين إيمانهم هم مشركون . وما ذلك إلا لأنّهم لغبوبة الوهم أنّما يعبدون الأصنام التي ينحثونها بأوهامهم ، والأكيف يجتمع الإيمان والشرك في آن واحد إذا أريد بالشرك من الآية معناه المعروف وهو العبادة للأصنام الظاهرة .

والخلاصة : ان القضايا الوهمية الصرفية التي نسميها الوهميات هي عبارة عن أحکام الوهم في المعاني المجردة عن الحسن . وهي قضايا كاذبة لا ظل لها من الحقيقة، ولكن بدبيهة الوهم لا تقبل سواها. ولذلك يستخدمها المغالط في اقيسته، كما سيأتي في صناعة المغالطة الا ان العقل السليم من تأثير الوهم يتجرّد عنه ولا يخضع لحكمه ، فيكشف كذب أحکامه للنفس.

وهي قضايا حصل التسالم بينك وبين غيرك على التسليم بأنها صادقة ، سواء كانت

صادقة في نفس الأمر ، أو كاذبة كذلك ، أو مشكوكه.

والطرف الآخر ان كان خصماً فإن استعمال المسلمات في القياس معه يراد به افحامه وان مستر شدأً فانه يراد به ارشاده واقناعه ليحصل له الاعتقاد بالحق بأقرب طريق عندما لا يكون مستعداً لتلقي البرهان وفهمه.

ثم ان المسلمات إما عامة سواء كان التسليم بها من المشهورات أو كان التسليم بها من طائفة خاصة كأهل دين أو ملة أو علم خاص. وخصوص هذه المسلمات في علم خاص تسمى الاصول الموضوعة لذلك العلم ، عندما يكون التسليم بها عن مسامحة على سبيل حسن الظن من المتعلم بالمعلم. وهذه الاصول الموضوعة هي مبادئ ذلك العلم التي تبني عليها براهينه وان كان قد يبرهن عليها في علم آخر ، وأما إذا كان التسليم بها من المتعلم من باب المجاراة مع الاستئثار والتشكيك بها كما يقع ذلك في المجادلات فتسمى حينئذ المصادرات.

وإما خاصة إذا كان التسليم بها من شخص معين وهو طرف الآخر في مقام الجدل والمخالصة، كالقضية التي تؤخذ من اعترافات الخصم ليتبني عليها الاستدلال في ابطال مذهبه أو دفعه .

وهي قضايا مأخوذة من يوثق بصدقه تقليداً، أما لأمر سماوي كالشريعة والسنن المأخوذة عن النبي والامام المعصوم ، واما لمزيد عقله وخبرته كالمأخوذات من الحكماء وأفضل السلف والعلماء الفتنين من آراء في الطب أو الاجتماع أو الأخلاق أو نحوها ، وكأيات تورد شواهد لشاعر معروف، وكالأمثال السائرة التي تكون مقبولة عند الناس وإن لم تؤخذ من شخص معين وકالقضايا الفقهية المأخوذة تقليداً عن المجتهد .

ان هذه القضايا وأمثالها هي من أقسام المعتقدات ، والاعتقاد بها إما على سبيل القطع أو الظنّ الغالب، ولكن – على كل حال – منشأ الاعتقاد بها هو التقليد للغير الموثوق بقوله

كما قدمنا . وبهذا تترق عن اليقينيات والمظنونات.

وقد تكون قضية واحدة يقينية عند شخص ومقبولة عند شخص آخر باعتبارين، كما قد تكون من المشبهات أو المسلمات باعتبار ثالث أو رابع... وهكذا.

وهي قضايا كاذبة يعتقد بها ، لأنها تشبه اليقينيات أو المشهورات في الظاهر ، فيغالط فيها المستدل غيره لقصور تمييز ذلك الغير بين ما هو هو وبين ما هو غيره، أو لقصور نفس المستدل ، أو لغير ذلك .

والمشابهة اما من ناحية لفظية مثل ما لو كان اللفظ مشتركاً أو مجازاً فاشتبه الحال فيه ، وأما من ناحية معنوية مثل ما لو وضع ما ليس بعلة علة ونحو ذلك . وتقسيم أسباب الاستباذه يأتي في صناعة المغالطة، لأن مادة المغالطة هي المشبهات والوهميّات . وأهمها المشبهات .

ص: 303

وهي قضايا ليس من شأنها أن توجب تصديقاً، إلا أنها تقع في النفس تخيلات تؤدي إلى انفعالات نفسية ، من انبساط في النفس أو انقباض ، ومن استهانة بالأمر الخطير أو تهويل أو تعظيم للشيء اليسير ، ومن سرور وانشراح أو حزن وتالم ، ومن شجاعة وإقدام أو جبن واحجام.

وتأثير هذه القضايا التي هي مواد صناعة الشعر كما سيأتي) في النفس ناشيء من تصوير المعنى بالتعبير تصويراً خيالياً خلاباً وإن كان لا واقع له .

وكلما استعملت المجازات والتشبيهات والاستعارات وأنواع البديع في مثل هذه القضايا كانت أكثر تأثيراً في النفس، لأن هذه المزايا تضفي على الألفاظ والمعاني جمالاً يستهوي المشاعر ويثير التخيلات. وإذا انضم إليها الوزن والقافية أو التسجيع والازدواج زاد تأثيرها. ثم يتضاعف الأثر إذا كان الصوت المودي لها رقيقةً ومشتملاً على نغمة موسيقية مناسبة للوزن ونوع التخييل .

كل ذلك يدل على أن المخلات ليس تأثيرها في النفس لأجل كونها تتضمن حقيقة يصدق بها، بل حتى لو علم كذبها فإن لها ذلك التأثير المنتظر منها . وما ذلك إلا لأن التصوير فيها للمعنى مع ما ينضم إليه من مساعدات هو الذي يستهوي النفس ويؤثر فيها. وسيأتي تفصيل ذلك في صناعة الشعر .

وبهذا ينتهي ما أردناه من الكلام على مواد الاقيسة في هذه المقدمة . ولا بد قبل الدخول في الصناعات الخمس من بيان الحصر فيها وبيان فائدتها على الاجمال ؛فنقول:

اشارة

تقديم في التمهيد لهذا الباب أن القياس بحسب اختلاف المقدمات من حيث المادة وبحسب ما تؤدي إليه من نتائج وبحسب أغراض تاليفها، ينقسم إلى البرهان والجدل

والخطابة والشعر والمغالطة .

بيان ذلك : إن القياس - بحسب اختلاف المقدمات من جهة كونها يقينية أو غير يقينية

- أما ان يفيد تصديقاً وأما تأثيراً آخر غير التصديق من التخييل والتعجب ونحوهما.

ثم الأول إما أن يفيد تصديقاً جازماً لا يقبل احتمال الخلاف أو تصديقاً غير جازم يجوز فيه الخلاف أي ظنياً. ثم ما يفيد تصديقاً جازماً أما أن يعتبر فيه أن يكون تأليفه لغرض أن ينتج حقاً أم لا . ثم ما يعتبر فيه انتاج الحق إما أن تكون النتيجة حقاً واقعاً أم لا .

فهذه خمسة أنواع

1 - ما يفيد تصديقاً جازماً وكان المطلوب حقاً واقعاً، وهو البرهان والغرض منه معرفة الحق من جهة ما هو حق واقعاً .

2 - ما يفيد تصديقاً جازماً ، وقد اعتبر فيه ان يكون المطلوب حقاً ولكنه ليس بحق واقعاً. وهو المغالطة.

3 - ما يفيد تصديقاً جازماً ولكن لم يعتبر فيه ان يكون المطلوب حقاً بل المعتبر فيه عموم الاعتراف أو التسليم، وهو الجدل. والغرض منه افحام الخصم والزامه .

4 - ما يفيد تصديقاً غير جازم، وهو الخطابة والغرض منه اقناع الجمهور.

5 - ما يفيد غير التصديق من التخييل والتعجب ونحوهما ، وهو الشعر والغرض منه

حصول الانفعالات النفسية.

ثم ان البحث عن كلّ واحد من هذه الصناعات الخمس أو القدرة على استعمالها عند

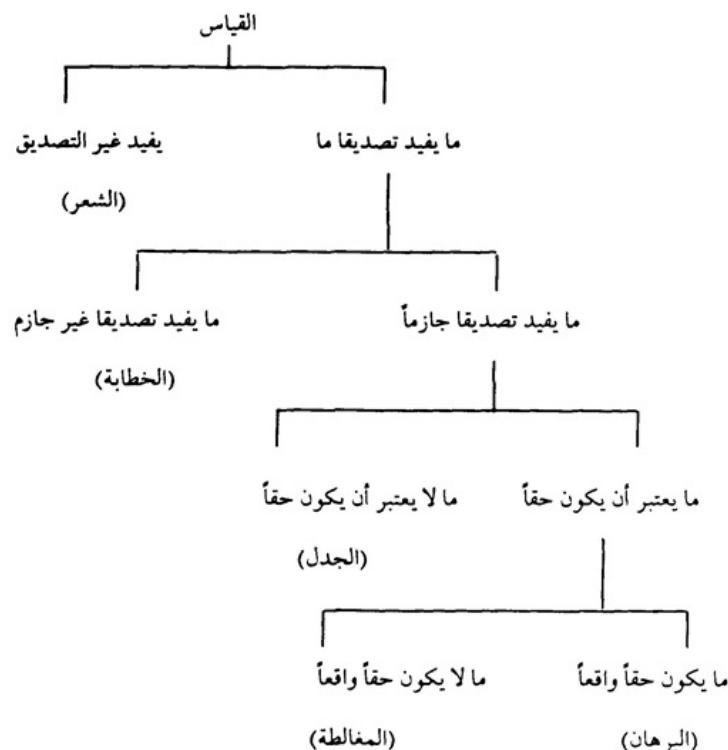
الحاجة يسمّى صناعة، فيقال : صناعة البرهان وصناعة المغالطة ... الخ .

والصناعة اصطلاحاً ملكرة نفسانية وقدرة مكتسبة يقتدر بها على استعمال أمور لغرض من الأغراض صادراً ذلك الاستعمال عن بصيرة بحسب الامكان ،
كصناعة الطب والتجارة والحكاية مثلاً. ولذا من يغلط في اقيسته لا عن بصيرة ومعرفة بموقع الغلط لا يقال ان عنده صناعة المغالطة، بل من عنده الصناعة هو
الذى يعرف أنواع المغالطات ويميز بين القياس الصحيح من غيره ويغالط في اقيسته عن عمد وبصيرة.

والصناعة على قسمين علمية وعملية ، وهذه الصناعات الخمس من الصناعات العلمية النافعة، وسيأتي في البحث الآتي بيان فائدتها .

٣٠٧ الصناعات الخمس

الخلاصة :



أما منافع هذه الصناعات الخمس وال الحاجة إليها ، فإن صناعتي البرهان والمعالطة تختص فائدتهما على الأكثر بمن يتعاطى العلوم النظرية ومعرفة الحقائق الكونية، ولكن منفعة صناعة البرهان له فالذات كمعرفة الأغذية في نفعها لصحة الإنسان، ومنفعة صناعة المغالطة له وبالعرض كمعرفة السموم في نفعها للاحتراز عنها .

وأما الثلاث الباقية، فإن فائدتها عامة للبشر وتدخل في أكثر المصالح المدنية والاجتماعية. وأكثر ما تظهر فائدة صناعة الجدل لأهل الأديان وعلماء الفقه وأهل

المذاهب السياسية ل حاجتهم إلى المناقضة والنقاش .

وأكثـر ما تـظـهـرـ فـائـدـةـ صـنـاعـتـيـ الـخـطـابـةـ وـالـشـعـرـ لـالـسـيـاسـيـينـ وـقـوـادـ الـحـرـوبـ وـدـعـ--ـاـلـاـصـلـاحـ لـحـاجـتـهـمـ إـلـىـ اـقـنـاعـ الـجـمـهـورـ وـرـضـاهـمـ وـبـعـثـ الـهـمـمـ فـيـهـمـ وـتـحـريـضـ الـجـنـودـ وـالـاتـبـاعـ عـلـىـ الـاـقـدـامـ وـالـتـضـحـيـةـ .ـ بـلـ كـلـ رـئـيـسـ وـصـاحـبـ دـعـوـةـ حـقـةـ أـوـ باـطـلـةـ لـاـ يـسـتـغـنـيـ عـنـ اـسـتـعـمـالـ هـذـهـ الصـنـاعـاتـ الـثـلـاثـ لـلتـأـثـيرـ عـلـىـ أـتـبـاعـهـ وـمـرـيـدـيـهـ وـلـتـكـثـيرـ أـنـصـارـهـ.

ومن العجب أهـمـ أـكـثـرـ المـؤـلـفـينـ فـيـ الـمـنـطـقـ بـحـثـ هـذـهـ الصـنـاعـاتـ، تـقـرـيـطاـ بـغـيرـ وـجـهـ مـقـبـولـ ،ـ إـلـاـ أـوـلـئـكـ الـذـيـنـ أـفـواـ الـمـنـطـقـ مـقـدـمةـ لـلـفـلـسـفـةـ،ـ فـإـنـ مـنـ حـقـهـ أـنـ يـقـتـصـرـوـاـ عـلـىـ مـبـاحـثـ الـبـرـهـانـ وـالـمـعـالـطـةـ،ـ كـمـاـ صـنـعـ صـاحـبـ الـاـشـارـاتـ وـالـحـاجـ هـادـيـ السـبـزـوـارـيـ فـيـ مـنـظـومـتـهـ،ـ إـذـ لـاـ حـاجـةـ لـهـمـ فـيـ باـقـيـ الصـنـاعـاتـ.

وأـهـمـ مـاـ يـحـتـاجـ إـلـيـهـ مـنـهـاـ ثـلـاثـ :ـ الـبـرـهـانـ وـالـجـدـلـ وـالـخـطـابـةـ.ـ وـقـدـ وـرـدـ فـيـ الـقـرـآنـ الـكـرـيمـ التـرـغـيبـ فـيـ اـسـتـعـمـالـ الـاـسـالـيـبـ الـثـلـاثـةـ فـيـ الدـعـوـةـ الـاـلـهـيـةـ وـذـلـكـ قـوـلـهـ تعالىـ:ـ «ـوـادـعـ إـلـىـ سـبـيلـ رـبـكـ بـالـحـكـمـةـ وـالـمـوعـظـةـ الـحـسـنـةـ وـجـادـلـهـمـ بـالـتـيـ هـيـ أـحـسـنـ»ـ،ـ فـإـنـ الـحـكـمـةـ هـيـ الـبـرـهـانـ،ـ وـالـمـوعـظـةـ الـحـسـنـةـ مـنـ صـنـاعـةـ الـخـطـابـةـ،ـ وـمـنـ آـدـابـ الـجـدـلـ أـنـ يـكـونـ بـالـتـيـ هـيـ أـحـسـنـ.

هـذـاـ كـلـ مـاـ أـرـدـنـاـ ذـكـرـهـ فـيـ الـمـقـدـمةـ.ـ وـقـدـ آـنـ الشـرـوعـ فـيـ بـحـثـ هـذـهـ الصـنـاعـاتـ فـيـ

خـمـسـةـ فـصـولـ.ـ وـعـلـىـ اللـهـ التـكـلـانـ.

ان العلوم الحقيقة التي لا يراد بها الا الحق الصراح لا سبيل لها الاسيل البرهان لأنّه هو وحده - من بين أنواع القياس الخمسة - يصيب الحق ويستلزم اليقين بالواقع. والغرض منه معرفة الحق من جهة ما هو حق، سواء كان سعي الإنسان للحق لأجل نفسه ليناجيها به وليعمر عقله بالمعرفة ، أو لغيره لتعليمه وارشاده إلى الحق.

ولذلك يجب على طالب الحقيقة الا يتبع الا البرهان ، وان استلزم قوله لم يقل به أحد

. قبله .

وقد عرفوه بأنه : «قياس مؤلف من يقينيات ينتج يقيناً بالذات اضطراراً» وهو نعم

التعريف سهل واضح مختصر .

ومن الواضح أن كل حجّة لابد أن تتألف من مقدمتين، والمقدمات قد تكونان من القضايا الواجبة القبول وهي اليقينيات التي مر ذكرها ، وقد لا تكونان منها، بل تكون واحدة منهمما أو كلتاهما من أنواع القضايا الأخرى السبع التي تقدم شرحها في مقدمة هذا

الباب .

ثم المقدمة اليقينية إما أن تكون في نفسها بديهية من إحدى البديهيات الست المتقدمة، وإما أن تكون نظرية تنتهي إلى البديهيات.

فإذا تألفت الحجّة من مقدمتين يقينيتين سميت ببرهاناً. ولا بد أن ينتجها قضية يقينية للذات القياس المؤلف منهما اضطراراً، عندما يكون تأليف القياس في صورته يقيناً أيضاً. كما كان في مادته ، فيستحيل حينئذٍ تخلف النتيجة لاستحالة تخلف المعلول عن علته ،

فيعلم بها اضطراراً لذات المقدمتين، بما لهما من هيئة التأليف على صورة قياس صحيح. وهذا معنى أن نتيجة البرهان ضرورية . ويعنون بالضرورة هنا معنى آخر غير معنى

الضرورة في الموجبات ، على ما سيأتي .

والخلاصة ان البرهان يقيني واجب القبول مادة وصورة، وغايته أن ينتج اليقين الواجب القبول ، أي اليقين بالمعنى الأخص .

2- البرهان قياس

ذكرنا في تعريف البرهان بأنه قياس، وعليه فلا يسمى الاستقراء ولا التمثيل برهاناً وعمل بعضهم ذلك بأن الاستقراء والتمثيل لا يفيدان اليقين، ويجب في البرهان أن يفيد

اليقين.

والحق ان الاستقراء قد يفيد اليقين وكذلك التمثيل على ما تقدم في باهها في الجزء

الثاني، بل تقدم ان أساس أكثر كبريات الأقىسة هو الاستقراء المعدل، ومع ذلك لا يسمى الاستقراء ولا التمثيل برهاناً . والسر في ذلك ان الاستقراء المفيد للبيقين وكذا التمثيل إنما يفيد اليقين حيث يعتمد على القياس، كما شرحته في التجاريات. وأشارنا في الجزء الثاني إلى ان الاستقراء التام يرجع إلى القياس المقسم فراجع . أما الاستقراء الناقص المبني على المشاهدة فقط فإنه لا يفيد اليقين لأنه لا يرجع إلى القياس ولا يعتمد عليه . فاتضح بالأخير أن المفيد للبيقين هو القياس فقط .

وليس معنى ذلك ان العلوم تستغني عن الاستقراء والتمثيل أو التقليل من شأنهما في العلوم، بل العلوم الطبيعية بأنواعها وعلم الطب ونحوه كلّها تتبعي على المجريات التي لا تحصل للعقل بدون الاستقراء والتمثيل ، ولكن إنما تقيد اليقين حيث تعتمد على القياس. فرجع الأمر كلّه إلى القياس .

ان العمدة في كل قياس هو الحد الأوسط فيه ، لأنه هو الذي يُؤلف العلاقة بين الأكبر

والأصغر ، فيوصلنا إلى النتيجة المطلوب. وفي البرهان خاصة لا بد أن يفرض الحد الأوسط علة لليقين بالنتيجة، أي لليقين بنسبة الأكبر إلى الأصغر ، والا لما كان الاستدلال به أولى من غيره . ولذا يسمى الحد الأوسط واسطة في الاثبات.

وعليه فالحد الأوسط أما أن يكون - مع كونه واسطة في الاثبات - واسطة في الشهادة أيضاً ، أي يكون علة لثبوت الأكبر للأصغر ، وأما أن لا يكون واسطة في الشهادة .

فإن كان الأول (أي أنه واسطة في الاثبات والشهادة معاً) ، فإن البرهان حينئذ يسمى برهان لم أو البرهان اللمي ، لأنه يعطي اللمية⁽¹⁾ في الوجود والصدق معًا ، فهو معط للمية مطلقاً فسمي به ، كقولهم: «هذه الحديدية ارتفعت حرارتها وكل حديدة ارتفعت حرارتها فهي متمددة فینتاج هذه الحديدية متمددة». فالاستدلال بارتفاع الحرارة على التمدد استدلال بالعلة على المعلول. فكما أعطت الحرارة الحكم بوجود التمدد في الذهن للحديد كذلك هي معطية في نفس الأمر والخارج وجود التمدد لها .

وإن كان الثاني (أي أنه واسطة في الاثبات فقط ولم يكن واسطة في الشهادة) ، فيسمى برهان إن أو البرهان الإنبي ، لأنه يعطي الإنية⁽²⁾. والانية مطلق الوجود.

ص: 313

1- اللمية بتشديد الميم : هي العلية مصدر صناعي مأخوذه من الكلمة «لم» . راجع الجزء الأول

2- الإنية بتشديد النون : مصدر صناعي كاللمية مأخوذه من الكلمة «إن» المشبهة بالفعل التي تدل على الشهادة والوجود.

والبرهان الآني على قسمين :

1 - أن يكون الأوسط معلولاً للأكبر في وجوده في الأصغر ، لا علة، عكس برهان لم، كما لو قيل في المثال المتقدّم: «هذه الحديدة متمدّدة، وكل حديدة متمدّدة مرتفعة درجة حرارتها». فالاستدلال بالتمدد على ارتفاع درجة الحرارة استدلال بالمعلول على العلة . فيقال فيه : أنه يستكشف بطريق الان من وجود المعلول على وجود العلة، فيكون العلم بوجود المعلول سبباً للعلم بوجود العلة . فلذلك يكون المعلول واسطة في الإثبات أي للعلم بالعلة، وإن كان معلولاً لها في الخارج. ويسمى هذا القسم من البرهان الآني الدليل. 2 - أن يكون الأوسط والأكبر معاً معلولين لعلة واحدة، فيستكشف من وجود أحدهما وجود الآخر، فكل منهما إذا سبق العلم به علة للعلم بالأخر ، ولكن لا لأجل ان أحدهما علة للأخر، بل لكونهما متلازمين في الوجود لاشراكهما في علة واحدة إذا وجدت لابد أن يوجد معاً ؛ فإذا علم بوجود أحدهما يعلم منه وجود علته لاستحالة وجود المعلول بلا علة ، وإذا علم بوجود العلة علم منها وجود المعلول الآخر لاستحالة تخلف المعلول عن العلة . فيكون العلم - على هذا - بأحد المعلولين مستلزمـاً للعلم بالأخر بواسطة.

وليس لهذا القسم الثاني اسم خاص. وبعضهم لا يسميه البرهان الآني، بل يجعل البرهان الآني مختصاً بالقسم الأول المسمى بالدليل يجعل هذا القسم واسطة بينه وبين اللمي. فتكون أقسام البرهان ثلاثة : لمي وإي وواسطة بينهما .

وفي الحقيقة ان هذا القسم فيه استكشافان واستدلالان : استدلال بالمعلول على العلة المشتركة ، ثم استدلال بالعلة المشتركة على المعلول الآخر ، كما تقدم ؛ ففيه خاصة البرهان الآني في استدلال الأول وخاصة البرهان اللمي في الاستدلال الثاني. فلذا جعلوه واسطة بينهما لجمعه بين الطريقتين. والأحسن جعله قسماً ثالثاً للإي كما صنع كثير من المنطقين - رعاية للاستدلال الأول فيه . والأمر سهل.

عند العقلاة قضيتان أوليتان لا يشك فيها مَا لا مَكَابِرْ أو مَرِيضُ الْعَقْلِ، لأنهما أساس

كل تفكير ، ولم يتم اختراع ولا استنباط ولا برهان ، بدونهما حتى الاعتقاد بوجود خالق الكائنات وصفاته مرتكز عليهم . وهما :

1 - ان كُلّ ممكِن لابد له من علة في وجوده. ويعبّر عن هذه البديهة أيضًا بقولهم :

«استحالة وجود الممكِن بلا علة».

2- كُلّ معلول يجب وجوده عند وجود عنته ويعبّر عنها أيضًا بقوله : «استحالة تخلف المعلول عن العلة».

ولما كان اليقين بالقضية من الحوادث الممكنة فلا بد له من علة موجبة لوجوده، بناء

على البديهة الأولى. وهذه العلة قد تكون من الداخل وقد تكون من الخارج.

الأول: أن تكون من الداخل. ومعنى ذلك ان نفس تصور اجزاء القضية طرفي النسبة علة للحكم والعلم بالنسبة كقولنا : «الكلّ أعظم من الجزء» وقولنا : «النقيدان لا يجتمعان والبديهتان اللتان مَرْ ذكرهما في صدر البحث أيضًا من هذا الباب، فإن نفس تصور الممكِن والعلة والمعلول كاف للحكم باستحالة وجود الممكِن بلا علة، وتفسّر تصور العلة والمعلول كاف للحكم باستحالة تخلفه عن علته. فلا يحتاج اليقين في مثل هذه القضايا إلى شيء آخر وراء نفس تصور طرفي القضية . ولذا تسمى هذه القضايا بالأولية كما تقدم في بابها ، لأنها اسبق من كُلّ قضية لدى العقل . ولأجل هذا قالوا ان القضايا الأوليات هي العمدة في مباديء البرهان.

الثاني: أن تكون العلة من الخارج وهذه العلة الخارجة على نحوين :

1 - أن تكون إحدى الحواس الظاهرة أو الباطنة، وذلك في المشاهدات والمتواترات اللتين هما من البديهيات الست . وقضاياها من الجزيئات ؛ فإن العقل هو الذي يدرك أن هذه النار حارة أو مكة موجودة ، ولكن ادراكه لهذا الأشياء ليس ابتداء بمجرد تصور الطرفين ولا

بتوسط مقدمات عقلية . وإنما بتوسط احدى الحواس وهي جنوده التي يستعين بها في ادراك المشاهدات ونحوها ، فإنه يدرك الطعم بالذوق واللون بالبصر
والصوت بالسمع ...

وهكذا ، ثم يدرك بقوة أخرى بأن ماله هذا اللون الأصفر مثلاً له هذا الطعم الحامض . وقول الحكماء ان العقل لا يدرك الجزئيات ، فإن غرضهم أنه لا يدرك
الجزئيات بنفسه بدون استعمال آلة ادراكية ، وإلا فليس المدرك للكليات والجزئيات إلا القوة العاقلة . ولا يمكن ان يكون للسمع والبصر ونحوهما وجود
وادراك مع قطع النظر عنها ، غير ان ادراك القوة العاقلة للمحسوسات لا يحتاج إلى أكثر من استعمال آلة الادراك المختصة في ذلك المحسوس.

ويختص ادراك القوة العاقلة بتوسط الآلة في خصوص الجزئيات ، لأن الحس باقراده لا يفيد رأياً كلياً ، لأن حكمه مخصوص بزمان الاحساس فقط ؛ وإذا أراد
أن يتجاوز الادراك إلى الأمور الكلية فلا بد أن يستعين بمقدمات عقلية وقياسات منطقية ليستفيده منها

الرأي الكلي . فالمشاهدات وكذلك المتوارات تصلح لأن تكون مبادئ يقتضى التصورات الكلية والتصديقات العامة؛ بل لو لا تتبع المشاهدات لم تحصل
على كثير من المفاهيم الكلية والآراء العلمية . ولذا قيل : «من فقد حساً فقد فقد علماً». وتقسيم هذه الأبحاث يحتاج إلى سعة من القول لا يساعد عليه هذا
الكتاب .

2 - ان تكون العلة الخارجية هي القياس المنطقي . وهذا القياس على قسمين : القسم الأول: أن يكون حاضراً لدى العقل لا يحتاج إلى إعمال فكر ، فلا بد أن
يكون معلوله وهو اليقين بالنتيجة حاضراً أيضاً ضروري الثبوت . وهذا شأن المجربات والحدسات والفتراءات التي هي من أقسام البديهيات ، إذ قلنا سابقاً ان
المجربات والحدسات تعتمد على قياس خفى حاضر لدى الذهن ، والفتراءات قضايا قياساتها معها .

وإنما سميت ضرورة اليقين بها بسبب حضور علتها لدى العقل بلا كسب .

وإلى هنا انتهى بنا القول إلى استقصاء جميع البديهيات الست التي هي أساس البراهين وركيزة كل تفكير ورأس المال العلمي لتجربة العلوم) ، وإلى استقصاء
أسباب اليقين

بها . فالأوليّات علة يقينها من الداخل والمشاهدات والمتواترات عللّتها من الخارج وهي الآلة الحاسة ، والثلاث الباقيّة عللّتها من الخارج أيضًا ولنست هي إلا القياس الحاضر . القسم الثاني : أن لا يكون القياس حاضرًا لدى العقل، فلابد للحصول على اليقين من السعي لاستحضاره بالفكرة والكسب العلمي، وذلك بالرجوع إلى البديهيّات (وهذا هو موضع الحاجة إلى البرهان ، فإذا حضر هذا القياس انتظم البرهان إما على طريق اللام أو الإن. فاستحضار علة اليقين غير الحاضرة هو الكسب وهو المحتاج إلى النظر والفكير والذي يدعى إلى هذا الاستحضار البديهية الأولى المذكورة في صدر البحث وهي استحالة وجود الممكّن بلا علة ، وإذا حضرت العلة انتظم البرهان - كما قلنا - أي يحصل اليقين بالنتيجة، وذلك بناء على البديهية الثانية وهي استحالة تختلف المعلول عن العلة .

فاصبح من جميع ما ذكرنا كيف نحتاج إلى البرهان وسر الحاجة إليه ، وأنه يرتكز

أساسه على هاتين البديهيتين اللتين هما الطريق الأساس الفكري لتحصيل كلّ برهان.

6- البرهان اللّمي مطلق وغير مطلق

قد عرفت ان البرهان اللّمي ما كان الا وسط فيه علة لثبوت الأكبر. للأصغر ومعنى ذلك أنه علة للنتيجة . وهذا على نحوين :

1 - ان يكون علة لوجود الأكبّر في نفسه على الاطلاق، ولأجل هذا يكون علة لثبوته للأصغر ، باعتبار أن المحمول الذي هو الأكبّر هنا ليس وجوده إلا وجوده لموضوعه وهو الأصغر ، وليس له وجود مستقل عن وجود موضوعه ، كالمثال المتقدم، وهو مثال عليه

ارتفاع الحرارة لتمدد الحديدية. ويسمى هذا النحو البرهان اللّمي المطلق.

2 - أن لا يكون علة لوجود الأكبّر على الاطلاق، وإنما يكون علة لوجوده في

الأصغر . ويسمى هذا النحو البرهان اللمي غير المطلقاً . وأنما صح أن يكون علة لوجود الأكبر في الأصغر وليس علة لنفس الأكبر فباعتبار أن وجود الأكبر في الأصغر شيءٌ وذات الأكبر شيءٌ آخر ، فتكون علة وجود الأكبر في الأصغر غير علة نفس الأكبر . والمقتضي لكون البرهان لمياً ليس إلا عملية الأوسط لوجود الأكبر في الأصغر ، سواء كان علة أيضاً لوجود الأكبر في نفسه كما في النحو الأول أي البرهان اللمي المطلقاً ، أو كان معلولاً في نفسه ، أو كان معلولاً للأصغر ، أو ليس معلولاً لكل منهما .

مثال الأول - وهو ما كان معلولاً للأكبر - قولنا : «هذه الخشبة تتحرك إليها النار . وكل خشب تتحرك إليها النار توجد فيها النار» ؛ فوجود النار أكبر ، وحركة النار الأوسط ، والحركة علة لوجود النار في الخشبة . ولكنها ليست علة لوجود النار مطلقاً ، بل الأمر بالعكس فإن حركة النار معلولة لطبيعة النار .

ومثال الثاني - وهو ما كان معلولاً للأصغر - قولنا : «المثلث زواياه تساوي قائمتين . وكل ما يساوي قائمتين نصف زوايا المربع ؛ فال الأوسط «مساواة القائمتين معلول للأصغر وهو زوايا المثلث؛ وهو في الوقت نفسه علة لثبت الأكبر : نصف زوايا المربع للأصغر زوايا المثلث .

ومثال الثالث - وهو ما لم يكن معلولاً لكل من الأصغر والأكبر - نحو: «هذا

الحيوان غراب وكل غراب أسود» ؛ فالغراب وهو الأوسط ليس معلولاً للأصغر ولا للأكبر

مع أنه علة لثبت وصف السواد لهذا الحيوان .

7-معنى العلة في البرهان اللمي

قلنا : إن البرهان اللمي ما كان فيه الأوسط علة لثبت الأكبر للأصغر ، وقد يسبق ذهن الطالب إلى أن المراد من العلة خصوص العلة الفاعلية ، ولكن في الواقع ان العلة تقال

على أربعة أنواع والبرهان العلمي يقع بجميعها، وهي :

1 - العلة الفاعلية أو الفاعل أو السبب أو مبدأ الحركة. ما شئت فعبر . وقد يعبر عنها

بقولهم : ما منه الوجود، ويقصدون المفهوم والمفید للوجود⁽¹⁾أو المسبب للوجود كالبني للدار والنجار للسرير والأدب للولد ونحو ذلك .

ومثال أخذ الفاعل في البرهان: «لم صار الخشب يطفو على الماء؟» فيقال : لأن الخشب ثقله النوعي أخف من ثقل الماء النوعي ومثاله أيضاً ما تقدم في مثال تمدد الحديد بالحرارة.

2 - العلة المادية أو المادة التي يحتاج إليها الشيء ليكون ويتحقق بالفعل بسبب قبوله للصورة . وقد يعبر عنها بقولهم : ما فيه الوجود كالخشب والمسمار للسرير ، والجص والآجر والخشب ونحوهما للدار، والنطفة للمولود . ومثال أخذ المادة في البرهان قولهم : «لم يفسد الحيوان؟» فيقال : لأنه مركب من الأضداد».

3 - العلة الصورية أو الصورة ، وقد يعبر عنها بقولهم : ما به الوجود، أي الذي يحصل به الشيء بالفعل، فإنه ما لم تقترن الصورة بالمادة لم يتكون الشيء ولم يتحقق ، كهيئه السرير والدار وصورة الجنين التي بها يكون انساناً . ومثال أخذ الصورة في البرهان

قول لهم : «لم كانت هذه الزاوية قائمة؟» فيجيب: لأن ضلعيها متعامدان».

4 - العلة الغائية أو الغاية ، وقد يعبر عنها بقولهم : ما له الوجود أي التي لأجلها وجد الشيء و تكون ، كالجلوس للكرسى والسكنى للبيت . ومثال أخذ الغاية في البرهان قولهم: «لم أشتّ البيت؟» فيجيب: لكي أسكنه» و «لم يرتأض فلان؟» فيجيب: لكي

يصلح». وهكذا.

ص: 319

1- قد يقصد بعضهم من تعبير ما منه الوجود خصوص المفهوم للوجود أي الخالق المصور. والفاعل بهذا المعنى هو خصوص الباري تعالى وأما الفاعل المسبب للوجود الذي ليس منه فيضر الوجود وخلقه وهو ما أعد الله تعالى من الأسباب، فيعتبر عنه ما به الوجود.

لا شك أنّما يحصل البرهان على وجه يجب أن يعلم الذهن بوجود المعلول عند العلم بوجود العلة، إذا كانت العلة على وجه إذا حصلت لابد أن يحصل المعلول عندها. ومعنى ذلك ان العلة لابد أن تكون كاملة تامة السببية، والا إذا فرض حصول العلة ولا يحصل عندها المعلول لا يلزم من العلم بها العلم به.

وعليه يمكن للمتأمل أن يعقب على كلامنا السابق، فيقول : ان العلة التامة التي لا يختلف عنها المعلول هي المائمة من العلل الأربع في الكائنات المادية ؛ أما كلّ واحدة منها فليست بعلة تامة ، فكيف صح أن تفترضوا وقوع البرهان اللمي في كل واحدة منها؟

وهذا كلام صحيح في نفسه، ولكن إنما صح فرض وقوع البرهان اللمي في واحدة من الأربع، ففي موضع تكون العلل الباقية مفروضة الواقع متحققة وإن لم يصرح بها ، فيلزم حينئذ من فرض وجود تلك العلة التي أخذت حداً أو سط وجود المعلول بالفعل لفرض حصول باقي العلل . لا لأنّه يكتفي بإحدى العلل الأربع مجردة في التعليل ، ولا- لأن الواحدة منها هي بمجموع العلل، بل لأنّها - حسب الفرض - لا ينفك وجودها عن وجود جميعها فتكون كلّ واحدة مشتملة على الباقي بالقوة وقائمة مقامها . ولنتكلم عن كل واحدة من العلل كيف يكون فرض وجودها فرضًا للباقي فنقول :

أما العلة الصورية فإنه إذا فرض وجود الصورة فقد فرض وجود المعلول بالفعل لأنّ فعلية الصورة فعلية لذاتها ، فلا بد - مع فرض وجود المعلول - أن تكون العلل كلّها حاصلة والا لما وجد وصار فعلياً.

وكذا العلة الغائية فلتّما يفرض وجود الغاية بعد فرض وجود ذي الغاية وهو المعلول، لأنّ الغاية في وجودها الخارجي متّاخرة عن وجود المعلول بل هي معلولة له..

وأنّما العلة هي الغاية بوجودها الذهني العلمي .

وأثّم العلة المادية فـأنه في كثير من الأمور الطبيعية يلزم عند حصول استعداد المادة لقبول الصورة حصول الصورة بالفعل، كما لو وضعت البذرة - مثلاً - في أرض طيبة فـ--ي الوقت المناسب وقد سقيت الماء فلا بد أن يحصل النبات، باعتبار أن الفاعل قوة طبيعية في جوهر المادة فلا يمكن إلا أن يصدر عنها فعلها عند حصول الاستعداد التام لأنّه إذا طلبت المادة - عند استعدادها - بلسان حالها أن يفيض بارئ الكائنات عليها الوجود، فإنه - تعالى - لا بخل في ساحتها، فلا بد أن يفيض عليها وجودها اللائق بها . وإذا وجدت الصورة فهو فرض وجود المعلول، لأنّ معنى حصول الصورة - كما سبق - حصول المعلول بالفعل.

نعم بعض الأمور الطبيعية لا يلزم من حصول استعداد المادة حصول الصورة بالفعل.

وذلك عندما يكون حدوث تلك الصورة متوقفة على حركة محركة خارجة كاستعداد النخلة للثمر ، فانما تتم ثمرتها بالفعل بعد التلقيح، والتلقيح حركة من فاعل محرك خارج وهو الملقح . ومن هذا الباب الامور الصناعية فإن مجرد استعداد الخشب لأن يصير كرسياً لا يصيره كرسياً بالفعل ما لم يعمل الصانع في نشره وتركيبه على الوجه المناسب وعليه لا يقع البرهان العلمي في امثال هذه المواد فلا تقع كلّ مادة حداً أو سط فلذا لا يصح أن يعلل كون الشيء كرسياً بقولنا : لأنّه خشب .

وأثّم العلة الفاعلية، فليس يجب من فرض الفاعل في كثير من الأشياء وجود المعلول، بل لا يؤخذ حداً أو سط الا إذا كان فاعلاً تماماً، بمعنى انه مشتمل على تمام جهات تأثيره ، كما إذا دلّ على استعداد المادة وجود جميع الشرائط، فيما إذا كان المعلول من الأمور الطبيعية المادية . وذلك كفرض وجود الحرارة في الحديد الذي يلزم منه بالضرورة وجود التمدد، فالفاعل بدون الموضوع القابل لا يكون فاعلاً تماماً، كما لا يكون القابل بدون الفاعل قابلاً بالفعل.

ومن هذا الكلام يعلم ويتصفح أنه ليس على المطلوب الواحد - في الحقيقة - الا برهان لمي واحد مشتمل على جميع العلل بالفعل أو القوة، وإن تعددت البراهين - بحسب

الظاهر - بتعدد العلل حسب اختلافها، فالسؤال بلم إنما يطلب به معرفة العلة التامة ، فإذا أجب بالعلة الناقصة فإنه لا ينقطع السؤال بلم . وما دام هنا شرط أو جزء من العلة لم يذكر ، فالسؤال باق حتى يجاب بجميع العلل التي تتألف منها العلة التامة . وحينئذ يسقط السؤال بلم وينقطع .

9-شروط مقدمات البرهان

ذكر واالمقدمات البرهان شروطاً ارتفت في أكثر عباراتهم إلى سبعة ، وهي :

1 - أن تكون المقدمات كلها يقينية وقد سبق ان ذلك هو المقوم لكون القياس برهاناً وتقدم أيضاً معنى اليقين هنا . فلو كانت احدى مقدمتيه غير يقينية لم يكن برهاناً، وكان إما جديلاً أو خطابياً أو شعرياً أو مغالطباً على حسب تلك المقدمة ودائماً يتبع القياس في تسميتها أحسن مقدماته.

2 - أن تكون المقدمات أقدم وأسبق بالطبع من النتائج، لأنها لابد أن تكون عللاً لها

بحسب الخارج. وهذا الشرط مختص ببرهان لم.

3 - أن تكون أقدم عند العقل بحسب الزمان من النتائج حتى يصح التوصل بها إلى النتائج . فإن الأقدم في نفس الأمر وهو الأقدم بالطبع شيء والأقدم بالنسبة إليها ويحسب عقولنا شيء آخر ، فإنه قد يكون ما هو الأقدم بحسب الطبع كالعلة ليس أقدم بالنسبة إلى عقولنا بأن يكون العلم بالمعلم أسبق وأقدم من العلم بها ؛ فإنه لا يجب في كل ما هو أقدم بحسب الطبع أن يكون أقدم عند العقل في المعرفة .

4 - أن تكون أعرف عند العقول من النتائج ليصح أن تعرفها ، لأن المعرف يجب أن يكون أعرف من المعرف. ومعنى أنها أعرف أن تكون أكثر وضوحاً ويقيناً لتكون سبباً لوضوح النتائج بداهة ان الواضح واليقين يجب أن يكون أولاً وبالذات للمقدمات، وثانياً

وبالعرض للنتائج .

5- أن تكون مناسبة للنتائج ، ومعنى مناسبتها أن تكون محمولاتها ذاتية أولية لموضوعاتها، على ما سيأتي من معنى الذاتي والأولي هنا، لأن الغريب لا يفيد اليقين

بما لا يناسبه لعدم العلة الطبيعية بينهما . وبعبارة أخرى كما قال الشيخ الرئيس في كتاب البرهان من الشفاص 72 - : فإن الغريبة لا تكون علا ، ولو كانت المحمولات البرهانية يجوز أن تكون غريبة لم تكن مبادئ البرهان علا للنتيجة».

6 - أن تكون ضرورية أما بحسب الضرورة الذاتية أو بحسب الوصف . وليس المراد من الضروري هنا المعنى المقصود منه في القياس، فإنه إذا قيل هناك : كل حب بالضرورة، يعني به أن كلّ ما يوصف بأنه «ح» كيما اتفق وصفه به فهو موصوف بأنه «ب» بالضرورة وإن لم يكن موصوفاً بأنه «ح» بالضرورة. وأما هنا فيعنون به المشروطة العامة أي أن كل ما يوصف بأنه «ح» بالضرورة فإنه موصوف بأنه «ب».

7 - أن تكون كافية . وهنا أيضاً ليس المراد من الكلية المعنى المراد في القياس؛ بل المراد أن يكون محمولها مقولاً على جميع أشخاص الموضوع في جميع الأزمنة قولًا أولياً وإن كان الموضوع جزئياً أو مهماً ، فالكلية هنا يصح أن تقابلها الشخصية. والمقصود من معنى الكلية في القياس أن يكون المحمول مقولاً على كلّ واحد وإن لم يكن في كل زمان. ولم يكن الحمل أولياً فت مقابل الكلية هناك القضية الجزئية والمهملة.

وهذا الشرط الأخير يختصان بالنتائج الضرورية الكلية، فلو جوزنا أن تكون نتيجة البرهان غير ضرورية وغير كافية، مما كان بأس في أن تكون إحدى المقدمات ممكنة أو غير كافية بذلك المعنى من الكلية، لأنه ليس يجب في جميع طالب العلوم أن تكون ضرورية أو كافية، إلا أن يراد من الضرورية ضرورة الحكم وهو الاعتقاد الثاني وإن كانت جهة القضية هي الامكان ؛ فإن اليقين كما تقدم - يجب أن يكون الاعتقاد الثاني فيه لا يمكن زواله. ولكن هذا الشرط عين اشتراط يقينية المقدمات وهو الشرط الأول .

تقدم انه يستترط في مقدمات البرهان ان تكون المحمولات ذاتية للموضوعات . وللذاتي في عرف المنطقين عدة معانٍ أحدهما الذاتي في كتاب البرهان .
ولا بأس ببيانها جميعاً ليتصفح المقصود هنا، فنقول :

- 1 - الذاتي في باب الكليات ويفاصله العرضي . وقد تقدم في الجزء الأول .
- 2 - الذاتي في باب الحمل والعرض ، ويفاصله الغريب، إذ يقولون : « إن موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية ». وهو له درجات وفي الدرجة الأولى ما كان موضوعه مأخوذاً في حده ، كالأنف في حدّ الفطosome حينما يقال الأنف أفطس ، فهذا المحمول ذاتي لموضوعه ، لأنّه إذا أريد تعريف الأفطس أخذ الأنف في تعريفه . ثم قد يكون موضوع المعروض له مأخوذاً في حده ، كحمل المعرف على الفاعل ؛ فإن الفاعل لا يؤخذ في تعريف المعرف ولكن الكلمة التي هي معروضة للفاعل تؤخذ في تعريفه كما تؤخذ في تعريف الفاعل . وقد يكون جنس المعروض له مأخوذاً في حده ، كحمل المبني على الفعل الماضي مثلاً فإن الفعل لا يؤخذ في تعريف المبني ولكن جنسه وهو الكلمة هي التي تؤخذ في حده . وقد يكون معروض الجنس مأخوذاً في حده كحمل المنصوب على المفعول المطلق مثلاً ؛ فإن المفعول المطلق لا- يؤخذ في حدّ المنصوب ، ولا جنسه وهو المفعول يؤخذ في حده بل معروض المفعولية وهو الكلمة تؤخذ في حده . ويمكن جمع هذه المحمولات الذاتية بعبارة واحدة فيقال : «(المحمول ذاتي للموضوع ما كان موضوعه أو أحد مقوماته واقعاً في حده) لأن جنس الموضوع مقوم له وكذا معروضه لأنّه يدخل في حده وكذا معروض جنسه كذلك .
- 3- الذاتي في باب الحمل أيضاً ، وهو ما كان نفس الموضوع في حد ذاته كافياً لانتزاع المحمول بدون حاجة إلى ضم شيء إليه وهو الذي يقال له : المتنزع عن مقام الذات . ويفاصله ما يسمى المحمول بالضمية ، مثل حمل الموجود على الوجود وحمل

الأبيض على البياض، لا مثل حمل الموجود على الماهية وحمل الأبيض على الجسم؛ فإن هذا هو المحمول بالضمية فإن الماهية موجودة ولكن لا بذاتها بل لعرضه موجود عليها، والجسم أيض ولكن لا بذاته بل لضم البياض إليه وعرضه عليه بخلاف حمل الموجود على الوجود فإنه ذاتي له بدون ضم وجود آخر له بل بنفسه موجود؛ وكذا حمل الأبيض على البياض فإنه أيض بذاته بدون ضم بياض آخر إليه فهو ذاتي له.

4 - الذاتي في باب الحمل أيضاً، ولكنه في هذا القسم وصف لنفس الحمل لا للمحمول كما في الاصطلاحين الآخرين، فيقال الحمل الذاتي ويقال له الأولي أيضاً. ويفايله الحمل الشائع الصناعي وقد تقدم ذلك في الجزء الأول.

5 - الذاتي في باب العلل، ويقابله الاتفاقى مثل أن يقال اشتعلت النار فاحتراق الحطب، وأبرقت السماء فقصف الرعد، فإنه لم يكن ذلك اتفاقياً بل اشتعال النار يتبعه احتراق الحطب إذا مسها ، والبرق يتبعه الرعد لذاته، لا مثل ما يقال : فتح الباب فابرقت السماء، أو نظر لي فلان فاحتراق حطبي ، أو حسدني فلان فأصابني مرض ؛ فإن هذه أمثلتها تسمى أموراً اتفاقية .

إذا عرفت هذه المعانى فاعلم ان مقصودهم من الذاتي في الكتاب البرهان ما يعم المعنى الأول والثانى ويجمعهما في البيان ان يقال: «الذاتي هو المحمول الذي يؤخذ -

عد الموضوع، أو الموضوع أو أحد مقوماته يؤخذ في حده».

11-معنى الأولي

والمراد من الأقلية هنا هو المحمول لا بتوسط غيره أي لا يحتاج إلى واسطة في العرض في حمله على موضوعه، كما نقول : جسم أبيض وسطح أبيض ؛ فإن حمل أبيض على السطح حمل أولى ، أما حمله على الجسم فبتوسط السطح فكان واسطة في العرض لأن حمل الأبيض على السطح أولاً وبالذات وعلى الجسم ثانياً وبالعرض.

والتدقيق في معنى الذاتي والأولي له موضع آخر لا يسعه هذا المختصر؛ ولكن مما

يجب أن يعلم هنا أن بعض كتب اصول الفقه المتأخرة وقع فيها تفسير الذاتي الذي هو في باب موضوع العلم المقابل له الغريب، بمعنى الأولي المذكور هنا . فوقدت من أجل ذلك اشتباكات كثيرة نستطيع التخلص منها إذا فرقنا بين الذاتي والأولي ولا نخلط أحدهما بالآخر.

ص: 326

اشارة

ونضعها في ثلاثة مباحث :

1 - في القواعد والأصول ،

2 - في الموضع

3 - في الوصايا

ص: 327

1 - مصطلحات هذه الصناعة

لهذا الصناعة - ككل صناعة - مصطلحات خاصة بها والآن نذكر بعضها في المقدمة

للجاجة فعلا، ونرجيء البالقي إلى مواضعه.

1 - **كلمة الجدل:** إن الجدل لغة هو اللدد واللجاج في الخصومة بالكلام ، مقارنا غالباً لاستعمال الحيلة الخارجة أحياناً عن العدل والانصاف. ولذانهت الشريعة الاسلامية عن المجادلة، لا سيما في الحج والاعتكاف.

وقد نقل مناطقة العرب هذه الكلمة واستعملوها في الصناعة التي نحن بصددها والتي تسمى باليونانية طوبيقا.

وهذه لفظة الجدل أنساب الألفاظ العربية إلى معنى هذه الصناعة على ما سيأتي توضيح المقصود بها ، حتى من مثل لفظ المنازرة ، والمحاورة والمباحثة ، وان كانت كل واحدة منها تناسب هذه الصناعة في الجملة ، كما استعملت كلمة المنازرة في هذه الصناعة أيضاً، فقيل آداب المنازرة وألفت بعض المتون بهذا الاسم.

وقد يطلقون لفظ الجدل أيضاً على نفس استعمال الصناعة كما أطلقوه على ملكة استعمالها، فيريدون به حينئذ القول المؤلف من المشهورات أو المسلمين الملزم للغير والجاري على قواعد الصناعة. وقد يقال له أيضاً: القياس الجدلية أو الحجة الجدلية أو القول الجدلية. أما مستعمل الصناعة فيقال له : مجادل وجدي.

2 - كلمة الوضع ويراد هنا الرأي المعتقد به أو الملتمز به كالمذاهب والمملل والنحل والأديان والآراء السياسية والاجتماعية والعلمية، وما إلى ذلك . والإنسان كما يعتقد الرأي ويدافع عنه لأنّه عقیدته ، قد يعتنقه لغرض آخر فيتعصب له ويلتزم به وان لم يكن عقيدة له ؛ فالرأي على قسمين: رأي معتقد به ورأي ملتمز به، وكل منهما يتعلق به غرض الجدل لاثباته أو نقضه ، فأراد أهل هذه الصناعة أن يعبروا عن القسمين بكلمة واحدة جامعة، فاستعملوا كلمة الوضع اختصاراً ويريدون به مطلق الرأي الملتمز سواء أكان معتقداً به أم لا.

كما قد يسمون أيضاً نتيجة القياس في الجدل وضعاً وهي التي تسمى في البرهان مطلوباً. وعلى هذا يكون معنى الوضع قريباً من معنى الداعي التي يراد اثباتها أو إبطالها.

2 - وجه الحاجة إلى الجدل

ان الإنسان لا ينفك عن خلاف ومنازعات بينه وبين غيره من أبناء جلدته، في عقائده وآرائه من دينية وسياسية واجتماعية ونحوها، فتتألف بالقياس إلى كل وضع طائفتان : طائفة تناصره وتحافظ عليه ، وأخرى تريد نقضه وهدمه، وينجر ذلك إلى المناقرة والجدال في الكلام ، فيلتمس كل فريق الدليل والحججة لتأييد وجهة نظره واقحام خصمه أمام الجمهور .

والبرهان سبيل قويم مضمون لتحصيل المطلوب، ولكن هناك من الأسباب ما يدعو إلى عدم الأخذ به في جملة من الواقع واللجوء إلى سبيل آخر، وهو سبيل الجدل الذي نحن بصدده. وهنا تبثق الحاجة إلى الجدل، فإنه الطريقة المفيدة بعد البرهان أما الأسباب الداعية إلى عدم الأخذ بالبرهان فهي أمور :

1 - إن البرهان واحد في كل مسألة لا يمكن أن يستعمله كـ—ل من الفريقين

المتنازعين ، لأن الحق واحد على كل حال فإذا كان الحق مع أحد الفريقين فإن الفريق الآخر يتتجه إلى سبيل الجدل لتأييد مطلوبه .

2 - إن الجمهور أبعد ما يكون عن ادراك المقدّمات البرهانية إذا لم تكن من المشهورات الذايّعات بينهم، وغرض المجادل على الأكثر إفحام خصميه أمام الجمهور فيليتجيء هنا إلى استعمال المقدّمات المشهورة بالطريقة الجدلية وان كان الحق في جانبه ويمكّنه استعمال البرهان.

3 - إله ليس كل أحد يقوى على اقامة البرهان أو ادراكه فيليتجيء المنازع إلى الجدل لعجزه عن البرهان أو لعجز خصميه عن ادراكه .

4 - إن المبتدئ في العلوم قبل الوصول إلى الدرجة التي يمكن فيها من اقامة البرهان على المطالب العلمية يحتاج إلى ما يمّرّن ذهنه وقوته العقلية على الاستدلال على المطالب بطريقة غير البرهان ، كما قد يحتاج إلى تحصيل القناعة والاطمئنان إلى تلك المطالب قبل أن يتمكن من البرهان عليها . وليس له سبيل إلى ذلك الاسبيل الجدل.

ويمعرفة هذه الأسباب تظاهر لنا قوة الحاجة إلى الجدل ونستطيع أن نحكم بأنه يجب لكلّ من تهمه المعرفة وكل من يريد أن يحافظ على العقائد والأراء أية كانت أن يبحث عن صناعة الجدل وقوانينها وأصولها والمتكفّل بذلك هذا الفن الذي عني به متقدموا الفلاسفة من اليونانيين وأهمّله المتأخرون في الدورة الإسلامية اهتماماً لا مبرّر له عدا فئة قليلة من أعاظم العلماء كالرئيس ابن سينا والخواجة نصير الدين الطوسي إمام المحققين.

3 - المقارنة بين الجدل والبرهان

قلنا ان الجدل أسلوب آخر من الاستدلال ، وهو يأتي بالمرتبة الثانية بعد البرهان

فلا بد من بحث المقارنة بينهما وبيان ما يفترقان فيه فنقول :

1 - إن البرهان لا يعتمد إلا على المقدّمات التي هي حق من جهة ما هو حق، لتنتج الحق ، أما الجدل فإنّما يعتمد على المقدّمات المسلّمة من جهة ما هي مسلّمة ، ولا يشترط فيها أن تكون حقاً ، وان كانت حقاً واقعاً؛ إذ لا يطلب المجادل الحق بما هو حق - كما

قلنا - بل إنما يطلب افحام الخصم وإلزامه بالمقدّمات المسلّمة سواء أكانت مسلّمة عند الجمهور وهي المشهورات العامة والذائعات أم مسلّمة عند طائفة خاصة يعترف بها الخصم، أم مسلّمة عند شخص الخصم خاصة.

2- إن الجدل لا يقوم إلا بشخصين متخاصمين ، اما البرهان فقد يقام لغرض تعليم

الغير وايصاله إلى الحقائق بين شخصين كالجدل، وقد يقيمه الشخص ليناجي به نفسه ويعلّمها لتصل إلى الحق .

3- إنه تقدم في البحث السابق ان البرهان واحد في كل مسألة لا يمكن أن يقيمه كل من الفريقين المتنازعين. اما الجدل فاته يمكن أن يستعمله الفريقان معاً ما دام الغرض منه إلزام الخصم وافحاصه لا الحق مما هو حق ، وما دام أنه يعتمد على المشهورات والمسلمات التي قد يكون بعضها في جانب الأثبات وبعضها الآخر في عين الوقت في جانب النفي. بل يمكن لأحد الفريقين أن يقيم كثيراً من الأدلة الجدلية بلا موجب للحصر على رأي واحد بينما أن البرهان لا يكون الا واحداً لا يتعدد في المسألة الواحدة ، وإن تعدد ظاهراً ببعد العلل الأربع على ما تقدم في بحث البرهان.

4- إن صورة البرهان لا تكون الا من القياس على ما تقدم في بحث البرهان اما المجادل فيمكن أن يستعمل القياس وغيره من الحجج كالاستقراء والتمثيل فالجدل أعم من البرهان من جهة الصورة، غير ان أكثر ما يعتمد الجدل على القياس والاستقراء .

4- تعريف الجدل

ويظهر بوضوح من جميع ما تقدم صحة تعريف فن الجدل بما يلى : «أنه صناعة علمية يقتدر بها - حسب الإمكان - على اقامة الحجة من المقدّمات المسلّمة على أي

مطلوب يراد وعلى محافظة أي وضع يتفق على وجه لا توجه عليه مناقضة» .

وإنما قيد التعريف بعبارة حسب الامكان فلأجل التبيه على أن عجز المجادل عن تحصيل بعض المطالب لا يقدح في كونه صاحب صناعة ، كعجز الطبيب مثلاً عن مداواة

بعض الأمراض فاته لا ينفي كونه طبياً.

ويمكن التعبير عن تعريف الجدل بعبارة أخرى كما يلي :

333

«الجدل صناعة تمكن الإنسان من إقامة الحجج المؤلفة من المسلمات أو من ردها حسب الارادة ومن الاحتراز عن لزوم المناقضة في المحافظة على الوضع».

5 - فوائد الجدل

مما تقدم تظهر لنا الفائدة الأصلية من صناعة الجدل ومنتفعتها المقصودة بالذات وهي أن يتمكن المجادل من تقوية الآراء النافعة وتائيدها ومن إزام المبطلين والغلبة على المشعوذين، وذوي الآراء الفاسدة على وجه يدرك الجمهور ذلك. ولهذا الصناعة فوائد أخرى تقصد منها بالعرض ، نذكر بعضها :

1 - رياضة الأذهان وتقويتها في تحصيل المقدّمات واكتسابها ، إذ يتمكن ذو الصناعة من إيراد المقدّمات الكثيرة والمفيدة في كل باب ومن اقامة الحجة على المطلب

العلمية وغيرها .

2 - تحصيل الحق واليقين في المسألة التي تعرض على الإنسان، فاته بالقوة الجدلية التي تحصل له بسبب هذه الصناعة يتمكن من تأليف المقدّمات لكلّ من طرف الإيجاب والسلب في المسألة. وحيثما بعد الفحص عن حال كلّ منهما والتأمل فيهما قد يلوح الحق له ، فيميز أنه في أي طرف منهمما، ويزييف الطرف الآخر الباطل .

3 - التسهيل على المتعلم المبتدئ لمعرفة المصادرات في العلم الطالب له، بسبب المقدّمات الجدلية ، إذ أنه بادئ بدء قد ينكرها ويستوحش منها ، لأنه لم يقو بعد على

الوصول إلى البرهان عليها . والمقدّمات الجدلية تقيده التصديق بها وتسهل عليه

والاعتقاد بها فيطمئن إليها قبل الدخول في العلم ومعرفة براهنها .

4 - وتنفع هذه الصناعة أيضاً طالب الغلبة على خصومه، إذ يقوى على المحاجرة والمواوغة والمخاصمة وإن كان الحق في جانب خصميه، فيستظره على خصميه الضعيف

ص: 333

عن مجادلته ومجاراته، لا سيما في هذا العصر الذي كثرت فيه المنازعات في الآراء

السياسية والاجتماعي.

5 - وتتفع أيضًا الرئيس للمحافظة على عقائد اتباعه عن المبتدعات .

6 - وتتفع أيضًا الذين يسمونهم في هذا العصر المحامين الذين اتخذوا المحاما والدفاع عن حقوق الناس مهنة لهم ، فائهم أشد ما تكون حاجتهم إلى معرفة هذه الصناعة، بل أنها جزء من مهنتهم في الحقيقة.

6 - السؤال والجواب

تقدّم إن الجدل لا يتم الا بين طرفين متذاعين ؛ فالجدلي شخصان : أحدهما محافظ على وضع وملزم له وغاية سعيه الا يلزم الغير ولا يفحمه . وثانيهما ناقض له وغاية سعيه أن يلزم المحافظ ويفحمه .

والأول يسمى المجيب . واعتماده على المشهورات في تقرير وضعه، أما المشهورات المطلقة أو المحدودة بحسب تسليم طائفة معينة .

والثاني يسمى السائل واعتماده في تفضي وضع المجيب على ما يسلمه المجيب من المقدّمات وإن لم تكن مشهورة.

وللتوضيح سر التسمية بالسائل والمجيب تقول : إن الجدل إنما يتم بأمرتين سؤال وجواب ، وذلك لأن المقصود الأصلي من صناعة الجدل عندهم أن تتم بهذه المراحل الأربع:

1 - أن يوجه من يريد تفضي وضع ما استلته إلى خصميه المحافظ على ذلك الوضع

بطريق الاستفهام، بأن يقول: «هل هذا ذاك؟» أو «أليس إذا كان كذلك؟» ويتردج

بالأسئلة من بعيد عن المقصود إلى القريب منه حسبما يريد أن يتوصل به إلى مقصوده من تسليم الخصم من دون أن يشعره بأنه يريد مهاجمته وتفضي وضعه ، أو يشعره بذلك ولكن لا يشعره من اية ناحية يريد مهاجمته منها ، حتى لا يراغ ويحتال في الجواب .

2 - أن يستلّ السائل من خصمه من حيث يدرى ولا يدرى الاعتراف والتسليم

بالمقدّمات التي تستلزم نقض وضعه المحافظ عليه .

3 - أن يؤلّف السائل قياساً جدياً مما اعترف وسلّم به خصمه المجبّ بعد فرض

اعترافه وتسليميه، ليكون هذا القياس ناقضاً لوضع المجبّ .

4 - أن يدافع المحافظ المجبّ ويخلّص عن المهاجمة - ان استطاع - بتاليف قياس من المشهورات التي لابد أن يخضع لها السائل والجمهور.

وهذه الطريقة من السؤال والجواب هي الطريقة الفنية المقصودة لهم في هذه الصناعة وهي وهي التي تظهر بها المهارة والصدق في توجيه الأسئلة والتخلص من الاعتراف أو الالزام. ومن هذه الجهة كانت التسمية بالسائل والمجبّ ، لا لمجرد وقوع سؤال وجواب بأي نحو اتفق. والمقصود من صناعة الجدل اتفان تأدبة هذه الطريقة حسبما تقتضيه القوانين والأصول الموضوعة فيها.

ونحن يمكننا أن نتوسّع في دائرة هذه الصناعة، فنتعدى هذه الطريقة المتقدمة إلى غيرها، بأن نكتفي بتاليف القياس من المشهورات أو المسلمات لنقض وضع أو للمحافظة على وضع لغرض افحام الخصوم، على أي نحو يتفق هذا التاليف وإن لم يكن على نحو السؤال والجواب ولم يمّر على تلك المراحل الأربع بترتيبها. ولعلّ تعريف الجدل المتقدّم لا يأنّى هذه التوسعة .

بل يمكن أن نتعدّى إلى أبعد من ذلك حينئذ ، فلا شخص الصناعة بالمشافهة، بل نتعدى بها إلى التحرير والمكتابة . وفي هذه العصور لا سيّما الأخيرة منها بعد انتشار الطباعة والصحف أكثر ما تجري المناقشات والمجادلات في الكتابة، وتبتني على المسلمات والمشهورات على غير الطريقة البرهانية، من دون أن تتّألف صورة سؤال وجواب. ومع ذلك نسميها قياسات جدلية، أو ينبغي أن نسميها كذلك، وتشملها كثير من اصول صناعة الجدل وقواعدها فلا ضير في هذه الصناعة وشمول بعض قواعدها وآدابها لها.

أشرنا فيما سبق إلى أن مبادئ الجدل الأولية التي تعتمد عليها هذه الصناعة هي المشهورات والمسلمات، وان المشهورات مبادئ مشتركة بالنسبة إلى السائل والمجيّب، والمسلمات مختصة بالسائل .

كما أشرنا إلى ان المشهورات يجوز أن تكون حقاً واقعاً وللجدلي أن يستعملها في قياسه. أما استعمال الحق غير المشهور بما هو حق في هذه الصناعة فانه يعد مغالطة من الجدل لأنه في استعمال أية قضية لا يدعى أنها في نفس الأمر حق . وإنما يقول : ان هذا الحكم ظاهر واضح في هذه القضية ويعرف بذلك الجميع ويكون الحكم مقبولاً لدى كل أحد .

ثم أنا أشرنا في بحث المشهورات ان للشهرة أسباباً توجّبها ، وذكراً أقسام المشهورات حسب اختلاف أسباب الشهرة فراجع والسر في كون الشهرة لا تستغني عن السبب أن شهرة المشهور ليست ذاتية ، بل هي أمر عارض ، وكل عارض لا بد له من سبب وليس هيحقيقة الحق التي هي أمر ذاتي للحق لا تعلّم بعلة.

وبسبب الشهرة لابد أن يكون أمراً تألفه الأذهان وتدركه العقول بسهولة ، ولو لا ذلك لما كان الحكم مقبولاً عند الجمهور وشائعاً بينهم.

وعلى هذه يتوجه علينا سؤال وهو : إذا كانت الشهرة لا تستغني عن السبب ، فكيف جعلتم المشهورات من المبادئ الأولية أي ليست مكتسبة ؟

والجواب ان سبب حصول الشهرة لوضوحيه لدى الجمهور تكون أذهان الجمهور غافلة عنه ولا تلتفت إلى سرّ انتقالها إلى الحكم المشهور فيبدو لها أن المشهورات غير مكتسبة من سبب كأنها من تلقاء نفسها انتقلت إليها ، وإنما يعتبر كون الحكم مكتسباً إذا صدر الانتقال إليه بمحلاحة سببه . وهذا من قبيل القياس الخفي في المجريات والفتريات التي قياساتها معها ، على ما أوضحناه في موضعه، فإنما مع كونها لها قياس وهو السبب الحقيقي لحصول العلم بها عدوّها من المبادئ غير المكتسبة، نظراً إلى أن حصول العلم

فيها عن سبب خفي غير ملحوظ للعالِم ومغفول عنه لوضوحه لديه .

ثم لا يخفى أنه ليس كل ما يسمى مشهوراً هو من مبادئ الجدل، فإن الشهادة تختلف بحسب اختلاف الأسباب في كيفية تأثيرها في الشهادة. وبهذا اعتبار تقسم المشهورات إلى ثلاثة أقسام:

1 - المشهورات الحقيقية، وهي التي لا تزول شهرتها بعد التعقيب والتأمل فيها .

2 - المشهورات الظاهرية، وهي المشهورات في باديء الرأي التي تزول شهرتها بعد التعقيب والتأمل، مثل قولهم: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، فإنه يقابلها المشهور الحقيقي وهو : «لا تنصر الظالم وإن كان أخاك».

3 - الشبيهة بالمشهورات، وهي التي تحصل شهرتها بسبب عارض غير لازم تزول الشهرة بزواله، فتكون شهرتها في وقت دون وقت وحال دون حال، مثل استحسان الناس في العصر المتقى لإطلاق الشوارب تقليداً لبعض الملوك والأمراء، فلما زال هذا السبب زالت هذه العادة وزال الاستحسان.

ولا يصلح للجدل إلا القسم الأول دون الآخرين ، أما الظاهرية فائمما تنفع فقط في صناعة الخطابة كما سيأتي ، وأما الشبيهة بالمشهورات فنفعها خاص بالمشاغبة كما

سيأتي في صناعة المغالطة .

8- مقدمات الجدل

كل ما هو مبدأ للقياس معناه أنه يصلح أن يقع مقدمة له ولكن ليس بحسب في كل ما

هو مقدمة أن يكون من المبادئ ، بل المقدمة أمّا أن تكون نفسها من المبادئ أو تنتهي إلى المبادئ . وعليه فمقدمات القياس الجدلية يجوز أن تكون في نفسها مشهورة، ويجوز أن تكون غير مشهورة ترجع إلى المشهورة كما قلنا في مقدمات البرهان أنها

تكون بدائية وتكون نظرية تنتهي إلى البدائية .

والرجوع إلى المشهورة على نحوين :

أ - أن تكتسب شهرتها من المقارنة والمقاييس إلى المشهورة. وتسمى المشهورة بالقرآن والمقارنة بين القضيتين إما لتشابهما في الحدود أو لتقابلهما فيها.
وكل من التشابه

والتقابل يوجب انتقال الذهن من تصور شهرة أحدهما إلى تصور شهرة الثانية، وإن لم يكن هذا الانتقال في نفسه واجباً، وإنما تكون شهرة أحدهما مقرونة بشهرة الأخرى.

مثال التشابه، قولهم : إذا كان الطعام الضعيف حسناً فـإن حسن الطعام الضعيف مشهور وللتشابه بين الإطعام وقضاء الحاجة تستوجب المقارنة بينها انتقال الذهن إلى حسن قضاء الحاجة الضيف ومثال التقابل ، قولهم : إذا كان الاحسان إلى الأصدقاء حسناً كانت الإساءة إلى الأعداء حسنة ؛ فإن التقابل بين الاحسان والإساءة وبين الأصدقاء والأعداء يستوجب انتقال الذهن من إحدى القضيتين إلى الأخرى بالمقارنة والمقاييس.

ب - أن تكون المقدمة مكتسبة شهرتها من قياس مؤلف من المشهورات منتج لها بأن تكون هذه المقدمة المفروضة مأخوذه من مقدمات مشهورة. نظير المقدمة النظرية في

البرهان إذا كانت مكتسبة من مقدمات بدئية .

٩ - مسائل الجدل

كل قضية كان السائل قد أورد عينها في حال سؤاله أو أورد مقابلها فإنها تسمى مسألة الجدل وبعد أن يسلم بها المجيب ويجعلها السائل جزءاً من قياسه هي نفسها تسمى مقدمة الجدل.

إذا عرفت ذلك فكل قضية لها ارتباط في تقضي الوضع الذي يراد تقضيه تصلح أن تقع مورداً لسؤال السائل، ولكن بعض القضايا يجدر به أن يتتجنبها ؛ نذكر بعضها : منها: أنه لا ينبغي للسائل أن يجعل المشهورات مورداً لسؤاله، فإن السؤال عنها معناه جعلها في معرض الشك والترديد وهذا ما يشجع المجيب على انكارها ومخالفته

المشهورات مفروغ عنها لا مفر من الاعتراف بها.

ومنها: أنه لا ينبغي له أن يسأل عن ماهية الأشياء ولا عن لميتها (عليتها) لأن مثل هذا السؤال أثما يرتبط بالتعليم والاستفادة لا بالجدل والمحاجة؛ بل السؤال عن الماهية لو احتاج إليه فينبعي أن يضعه على سبيل الاستفسار عن معنى اللفظ، أو على سبيل السؤال عن رأيه وقوله في الماهية، بأن يسأل هكذا: «هل تقول إن الإنسان هو الحيوان الناطق أو لا؟ أو بسؤال هكذا لو لم يكن حد الإنسان هو الحيوان الناطق فما حدّه إذن؟». وكذلك السؤال في اللمية لا بد أن يجعل السؤال عن قوله ورأيه فيها لاع---ن أصل العلية.

10 - مطالب الجدل

ان الجدل ينفع في جميع المسائل الفلسفية والاجتماعية والدينية والعلمية والسياسية والأدبية وجميع الفنون والمعارف وكل قضية من ذلك تصلح أن تكون مطلوبة به . وستثبته من ذلك قضيابا لا تطلب بالحدل :

منها: المشهورات الحقيقة المطلقة، لأنها لما كانت بهذه الشهرة لا يسع لأحد أنكارها والشكك بها حتى يحتاج إثباتها إلى حجّة . وحكمها من هذه الجهة حكم البديهيات، فإنّها لا تطلب بالبرهان . ويجتمعها أنها غير مكتسبة فلا تكتسب بحجّة .

ومن ينكر المشهورات لا تنفع معه حجّة جدلية لأنّ معنى اقامتها ارجاعه إلى القضايا المشهورة وقد ينكرها أيضاً. ومثل هذا المنكر للمشهورات لا ردّ له إلا العقاب أو السخرية والاستهزاء أو احساسه : فمن ينكر مثل حسن عبادة الخالق وقبح عقوق الوالدين، فحقه العقاب والتعذيب. ومنكر مثل ان القمر مستمد نوره من الشمس يسخر به ويضحك عليه . ومنكر مثل أن النار حارة يكوى بها ليحس بحرارتها.

نعم قد يطلب المشهور بالقياس المجدلي في مقابل المشاغب كما تطلب القضية الأولية بالبرهان في مقابل المغالط .

أثنا المشهورات المحدودة أو المختلف فيها فلا مانع من طلبها بالحججة الجدلية في مقابل من لا يراها مشهورة أو لا يعترف بشهرتها ، لينبهه على شهرتها بما هو أعرف وأشهر.

ومنها : القضايا الرياضية ونحوها لأنها مبنية على الحس والتجربة ، فلا مدخل للجدل فيها ولا معنى لطلبها بالمشهورات ، كقضايا الهندسة والحساب والكيمياء والميكانيك ونحو ذلك .

11 - أدوات هذه الصناعة

عرفنا فيما سبق ان الجدل يعتمد على المسلمات والمشهورات غير أن تحصيل ملكة هذه الصناعة بأن يتمكن المجادل من الانتفاع بالمشهورات وال المسلمات في وقت الحاجة عند الاحتياج على خصمه أو عند الاحتراز من الانقطاع والمغلوبية ليس بالأمر الهين كما قد يبدو لأول وهلة. بل يحتاج إلى مران طويل حتى تحصل له الملكة شأن كل ملكة في كل صناعة . ولهذا المران موارد أربعة هي أدوات للملكة إذا استطاع الإنسان أن يحوز عليها فإن لها الأثر البالغ في حصول الملكة وتمكن الجدلية من بلوغ غرضه.

ونحن واصفون هنا هذه الأدوات. وليرعلم الطالب انه ليس معنى معرفة وصف هذه الأدوات انه يكون حاصلاً عليها فعلاً، بل لابد من السعى لتحصيلها بنفسه عملاً واستحضارها عنده ، فإن من يعرف معنى المنشار لا يكون حاصلاً لديه ولا يكون ناشراً للخشب ، بل الذي ينشره من تمكّن من تحصيل نفس الآلة وعمل بها في نشر الخشب . نعم معرفة أوصاف الآلة طريق لتحقيلها والانتفاع بها .

والأدوات الأربع المطلوبة هي كما يلي:

ص: 340

الأداة الأولى: أن يستحضر لديه أصناف المشهورات من كل باب ومن كل مادة على اختلافها، ويعدها في ذاكرته لوقت الحاجة، وأن يفصل بين المشهورات المطلقة وبين المحدودة عند أهل كل صناعة أو مذهب، وأن يميز بين المشهورات الحقيقة، وغيرها، وأن يعرف كيف يستربط المشهور ويحصل على المشهورات بالقرآن وينقل حكم الشهرة من قضية إلى أخرى.

فإذا كمل له كل ذلك وجمعه عنده فإن احتاج إلى استعمال مشهور كان حاضراً

لديه متمنكا به من الاحتجاج على خصميه .

وهذه الأداة لازمة للجدلي، لأنه لا ينبغي له أن ينقطع أمام الجمهور ولا يحسن منه

أن يتأنى ويطلب التذكرة أو المراجعة فإنه يفوته غرضه وبعد فاشلاً لأن غايته آنية. الغلبة على خصميه أمام الجمهور بفوائط الأول، على العكس من طالب الحقيقة بالبرهان، فإن تأنيه وطلبه للتذكرة والتأمل لا ينفعه ولا ينافي غرضه من تحصيل

الحقيقة ولو بعد حين .

ومما ينبغي أن يعلم أن هذه الملكة (ملكة استحضار المشهور عند الحاجة) يجوز أن تتبعض، بأن تكون مستحضرات المجادل خاصة بالموضوع المختص بـ--ه؛ فالمجادل في الأمور الدينية مثلاً يكفي أن يستحضر المشهورات النافعة في موضوعه خاصة ، ومن يجادل في السياسة إنما يستحضر خصوص المشهورات المختصة بهذا الباب فيكون صاحب ملكة في جدل السياسة فقط ... وهكذا في سائر المذاهب والأراء. وعليه فلا يجب في الجدلي المختص بموضوع أن تكون ملكته عامة لجميع المشهورات في جميع العلوم والأراء.

الأداة الثانية: القدرة والقوة على التمييز بين معاني الألفاظ المشتركة والمنقوله والمشككة والمتوافئة والمتباعدة وما إليها من أحوال الألفاظ والقدرة على تفصيلها على وجه يستطيع أن يرفع ما يطأ من غموض واشتباه فيها، حتى لا يقتصر على الدعوى المجردة في ايرادها في حججه ، بل يتبيّن وجه الاشتراك أو التشكيك أو

غير ذلك من الأحوال.

وهنالك أصول وقواعد قد يرجع إليها لمعرفة المشتركة اللغطي وتمييزه عن المشتركة المعنوي ولمعرفة باقي أحوال اللفظ ، لا يسعها هذا الكتاب المختصر .
ولأجل أن يتتبه الطالب لهذه الأبحاث نذكر مثلاً لذلك، فنقول :

لو اشتباه لفظ في كونه مشتركاً للفظيأً أو معنويأً فإنه قد يمكن رفع الاشتباه بالرجوع إلى اختلاف اللفظ بحسب اختلاف الاعتبارات، مثل كلمة قوّة فإنّها تستعمل بمعنى القدرة كقولنا قوّة المشيء والقيام مثلاً، وتستعمل بمعنى القابلية والتهيؤ للوجود مثل قولنا الآخرس ناطق بالقوّة، والبذرة شجرة بالقوّة. فلو شككنا في أنها موضعية لمعنى أعم أو لكل من المعنيين على حدة، فإنه يمكن أن تقيس اللفظ إلى ما يقابلـه فـنـرى في المـثالـ أنـ بـحـسـبـ كـلـ معـنىـ يـقـابـلـ لـفـظـ آـخـرـ وـلـيـسـ لـهـ مقـابـلـ وـاحـدـ؛ فـمـقـابـلـ القـوـةـ بـالـمـعـنـىـ الـأـوـلـ الـضـعـفـ وـمـقـابـلـهـ بـالـمـعـنـىـ الـثـانـيـ الـفـعـلـيـةـ وـلـتـعـدـ التـقـابـلـ نـسـتـظـهـرـ أـنـ لـهـ مـعـنـيـنـ لـاـ مـعـنـيـ وـاحـدـ إـلـاـ لـكـانـ لـهـ مـقـابـلـ وـاحـدـ. اللـفـظـ

وكذلك يمكن أن تستظهر أن لفظة معنيين على نحو الاشتراك اللغطي ، إذا تعدد

جمعها بتعدد معناها، مثل لفظة أمر فإنّها بمعنى شيء تجمع على أمور وبمعنى طلب الفعل تجمع على أوامر. فلو كان لها معنى واحد مشترك لكان لها جمع واحد .

ثم ان كثيراً ما تقع المنازعات بسبب عدم تحقيق معنى اللفظ ، فينحو كل فريق من المتنازعين منحى من معنى اللفظ غير ما ينحوه الفريق الآخر ويتخيل كل منها ان المقصود لهما معنى واحد هو موضع الخلاف بينهما . ومن له خبرة في أحوال اللفظ يستطيع أن يكشف مثل هذه المغالطات ويوقع التصالح بين الفريقين. ويمكن التمثيل لذلك بالنزاع في مسألة جواز رؤية الله ، فيمكن أن يريد من يجيز الرؤية هي الرؤية القلبية أي الادراك بالعقل بينما أن المقصود لمن يحيلها هي الرؤية بمعنى الادراك بالبصر فتفصيل معنى الرؤية وبيان أن لها معنيين قد يزييل الخلاف والمغالطة. وهكذا يمكن كشف النزاع في كثير من الأبحاث . وهذا من فوائد هذه الأداة .

الأداة الثالثة: القدرة والقوّة على التمييز بين المتشابهات سواء كان التمييز بالفصول أو بغيرها . وتحصيل هذه القوّة (الملكة) بالسعى في طلب الفروق بين الأشياء المتشابهة تشابهاً قريباً لا سيما في تحصل وجوه اختلاف أحكام شيء واحد بل تحصل بطلب المباهنة بين الأشياء المتشابهة بالجنس.

وتظهر فائدة هذه الأداة في تحصل الفصول والخواص للأشياء، فيستعين بذلك على الحدود والرسوم . وتظهر الفائدة للمجادل كما لو ادعى خصميه مثلاً أن شيئاً لهما حكم واحد باعتبار تشابههما فيقيس أحدهما على الآخر ، أو أن الحكم ثابت للعام الشامل لهما، فإنه أي المجادل إذا ميز بينهما وكشف ما بينهما من فروق تقتضي اختلاف أحكامهما ، ينكشف اشتباه الخصم ويقال له مثلاً : ان قياسك الذي ادعيته قياس مع الفارق.

مثاله ما تقدم في بحث المشهورات في دعوى منكر الحسن والقبح العقليين ، إذ استدل على ذلك بأنه لو كان عقلياً لما كان فرق بينه وبين حكم العقل بأن الكلّ أعظم من الجزء مع ان الفرق بينهما ظاهر . فاعتقد المستدل أن حكمي العقل في المسألتين نوع واحد واستدل بوجود الفرق على انكار حكم العقل في مسألة الحسن والقبح.

وقد أوضحنا هناك الفرق بين العقليين وبين الحكمين بما أبطل قياسه فكان قياساً مع الفارق . وهذا المثال أحد موارد الانتفاع بهذه الأداة.

الأداة الرابعة: القدرة على بيان التشابه بين الأشياء المختلفة عكس الأداة الثالثة، سواء كان التشابه بالذاتيات أو بالعرضيات. وتحصل هذه القدرة (الملكة) بطلب وجوه التشابه بين الأمور المتبااعدة جداً أو المتجلسة وتحصيل ما به الاشتراك بين الأشياء وإن كان أمراً عديماً .

ويجوز أن يكون وجه التشابه نسبة عارضة . والحدود في النسبة أما أن تكون متصلة أو منفصلة : أمّا المتصلة فكما لو كان شيء واحد منسوباً أو منسوباً إليه ف--ي الطرفين، أو أنه في أحد الطرفين منسوباً وفي الثاني منسوباً إليه، فهذه ثلاثة أقسام:

مثال الأول: ما لوقيل : نسبة الامكان إلى الوجود كنسبةه إلى العدم. ومثال الثاني

ما لوقيل : نسبة البصر إلى النفس كنسبة السمع إليها . ومثال الثالث ما لوقيل : نسبة النقطة إلى الخط كنسبة الخط إلى السطح.

أما المنفصلة ففيما إذا لم يشترك الطرفان في شيء واحد أصلًا كما لوقيل: نسبة الأربعة إلى الثمانية كنسبة الثلاثة إلى الستة .

وفائدة هذه الأداة اقتناص الحدود والرسوم بالاشتراك مع الأداة السابقة . فإن هذه الأداة تنفع لتحصيل الجنس وشبه الجنس والأداة السابقة تنفع في تحصل الفصول والخواص كما تقدّم.

وتنفع هذه الأداة في إلحاقي بعض القضايا ببعض آخر في الشهرة أو في حكم آخر ، ببيان ما به الاشتراك في موضوعيهما، بعد أن يعلّم الحكم بالأمر المشترك كما في التمثيل.

وتنفع هذه الأداة أيضًا الجدل في فيما لو ادعى خصم الفرق في الحكم بين شيئين ، فيمكنه أن يطالب بإيراد الفرق ، فإذا عجز عن بيانه لابد أن يسلم بالحكم العام ويدعنه . وإن كان بحسب التحقيق العلمي لا يكون العجز عن ايراد الفرق بل حتى نفس عدم الفرق مقتضياً لإلحاقي شيء بشبيهه في الحكم.

1 - معنى الموضع

للتعبير بالموضع أهمية خاصة في هذه الصناعة، فينبغي أن تتقن جيداً معنى هذه النقطة قبل البحث عن أحکامه، فنقول :

الموضع - باصطلاح هذه الصناعة - هو الأصل أو القاعدة الكلية التي تتفرع منها قضايا مشهورة .

وبعبارة ثانية أكثر وضوحاً، الموضع كل حكم كلي تتشعب منه وتتفرع عليه أحکام كلية كثيرة كل واحد منها بمثابة الجزئي بالإضافة إلى ذلك الكلي الأصل لها، وفي عين الوقت كل واحد من هذه الأحكام المشتقة مشهور في نفسه يصح أن يقع مقدمة في

القياس الجدلی بسبب شهرته.

ولا يشترط في الأصل (الموضع) أن يكون في نفسه مشهوراً، فقد يكون وقد لا يكون . وحينما يكون في نفسه مشهوراً صحيحاً يقع - كالحكم المنشعب منه - مقدمة فـ--ي القياس الجدلی، فيكون موضعاً باعتبار ومقدمة باعتبار آخر .

مثال الموضع قولهم: «إذا كان أحد الضدين موجوداً في موضوع كان ضده الآخر - ر موجوداً في ضد ذلك الموضوع». فهذه القاعدة تسمى موضعًا، لأنه تتشعب منها عدة أحكام مشهورة تدخل تحتها مثل قولهم: إذا كان الاحسان للأصدقاء حسنا فالاساءة إلى الأعداء حسنة أيضاً، وقولهم: «إذا كانت معاشرة الجهل مذمومة فمقاطعة العلماء

مدحومة»، وقولهم : «إذا جاء الحق زهق الباطل وقولهم : «إذا كثرت الأغنياء قلت الفقراء»... وهكذا فهذه الأحكام وأمثالها أحكام جزئية بالقياس إلى الحكم الأول العام ، وفي نفسها أحكام كافية مشهورة.

مثال ثان للموضع قولهم : «إذا كان شيء موجوداً في وقت أو موضع فإنه موجود مطلقاً وقولهم : وكل شيء بحسب عرض ممكن أو نافع أو جميل فهو مطلقاً ممكن أو نافع أو جميل». فهذه القاعدة تسمى موضعياً لأنها تتشعب منهاع --دة أحكام مشهورة، مثل أن يقال: «إذا كذب الرجل مرتة فهو كاذب مطلقاً» و «إذا كان السياسي يذيع السر في بيته فهو مذيع للسر مطلقاً» و «إذا صبر الإنسان في حال الشدة فهو صابر مطلقاً» و «إذا ملك الإنسان العقار فهو مالك مطلقاً» و «إذا حسنت مجاملة العدو في حال اللقاء فهي حسنة مطلقاً» وهكذا تتشعب من ذلك الموضع كثير من أمثل هذه الأحكام المشهورة التي هي من جزئياته .

وأكثر المواقع ليست مشهورة . وإنما الشهرة لجزئياتها فقط . والسر في ذلك :

1 - أن تصور العام أبعد عن عقول العامة من تصور الخاص، فلا بد أن تكون شهرة كل عام أقل من شهرة ما هو أخص منه . لأن صعوبة التصور تستدعي صعوبة التصديق . وهذه الصعوبة تمنع الشهرة وإن لم تمنعها فإنها تقللها على الأقل .

2 - أن العام يكون في معرض النقض أكثر من الخاص، لأن نقض الخاص يستدعي نقض العام ولا عكس . ولهذا يكون الاطلاع على كذب العام أسهل وأسرع .

ولأجل التوضيح نجرب ذلك في الموضع الأول المذكور آنفأ:

فإننا عند ملاحظة الأضداد نجد أن السواد والبياض مثلاً من الأضداد مع أنهما معاً يعرضان على موضوع واحد وهو الجسم، لأن البياض يعرف على نوع من الجسم مثلاً

والسواد يعرض على ضده كما يتضمنه هذا الموضع .

إذن هذا الموضع كاذب لا قاعدة كلية فيه . فانظر كيف اطلعنا بسهولة على كذب هذا العام.

أثنا الأحكام المشهورة المنشعبية منه كمثال الاحسان إلى الأصدقاء والاساءة إلى الأعداء، فإن النقض المتقدم للموضع لا يستلزم نقضها ، لما قلناه أن نقض العام لا يستدعي

نقض الخاص . مثلاً نجد امتناع تعاقب الصدرين مثل الزوجية والفردية على موضوع واحد بأن يكون عدد واحد مرة زوجاً ومرة فرداً ، فكون بعض أصناف الأصداد كالبياض والسود يجوز تعاقبها على موضوع واحد لا يستلزم أن يكون كل صدرين كذلك ، فجاز أن يكون الإحسان والإساءة من قبيل الزوجية والفردية لا من قبيل السواد والبياض.

وحيثـٰ يجب ملاحظة جزئيات هذا الحكم المنشعب من الموضع ، فإذا لاحظناها ولم نعثر فيما بينها على نقض له ولم نطلع على مشهور آخر يقابلـٰه ، فلا بد أن يكـٰون فـٰي موضع التسليم ولا يلتفت إلى الأصداد الأخرى الخارجة عنه.

والخلاصة ان كذب الموضع لا يستكشف منه كذب الحكم المنشعب منه المشهور.

2 - فائدة الموضع وسر التسمية

وعلى ما تقدّم يتوجه السؤال عن الفائدة من الموضع في هذه الصناعة إذا كانت الشهرة ليست له ؟

والجواب : إن الفائدة منه هي أن صاحب هذه الصناعة يستطيع أن يعد الموضع وقواعده عامة ، ليستبط منها المشهورات النافعة له في الجدل عند الحاجة للأبطال أو الايثبات واحصاء الموضع (القواعد العامة) أسهل وأجدى في التذكر من احصاء جزئياتها (المشهورات المنشعبية منها).

ولذا قالوا ينبغي للمجادل الا يصرّح بالموضع الذي استبط منه المشهور ؛ بل

يحتفظ به بينه وبين نفسه، حتى لا يجعله معرضاً للنقض والردّ، لأن نقضه ورده كما تقدّم أسهل وأسرع.

ومن أجل هذا سمي الموضع موضعاً لأنّه موضع للحفظ والانتفاع والاعتبار. وقيل : إنما سمي موضعاً لأنّه يصلح أن يكون موضع بحث ونظر. وهو وجيه أيضاً
وقيل غير ذلك ، ولا يهم التحقيق فيه.

3- أصناف الموضع

جميع الموضع في المطالب الجدلية إنما تتعلّق باثبات شيءٍ لشيءٍ أو نفيه عنه ، أي تتعلّق بالاثبات والإبطال.

وهذا على اطلاقه مما لا يسهل ضبطه واعداد الموضع بحسبه. فلذلك وجب على من يريد إعداد الموضع وضبطها ليسهل عليه ذلك أن يصنفها ليلاحظ في كل صنف ما يليق به من الموضع ويناسبه .

والتصنيف في هذا الباب إنما يحسن بتقسيم المحمولات حسبما يليق بها في هذه الصناعة ؛ وقد بحث المنطقيون هنا عن أقسام المحمولات بالأسلوب المناسب لهذا الصناعة ، وان اختلف عن الاسلوب المعهود في بحث الكليات .

ونحن لأجل أن نضع خلاصة لابحاثهم وفهرساً لمباحثهم في هذا الباب نسلك طريقتهم في التقسيم، فنقول :

ان المحمول إما أن يكون مساواً للموضوع في الانعكاس (1) وإنما أن لا يكون :

وال الأول لا يخلو عن أحد أمرين :

أ - أن يكون دالاً على الماهية والدال على الماهية أحد شيئاً : حدّ أو اسم .

والاسم ساقط عن الاعتبار هنا لأن حمله على الموضوع حمل لفظي لا حقيقي، فلا يتعلّق به غرض المجادل فینحصر الدال على الماهية في الحدّ فقط.

ص: 348

1- معنى مساواة المحمول للموضوع في الانعكاس أنه يصدق المحمول كلّياً على جميع ما يمكن أن يصدق عليه الموضوع، ويصدق الموضوع كلّياً على جميع ما يمكن أن يصدق عليه المحمول.

ب - أن لا يكون دالاً على الماهية. ويسمى هنا خاصة وقد يسمى أيضاً رسمياً

لأنه يكون موجباً لتعريف الماهية بتمييزها عمما عدتها.

والثاني لا يخلو أيضاً عن أحد أمرين :

أ - أن يكون واقعاً في طريق ما هو . ويسمى هنا جنساً والجنس بهذا الاصطلاح يشمل الفصل باصطلاح باب الكليات، إذ لا فائدة تظهر في هذا الفن بين الجنس والفصل. وإنما كان الفصل من أقسام ما ليس بمساو للموضوع، فلأنه بحسب مفهومه وذاته بالقوة يمكن أن يقع على الأشياء المختلفة بالحقيقة، وإن كان فعلاً لا يقع إلا على الأشياء المختلفة الحقيقة ، فإن الناطق مثلاً لا يقع فعلاً إلا على أفراد الإنسان، ولكنه بالقوة وبحسب مفهومه يصلح للصدق على غير الإنسان لو كان له النطق، فلا يمتنع فرض صدقه على غير الإنسان؛ فلم يكن مفهوماً مساوياً للإنسان. وبهذا الاعتبار يسمى هنا جنساً.

ب - أن لا- يكون واقعاً في طريق ما هو، ويسمى عرضاً . والعرض شامل للعرض العام وللعرض الذي هو أخص من الموضوع ، إذ أن كلاً منهما غير مساو للموضوع، كما أنه غير واقع في جواب ما هو .

وعلى هذا فال محمولات أربعة حد، وخاصة ، وجنس ، وعرض . أما النوع فلابد من مثابة حمل اللوازم، لأن النوع ليس نوعاً للنصف، فيدخل النوع على الشخص هنا، لأن موضوعات مباحث الجدل كليات. وأما الصنف فحمل النـ--وع عليه بمثابة حمل اللوازم، لأن النوع ليس نوعاً للنصف، من هذه الجهة في بـ--اب العرض.

وعليه فالنوع بما هو نوع لا يقع محمولاً في القضية . بل إنما يقع موضوعاً فقط .

إذا عرفت أقسام المحمولات على النحو المتقدم الذي يهم الجدل، فاعلم أنه لا يتعلق غرض المجادل في مقام المخاصمة في أن محموله في مطلوبه أي قسم منها ، فإن كل غرضه أن يتوصل إلى إثبات حكم أو ابطاله، أما أنه جنس أو خاصة أو أي شيء آخر فليس ذلك يحتاج إليه .

وإنما الذي يحتاج إليه قبل المخاصمة والمجادلة أن يعد المواقع لاستباط المشهورات التي تفعه عند المخاصمة . واعداد هذه المواقع في هذه الصناعة يتوقف على تفصيل المحمولات حسب تلك الأقسام ليعرف لكل محمل ما يناسبه من المواقع.

وعليه فالمواقع منها ما يخص الحد - مثلاً - فينظر لأجل اثباته في أنه يجب أن يكون موجوداً لموضوعه وأنه مساو له وأنه واقع في طريق ما هو وأنه قائم مقام الاسم في

الدلالة على الموضوع .

ومنها ما يخص الخاصة ، فينظر لأجل اثباتها في أنها يجب أن تكون موجودة الموضوعها وأنه مساوية له وأنه غير واقعة في طريق ما هو ... وهكذا باقي أقسام المحمولات.

فتكون المواقع على ما تقدّم - أربعة أصناف .

ثم ان هناك مواقع عامة للاثبات والبطل لا تخص أحد المحمولات الأربع بالخصوص وتتفع في جميع المحمولات . وتسمى مواقع الإثبات والبطل . فيضاف هذا الصنف إلى الأصناف السابقة، فتكون خمسة .

ثم لاحظوا ان كثيراً ما يهم الجدل في اثبات ان هذا المحمل أشد من غيره أو أضعف أو أولى وغير أولى . وهذا انما يصح فرضه في الاعراض الخاصة لأنها هي التي تقبل التفاوت فزادوا صنفاً سادساً وسموه مواقع الأولى والآخر؛ ثم لاحظوا أنه قد يتوجه نظر الجدل إلى بحث آخر ، وهو اثبات الاتحاد بين الشيئين أما بحسب الجنس أو النوع أو العارض أو الوجود، فسموا المواقع في ذلك مواقع هو هو .

وعلى هذا فتكون المواقع سبعة . وتفصيل هذه المواقع يحتاج إلى فن مستقل لا تسعه هذه الرسالة المختصرة. على ان كل مجاذل مختص بفن كالفقير والمتكلّم والمحامي والسياسي لابد أن يتقن فيه قبل أن يبرز إلى الجدال ؛ فيطلع على ما فيه من مشهورات و مسلمات وما يقتضيه من المشهورات. فلا تكون له كبير حاجة إلى معرفة

المواضع في علم المنطق وتحضيرها من طريقه .

ولأجل ألا تكون قد حرمنا الطالب من التنبه للمقصود من المواضع ذكر بعض

المواضع لبعض الأصناف السبعة المتقدمة، ونجيله على الكتب المطولة في هذا الفن إذا

أراد الاستزادة ، فنقول:

4- مواضع الإثبات والإبطال

مواضع الإثبات والأبطال تفعها عام في جميع المحمولات كما تقدم ؛ واثباتات وبطل الأعراض داخلة في هذا الباب أيضاً. وشهر المواضع في هذا الباب عدوها عشرين موضع، وما ذكرناه من أمثلة المواضع فيما سبق هي من مواضع الإثبات والأبطال . ونذكر الآن مثلاً واحداً غيرها ، وهو :

ان العارض على المحمول عارض على موضوعه، فيمكن أن ثبت عروض شيء للموضوع بعروضه لمحموله، وتبطل عروضه للموضوع بعدم عروضه لمحموله، فمثلاً يقال : الجمهور . عاطفي . فالجمهور موضوع وعاطفي محمول. وهذا المحمول وهو العاطفي يوصف بأنه تقوى فيه طبيعة المحاكاة فيثبت من ذلك ان الجمهور يوصف بأنه

تقوى فيه طبيعة المحاكاة .

ويقال أيضاً: السياسي نفعي . ثم ان هذا المحمول، وهو النفعي، يوصف بأنه يقدم منفعته الخاصة على المصلحة العامة. فيثبت أن السياسي يقدم منفعته الخاصة على المصلحة العامة .

ويقال أيضاً الصادق عادل . ثم ان هذا المحمول ، وهو العادل ، لا يوصف بكونه ظالماً أي لا يعرض عليه الظلم فيبطل بذلك كون الصادق ظالماً .

ومعنى هذا الموضع إنك تستتبط من مشهورين مشهوراً ثالثاً. والمشهوران هما حمل المحمول على موضوعه واتصاف المحمول بصفة كالمثالين الأولين، فستتبط المشهور الثالث وهو حمل صفة المحمول على الموضوع أو المشهوران هما حمل

المحمول على موضوعه وعدم اتصف المحمول بصفة كالمثال الأخير، فتستتبعه منهما المشهور الثالث وهو ابطال اتصف الموضوع بتلك الصفة.

5 - مواضع الأولى والأثر

أصل هذا الباب ترجح شيء واحد من شيئاً بينهما مشاركة في بعض الوجوه . واللفاظ المستعملة المتداولة في التفضيل هي كلمة آثر وأولى وأفضل وأكثر وأزيد وأشدّ وأشرف وأقدم وما يجري مجرى ذلك ؛ وما يقابل كل واحد منها، مثل الانقص والأحسن والأقل والأضعف وهكذا. ولكل من كلمات التفضيل هذه خصوصية يطول الكلام في شرحها .

وانها يحتاج إلى المواضع في هذا الباب ففي الامور التي لا يظهر فيها التفاضل لأول وهلة والا فما هو ظاهر التفاضل فيه مثل : ان الشمس أكثر ضوءاً من القمر يكون ايراد المواضع لاثباته حشوا ولعوا.

وكثيراً ما يقع التنازع بين الناس في تفضيل شخص على شخص أو شيء على شيء من مأكلات وملبوسات ومسكنات ومراتب ووظائف وأخلاق وعادات ... وهكذا.

والتنازع تارة يكون من هو الأفضل مع الاتفاق على وجه الفضيلة، لأن يتنازع شخصان في أن حاتم الطائي أكثر كرماً أم معن بن زائدة ؟ مع الاتفاق بينهما على أن الكرم فضيلة وأنه قد اتصف بها معاً. ومثل هذا النزاع أئمـا يتوقف على ثبوت حوادث تأريخية تكشف عن الأفضلية وليس على هذا الفن.

وآخرى يكون النزاع في وجه الأفضلية لأن يتنازعـا في أنه أيهما أولى بأن يوصف الكرم، مع الاتفاق على أن معناً - مثلاً - يوجد بفضل ماله وحاتمـاً يوجد بكل ما يملك ؛ ومع الاتفاق أيضاً على أن ما جاد به معن أكثر بكثير في تقدير المال مما جاد به حاتم وحينئذ يكون النزاع في العبرة في الأفضلية بالكرم هل هو بمقدار العطاء فيكون معن

أفضل من حاتم أو بما يتحقق به معنى الإيثار فيكون حاتم أفضل .

ويمكن أن يتمسك القائل الأول بموضع في هذا الباب ، وهو : أن ما يفيد خيراً أكثر فهو آثر وأولى بالفضل، فيكون معن أفضل. ويمكن أن يتمسك القائل الثاني بموضع آخر فيه ، وهو أن ما ينبغي من تضحيه أكثر بالحاجة والنفس فهو آثر وأولى بالفضل فيكون حاتم أفضل. فهذا موضعان من هذا الباب يمكن أن يستدل بهما الخصمان المتجادلان.

هذا أقصى ما يمكن بيانه من المarguments . وعليك بالمطولة في استقصائهما أن

أردت ، ومن الله تعالى التوفيق.

ص: 353

1 - تعليمات للسائل

تَقْدِمُ فِي الْبَابِ الْأَوَّلِ مِنْهُ هُوَ السَّائِلُ. وَعَلَيْهِ - لِتَحْصِيلِ غَرْضِهِ وَهُوَ الْحَصُولُ عَلَى اعْتِرَافِ الْمُجِيبِ - أَنْ يَتَّبِعَ التَّعْلِيمَاتِ الْثَّلَاثَةِ الْآتِيَّةِ :

1 - أَنْ يَحْضُرْ لِدِيهِ - قَبْلِ تَوْجِيهِ السَّؤَالِ - الْمَوْضِعَ أَوَ الْمَوَاضِعَ الَّتِي مِنْهَا يَسْتَخْرِجُ

الْمُقْدَمَةَ الْمُشَهُورَةَ الْلَّازِمَةَ لَهُ .

2 - أَنْ يَهْبِطْ فِي نَفْسِهِ - قَبْلِ السَّؤَالِ أَيْضًاً - الطَّرِيقَةَ وَالْحِيلَةَ الَّتِي يَتَوَسَّلُ بِهَا لِتَسْلِيمِ الْمُجِيبِ بِالْمُقْدَمَةِ وَالتَّشْبِيعِ عَلَى مُنْكَرِهِ.

3 - لِمَا كَانَ مِنَ الْلَّازِمِ عَلَيْهِ أَنْ يَصْرُحَ بِمَا يَضْمِرُ فِي نَفْسِهِ - مِنَ الْمُطَلُّوبِ الَّذِي يَسْتَلِمُ نَفْضُهُ وَضُعُّ الْخَصْمِ - فَلِيَجْعَلْ هَذَا التَّصْرِيحُ آخِرَ مَرَاحِلِ أَسْئَلَتِهِ وَكَلَامِهِ، بَعْدَ أَنْ

يَأْخُذَ مِنَ الْخَصْمِ الاعْتِرَافَ وَالْتَّسْلِيمَ بِمَا يَرِيدُ وَيَتَرَثُقُ مِنْ عَدْمِ بَقَاءِ مَجَالِ عَنْهُ لِلإنْكَارِ.

هَذِهِ هِيَ النُّخُوطُ الْأُولَى الرَّئِيسَةُ الَّتِي يَجُبُ أَنْ يَتَّبِعَهَا السَّائِلُ فِي مَهْمَتِهِ . ثُمَّ لِأَخْذِ الاعْتِرَافِ طَرِيقَ كَثِيرٍ، يَنْبَغِي أَنْ يَتَّبِعَ إِحْدَى الوَصَايَا (1) الْآتِيَّةِ لِتَحْقِيقِهَا :

ص: 354

1- ان الناس ليختلفون كثيراً في أخلاقهم وأمزاجتهم : فمنهم الخجول الحيي ، والواقع الصلف وبينهما درجات كثيرة ومنهم الصبور الجلد على الكلام والجدل والضعف المستخدم وبينهما درجات كثيرة أيضاً . ومنهم اللبق اللسن ، والعي المتعذر وبينهما درجات . ومنهم المعتد برأيه المتصلب لعقيدته، والمقلد المطوع لغيره، وبينهما درجات . وكل واحد من هذه الأصناف له شأن يخصه في طريق المجادلة ينبغي على السائل أن يلاحظه، بعد أن يعرف منزلة خصميه بين هذه المنازل حتى هذه المنازل، حتى يتبع أية طريقة من الطرق الآتية التي تناسبه . ومن هنا قيل في المثل المشهور : لكل مقام مقال»

1 - ألا يطلب من أول الأمر التسليم من الخصم بالمقدمة الالازمة لنقض وضعه . وبعبارة ثانية : ينبغي الا يقتصر الميدان في أول الجدل في أول جولة بالسؤال عن نفس المقدمة المطلوبة له . والسر في ذلك ان المجبى حينئذ يكون في مبدأ قوته وانتباهه، فقد يتبعه إلى مطلوب السائل ، فيسرع في الانكار ويعاند .

2 - وإذا انتهى به السؤال عن المطلوب، فلا ينبغي أيضاً أن يوجه السؤال رأساً عن نفس المطلوب، خشية أن يشعر الخصم فيفر من الاعتراف، بل له مندوحة عن ذلك باتباع أحد الطرق أو الحيل [\(1\)](#) الآتية :

الأولى: أن يوجه السؤال عن أمر أعم من مطلوبه ، فإذا اعترف بالأعم أزمه قهراً بالاعتراف بالأخص بطريقة التقياس الاقتراني.

الثانية: أن يوجه السؤال عن أمر أخص ، فإذا اعترف به ، بطريقة الاستقراء يستطيع أن يلزم خصمه بمطلوبه .

الثالثة: أن يوجه يوجه السؤال عن أمر يساويه ، فإذا اعترف به، بطريقة التمثيل يتمكن

من إثراه إذا كان ممن يرى التمثيل حجّة .

الرابعة: أن يعدل عن السؤال عن الشيء إلى السؤال عما يشتق منه، مثل ما إذا أراد بثت ان الغضبان مشتاق للانتقام ، فقد ينكر الخصم ذلك لو سئل عنه فيدعى مثلاً أن الأب يغضب على ولده ولا يشتق إلى الانتقام منه ؛ فيعدل إلى السؤال عن نفس الغضب، فيقال أليس الغضب هو شهوة الانتقام ؟ فإذا اعترف به، يقول له : إذن الغاضب مشته للانتقام .

الخامسة: أن يقلب السؤال بما يوهם الخصم أن يريد الاعتراف منه بنقيض ما

ص: 355

1- لا ضير في اتباع مثل هذه الحيل في مخاصمة ذوي العناد والاستكبار على الحق

يريد ، كما لو أراد - مثلاً - إثبات أن اللذة خير، فيقول : أليست اللذة ليست خيراً؟ فهذا

السؤال قد يوهم المخاطب أنه ي يريد الاعتراف بنقض المطلوب، فيبادر عادة إلى الاعتراف بالمطلوب إذا كان من طبعه العناد لما يريد السائل .

ولكن من هذه الحيل الخمس مواضع قد تتفع فيها أحداها ولا تنفع الأخرى. فعلى السائل الذي يختار ما يناسب المقام.

3 - لا يرتب المقدمات في المخاطبة ترتيباً قياسياً على وجه يلوح للخصم انساقها إلى المطلوب؛ بل ينبغي أن يشوش المقدمات ويخل بترتيبها فيراوغ في الوصول إلى المطلوب على وجه لا يشعر الشخص.

4 - أن يتظاهر في سؤاله أنه كالمستفهم الطالب للحقيقة المقدم لالنصاف على الغلبة ، بل ينبغي أن يلوح عليه الميل إلى مناقضة نفسه وموافقة خصمته، لينخدع به الخصم المعاند فيطمئن إليه . وحيثنتٍ يسهل عليه استلال الاعتراف منه من حيث يدرى ولا يدرى .

5 - أن يأتي بالمقدمات في كثير من الأحوال على سبيل مضرب المثل أو الخبر، ويدعى في قوله ظهور ذلك وشهرته وجري العادة عليه، ليجد الخصم أن جحدها أمام الجمهور مما يوجب الاستخفاف به والاستهانة له، فيجبن عن إنكارها .

6 - أن يخلط الكلام بما لا ينفع في مقصوده، ليضيع على الخصم ما يريد من المقدمة المطلوبة بالخصوص. والأفضل أن يجعل الحشو حقاً مشهوراً في نفسه، فاته يضطر إلى التسليم به ، وإذا سلم به أمام الجمهور قد يندفع مضطراً إلى التسليم بما هو مطلوب انسياقاً مع الجمهور الذي يفقد على الأكثر قوة التمييز .

7 - ان من الخصوم من هو مغزور بعلمه معتد بذكائه، فلا يبالي أن يسلم في مبدأ الأمر بما يلقى عليه من الأسئلة ، ظناً منه بأن السائل لا يمكن من أن يظفر منه بتسليم ما يهدم وضعه وبأنه يمكن حينئذ من اللجاج والعناد.

فمثل هذا الشخص ينبغي للسائل أن يمهد له بتكرير الأسئلة عما لا جدوى له في

مقصوده، حتى إذا استنفذ غاية جهده قد يتسرّب إليه الملل والضجر فيضيّع عليه وجه

القصد أو يخضع للتسليّم.

8 - إذا انتهى إلى مطلوبه من الاستلزم لنقض وضع الخصم فعليه أن يعبر عنه بأسلوب قوي الاداء لا يشعر بالشك والتردد ، ولا يلقيه على سبيل الاستفهام :
فإن الاستفهام هنا يضعف أسلوبه فيفتح به للخصم مجالاً لإنكار الملازمة أو إنكار المشهور فيرجع الكلام من جديد جذعاً . وقد يشق عليه أن يوجه هذه المرة أسئلة نافعة فـ-ي المقصد ؛ فيغلب على أمره.

9 - أن يفهم نفسية الجماعات والجماهير من جهة أنها تنساق إلى الاغراء وتأثر ببرهجة الكلام حتى يستغل ذلك للتاثير فيها ؛ والمفروض ان الغرض الأصيل من الجدل التغلب على الخصم امام الجمهور . وينبغي له أن يلاحظ افكار الحاضرين ويجلب رضاهم باظهار أن هدفه نصرتهم وجلب المنفعة لهم ليسهل عليه أن يجرهم إلى جانبه فيسلموا بما يريد التسليم به منهم . وبهذا يستطيع أن يقهر خصميه على الموافقة للجمهور في تسليم ما سلموا به ، لأن مخالفة الجمهور فيما اتفقا عليه أمامهم يشعر بالإنسان

بالخجل والخيبة .

10 - وهو آخر وصايا السائل - إذا ظهر على الخصم العجز عن جوابه وانقطع عن الكلام فلا يحسن منه أن يلح عليه أو يسخر منه أو يقدح فيه ، بل لا يحسن أن يعقبه بكل كلام يظهر مغلوبته وعجزه ؛ فإن ذلك قد يثير الجمهور نفسه ويستطع احترامه عندهم فيخسر تقديرهم من حيث يريد النجاح والغلبة .

2 - تعليمات للمجيب

إن المجيب - كما قدمنا - مدافع عن مهاجمة خصميه (السائل) . والمدافع - غالباً أضعف كفاحاً من المهاجم وأقرب إلى المغلوبية ، لأن المبادأة بيد المهاجم ، فهو يستطيع أن ينظم هجومه بالأسئلة كيف يشاء ، ويترك منها ما يشاء . والمجيب على الأكثر مقهور

على مماثلة السائل في المعاوراة.

وعلى هذه فمهمة المجيب أشق وأدق ، واللازم له عدة طرق متربة يسلكها بالتدرج أولاً فأولاً ؛ فإن لم يسلك الاول أخذ الثاني وهكذا. وهي حسب الترتيب :

أولاً: أن يحاول الالتفات على السائل، بأن يحور الكلام - ان استطاع - فيعكس عليه الدائرة بتوحيه الأسئلة مهاجمًا ؛ ولا بد أن السائل له وضع يلتزم به يخالف وضع المجيب. فينقلب حينئذ المهاجم مدافعاً والمدافع مهاجمًا . وبهذه الطريقة يصبح أكثر تمكنا من الأخذ بزمام المعاوراة، بل يصبح في الحقيقة هو السائل .

ثانياً: إذا عجز عن الطريقة الاولى، وهي الالتفات، يحاول ارباك السائل واسغاله بأمور تبعد عليه المسافة كسباً للوقت فيما يعد عدته للجواب الشافي، مثل أن يجد في أسئلته لفظاً مشتركاً فيستفسر عن معانبه ليتركه يفصلها ثم يناقشه فيها . أو هو يتولى تفصيلها ليذكر أي المعاني يصح السؤال عنه وايها لا يصح . وفي هذه قد تحصل فائدة أخرى فإنه بتفصيل المعاني المشتركة قد تبثق له طريقة للهرب عما يلزم به السائل بأن يعترف - مثلاً - بأحد المعاني الذي لا يلزم منه نقض وضعه .

ثالثاً: إذا لم تنجح الطريقة الثانية وهي طريقة الأشغال والإرباك، يحاول أن استطاع - الامتناع من الاعتراف بما يستلزم نقض وضعه . وينبغي أن يعلم انه لا ضير عليه

بالاعتراف بالمشهورات إذا كان وضعه مشهوراً حقيقةً، لأنه - غالباً - لا ينتج المشهور الا مشهوراً، فلا يتوقع من المشهورات ان تنتج ما ينافق وضعه المشهور.

وليس معنى الهرب من الاعتراف أن يمتنع من الاعتراف بكل شيء يلقي عليه، فإن هذه الحالة قد تظهره أمام الجمهور بمظهر المعاند المشاغب، فيصبح موضعًا للسخرية

والنقد، بل يحاول الهرب من الإعتراف بخصوص ما يوجب نقض وضعه .

رابعاً: إذا وجد أن الطريقة الثالثة لا تنفع وهي طريقة الهرب من الاعتراف (وذلك عندما يكون المسؤول عنه الذي يحذر من الإعتراف به مشهوراً مطلقاً، لأن العناد في مثله أكثر قبحاً من الالتزام به) فعليه الا يعلن عن إنكاره له صراحة، لأنه لو فعل ذلك في مسئله

فهو يخسر أمام الحاضرين كرامة نفسه، وفي نفس الوقت يخسر وضعه الملائم له. فـ--لا مناص له حينئذ من اتباع أحد طريقين:

الأول: أن يعلن الاعتراف، ولا ضير عليه في ذلك، لأنه ان دل على شيء فأنما يدل

على ضعف وضعه الذي يلتزم به لا على قصور نفسه وعلمه . وهذا وإن كان من وجاهة يكشف عن قصور نفسه إذ يتلزم بما لا ينبغي الالتزام به، ولكن ينبعغي له تلافى ذلك في هذا الموقف (وهو أدق المواقف التي تمر على المجبوب المنصف المحب للحق والفضيلة أن يعلن انه طالب للحق ومؤثر للانصاف والعدل له أو عليه . وهذا لعله يخسر عما يخسر من المحافظة على وضعه بالاحتفاظ على سمعته وكرامته.

الثاني: إذا وجد أنه يعز عليه اعلان الاعتراف فإن آخر ما يمكنه أن يفعله أن يتلطف في اسلوب الامتناع من الاعتراف، وذلك بأن يقول في كلامه أو يقول مثلاً: ان أصحاب هذا المذهب الذي التزم لا يعترفون بذلك، فيلقي تبعة الإنكار --لى غـ--يره . أو يقول : كيف يطلب مني الاعتراف وانا بعد لم أوضح مقصودي ؟ فيؤجل ذلك إلى مراجعة أو مشاوره، أو نحو ذلك من أساليب الهرب من التصرير بالإنكار أو من التصرير بالاعتراف.

خامساً: بعد أن تز علية جميع السبل من الهرب من الاعتراف، ويعرف بالمشهور، فإنه يبقى له طريق واحد لا غير؛ وهو مناقشة الملازمة بين المشهور المعترف به وبين نقض وضعه، بأن يلحق المشهور - مثلاً - بقيود وشروط تجعله لا ينطبق على مورد النزاع، وأنحو ذلك من الأساليب التي يمكن بها من مناقشة الملازمة. وهذا محلة

دقيقة شاقة تحتاج إلى علم و معرفة و فطنة .

3- تعليمات مشتركة للسائل والمجيب أو آداب المناظرة

ان من يتعاطى صناعة الجدل سواء كان سائلاً أو مجيباً ينبغي له عدة أمور :

أولاً: أن يكون ماهراً في عدة اشياء:

359:

1- في ايراد عكس القياس ، بأن يتمكن من جعل القياس الواحد أربعة أقيسة بحسب تقابل التناقض والتضاد.

2- في ايراد العكس المستوي وعكس النفيض وتقضي المحمول والموضوع ؛ فإن هذا يفيده في التوسيع بایراد الحجج المتعددة على مطلوبه أو ابطال مطلوب غيره .

3- في ايراد مقدمات كثيرة لاثبات كل مطلوب من مواضع مختلفة وكذلك ابطاله .

إلى غير ذلك من أشياء تزيد في قوة إيراد الحجج المتعددة.

ثانياً: أن يكون لسنا منطقياً يستطيع أن يجلب انتباه الحاضرين وانظارهم نحوه ، ويحسن أن يشير اعجابهم به وتقديرهم لبراعته الكلامية .

ثالثاً: أن يتخيير الألفاظ الجزلة الفخمة، ويتجنّب العبارات الركيكة العامية، ويتنقّي التمتمة والغلط في الألفاظ والأسلوب للسبب المتقدّم.

رابعاً: الا يدع لخصمه مجال الاستقلال بالحديث فيستغل اسماع الحاضرين وانتباهم له، لأن استغلال الحديث في الاجتماع مما يعين على الظهور على الغير والغلبة عليه .

خامساً: أن يكون متمنكاً من إيراد الأمثال والشواهد من الشعر والنصوص الدينية

والفلسفية والعلمية وكلمات العظام والحوادث الصغيرة الملائمة؛ وذلك عند الحاجة طبعاً. بل ينبغي أن يكثر من ذلك ما وجد إليه سبيلاً، فإنه يعينه كثيراً على تحقيق

مقصوده، والغلبة على خصميه. والمثل الواحد قد يفعل في النفوس ما لا تفعله الحجج المنطقية من الانصياع إليه والتسلّيم به.

سادساً: أن يتجنّب عبارة الشتم واللعن، والسخرية والاستهزاء، ونحو ذلك مما يثير عواطف الغير ويوقظ الحقد والشحناء، فإن هذا يفسد الغرض من المجادلة التي يجب أن تكون بالتالي هي أحسن .

سابعاً: الا يرفع صوته فوق المألف المتعارف؛ فإن هذا لا يكسبه إلا ضعفاً، ولا يكون إلا دليلاً على الشعور بالمغلوبية، بل الذي يجب عليه أن يلقي الكلام قوي الأداء لا

يشعر بالتردد والارتكاك والضعف والانهيار ، وان أداء بصوت منخفض هادئ، فإن تأثير

هذا الاسلوب اعظم بكثير من تأثير اسلوب الصياغ والصرارخ.

ثامناً: أن يتواضع في خطاب خصمه، ويتجنب عبارات الكبرياء والتعاظم والكلمات النابية القبيحة .

تاسعاً: أن يتظاهر بالاصغاء الكامل لخصمه، ولا يبدأ بالكلام الا من حيث ينتهي من بيان مقصوده، فإن الاستباق إلى الكلام سؤالاً وجواباً قبل أن يتم خصم كلاماً يربك على الطرفين سير المحادثة ويعقد البحث من جهة وينثر غضب الخصم من جهة أخرى. عاشراً: أن يتتجنب (حد الامكان) مجادلة طالب الرياء والسمعة وموثر الغلبة والعناد ومدعى القوة والعظمة ؛ فإن هذا - من جهة - يعديه بمرضه فينساق بالأخير مقهوراً إلى أن يكون شبيهاً به في هذا المرض. ومن جهة أخرى - لا يستطيع مع مثل هذا الشخص أن يتوصل إلى نتيجة مرضية في المجادلة .

ولو اضطر إلى مجادلة مثل هذا الخصم فلا ضير عليه أن يستعمل الحيل في محاورته ويعالجه في حججه ، بل لا ضير عليه في استعمال حتى مثل الاستهزاء والسخرية واحجاله .

والوصية الأخيرة لكل مجادل - مهما كان - لا يكون همه الا الوصول إلى الحق وايثار الانصاف وأن ينصف خصومه من نفسه ويتجنب العناد بالإصرار على الخطأ، فإنه خطأ ثان ، بل ينبغي أن يعلن ذلك ويطلب من خصميه بالحاج حتى لا يشذ الطرفان ع---ن

طلب الحق والعدل والانصاف.

وهذا أصعب شيء يأخذ الإنسان به نفسه، فلذلك عليه أن يستعين على نفسه

بتطلب المعونة من الله سبحانه فإنه تعالى مع المتقين الصابرين

اشارة

وهو يقع في ثلاثة مباحث:

1 - في الأصول والقواعد

2 - في الانواع

3 - في التوابع

ص: 363

1 - وجه الحاجة إلى الخطابة

كثيراً ما يحتاج المشرعون ودعاة المباديء والسياسيون ونحوهم إلى اقناع الجماهير فيما يريدون تحقيقه، إذا تحقق فكرتهم أو دعوتها لا تتم إلا برضاء الجمهور عنها وقناعتهم بها.

والجمهور لا يخضع للبرهان ولا يقنع به، كما لا يخضع للطرق الجدلية؛ لأن الجمهور تتحكم به العاطفة أكثر من التعلق والتبصر، بل ليس له الصبر على التأمل والتفكير ومحاكمة الأدلة والبراهين، وإنما هو سطحي التفكير فاقد للتميز الدقيق. تؤثر فيه المغريات وتبهره العبارات البراقة وتقنعه الظواهر الخلابة. ولعدم صبره على التمييز الدقيق نجده إذا عرضت عليه فكرة لا يتمكن من التفكير بين صحتها وسقيمها فيقبلها كلّها أو يرفضها كلّها.

وعليه فيحتاج من يريد التأثير على الجماهير في اقناعهم أن يسلك مسلكاً آخر -غير مسلك البرهان والجدل المقدمين؛ فإن الذي يبدو أن الطرق العقلية عاجزة عن التأثير على عقائد الناس وتحوي لها لعجزها عن التأثير على عواطفهم المتحكمة فيهم. بل لا يقتصر هذا الأمر على الجمهور بما هو جمهور؛ فإن كل فرد من أفراد العامة إذا كان قليل الثقافة والمعرفة هو أبعد ما يكون عن الاقتناع بالطرق البرهانية أو الجدلية،

بل أكثر الخاصة المثقفين - وان ظنوا في أنفسهم المعرفة وحرية الرأي - ينجذبون إلى

الطرق المقنعة المؤثرة على العواطف وينخدعون بها . بل لا يستغنون عنها في كثير من آرائهم واعتقاداتهم، بالرغم على قناعتهم بمعرفتهم وثقافتهم التي قد يتخللها أنهم قد بلغوا بها الغاية .

فيجب أن تكون المخاطبة التي يتلقاها الجمهور والعامي وشبهه من نوع لا تكون مرتفعة ارتفاعاً بعيداً عن درجة مثله . ولذا قيل : «كل الناس على قدر عقولهم ».

ولم تبق لنا صناعة تناسب هذا الغرض غير صناعة الخطابة، فإن الاسلوب الخطابي أحسن شيء للتأثير على الجمهور والعامي . وكل شخص استطاع أن يكون خطيباً بالمعنى المقصود من الخطابة في هذا الفن فإنه هو الذي يستطيع أن يستغل الجمهور والعام ويأخذ بأيديهم إلى الخير أو الشرّ.

فهذا وجه حاجتنا - معاشر الناس - إلى صناعة الخطابة ، ولزم على من يريد قيادة

الجمهور إلى الخير يتعلم هذه الصناعة، وهي عبارة عن معرفة طرق الاقناع.

فإن الخطابة أنجح من غيرها في الاقناع ، كما ان الجدل في الالزام أفعع .

2- وظائف الخطابة وفوائدها

مما نقدم نستطيع أن نعرف أن وظائف الخطابة هو الدفاع عن الرأي، وتتوir الرأي العام في أي أمر من الأمور والحضور على الاقناع بمبداً من المبادئ، والتحريض على اكتساب الفضائل والكمالات واجتناب الرذائل ، والسيئات وإثارة شعور العامة وايقاظ الوجدان والضمير فيهم . وبالاختصار وظيفتها إعداد النفوس لقبول ما يريد الخطيب أن تقتنع به.

وبهذا تعرف أن فائدة الخطابة فائدة كبيرة ، بل هي ضرورة اجتماعية في حياة الناس العامة .

وهي - بعد - وظيفة شاقة، إذ أنها تعتمد - بالإضافة إلى معرفة هذه الصناعة - على مواهب الخطيب الشخصية التي تصقل بالتمرين والتجارب ولا تكتسب بهذه الصناعة ولا

بغيرها، وأنما وظيفة هذه الصناعة توجيه تلك المواهب واعداد ما يلزم لمعرفة طرق اكتساب ملكرة الخطابة، مع المران الطويل وكثرة التجارب. وسيأتي التصريح على

حاجة الخطابة إلى المواهب الشخصية .

3 - تعريف هذه الصناعة وبيان معنى الخطابة

يمكن مما تقدم أن نتصيد تعريف صناعة الخطابة على النحو الآتي حسبما هو معروف عند المنطقيين : «أنها صناعة علمية بسببيها يمكن اقناع الجمهور في الأمر الذي يتوقع حصول التصديق به بقدر الامكان».

هذا هو تعريف أصل هذه الصناعة التي غايتها حصول ملكرة الخطابة التي بها يتمكن الشخص الخطيب من اقناع الجمهور والمراد من القناعة هو التصديق بالشيء الاعتقاد بعدم امكان أن يكون له ما ينقض ذلك التصديق ، أو مع الاعتقاد بامكان ما ينقضه الا أن النفس تصير بسبب الطرق المقنعة أميال إلى التصديق من خلافه. وهذا الأخير هو المسمى عندهم بالظل على نحو ما تقدم في هذا الجزء.

ثم أنه ليس المراد من لفظ الخطابة التي وضعت لها هذه الصناعة مجرد معنى الخطابة المفهوم من لفظها في هذا العصر، وهو أن يقف الشخص ويتكلّم بما يسمع المجتمعين بأي اسلوب ، كان، بل أسلوب البيان وأداء المقاصد بما يتکفل اقناع الجمهور هو الذي يقوم معنى الخطابة وان كان بالكتابة أو المحارة كما يحصل في محاورة المرافعة عند القضاة والحكام .

وهذه الصناعة تكفل بيان هذا الاسلوب، وكيف يتوصّل إلى اقناع الناس بالكلام، وما لهذا الاسلوب من مساعدات وأعوان من صعود على مرتفع ورفع صوت ونبرات خاصة وما إلى ذلك مما سيأتي شرحه.

الخطابة تشتمل على جزءين : العمود والأعونان.

أ- العمود: ويقصدون بالعمود هنا مادة قضايا الخطابة التي تتتألف منها الحجّة الاقناعية . وتسّمى الحجّة الاقناعية باصطلاح هذه الصناعة الشّيّت على ما سيأتي بعبارة اخري العمود هو كل قول منتج لذاته للمطلوب انتاجاً بحسب الاقناع وإنما سّمي عموماً فباعتبار انه قوام الخطابة وعليه الاعتماد في الاقناع.

ب- الأعونان ويقصدون بها الأقوال والأفعال والهيئات الخارجية عن العمود المعينة . وله على الإقناع المساعدة له على التأثير المهمة للمستمعين على قوله . وكل من الأمرين (العمود والأعونان) يعد في الحقيقة جزءاً مقوماً للخطابة، لأن العمود وحده قد لا يؤدي تمام الغرض من الإقناع، بل على الأكثر يفشل في تحقيقه . والمقصود الأصلي من الخطابة هو الإقناع كما تقدم، فكل ما هو مقتضى له دخيل في تحققه لابد أن يكون في الخطابة دخيلاً ، وإن كان من الأمور الخارجية عن مادة القضايا التي تتتألف منه الحجّة (العمود).

وقولنا هنا : «مقتضى للإقناع» تقصد به أعم مما يكون مقتضياً لنفس الإقناع أو مقتضياً للاستعداد له والمقتضى لنفس الإقناع ليس له العمود وحده - كما ربما يتخيّل - بل شهادة الشاهد أيضاً تقتضيه مع انها من الأعونان .

وشهادة الشاهد على قسمين شهادة قول وشهادة حال. فهذه أربعة أقسام ينبغي البحث عنها : العمود والشهادة القولية وشهادة الحال والمقتضي للاستعداد للإقناع.

ويمكن فتح البحث فيها بأسلوب آخر من التقسيم بأن نقول :

الخطابة تشتمل على عمود وأعونان . ثم الأعونان على قسمين أما بصناعة وحيلة وأمّا بغير صناعة وحيلة . والأول وهو ما كان بصناعة وحيلة ويسمى استدراجات فعلى ثلاثة أقسام : استدراجات بحسب القائل أو بحسب المستمع والثاني هو ما كان بغير صناعة وحيلة يسمى نصرة وشهادة وهي - أي الشهادة - على قسمين : شهادة

قول وشهادة حال. فهذه ستة أقسام :

1 - العمود .

2 - استدراجات بحسب القائل .

3- استدراجات بحسب القول .

4 - استدراجات بحسب المستمع.

5 - شهادة القول .

6 - شهادة الحال .

فهذه الستة هي - بالأخير - تكون أجزاء الخطابة ، فينبغي البحث عنها واحد---دة واحدة .

5 - العمود

العمود - وقد تقدم معناه - يتتألف من المظنونات أو المقبولات أو المشهورات أو المختلفة بينها . وقد سبق شرح هذه المعاني تصصيلاً في مقدمة الصناعات الخمس، فلا نعيد.

واستعمال المشهورات في الخطابة باعتبار مالها من التأثير على السامعين في الانقانع . ولذا لا يعتبر فيها إلا أن تكون مشهورات ظاهرية، وهي التي تحمد في بادئ الرأي وإن لم تكن مشهورات حقيقة . وبهذا تفترق الخطابة عن الجدل، إذ الجدل لا يستعمل فيه إلا المشهورات الحقيقة . وقد سبق ذلك في الجدل.

وقلنا هناك : «إن الظاهرة تنفع فقط في صناعة الخطابة» وأنما قلنا ذلك لأن الخطابة غايتها الاقتناع ويكفي بما هو مشهور أو مقبول لدى المستمعين وإن كان مشهوراً في بادئ الرأي وتذهب شهرته بالتعقيب، إذ ليس فيها رد وبدل ومناقشة وتعقيب على العكس من الجدل المبني على المحاجة والمناقشة ، فلا ينبع في استعمال المشهورات الظاهرة، إذ يعطى بذلك مجال للخصم لتقضيها وتعقيبيها بالرد.

أما المظنونات والمقبولات فواضح اعتبارها في عمود الخطابة.

ص: 369

وهي من أقسام ما يقتضي الاستعداد للاقفاع وتكون بصناعة وحيلة. وذلك بأن يظهر

الخطيب قبل الشروع في الخطابة بمظهر مقبول القول عندهم . ويتحقق ذلك على نحوين :

- 1 - أن يثبت فضيلة نفسه - إذا لم يكن معروفا لدى المستمعين - أما بتعريفه هو لنفسه أو بتعريف غيره يقدمه لهم بالثناء بأن يعرف نسبه وعلمه ومنزلته الاجتماعية أو وظيفته إذا كان موظفاً أو نحو ذلك.

ولمعرفة شخصية الخطيب الآخر البالغ - إذا كانت له شخصية محترمة - في سهولة

انقياد المستمعين إليه والاصغاء له وقبول قوله ، فإن الناس تنظر إلى من قال لا إلى ما قيل، وذلك اتباعاً لطبيعة المحكاة التي هي من غريزة الإنسان، لا سيما في محاكاته لمن يستطع أن يسيطر على مشاعره واعجابه، ولا سيما في المجتمعات العامة ؛ فإن غرائز الإنسان - وبالخصوص غريزة المحاكاة - تحيى في حال الاجتماع أو تقوى.

- 2 - أن يظهر بما يدعوه إلى تقديره واحترامه وتصديقه والوثوق بقوله . وذلك يحصل بأمور منها : لباسه وهندامه ؛ فاللازم على الخطيب أن يقدر المجتمعين ونفسياتهم وما يقدر من مثله أن يظهر به، فقد يقتضي أن يظهر بأخر اللباس وبأحسن بزة تليق بمنته وقد يقتضي أن يظهر بمظهر الراهد الناسك . وهذا يختلف باختلاف الدعوة وباختلاف الحاضرين. وعلى كل حال ينبغي أن يكون الخطيب مقبول الهيئة عند الحاضرين حتى لا يثير تهكمهم أو اشمئزازهم أو تحقرهم . له ومنها ملامح وجهه وتقاطيع جبينه ونظارات عينيه وحركات يديه وبدنه ، فإن هذه أمور معبرة ومؤثرة في السامعين إذا استطاع الخطيب أن يحسن التصرف بها حسبما يريد من البيان والاقناع. وبعبارة أصلح ينبغي أن يكون ممثلاً في مظاهره، فيبدو حزيناً في موضع الحزن وقد يلزم له أن يبكي أو يتباكي، ويبدو مسروراً مبتسلاً في موضع السرور، ويبدو بمظاهر الصالح الواقع من قوله المؤمن بدعوته في موضع ذلك ... وهكذا.

وكثير من الوعاظين يتاثر الناس بهم بمجرد النظر إليهم قبل أن يتفوهوها، وكم من

خطيب في مجالس ذكرى مصرع سيد الشهداء عليه السلام يدفع الناس إلى البكاء والرقة بمجرد مشاهدة هيئته وسمته قبل أن يتكلّم.

7 - الاستدراجات بحسب القول

وهي أيضاً من أقسام ما يقتضي الاستعداد للاقناع وتكون بصناعة وحيلة. وذلك بأن تكون لهجة كلامه مؤثرة مناسبة للغرض الذي يقصده أما برفع صوته أو بخفضه أو ترجيعه أو الاسترسال فيه بسرعة أو التأني به أو تقطيعه . كل ذلك حسب ما تقتضيه الحال من التأثير على المستمعين .

وحسن الصوت وحسن الالقاء والتمكن من التصرف بنبرات الصوت وتغييره حسب الحاجة من أهم ما يتميز به الخطيب الناجح وذلك في أصله موهبة ريانية يختص بها بعض البشر من غير كسب غير أنها تقوى وتنمو بالتمرين والتعلم كجميع المواهب الشخصية . وليس هناك قواعد عامة مدونة يمكن بها ضبط تغييرات الصوت وبنبراته

حسب الحاجة، وأنّما معرفة ذلك تتبع نهاية الخطيب في اختياره للتغييرات الصوتية المناسبة التي يجدها بالتجربة والتمرين مؤثرة في المستمعين .

ولأجل هذا يظهر لنا كيف يفشل بعض الخطباء، لأنّه يحاول المسكين تقليد خطيب ناجح في لهجته وإلقائه ، فيبدو نانياً سخيفاً ، إذ يظهر بمظهر المتتصّع الفاشل . والسر أن هذا أمر يدرك بالغريرة والتجربة قبل أن يدرك بالتقليد للغير.

8 - الاستدراجات بحسب المخاطب

وهي أيضاً من أقسام ما يقتضي الاستعداد للاقناع وتكون بصناعة من الخطيب . وذلك بأن يحاول استمالة المستمعين وجلب عواطفهم نحوه ليتمكن قوله فيهم ويتهمها وللاصغاء إليه؛ مثل أن يحدث فيهم انفعالاً نفسياً مناسباً لغرضه كالرقة والرحمة ، أو القوة والغضب، أو يضحكهم بنكتة عابرة لتنفتح نفوسهم للاقبال عليه . ومثل أن يشعرهم بأنهم

يتخلقون بأخلاق فاضلة كالشجاعة والكرم أو الانصاف والعدل أو ايثار الحق، أو يتحلون بالوطنية الصادقة والتضاحية في سبيل بلادهم، أو نحو ذلك مما يناسب غرضه . وهذا يكون بمدحهم والثناء عليهم أو بذكر سوابق محمودة لهم أو لآبائهم أو أسلافهم.

وإذا اضطر إلى التعريض بخصوصه الحاضرين فيظهر بأنهم الأقلية القليلة فيهم ، أو يتظاهر بأنه لا يعرف بأنهم موجودون في الاجتماع ، أو أنهم لا قيمة لهم ولا وزن عند

الناس.

وليس شيء أفسد للخطيب من التعريض بذم المستمعين أو تحقيفهم أو التهكم بهم أو إخجالهم، فإن خطابه سيكون قليل الأثر أو عديمه أصلا، وإن كان يأتي بذلك بقصد اثارة الحمية والغيرة فيهم ، لأن هذه الامور - بالعكس - تثير غضبهم عليه وكرهه والاشتراك من كلامه ولا ثارة الحمية طرق أخرى غير هذه

وبعبارة أشمل وأدق ان التجاوب النفسي بين الخطيب والمستمعين شرط اساسي في التاثير بكلامه ، فإذا ذمّهم أو تهكم بهم بعدهم عنه وخسر هذا التجاوب النفسي. وهكذا لو اضجر هم به طول الكلام أو التكرار الممل أو التعقيد في العبارة أو ذكر ما لا نفع فيه لهم و ما ألغوا استماعه.

والخطيب الحاذق الناجح من يستطيع أن يمتزج بالمستمعين ويهيمن عليهم بأن يجعلهم يشعرون بأنه واحد منهم وشريكهم في السراء والضراء وبأنه يعطف على منافعهم ويرعى مصالحهم، وبأنه يحبهم ويحترمهم، لا سيما الخطيب السياسي والقائد في الحرب.

٩ - شهادة القول

وهي من أقسام النصرة التي ليست بصناعة وحيلة، ومن أقسام ما يقتضي نفس الاقناع. وهي تحصل أما بقول من يقتدى به مع العلم بصدقه كالنبي والإمام، أو مع العذر بصدقه كالحكيم والشاعر . وأما بقول الجماهير أو الحاكم أو الناظرة، وذلك بتصديقهم

ص: 372

للحطيب أو تأييدهم له بهتاف أو تصفيق أو نحوها. وأما بوثائق ثابتة كالصكوك والسجلات والآثار التاريخية ونحوها .

وهذه الشهادة - على أنها من الأعوان - تقيد بنفسها الاقناع. وقد تكون بنفسها عموداً لصحة أخذها مقدمة في الحجة الخطابية، وتكون حينئذ من قسم المقبولات التي قلنا ان الحجّة الخطابية قد تتألف منها .

10 - شهادة الحال

وهي أيضاً من أقسام النصرة التي ليست بصناعة وحيلة، ومن أقسام ما يقتضي

نفس الاقناع. وهذه الشهادة تحصل اما بحسب نفس القائل أو بحسب القول :

1 - ما هي بحسب القائل : إنما لكونه مشهوراً بالفضيلة من الصدق والأمانة والمعرفة والتميز ، أو معروفاً بما يثير احترامه أو الاعجاب به أو التقدير لما يقوله ويحكم به ، لأن يكون معروفاً بالبراعة الخطابية أو الشجاعة النادرة أو بالثراء الكبير أو بالحنكة السياسية أو صاحب منصب رفيع أو نحو ذلك. وقد قلنا ان لمعرفة الخطيب الأثر البالغ في التأثير على المستمعين ، فكيف إذا كان محظوظاً أو موضع الاعجاب أو الثقة . وكلما كبرت سمعة الخطيب وتمكن حبه واحترامه من القلوب كان قوله أكثر قبولاً وأبعد أثراً.

وإنما لكونه تظهر عليه امارات الصدق - وإن لم يكن معروفاً بأنحاء المعرفة السابقة - مثل أن تطفح على وجهه أسرار السرور إذا بشر بخير، أو علامات الخوف والهلع إذا انذر بشر ، أو هيئة الحزن إذا حدث عما يحزن ... وهكذا .

ولتقاطيع وجه الخطيب وملامحه ونيرات صوته الأثر الفعال في شعور المستمعين بأن ما يقوله كان مؤمناً به أو غير مؤمن به والوجه الجامد القاحل من التعبير لا يستجيب له المستمع . ولذا اشتهر ان الكلمة إذا خرجت من القلب دخلت في القلب . وما هذا إلا لأن إيمان الخطيب بما يقول يظهر على ملامح وجهه ونبرات صوته رضي أم أبي ؟ فيدرك المستمع ذلك حينئذ بغير زته ، فيؤثر على شعوره بمقتضى طبيعة المحاكاة والتقليد .

2 - ما هي بحسب القول : مثل الحلف على صدق قول والوعهد (1) أو التحدي كما تحدى نبينا الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) قوله أن يأتوا بسورة أو آية من مثل القرآن المجيد وإذا عجزوا عن ذلك التجأوا إلى الاعتراف بصدقه . ومثل ما لو تحدى الصانع أو الطبيب أو نحوهما خصمك له في صناعته بأن يأتي ما يعمل، ويقول له : إن عجزت عن مثل عملي فاعترف بفضلي عليك واخضع لقولي.

11- الفرق بين الخطابة والجدل

لما كانت صناعة الخطابة وصناعة الجدل يشتركان في كثير من الأشياء استدعي ذلك التنبية على جهات الإفارق بينهما ، لئلا يقع الخلط بينهما :

أَنَّمَا اشتراكهما فِي المَوْضِعِ ، فَإِنْ مَوْضِعَ كُلِّ مِنْهُمَا عَامٌ غَيْرُ مَحْدُودٍ بِعِلْمٍ وَمَسْأَلَةٍ ، وَكَمَا قَلَّنَا فِي الْجَدْلِ : أَنَّهُ يَنْفَعُ فِي جَمِيعِ الْمَسَائلِ الْفَلَسْفِيَّةِ وَالْدِينِيَّةِ وَالاجتماعية وجميع الفنون والمعارف والخطابة كذلك ، وما يُسْتَشْنَى هُنَاكَ يُسْتَشْنَى هُنَاكَ . وَيُشَتَّرِكُانَ فِي إِيَّادِيَّةِ الْغَاِيَّةِ ، فَإِنَّ غَاِيَّةَ كُلِّ مِنْهُمَا الْغَلْبَةُ ، وَيُشَتَّرِكُانَ فِي بَعْضِ مَوَادِ قَضَايَا هُنَاكَ ، إِذْ تَدْخُلُ الْمَشْهُورَاتِ فِيهِمَا كَمَا تَقْدِمُ .

أما افتراقهما ففي هذه الأمور الثلاثة نفسها :

1 - في الموضوع : فإن الخطابة يستثنى من عموم موضوعها المطالب العلمية التي

يطلب فيها اليقين، فإن استعمال الأسلوب الخطابي معيب مستهجن إذا كان المخاطب بها الخاصة، وإن جاز استعمال الأسلوب الجدلية لازماً الخصم وافحاته أو لتعليم المبتدئين .

كما أنه - على العكس - لا يحسن من الخطيب أن يستعمل البراهين العلمية

والمسائل الدقيقة لغرض الاقناع .

2 - في الغاية ؛ فإن غاية الجدلية الغلبة بالزمام الخصم وإن لم تحصل له حالة

ص: 374

1 - العهد هو الشريعة الخاصة التي يصنعها شخصان أو أكثر لا يصح لكل واحد أن يعدل عنها أو يتتجاوزها.

القناعة . وغاية الخطابة الغلبة بالإقناع.

3- في المواد ؛ فقد تقدم في الكلام عن العمود بيان الفرق فيها ، إذ قلنا : ان الخطابة تستعمل فيها مطلق المشهورات الظاهرية، وفي الجدل لا تستعمل إلا الحقيقة.
وهنالك فروق أخرى لا يهمنا التعرض لها. وسيأتي في باب اعداد المنافرات التشابه بين الجدل والمنافرة بالخصوص والفرق بينهما كذلك.

12 - أركان الخطابة

أركان الخطابة المقومة لها ثلاثة : القائل (وهو الخطيب) ، والقول وهو الخطاب والمستمع.

ثم المستمع ثلاثة أشخاص على الأكثر : مخاطب وحاكم ونظارة، وقد يكون مخاطباً فقط :

1 - المخاطب: وهو الموجه إليه الخطاب، وهو الجمهور أو من هو الخصم في المفاوضة والمحاجة.

2 - الحاكم: وهو الذي يحكم للخطيب أو عليه ، أمّا لسلطة عامة له في الحكم شرعية أو مدنية ، أو لسلطة خاصة برضاء الطرفين إذ يحكمانه ويضعن ثقتهما به، وإن لم تكن له سلطة عامة .

3 - النظارة وهم المستمعون المترججون الذين ليس لهم شأن إلا تقوية الخطيب أو

توهينه، مثل أن يهتفوا له أو يصفقوا باستحسان ونحوه، حسبما هو عادة شعبهم في تأييد الخطباء، ومثل أن يسكتوا في موضع التأييد والاستحسان أو يظهروا توهينه بهتاف ونحوه وذلك إذا أرادوا توهينه والنظارة عادة مألوفة عند بعض الأمم الغربية في المحاكمات ولهم تأثير في سير المحاكمة وربما يسمونهم العدول أو المعدلين.

وليس وجود الحاكم والنظارة يلزم في جميع أصناف الخطابة ، بل في خصوص

المشاجرات كما سيأتي .

ان الغرض الأصلى لصاحب الصناعة الخطابية - على الأغلب - اثبات فضيلة شيء ما أو رذيلته، أو اثبات نفعه أو ضرره. ولكن لا أى شيء كان، بل الشيء الذى له نفع أو ضرر للعموم بوجه من الوجوه على نحو له دخالة في المخاطبين وعلاقة بهم.

وهذا الشيء لا يخلو عن حالات ثلاثة:

- 1 - أن يكون حاصلاً فعلاً، فالخطابة فيه تسمى منافرة.
 - 2 - أن يكون غير حاصل فعلاً ولكنه حاصل في الماضي فالخطابة فيه تسمى مشاجرة.
 - 3 - أن يكون غير حاصل فعلاً أيضاً ولكنه يحصل في المستقبل، فالخطابة فيه تسمى مشاوره. وهي أهم الأصناف.

فالمفاظ الخطابية على ثلاثة أصناف :

- 1 - المتأشرات المتعلقة بالحاصل فعلاً ؛ فإن قرر الخطيب فضيلته أو نفعه سمّيت مدحًا، وإن قرر ضد ذلك سمّيت ذمًّا.
 - 2 - المشاجرات وتسّمي الخصاميات أيضًا، وهي المتعلقة بالحاصل سابقاً. ولابد أن تكون الخطابة لأجل تقرير وصول فائدته ونفعه أو ما فيه من عدل وانصاف ان كان نافعاً، ولأجل تقرير وصول ضرره أو ما فيه من ظلم وعدوان . فمن الجهة الاولى تسمى الخطابة شكرًا أمّا اصالة عن نفسه أو نيابة عن غيره. نفسه أو نيابة عن غيره. وإنما سمّيت كذلك لأن تقرير الخطيب يكون اعترافاً منه للمخاطبين بفضيلته ذلك الشيء فلا يقع فيه نزاع منهم. ومن الجهة الثانية تسمى الخطابة شكایة أمّا عن نفسه أو عن غيره والمدافع يسمّى معتذراً والمعترض به نادماً .
 - 3 - المشاورات المتعلقة بما يقع في المستقبل ولا محالة ان الخطابة حينئذ لا تكون من جهة وجوده ، أو عدمه ؛ فإن هذا ليس شأن هذه الصناعة. بل لابد أن تكون من جهة ما فيه من نفع وفائدة فينبغي أن يفعل، فتكون الخطابة فيه ترغيباً وتشوييقاً وإذناً في فعله . أو

من جهة ما فيه من ضرر وخسارة فينبغي الا يفعل ، فتكون الخطابة فيه تحذيرا وتخويفا

ومنعا من فعله .

فهذه الأنواع الثلاثة هي الأغراض الأصلية التي تقع للخطيب، وقد يتوصل إلى غرضه ببيان أمور تقع في طريقه وتكون ممهدة للوصول إليه ومعينة للاقناع وتسمى التصديرات، مثل أن يمدح شيئاً أو شخصاً، فينقل منه إلى المشاورة للتنظير بما وقع أو

لغير ذلك .

والتشبيب الذي يستعمله الشعراء سابقاً في صدر مدائهم من هذا القبيل، فإن الغرض الأصلي هو المدح والتشبيب تصدر به القصيدة للتوصيل إليه . وكثيراً ما لا يكون ، الشاعر عاشقاً وأنما يتشبه به اتباعاً لعادة الشعراء .

وفي هذا العصر يمهد خطباء المنبر الحسيني أمام مقصودهم من ذكر فاجعة الطف بيان أمور تأريخية أو أخلاقية أو دينية من موعظة ونحوها. وما ذاك إلا لجلب انتباه السامعين أو لإثارة شعورهم وانفعالاتهم مقدمة للغرض الأصلي من ذكر الفاجعة .

14 - صور تأليف الخطابة ومصطلحاته قد قلنا في الجدل : ان المعول في تأليف صوره غالباً على القياس والاستقراء . وفي الخطابة أكثر ما يعول على القياس والتمثيل ، وإن استعمل الاستقراء أحياناً.

ولا يجب في القياس وغيره عند استعماله هنا أن يكون يقيناً من ناحية تأليفه، أي لا يجب أن يكون حافظاً لجميع شرائط الانتاج، بل يكفي أن يكون تأليفه منتجًا بحسب الظنّ الغالب وإن لم يكن منتجًا دائمًا، كما لو تألف القياس مثلاً على نحو الشكل الثاني من موجبتين كما يقال فلان يمشي متأنياً فهو مريض ، فحذفت كبراه الموجبة وهي: «كل مريض يمشي متأنياً»؛ مع أن الشكل الثاني من شروطه اختلاف المقدمتين بالكيف.

وكذلك قد يستعمل التمثيل في الخطابة حالياً من جامع حيث يفيد الظنّ بأن هناك

جامعًاً، مثل أن يقال : مر بالأمس من هناك رجل مسرع وكان هاربًا والي—وم ي—مر مسرع آخر من هنا ، فهو هارب.

وكذلك يستعمل الاستقراء فيها بدون استقصاء لجميع الجزئيات، مثل أن يقال : الطالمون قصروا الأعمار ، لأن فلان الظالم وفلان وفلان قصروا الأعمار، فيعد جزئيات كثيرة يظن معها الحاق القليل بالأعم الأغلب.

ويحسب تأليف صور الخطابة مصطلحات ينبغي بيانها، فنقول :

1 - التثبت : والمقصود به كل قول يقع حجّة في الخطابة ويمكن فيه أن يوقع التصديق بنفس المطلوب بحسب الظنّ ، سواء كان قياساً أو تمثيلاً.

2 - الضمير: والمقصود به التثبت إذا كان قياساً . والضمير باصطلاح المناطقة ف—ي باب القياس كل قياس حذفت منه كبراه. ولما كان اللائق في الخطابة أن تحذف من قياسها كبراه للاختصار من جهة ولا خفاء كذب الكبri من جهة أخرى، سموا كل قياس هنا ضميراً، لأنه دائمًا أو غالباً تحذف كبراه .

3- التفكير وهو الضمير نفسه، ويسمى تقليدًا باعتبار اشتتماله على الحد الأوسط الذي يتضمنه الفكر .

4 - الاعتبار: ويقصدون به التثبت إذا كان تمثيلاً، فيقولون مثلاً : يساعد على هذا الأمر الاعتبار. وهذه الكلمة شائعة الاستعمال عند الفقهاء وما أحبب إلا انهم يريدون هذا المعنى منها .

5 - البرهان وهو كل اعتبار يستتبع المقصود بسرعة، فهو غير البرهان المصطلح عليه في صناعة البرهان فلا تغرنك كلمة البرهان في بعض الكتب الجدلية والخطابية .

6 - الموضع والمقصود به هنا كل مقدمة من شأنها أن تكون جزءاً من التثبت سواء كانت مقدمة بالفعل أو صالحة للمقدمية . وهو غير الموضع المصطلح عليه في صناعة الجدل. ومعنى الموضع هناك يسمى نوعاً هنا وسيأتي في الباب الثاني ولا بأس بالبحث عن الضمير والتمثيل اختصاراً هنا :

للضمير شأن خاص في هذه الصناعة؛ فإن على الخطيب أن يكون متمكناً من اخفاء كبراه في اقيسته أو اهمالها . أن باقي الصناعات قد تحذف الكبرى في اقيستها ولكن لا لحاجة وغرض خاص، بل لمجرد الایجاز عند وضوح الكبرى، أما في الخطابة فإن اخفاءها غالباً ما يضطر إليه الخطيب بما هو خطيب لأحد أمور :

1 - اخفاء عدم الصدق الكلى فيها ، مثل أن يقول : «فلان يكفى غضبه عن الناس فهو توب»، فإنه لو صرخ بالكبرى وهي كل من كف غضبه عن الناس هو محبوب لهم ربما يجدها السامع صادقة صدقأً كلياً، وقد يتتبه بسرعة إلى كذبها، إذ قد يعرف شخصاً معيناً متمكنأً من كف غضبه ومع ذلك لا يحبه الناس.

2 - تجنب أن يكون بيانه منطقياً وعلمياً معتقداً، فلا يميل إليه الجمهور الذي من طبعه الميل إلى الصور الكلامية الواضحة السريعة الخفيفة والسرّ ان ذكر الكبرى يصيغه بصبغة الكلام المنطقي العلمي الذي ينصرف عن الاستماع إليه الجمهور. بل قد يثير شكوكهم وعدم حسن ظنّهم بالخطيب أو سخرية لهم به .

3 - تجنب التطويل ، فإن ذكر الكبرى غالباً يبدو مستغنىً عنه، والجمهور إذا أحـسـ أن الخطيب يذكر ما لا حاجة إلى ذكره أو يأتي بالمكررات يسرع إليه الملل والضجر والاستيحاش منه . وقد يؤثـرـ فيه ذلك انفعالـاً معكوسـاًـ فيـثـيرـ فيـ نـفـوسـهـمـ التـهـمةـ لـهـ فـلـذـلـكـ يـنـبـغـيـ للـخـطـيـبـ دـائـماًـ تـجـنـبـ زـيـادـةـ الشـرـحـ وـالـتـكـرـارـ الـمـمـلـ فإـنـهـ يـثـيرـ التـهـمةـ فـيـ نـفـوسـ الـمـسـتـمـعـينـ وـشـكـوكـهـمـ فـيـ قـوـلـهـ وـضـجـرـهـمـ مـنـهـ .

وبعد هذه، فلو اضطر الخطيب إلى ذكر الكبرى - كما لو كان حذفها يوجب أن يكون خطابه غامضاً - فينبغي أن يوردها مهملة حتى لا يظهر كذبها لو كانت كاذبة، وألا

يوردها بعبارة منطقية جافة .

وصنعة الخطابة تعتمد كثيراً على المقدرة في إيراد الضمير أو إهمال الكبرى ؛ فمن

الجميل بالخطيب أن يراقب هذـاـ فـيـ خـطـابـهـ، وـهـذـاـ مـاـ يـحـتـاجـ إـلـىـ مـرـانـ وـصـنـعـةـ وـحـدـقـ،

والله تعالى قبل ذلك هو المسـدـدـ للصـوابـ الـمـلـهـمـ لـلـعـرـفـةـ.

سبق أن قلنا في الفصل 14 : ان الخطابة تعتمد على القياس والتمثيل . وفي الحقيقة تعتمد على التمثيل أكثر ، نظراً إلى أنه أقرب إلى أذهان العامة وأمكن في تفاصيلهم . وهو في الخطابة يقع على اثناء ثلاثة :

1 - أن يكون من أجل اشتراك الممثل به مع المطلوب في معنى عام يظنّ أنه العلة للحكم في الممثل به . وهذا النحو هو التمثيل المنطقي الذي تقدم الكلام فيه آخر الجزء

الثاني .

2 - أن يكون من أجل التشابه في النسبة فيهما ، كما يقال مثلاً : كلّما زاد تواضع المتعلم زادت معارفه بسرعة كالأرض كلّما زاد انفخاضها انحدرت إليها المياه الكثيرة

بسرعة .

وكل من هذين القسمين قد يكون الإشتراك والتتشابه في النسبة حقيقة وقد يكون بحسب الرأي الواقع ، كقوله تعالى : « مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفاراً » ، أو كقوله تعالى : « مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبت سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة »

وقد يكون بحسب رأي يظهر ويلوح سداده لأول وهلة ، ويعلم عدم صحته بالتعليق ، كقول عمر بن الخطاب يوم السقيفة : هيئات لا يجتمع اثنان في قرن ». والقرن بالتحريك الجبل الذي يقرن به البعيران ، قال ذلك ردّاً على قول بعض الأنصار : « مَنْ أَمِيرٌ وَمَنْكُمْ أَمِيرٌ ، بَيْنَمَا أَنْ هَذَا الْقَاتِلُ غَرَضُهُ أَنَّ الْإِمَارَةَ مَرَّةً لَنَا وَمَرَّةً لَكُمْ لَا - عَلَى أَنْ يَجْتَمِعَ أَمْيَرانِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ حَتَّى يَصْحَّ تَشْبِيهُهُ بِاجْتِمَاعِ اثْنَيْنِ فِي قَرْنٍ عَلَى أَنَّهُ أَيْةٌ لِاستِحْالَةِ فِي الْمَمْثَلِ بِهِ ، وَهُوَ أَنْ يَجْتَمِعَ بَعِيرَانِ فِي جَبَلٍ وَاحِدٍ يَقْرَنَانِ بِهِ لَوْ أَرَادَ هَذَا الْقَاتِلُ اجْتِمَاعَ أَمْيَرَيْنِ فِي آنٍ وَاحِدٍ ، فَالْإِسْتِحْالَةُ فِي الْمَمْثَلِ نَفْسُهُ لَا فِي الْمَمْثَلِ بِهِ .

3 - أن يكون التمثيل بحسب الاشتراك بالاسم فقط ، وقد ينطلي هذا أمره على غير المتبه المتنفس . وهو مغالطة ولكن لا بأس بها في الخطابة حيث تكون مقنعة ومحببة لظرف

المستمعين بصدقها .

مثاله أن يحب الخطيب شخصاً ويمدحه لأن شخصاً آخر محظوظ له هذا الاسم أو يتشارع من شخص ويذمه لأن آخر له اسمه معروف بالشر والمساويء.

ويشبه أن يكون من هذا الباب قول الراجاني :

يزداد دمعي على مقدار بعدهم * تزايد الشهب أثر الشمس في الأفق

فحكم بتزايد الدموع على مقدار بعد الأحبة قياساً على تزايد الشهب بمقدار تزايد بعد الشمس في الأفق ، لاشتراك الدموع والشهب بالاسم إذ تسمى الدموع بالشهب مجازاً ولاشتراك الحبيب والشمس بالاسم إذ يسمى الحبيب شمساً مجازاً.

ص: 381

1 - قمهيد

تقدم في الفصل 14 من الباب الاول : ان الموضع في اصطلاح هذه الصناعة كل

مقدمة من شأنها أن تكون جزءاً من التشكيت. وهو غير الموضع باصطلاح صناعة الجدل يسمى هنا نوعاً وهو أي النوع كل

قانون تستتبع منه الموضع أي المقدمات الخطابية.

مثلاً يقال نقل الحكم من الضد إلى ضده نوع، إذ منه تستخرج الموضع الموصولة إلى المطلوب الخطابي فيقال مثلاً : إذ كان خالد عدواً فهو يستحق الامانة فأخوة لما كان صديقاً فهو يستحق الاحسان فهذه القضية موضع وهي من نوع نقل الحكم من الضد إلى ضده.

ثم انه لما كان المجادل مضطراً إلى احضار الموضع في ذهنه واعدادها لكي يستتبع منها ما يحتاجه من المقدمات المشهورة - فكذلك الخطيب - يلزمـه أن يحضر لديه ويعـد الأنواع لكي يستتبع منها ما يحتاجه من المـوضع (المـقدمـات المـقـنـعة).

وكل خطيب في أي صنف من أصناف المفاوضات الخطابية له أنواع خاصة وقواعد كلية تخصه يستفيد منها في خطابه ، فلذلك اقتضى أن تنبه على بعض هذه الأنواع أصناف الخطابة للاستيناس وللتبيه على نظائرها كما صنعنا في موضع الجدل.

فنقول :

ص: 382

تقدم في البحث 13 معنى المنافرات إنها التي ثبت مدحًا أو ذمًا، أما للأشخاص أو للأشياء، باعتبار ما هو حاصل في الحال، فيقرر الخطيب فضيلته أو نفعه في المدح أو يقرّر ضدهما في الدم. وإنما سمّيت منافرات فلان بها يتنازع الناس ويختلفون ، يروم بعضهم قهر بعض بقوله وبيانه .

ومن هذه الناحية تشبه الخطابة الجدل، وإنما الفرق من وجهين :

1 - أنه في الخطابة ينفرد الخطيب في ميدانه ، وفي الجدل يكون الكلام للخصمين

سؤالاً وجواباً وردًا وبدلاً.

2 - أن غرض الخطيب أن يبعث المستمعين على عمل الأفعال الحسنة والتغافل عن الأفعال السيئة لا مجرد المدح والذم والمجادل ليس غرضه إلا التغلب على خصميه، وليس همه أن يعمل به أحد أو لا يعمل، وبالاختصار غرض الخطيب اقناع الغير بفضل الفاضل ونقص المفضول ليعمل على مقتضى ذلك، وغرض المجادل ارغام الغير على الاعتراف بذلك.

وبيّن الأسلوبين بون بعيد ؛ فإن الأول يتطلب الرفق واللين والاستحواذ على مشاعر المخاطب ورضاه، والثاني لا يتطلب ذلك فإن غرضه يتم حتى لو اعترف الخصم مرغماً مقهوراً.

إذا عرفت ذلك، فعلى الخطيب في المنافرات أن يكون مطلعاً على أنواع جمال الأشياء وقيمتها لكل شيء جمال وقيمة بحسبه : ففي الإنسان جماله بالفضائل وقيمة بالرذائل، ويباقي الأشياء جمالها بكمال صفاتها اللاقنة بها وقيمتها ببنائها.

ثم الإنسان - مثلاً - ففضيلته أن تكون له ملكة تقضي بسهولة، كفضيلة الحكم والعلم والعدالة والاحسان والشجاعة والعفة والكرم والمرودة والهمة والحلم واصالة الرأي. وهذه أصول الفضائل، ويتبعها مما يدخل تحتها كالايثار الذي يكون سبباً للعفة ، أو مما يكون علامه عليها كصبر الأمين على تحمل المكاره في سبيل

المحافظة على الأمانة ، فإنّ هذا الصبر علامه على العدالة.

وأما باقي الأشياء غير الإنسان فكمالها بحصول الصفات المطلوبة لثلثها، وقد قلنا لكلّ شيء جمال وقبح بحسبه، فكمال الدار - مثلاً - وجمالها باشتمالها على المرافق المحتاج إليها وسعتها وجدة بنائها وملاءمة هندستها للذوق العام، وهكذا. وكمال المدينة - مثلاً - وجمالها بسعة شوارعها وتسييقها ونظافتها وكثرة حدائقها وتهيئة وسائل الراحة فيها والأمن ، وحسن مائتها و هوائتها وجدة بناء دورها ... وهكذا.

وعلى الخطيب بالإضافة إلى ذلك أن يكون قادراً على مدح ما هو قبيح بمحاسن قد يظنّ الجمهور أنها مما يستحقّ عليها المدح والثناء، مثل أن يصور فسق الفاسق بأنه من باب لطف المعاشرة وخفة الروح. ويصور بلاهه الأبله أنها بساطة نفس وصفاء سريرة وقلة مبالاة بأمور الدنيا واعتباراتها. ويصور متتبع عورات الناس الهماز الغماز بأنه محبٌ للصراحة أو أنه لا تأخذه في سبيل قول الحق لومة لائم . ويصور الحاكم المرتشي بأنه يسهل بالررشوة أمور الناس ويقتضى حوانجهم ...

وهكذا يمكن تحويل كثير من الرذائل والنقائص إلى ما يشبه أو يكون من الفضائل والكمالات في نظر الجمهور. وكذلك - على العكس - يمكن تحويل جملة من الفضائل إلى ما يشبه أن يكون من الرذائل والنقائص في نظر الجمهور ، كوصف المحافظ على دينه بأنه جاف متزمت أو رجعي خافي أو وصف الشجاع بأنه مجنون متھور أو وصف الكريم بأنه مسرف مبذور ... وهكذا . والكثير من هذا يحتاج إلى حذقة وبعد نظر .

وإذ عرفت وجوه مقتضيات المدح يمكن أن تعرف بمناسبتها وجوه مقتضيات الذم لأنها اضدادها.

3- الأنواع المتعلقة بالمشاجرات

تقديم معنى المشاجرات من أنها تتعلق بالحاصل سابقاً. وذلك لبيان ما حدث كيف

حدث؟ هل حدث على وجه جميل ممدوح أو على وجه مذموم؟

ص: 384

فتكون المشاجرة شكرًا أو شكایة أو اعتذارًا أو ندماً واستغفاراً.

والشكر أئمّا يكون بذكر محسن ما حدث وكمالاته إنساناً أو غير إنسان، على حسب ما تقدم من البيان الإجمالي عن محسن الأشياء وكمالاتها في المنافرات ، فـ—لا حاجة إلى اعادته .

وائماً الذي ينبغي بيانه ما يختص بالشكایة ثم الاعتذار والنندم، فنقول :

لا تصح الشكایة الا من الظلم والجور ، وحقيقة الجور : «هو الاضرار بالغير على

سبيل المخالف للشرع بقصد وإرادة» .

والمقصود من الشرع ما هو أعم من الشريعة المكتوبة وغير المكتوبة . والمكتوبة مثل الأحكام المنزلة الإلهية والقوانين المدنية والدولية ؛ وغير المكتوبة ما تطابق عليها آراء العقلاء ، أو آراء أمّة بعينها وكان المعتمدي منها ، أو آراء قطّره أو عشيرته أو نحو ذلك .

فما تطابق عليها آراء الجميع هي المشهورات المطلقة، والباقي هي من المشهورات الخاصة ومثال الأخيرة النهوة باصطلاح عرب العراق في العصور الأخيرة. فإنّها عند غير المتحضررين منهم شريعة غير مكتوبة ، وهي ان للرجل الحق في منع تزوج ابنة عمّه من اجنبي؛ فالاجنبي إذا تزوجها من دون رخصة ابن عمّها وإذا نه عنه في عرفهم جائزًا غاصبًا وقد يهدّر دمه . وإن كان هذا العرف يعد في الشريعة المكتوبة الإسلامية وغيرها ظلماً وجوراً وإن الناهي وهو الجائز الظالم.

ثم المخالف للشرع أما أن تقع في المال أو العرض أو النفس ؛ ثم اما أن تكون على شخص أو أشخاص معينين ، أو تقع على جماعة اجتماعية كالدولة والوطن والأمة

والعشيرة.

وعلى هذا فينبغي للخطيب المستكى أن يعرف معنى الجور وبواعشه وأسبابه، وما

هي الأسباب التي تقتضي سهولته أو صعوبته ، ومتى يكون عن إرادة وقصد، وكيف يكون كذلك . وكل هذه فيها أبحاث واسعة تتطلب من المطروقات.

واما الاعتذار فحقيقةه التوصل مما ذكر المظلوم المستكى ودفع تظلمه . وهو يقع

بأحد أمرين :

1 - إنكار وقوع الظلم رأساً .

2 - إنكار وقوعه فعلى وجه يكون ظلماً وجوراً؛ فإن كثيراً من الأفعال إنما تقع عدلاً حسنة وظلاماً قبيحة بالوجوه، والإعتبار اما من جهة القصد وأما من جهة اختلاف

الشريعة المكتوبة مع الشريعة غير المكتوبة كما مثلناه بالنهاة.

وأما الندم فهو الإقرار والإعتراف بالظلم. وقد يسمى استغفاراً. وذلك بأن يتمس العفو عن العقوبة والتفضّل باسقاط ما يلزم من غرامة ونحوها . وللإستغفار والاعتذار أساليب يطول شرحها .

4 - الأنواع المتعلقة بالمشاورات

لما كانت غاية الخطيب في المشاورة إقناع الجمّهور على فعل ما هو خير لهم وفيه مصلحتهم، والإلقاء عن المساوىء والشرور وما يضرّهم، ناسب ألا يبحث عمّا يقع تحت اختيارهم من الخيرات والشرور ، أو ما له مساس باختيارهم وإن كان في نفسه خارجاً عن اختيارهم.

وهذا الثاني كالأرض السبخة - مثلاً - فإن سوءها وضررها ليس باختيار المزارعين ولا من أفعالهم، ولكن يمكن أن يكون لها مساس باختيارهم بأن يجتبيوا الزراعة فيها مثلاً، فيمكن أن يوصي الخطيب بذلك ويدخل في غرضه .

أما ما لا يقع تحت اختيارهم وما ليس له مساس به أصلاً فليس للمشاور أن يتعرض له.

والأنواع التي تتعلق بالمشاورات على قسمين رئيسين :

القسم الأول ما يتعلق بالأمور العظام، وهي أربعة :

1 - الأمور المالية العامة من نحو صادرات الدولة وواردتها، وما يتعلق في داخل الأمة ومصروفاتها . فالخطيب فيها ينبغي أن يطلع على القوانين التي تخصّها وعلى العلوم

التجارية والمالية وما له دخل في زيادة الثروة أو نقصها .

2 - الحرب والسلم فالخطيب فيه لا يستغني عن معرفة القوانين العسكرية والعلوم الحربية وأصول تنظيم الجيوش وقادتها ، مع الاطلاع على تاريخ الحروب والواقع وسرّ نشوبيها وأحمداتها ، والوسائل الالزمة للهجوم والدفاع ، وما يتحقق به النصر وما يتمكن به من النجاة من الهزيمة . كما ينبغي أن يكون عارفاً بما يشير الغيرة والحمية فـ--ي نفوس الجنود وما يشجعهم ويبث عزائمهم ، ويؤهون عليهم الموت فـ--ي سبيل الغاية التي يحاربون لأجلها . وأن يكون عارفاً بما يثير في نفوس الأعداء الخوف والرهبة وضعف الهمة واليأس من النصر وتوقع الهزيمة ، ونحن ذلك مما يسمى في الاصلاح الجديد بحرب الأعصاب .

3 - المحافظ على المدن والعلوم التي تخصها ولا يستغني الخطيب عن معرفتها هي علوم هندسة البناء والمسح وتنظيم الشوارع ، وما تحتاجه البلدة في مباري مياها وتويرها وتبعيد طرقها ونطافتها ، ونحو ذلك :

4 - الاجتماعيات العامة كالشريع والسنن من دينية أو مدنية أو سياسية . ففي المصلحة الدينية - مثلاً - ينبغي للخطيب أن يكون عارفاً بالشريعة السماوية ، حافظاً لآثارها مطلعاً على تاريخها ، ملماً بأصول العقائد وفروع تلك الشريعة .

أما لو كان خطيباً في غاية سياسية أو نحوها ، فينبغي أن يكون خيراً بما يخصها من قوانين وعلوم وما يكتنفها من تاريخ وحوادث وتقلبات ، فالسياسي يحتاج إلى العلوم السياسية والخبرة بأمورها ، والأخلاقي يحتاج إلى علم الأخلاق ، والحاكم والمحامي إلى القوانين الشرعية والمدنية .

وعلى الأجمال أن الخطيب في الأمور الاجتماعية - لا سيما مرید المحافظة على سنة أو دولة - يلزم فيه أن يكون أعلم وأمهر الخطباء الآخرين ، وأعرف بنفسيات الجمهور ومصالحهم ، لأن موقفه مع الجمهور من أدق المواقف وأصعبها .

بل هذا الباب - باب المشاورة - على العموم من أخطر أبواب الخطابة وأشقها ؛ فقد

يسقط الرجل الديني والسياسي في نظر الجمّهور لأنّه الأسباب. وكم شاهدنا وسمّعنا رئيس دولة، أو مرشد قطر، أو مرجعًا دينيًّا لفرقة، بينما هو في القمة من عظمة إذا به يهوي بين عشية وضحاها من برجه الرفيع، محطمًا، لخطأ صغيرة ارتكبها أولًا مُرْ فعله أو قاله معتقدًّا فيه الصلاح، فاتههم الجمّهور بالخيانة أو الخطل، أو ظنّوا فيما عمله أو رأوه الفساد والضرر.

والجمّهور لا صبر له على كتمان رأيه أو تأجيل التعبير عنه إلى وقت آخر، كما لا يعرف المجاملة والمداراة والمداهنة والمماشاة؛ ولا يفهم البرهان والدليل حينئذ إلا القوة تskتته أو السيف يغنية.

هذا، وإن حصر كل ما ينبغي للخطيب في باب الاجتماعيات من معرفة لا يسعه هذا المختصر، وكفى ما أشرنا إليه.

ونزيد هنا آنَّه على العموم من أهم ما يلزم له - بعد معرفة كل ما يتعلّق بفرعه المختص به - أن يكون مطلعاً على علم الاجتماع وعلم النفس. وأهم من ذلك الخبرة في القادة

تطبيقاتهما، وتشخيص نفسيات الجماهير المستمعين له، ومعرفة تاريخ من سبقه من الرؤساء والاستناده من تجاربهم منضمة إلى تجاربه الشخصية، وأهم من ذلك كله الموهاب الشخصية التي أشرنا إليها سابقاً، فإنه كم من خطيب موهوب يز أعلم العلماء وهو لم يدرس علوم الاجتماع، إذ يسوقه ذكاؤه وفطنته إلى معرفة ما يتطلب ذلك الاجتماع وما يتطلبه، فيستطيع أن يهيمن عليه ويسيطر عليه بأسلوبه.

القسم الثاني الرئيسي ما يتعلّق بالأمور الجزئية :

وهي غير محدودة ولا معدودة، فلذلك لا يمكن ضبطها، وأنّما يتبع فيها نباهة الخطيب وفطنته . غير أنها تشتراك في شيء واحد عام هو طلب صلاح الحال، فذلك من جهة عامة ينبغي للخطيب أن يعرف :

أولاً : معنى صلاح الحال، مثل أن يقال أنه في الإنسان استجمام الفضائل النفسية

والجسمية، أو الحصول على الخيرات والمنافع التي بها السعادة في الدنيا والآخرة، أو

الحصول على الملذات واسباع الشهوات مع محبة القلوب واحترام الناس في الحضور

والثناء عليه في الغيبة ... وهكذا، على حسب اختلاف الآراء والأنماط في معنى صلاح

حال الإنسان.

وثانيًاً الأمور امور التي بها يتحقق صلاح الحال، مثل فضيلة النفس بالحكمة والأخلاق ونحوها مما تقدم، ومثل فضيلة البدن بالصحة وقوة العضلات والجمال واعتدال البنية، ومثل طهارة الأصل ونباهة الذكر والكرامة والشرف والثروة وكثرة الأتياع والأنصار وحسن الحظ ونحو ذلك .

وثالثًاً: طرق اكتساب هذه الأمور واحدة واحدة، وأحسن الوسائل وأسهلها في الحصول عليها ؛ مثل أن يعرف ان الحكمة والمعرفة تحصل بالجهد والتحصيل والاخلاص لله والتجدد عن مغريات الدنيا، وان الصحة تحصل بالرياضة وتنظيم المأكلات ، وإن الثروة تحصل بالزراعة أو التجارة أو الصناعة .. وهكذا .

ورابعاًً الأمور النافعة في تحصيل تلك الخبرات والمعينة لوسائلها كالسعى وانتهاز الفرص والتضحية بكثير من الملذات ، والصدق والأمانة ؛ وبعكسها الأمور الضارة كالركون إلى الراحة والكسل وايثار اللذة واللهو والبطالة ونحو ذلك .

وخامسًاً ما هو الأفضل من الخيرات والأنفع وبأي شيء تتحقق الأفضلية ؛ مثل ان الأعم الشامل أفضل مما هو دونه في الشمول، والدائم خير من غير الدائم وما هو أكثر نفعاً أحسن مما هو أقل، وما يستتبع نفعاً آخر أفعى مما لا يستتبع ... وهكذا.

هذه جملة الأنوع المتعلقة بأصناف الخطابة الثلاثة، وهناك أنواع أخرى مشتركة يطول الكلام عليها لأنواع ما يعد للاستدراجات وما يتعلق بامكان الأمور، اضرنا عنها اختصاراً.

1 - قمهيد

تقدم معنى العمود والأعونان ، وذكرنا هناك أقسام الأعونان من الشهادة والاستدراجات التي هي خارجة عن نفس العمود . وكل ذلك كان من أجزاء الخطابة . وهناك وراء أجزاء الخطابة أمور خارجة عنها مزينة لها وتابعة ومتمنمة لها، باعتبار مالها من التأثير في تهيئة المستمعين لقبول قول الخطيب . وهي على الاجمال ترتبط كلها بنفس القول والخطابة. فلذلك تسمى بالتتابع وتسمى أيضاً التحسينات والتزيينات.

وهي ثلاثة أنواع:

- 1 - ما يتعلّق بنفس الألفاظ.
- 2 - ما يتعلّق بنظمها وترتيبها .
- 3 - ما يتعلّق بالأخذ بالوجوه . ونحن نشير إلى هذه الأقسام ونوضحها على هذا الترتيب، فنقول :

2 - حال الألفاظ

والمراد منها ما يتعلّق بهيئة اللفظ مفرداً كان أو مركباً، والتي ينبغي للخطيب أن يراعيها. وأهمها الأمور الآتية :

- 1 - أن تكون الألفاظ مطابقة للقواعد النحوية والصرفية في لغة الخطيب ؛ فإن

ص: 390

اللحن والغلط يشوّه الخطاب ويُسقط أثره في نفوس المستمعين .

2 - أن تكون الألفاظ من جهة معانيها صحيحة صادقة ، بأن لا تشتمل - مثلاً - على

المبالغات الظاهر عليها الكذب.

3 - ألا تكون ركيكة الأسلوب، ولا متتكلفاً بها على وجه تخرج عن المحاورة التي تصلح لمخاطبة العامة والجمهور، بل ينبغي أن يكون أسلوبها معتدلاً على نحو ترتفع به عن ركاك الأسلوب العامي ولا تبلغ درجة أسلوب محاورة الخاصة الذي لا يتفع به الجمهور.

4 - أن تكون وافية في معناها بلا زيادة وفضول، ولا نقصان مخلٌ.

5 - أن تكون خالية من الحشو الذي يفكك نظام الجمل وارتباطها ، أو يوجب إغلاق الكلام وصعوبة فهمه .

6 - أن يتجنب فيها الإبهام والإيهام واحتمال أكثر من معنى ، وإن كان ذلك مما قد

يحسن في الكلام الشعري ويحسن من الكهان الذين يريدون ألا يظهر كذبهم في تنبؤاتهم. ولكنه لا يحسن ذلك من الخطيب إلا إذا كان سياسياً، بينما يقضى موقفه عليه الفرار من مسؤولية التصريح .

7 - أن تكون معتدلة في الإيجاز والأطباب ؛ لأن الإيجاز قد يخل بالمعنى والتطويل يورث الملل والحالات تختلف في ذلك، فقد يكون المستمعون كلّهم أو أكثرهم على حال من الذكاء والمعرفة يحسن في خطابهم الإيجاز، وقد يكون المطلوب يستدعي التأكيد والتكرار والتهويل ؛ فيحسن التطويل حتى مع المستمعين الأذكياء. وعلى كل حال، ينبغي بل يجب تجنب التكرار الذي لا فائدة فيه في جميع المواقع. وكذلك إيراد الألفاظ المتراوفة لا يحسن الاكثر منه .

8 - أن تكون خالية من الألفاظ الغريبة والوحشية وغير المتدالوة، ومن التعبيرات

التي يشمئز منها المستمعون كالألفاظ الفحشية ؛ فلو اضطر إلى التعبير --ن معانيها

فليستعمل بدلها الكنایات .

9 - أن تكون مشتملة على المحسنات البديعية والاستعارات والمجازات والتسيبيات؛ فإن هذه كلها لها الأثر الكبير في طراوة الكلام وجاذبيته وحالوته .

ولكن يجب أن يعلم أن الاستعارات والمحسنات ونحوها لا تخلو عن غرابة وبعد على فهم الناس، فلا ينبغي الخروج بها عن حد الاعتدال وينبغي أن يراعى فيها الأقرب إلى طبع العامة ويفضل منها ما هو مطبوع على المتضمن المتكلف به. ويحسن أن نشبهها بالغرباء في مجالس الأصدقاء؛ فإن حضورهم لا يخلو من فائدة ولكنهم لا بد أن يؤثروا

ضيقاً وانقباضاً في نفوس الأصدقاء. لابد

10 - أن تكون الجمل مزدوجة موزونة المقاطيع . ومعنى الوزن هنا ليس الوزن المقصود به في الشعر ، بل معادلتها على الوجوه الآتية، وهي على اتجاه متفاوتة متضادة:

أ- أن تكون مقاطيع الجمل متقاربة في الطول والقصر ، وإن كانت حروفها وكلماتها غير متساوية، مثل قوله : «بكثرة الصمت تكون الهيبة، وبالنصفة يكثر المواصلون».

ب- أن يكون عدد كلمات المقاطيع متساوية ، نحو: «العلم وراثة كريمة ، والأدب

حلل مجددة».

ج- أن تكون الكلمات بالإضافة إلى تساويها متشابهة وحروفها متعادلة، نحو: أقوى ما يكون التصنّع في أوائله، وأقوى ما يكون الطبع في أواخره».

د- أن تكون المقاطيع مع ذلك في المد وعدمه متعادلة نحو: «طلب العادة أفضل

الأفكار وكسب الفضيلة أنفع للأعمال فالأفكار تعادل الأعمال في المد.

ه- أن تكون الحروف الأخيرة من المقاطيع متشابهة كما لو كانت مسجعة ، نحو :

«الصبر على الفقر قناعة ، والصبر على الذل ضراعة».

وأحسن الأوزان في الجمل أن تكون متعادلة مثنى أو ثلث، أما ما زاد على ذلك فلا يحسن كثيراً، بل قد لا يستساغ ويكون من التكلف الممقوت .

كل كلام يشتمل على ايضاح مطلوب خطابياً أو غير خطابي لابد أن يتالف من جزئين أساسين ، هما الدعوى والدليل عليها . والنظام الطبيعي يقتضي تقديم الدعوى على الدليل وقد تقتضي مصلحة الاقاع العكس؛ وهذا أمر يرجع تقديره إلى نفس المتكلم .

أما الأقوال الخطابية فالمناسب لها على الأغلب - بالإضافة إلى ذينك الجزئين الأساسيين - أن تشتمل على ثلاثة أمور أخرى تصدير واقتصاص وخاتمة . ونحن نبينها بالاختصار .

الاول التصدير: وهو ما يوضع أمام كلام ومقدمة له ليكون بمنزلة الاشارة والايذان بالغرض المقصود للخطيب، والفائدة منه اعداد المستمعين وتهيئتهم إلى التوجه نحو الغرض. وهو يشبه تحنح الموزن قبل الشروع ، وترنم المغني في ابتداء الغناء. وكذلك كل أمر ذي بال يراد منه لفت الأنظار إليه ينبغي تصديره بشيء مؤذن به .

والأخير في الخطابة أن يكون التصدير مشعراً بالمقصود وملوحاً به، لأنّه أتى يؤتى به لفائدة تهيئة المستمعين لتقبل الغرض المقصود . ولأجل هذا يفتح خطباء المنبر الحسيني خطاباتهم بالصلوة على الحسين عليه السلام والتظلم له، ويفتح الكتاب رسائلهم بالبسملة ونحوها وبالسلام والشوق إلى المرسل إليه ، وبما قد يشعر بالمراد، كما المأثور عند أصحاب الرسائل في العصور المتقدمة .

هو ولكن ينبغي للخطيب أو الكاتب - إذا رأى ان التصدير مما لا بد منه - أن يلاحظ

فيه أمرين :

1- ألا يفتح خطابه بما ينفر المخاطبين أو يثير سخطهم ، كأن يأتي - مثلاً - بما يشعر بالتشاؤم في موضع التهنئة والفرح والسرور أو ما يشعر بالسرور في موضع التعزية والحزن، أو يعبر بما يشعر بتعاظمه على المخاطبين، ونحو ذلك.

2- أن يحاول الاختصار جهد الامكان بشرط أن يورده بعبارة مفهومة متينة ؛ فإن

ص: 393

الاطالة في التصدير يضجر المخاطبين فينتقض عليه الغرض قبل الوصول إلى مطلوبه ، الا إذا كان استدراجه لهم يتوقف على الاطالة، كما لو أراد يذم خصماً أو فعلاً، أو يشي على نفسه أو رأيه .

وعلى كل حال ان التصدير بالكلام المكرر المألف أو اطالته بالكلام الفارغ من أشنع ما يصنعه بعض الخطباء والكتاب ، وهو على العجز أكثر منه دليلاً على المقدرة ، كما ان الأفضل في الاعتزاز أن يترك التصدير أصلاً، لأنه قد يثير الظن بأنه يريد التعليق والتهرب من الجواب والدفاع.

الثاني الاقتصاص: وهو ما يذكر بياناً على التصديق بالمطلوب وشارحاً له بقصة صغيرة تؤيده ؛ فإن القصة من أروع ما يعين على الاقناع ويقرب الغرض إلى الأذهان، لأنها من أقوى الأدلة عليه لا سيما عند العامة وأصبحت القصة في العصور الأخيرة أدباً وفنا قائماً برأسه يستعين بها دعاة الأفكار الحديثة للتلقين العامة واقناعهم، وإن كانت من صنع الخيال ؛ والسر أن في طبيعة الإنسان شهوة الاستماع إلى القصة فيلتفت إليها. وذلك لاشباع غريزة حب الاطلاع أو لغير ذلك من غرائزه، وقد يعتبرها شاهداً ودليلًا باعتبارها تجربة ناجحة .

ثم الخطيب أو الكاتب بعد الاقتصاص ينبغي أن يشرع في بيان ما يريد اقناع الجمود به

الثالث الخاتمة: وهي أن يأتي بملخص ما سبق الكلام فيه وبما يؤذن بداعي المخاطبين، من دعاء وتحية ونحوهما حسبما هو مألف.

ولا شك ان الخاتمة كالتصدير فيها تزيين للقول وتحسين له، لا سيما في الرسائل

والمكاتبات.

4 - الأخذ بالوجوه

المقصود بالأخذ بالوجوه تظاهر الخطيب بأمور معبرة عن حاله ومؤثرة في

ص: 394

المستمع على وجه تكون خارجة عن ذات الخطيب وأحواله وخارجية عن نفس الفاظه وأحوالها ، وتكون بصناعة وحيلة . ولذلك يسمى هذا الأمر تفاصلاً ورياء، وليس المقصود به

أنه يجب ألا تكون له حقيقة كما قد تعطيه كلمة النفاق والرياء .

وهذا الأمر مع فرضه من الأمور الخارجة عن ذات الخطيب لفظه ، فهو له تعلق بأحدهما ، فهو لذلك على نوعين :

ا - ما يتعلّق بالفظه، والمقصود به ما يخص هيئة أداء اللفظ وكيفية النطق به، فإن الخطيب الناجح من يستطيع أن يؤدي ألفاظه بأصوات ونبرات مناسبة للانفعال النفسي عنده أو الذي يريد أن يتظاهر به، ومناسبة لما يريد أن يحدثه في نفوس المخاطبين م---ن انفعالات، وإن يلقاها بنغمات مناسبة لمقصوده والمعنى الذي يريد افهمه للمخاطبين ؛ فيرفع صوته عند موضع الشدة والغضب مثلاً ويخفضه عند موضع اللين، ويسرع به مرة ويتأني أخرى، وبنغمة محزنة مرّة ومفرحة أخرى وهكذا حسب الانفعالات النفسية وحسب المقاصد.

وقد قلنا سابقاً في الاستدراجات ان هذه أمور ليس لها قواعد مصبوطة ثابتة، بل هي تنشأ من موهبة يمنحها الله تعالى من يشاء من عباده تصقل بالمران والتجربة. وعلى كل حال ينبغي أن يكون الإلقاء معبراً عما يجيئ في نفس الخطيب من مشاعر وحالات نفسية أو يتکلفها ، ومعبراً عما يريد أن يحدثه في نفوس المخاطبين، كما ينبغي أن يكون معبراً أيضاً عن مقاصده وأغراضه الكلامية، فإن جملة واحدة قد تلقى بالهجة استفهام وقد تلقى نفسها بالهجة خبر من دون احداث أي تغيير في نفس الألفاظ ، والفرق يحصل بالنغمة واللهجة .

وهذه القدرة على تأدية الكلام المعبّر بالهجة ونغماته ونبراته شرط أساس لنجاح الخطيب ؛ إذ بذلك يستطيع أن يتمتع بأرواح المستمعين وبيادلهم العواطف ويجذبهم إليه . وإلقاء الكلام الجامد لا يثير انفعالاتهم ولا تفتح له قلوبهم ولا عقولهم، بل يكون على العكس مملاً مزعجاً.

2 - ما يتعلّق بالخطيب، وهو ما يخص معرفته عند المستمعين وهيئته ومنظره الخارجي ليكون قوله مقبولاً . وقد تقدّم ذكر بعضه في الاستدراجات . وهو على وجهين قولي وفعلي :

أما القولي فمثل الثناء عليه أو على رأيه واظهار نقصان خصمه أو ما يذهب إليه وتقرير ما يقتضي اعتقاد الخير به والثقة بقوله .

وأما الفعلي فمثل الصعود على مرتفع كالمنبر ؛ فإن مشاهدة الخطيب لها أكبر الأثر في الاصغاء إليه وملائحة تسلسل كلامه والانطباع بأفكاره وافعاله النفسية . ومثل الظهور بمنظر جذاب ولباس مقبول لمثله ؛ فإن لذلك أيضاً أثره البالغ في نفوس المخاطبين . ومثل الاشارات باليد والعين والرأس وحركات البدن وتقطيع الوجه ولامحاته ، فإن كل هذه تعبر عن الانفعالات والمقاصد إذا أحسن الخطيب أن يضعها في مواضعها . وهكذا كل فعل له تأثير على مشاعر السامعين على نحو ما أشرنا إليه في الاستدراجات .

والعوم أطوع إلى الاستدراجات من نفس الكلام المعقول المنطقى ؛ ولهذا السبب تجد أن المتزهد المتقشف يسيطر على نفوسهم وإن كان فاسد العقيدة أو غير مرضى القول

أو سيء التصرفات .

ثم أنه ينبغي أن يجعل من باب الأخذ بالوجوه الذي يستعين به الخطيب على التأثير هو الشعر ، فإنه كما سيأتي - أكد في التأثير على العواطف وأمكن في القلوب . فلا

ينبغي أن تفوّت الخطيب الاستعانة بالشعر ، فيمزج به كلامه ويلطف به خطابه، لا سيما

الامثال والحكم منه ، ولا سيما ما كان مشهوراً لشعراء معروفيـن .

وسيأتي في البحث الآتي الكلام عن صناعة الشعر .

ان الشعر صناعة لفظية تستعملها جميع الأمم على اختلافها . والغرض الأصلي منه التأثير على النفوس لاثارة عواطفها من سرور وابتهاج ، أو حزن وتألم ، أو اقدام وشجاعة، أو غضب وحقد، أو خوف وجبن أو تهويل أمر وتعظيمه، أو تحثير شيء ، وتوهينه ، أو نحو ذلك من افعالات النفس.

والركن المقوم للكلام الشعري المؤثر في افعالات النفوس ومشاعرها أن يكون فيه تخيل وتصوير ، إذ للتخييل والتصوير الأثر الأول في ذلك كما سيأتي بيانه فلذلك

قيل : أن قدماء المناطقة من اليونانيين جعلوا المادة المقومة للشعر القضايا المتخيلات فقط ، ولم يعتبروا فيه وزناً ولا قافية.

أما العرب - وتبعدهم أمم أخرى ارتبطت بهم كالفرس والترك - فقد اعتبروا في الشعر الوزن المخصوص المعروف عند العروضيين ؛ واعتبروا أيضاً القافية على م--ا هي معروفة في علم القافية، وإن اختلفت هذه الامم في خصوصياتهما . أما ما ليس له وزن وقافية فلا يسمونه شعراً وإن اشتغل على القضايا المتخيلات.

ولكن الذي صرّح به الشيخ الرئيس في منطق الشفا ان اليونانيين كالعرب كانوا يعتبرون الوزن في الشعر ، حتى أنه ذكر أسماء الأوزان عندهم .

وهكذا يجب أن يكون ؛ فإن للوزن أعظم الأثر في التخييل وانفعالات النفس، لأن فيه من النغمة والموسيقى ما يلهب الشعور ويحفزه، وما قيمة الموسيقى إلا بالتوقيع على وزن مخصوص منظم . بل القافية كالوزن في ذلك وإن جاءت بعده في الدرجة .

ومن الواضح ان الشعر الموزون المقومي يفعل في النفوس ما لا يفعله الكلام

المنشور، سواء كان هذا الفرق بسبب العادة إذ الوزن صار مألوفاً عند العرب وشبيههم وتربى لديهم ذوق ثان غيره طبيعي ، أم - على الأصح - كان بسبب تأثر النفس بالوزن والقافية بالغريزة كتأثيرها بالموسيقى المنظمة بلا فرق . والعادة ليس شأنها أن تخلق الغرائز والأذواق، بل تقويها وتشحذها وتتميّها .

بل حتى الكلام المنشور المقتفي والمزدوج المعادلة جملة بدون أن يكون له وزن شعري له وقع على النفوس وبهذا، كما سبق الكلام عليه في توابع الخطابة . نعم المبالغة في التسجيع الذي يبدو متکلفاً به - على النحو الذي ألقته القرون الإسلامية الأخيرة - افقدت الكلام رونقه وتأثيره .

وعلى هذا، فالوزن والقافية يجب أن يعتبرا من أجزاء الشعر ومقوماته، لا من محسناه وتواضعه، ما دام المنطقى أنما يهمه من الشعر هو التخييل، وكل ما كان أقوى تأثيراً وتصويراً كان أدخل في غرضه . ويصح - على هذا - أن يعد الوزن والقافية من قبيل الأعون نظير التي ذكرناها في الخطابة . أما العمود فهو نفس القضية المخaliات فكما تقسم أجزاء الخطابة إلى عمود وأعون ، فكذلك الشعر .

نعم ان الكلام المنظوم المقتفي إذا لم يستعمل على التصوير والتخييل لا يعد من الشعر عند المناطقة ؛ فلا ينبغي أن يسمى المنظوم في المسائل العلمية أو التاريخية المجردة مثلاً شعراً وإن كان شبهاً به صورة. وقد يسمى شعراً عند العرب أو بالأصح عند المستعربين .

ومما ينبغي أن يعلم في هذا الصدد أنا عندما اعتبرنا الوزن والقافية فلا نقصد بذلك خصوص ما جرت عليه عادة العرب فيهما ، على ما هما مذكوران في علمي العروض والقافية ؛ بل كل ما له تفاعيل لها جرس وايقاع في النفس - ولو مثل «البنود» وما له قوافي مكررة مثل المoshahat والرباعيات - فإنه يدخل في عداد الشعر .

ما الشعر المنشور المصطلح عليه في هذا العصر فهو شعر أيضاً، ولكنه بالمعنى المطلق الذي قيل عنه انه مصطلح مناطقة ، اليونان، فقد فقد ركنا من أركانه وجزءاً من

أجزاء .

والإنصاف أن أهمال الوزن والقافية يضعف القيمة الشعرية للكلام ويضعف أثره التخييلي في النفوس، وان جاز اطلاق اسم الشعر عليه إذا كانت قضياء تخيلية .

2 - تعريف الشعر

وعلى ما تقدم من الشرح ينبغي أن نعرف الشعر بما يأتي:

« إنَّ كلامَ مخْيَلٍ مُؤْلَفٌ مِنْ أَقْوَالٍ مُوزُونَةٍ مُتَسَاوِيَةٍ مُقْفَاتَةٍ ».

وقلنا : متساوية، لأن مجرد الوزن من دون تساوي بين الأبيات ومصارعها فيه لا يكون له ذلك التأثير إذ يفقد مزية النظام فيفقد تأثيره فتكرار الوزن على تفعيلات متساوية هو الذي له الأثر في افعال النفوس.

3 - فائدته

ان للشعر نفعاً كبيراً في حياتنا الاجتماعية، وذلك لإثارة النفوس عند الحاجة في هياجها، لتحصيل كثير من المنافع في مقاصد الإنسان فيما يتعلق بانفعالات النفوس واحساساتها في المسائل العامة: من دينية أو سياسية أو اجتماعية، أو في الأمور ، الشخصية الفردية . ويمكن تلخيص أهم فوائده في الأمور الآتية :

- 1 - اثارة حماس الجندي في الحروب.
- 2 - اثارة حماس الجماهير لعقيدة دينية أو سياسية، أو إثارة عواطفه لترجيهه إلى ثورة فكرية أو اقتصادية.
- 3 - تأييد الرعماء بالمدح والثناء وتحقير الخصوم بالذم والهجاء.
- 4 - هياج اللذة والطرب وبعث السرور والابتهاج لمحضر الطرب والسرور ، كما في مجالس الغناء.
- 5 - اهاجة الحزن والبكاء والتوجع والتالم، كما في مجالس العزاء.

ص: 401

6 - اهاجة الشوق إلى الحبيب أو الشهوة الجنسية، كالتشبيب والغزل.

- الاتعاظ عن فعل المنكرات واخماد الشهوات، أو تهذيب النفس وترويضها على فعل الخيرات كالحكم والمواعظ والأداب.

4 - السبب في تأثيره على النفوس

وبعد معرفة تلك الفوائد يبقى أن نسأل عن شيئين : الأول: عن السبب في تأثير

الشعر على النفس لاثارة تلك الانفعالات . والثاني: بماذا يكون الشعر شعراً أي مخيلاً؟

والجواب على السؤال الاول أن نقول :

ان الشعر قوامه التخييل ، والتخييل - من البديهي - أنه من أهم الأسباب المؤثرة على النفوس ؛ لأن التخييل أساسه التصوير والمحاكاة والتمثيل لما يراد من التعبير عن معنى، والتصوير له من الواقع في النفوس ما ليس لحكاية الواقع بأداء معناه مجرداً -ن تصوירه ؛ فإن الفرق عظيم بين مشاهدة الشيء في واقعه وبين مشاهدة تمثيله بالصورة أو بمحاكاته بشيء آخر يمثله. إذ التصوير والتمثيل يثير في النفس التعجب والتخييل فلتذهب وترتاح له، وليس لواقع الحوادث المصورة والممثلة قبل تصويرها وتمثيلها ذلك الأثر من اللذة والارتياح لو شاهدها الإنسان.

واعتبر ذلك فيما يحاكون غيرهم في مشية أو قول أو انشاد أو حركة أو نحو ذلك ؛ فإنه يثير اعجابنا ولذتنا أو ضحكتنا ، مع أنه لا يحصل ذلك الأثر النفسي ولا بعضه لو

شاهدنا نفس المحكيين في واقعهم . وما سر ذلك الا التخييل والتصوير في المحاكاة . وعلى هذا كلما كان التصوير دقيقاً معتبراً كان أبلغ أثراً في النفس . ومن هنا كانت السينما من أعظم المؤثرات على النفوس، وهو سر نجاحها وقبال الجمهور عليها، لدقـة تعبيرها وبراعة تمثيلها عن دقائق الأشياء التي يراد حكايتها.

والخلاصة : أن تأثير الشعر في النفوس من هذا الباب، لأنه بتصوирه يثير الاعجاب

والاستغراب والتخييل ؛ فلتذهب النفس وتتأثر به حسبما يقتضيه من التأثير. ولذا قالوا

ان الشاعر كالمصور الفنان الذي يرسم بريشه الصور المعبرة .

وحق ان نقول حينئذٍ : ان الشعر من الفنون الجميلة ، الغرض منه تصوير المعاني المراد التعبير عنها ، ليكون مؤثراً في مشاعر الناس ، ولكنه تصوير بالألفاظ .

5 - بماذا يكون الشعر شرعاً ؟

إذا عرفت ما تقدم فلنعد إلى السؤال الثاني، فنقول بماذا يكون الشعر شرعاً أي مخيلاً؟ والجواب : ان التصوير في الشعر كما ألمعنا إليه في التمهيد يحصل بثلاثة أشياء:

1 - الوزن: فإن لكل وزن شأناً في التعبير عن حال من أحوال النفس ومحاكاته له ،

ولهذا السبب يجب افعالاً في النفس، فمثلاً النفس، فمثلاً بعض الأوزان يجب الطيش والخففة . وبعضها يقتضي الوقار والهدوء، وبعضها يناسب الحزن والشجي، وبعضها يناسب الفرح والسرور .

فالوزن - على كل حال - بحسب ما له من ايقاعات موسيقية يثير التخيل واللذة في النفوس. وهذا أمر غرزي في الإنسان وإذا أدى الوزن بلحن ونغمة تناسبه مع صوت جميل، كان أكثر ايقاعاً وأشد تأثيراً في النفس، لا سيما ان لكل نغمة صوتية أيضاً تعبيراً عن حال ؛ فالنغمة الغليظة - مثلاً - تعبّر عن الغضب، والنغمة الرقيقة عن السرور وهيجان الشوق ، والنغمة الشجية عن الحزن . فإذا انضمت النغمة إلى الوزن تضاعف أثر الشعر في التخييل ، ولذلك تجد الاختلاف الكبير في تأثير الشعر باختلاف انشاده بلحن وبغير لحن، وباختلاف طرق الالحان وطرق الاشاد حتى قد يبلغ إلى درجة النشوة والطرب فيثير عاطفة عنيفة عاصفة .

2 - المسموع من القول يعني الألفاظ نفسها؛ فإن لكل حرف أيضاً نغمة وتعبيرًا عن حال ، كما أن تراكيبها لها ذلك الاختلاف في التعبير عن أحوال النفس والاختلاف في التأثير فيها ؛ فهناك - مثلاً - ألفاظ عذبة رقيقة وألفاظ غليظة ثقيلة على السمع، وألفاظ

متوسطة .

ص: 403

ثم ان للغرض المسموع أيضاً تأثيراً في التخييل أما مـ-ن جهة جوهره كأن يكون

نصيحاً جزاً، أو من جهة حيلة بتركيبة، كما في أنواع البديع المذكورة في علمه، وكالتشبيه والاستعارة والتورية ونحوها المذكورة في علم البيان.

3- نفس الكلام المخيّل، أي معانى الكلام المفيدة للتخيّل ، وهي القضايا المخيّلات التي هي العمدة في قوام الشعر ومادته التي يتّألف منها .

وإذا اجتمعت هذه العناصر الثلاثة كان الشعر كاملاً وحق أن يسمى الشعر التام. وبها يتفاصل الشعرا وتسمو قيمته إلى أعلى المراتب أو تهبط إلى الحضيض. وبها تختلف رتب الشعرا وتعلو وتنزل درجاتهم؛ فشاعر يجري ولا يجري معه فيستطيع أن يتصرف في النفوس، حتى يكاد تكون له منزلة الآنياء من ناحية التأثير على الجماهير وشاعر لا يستحق إلا أن تصفعه وتحقره، حتى يكاد يكون ضحوكه للمستهزئين، وبينهما درجات لا تحصى.

أكذبه أعديه - 6

فكيف يكون مستملحاً، مضافاً إلى أن القيمة للشعر إنما هي بالتصوير المؤثر فإذا كان كاذباً فليس فـ--ي الكذب تصوير لواقع الشيء.

وهذا النقد حق لو كان المراد من الشعر الكاذب مجرد الأخبار عن الواقع كذباً، غير

أن مثل هذا الأخبار - كما تقدم - ليس من الشعر في شيء وإن كان صادقاً.

وإنما الشعر بالتصوير والتخيل . ولكن يجب أن نفهم أن تصوير الواقع تارة يكون بما له من الحقيقة الواقع بلا تحوير ولا اضافة شيء على صورته مبالغة فيه أو حيلة فـ--ي تمثيله ومثل هذا يكون ضعيف التأثير على النفس ولا يوجب الالتزام المطلوب.

ع تارة أخرى، يكون بصورة تخلصية - على ما نوضحه فيما بعد - لأن تكون

كارلرتوش التي تصنع للصورة الفوتوغرافية اما بتحسين أو بتقديح، مع ان الواقع من ملامح ذي الصورة محفوظ فيها، أو كالصورة الكاريكاتورية التي تحكي صورة الشخص بملامحه المميزة له مع ما يفيض عليها المصور من خياله من تحريرات للتغيير عن بعض أخلاقه أو حالاته أو أفكاره أو نحو ذلك .

فهذا التعبير أو التصوير من جهة صادق، ومن جهة أخرى كاذب، ولكنه في عين كونه كاذباً هو صادق. وهذا من العجيب، ولكن معناه أن المراد الجدي - أي المقصود بيانه واقعاً وجداً - من هذا التخييل صادق، في حين أن نفس التخييل الذي ينبغي أن نسميه المراد الاستعمالي كاذب.

وليتضح لك هذا المعنى تأمل نظيره في التصوير الصورة الكاريكاتورية؛ فإن المصور قد يضفي على الصورة ما يدل على الغضب أو الكبراء من ملامح تخيلها المصور وليس هي حقيقة لصاحب الصورة بالشكل الذي تخيله المصور، وهي مراد استعمالي كاذب. أما المراد الجدي وهو بيان أن الشخص غضوب أو متكبر فإن التعبير عنه يكـ---ون صادقاً، لو كان الشخص واقعاً كذلك أي غضوباً أو متكبراً. فاذن ، إنما التخييل الكاذب وقع في المراد الاستعمالي لا الجدي .

وكذلك نقول في الشعر ، ولا سيما أن أكثر ما يأتي فيه التخييل بالمبالغات، كالبالغة بالمدح أو الذم أو التحسين أو التقييم ؛ والبالغة ليست كذلك في المراد الجدي إذا كان واقعه كذلك ولكنها كاذبة في المراد الاستعمالي. وليس هذا من الكذب القبيح المذموم ما دام هو ليس مراداً جدياً يراد الأخبار عنه حقيقة.

مثلاً قد يشبه الشعرا الخصر الدقيق بالشارة الدقيقة؛ فهذا تصوير الدقة الخصر. فإن أريد به الأخبار حقيقة وجدًا عن أن الخصر دقيق كالشارة أي المراد الجدي هو ذلك، فهو كذب باطل وسخيف، وليس فيه أي تأثير على النفس ولا تخيل، فلا يعد شعراً. ولكن في الحقيقة إن المراد الجدي منه اعطاء صورة للخصر الدقيق لبيان أن حسنه في دقته يتتجاوز الحد المألوف في الناس، وإنما يكون هذا كاذباً إذا كان الخصر غير دقيق

لأن الواقع يخالف المراد الجدي . أما المراد الاستعمالي وهو التشبيه لشارة فهو كاذب، ولا ضير فيه ولا قبح ما دام المراد به التوصل إلى التعبير عن ذلك المراد الجدي بهذه

الصورة الخيالية.

ويمثل هذا التعبير تخلياً مسرياً وصورة خيالية قد تشبه المحال، فتجلب الانتباه وتثير الانفعال لغراحتها.

وكلاً كانت الصورة الخيالية غريبة بعيدة تكون أكثر أثراً في إلتزاز النفس واعجابها. ولذا نقول ان الشعر كلما كان مغرقاً في الكذب في المراد الإستعمالي بذلك المعنى من الكذب كان أكثر عذوبة؛ وهذا معنى اكذبه اعذبه؛ لا كما ظنه بعض من لا قلم له ثابتة في المعرفة. على ان التخييل وإن كان كاذباً حقيقة أي في مراده الجلي أيضاً يأخذ أثره من النفس، كما سنووضحه في البحث الآتي .

7 - القضايا المخلات وتأثيرها

و نزید علی ما تقدم فنقول :

ان المخيلات ليس تأثيرها في النفس من أجل انها تتضمن حقيقة يعتقد بها، بـ--ل حتى لو علم بكذبها فإن لها ذلك التأثير المتظر منها؛ لانه ما دام ان القصد منها هو التأثير على النفوس في احساساتها وانفعالاتها فلا يهم ألا تكون صادقة ، إذ ليس الغرض منها الاعتقاد والتصديق بها .

والجمهور والنفوس غير المهدبة تتأثر بالمخيلات أكثر من تأثيرها بالحقائق العلمية، لأن الجمهور أو الفرد غير المهدب عاطفي أكثر من أن يكون متبرساً، وهو أطوع للتخييل من الأقناع.

ألا ترى أن الكلام المخيلي الشعري قد يحبب أمراً مبغوضاً للنفس، وقد يبغض شيئاً محباً لها . واعتبر ذلك في اشمئزاز بعض الناس من أكلة لذيدة قد أقبل على أكلها فقيل له : أنه وقع فيها بعض ما تعافه النفس كالخنفسياء مثلاً، أو شبهت له ببعض المهوّعات . فإن

الخيال حينئذ قد يتمكن منه فيعافها حتى لو علم بكذب ما قيل :

ولا تس القصة المشهورة لملك الحيرة النعمان بن المنذر مع نديمه الريبع وقد كان يأكل معه ، فجاءه ليبد الشاعر ، وهو غلام معه للانتقام من الريبع في قصة مشهورة في

، مجاعم الأمثال ، فقال ليبد مخاطباً للنعمان:

مهلاً أيت اللعن لا تأكل معه* ان استه من برض ملمعه

وانه يدخل فيها أصعبه *يدخلها حتى يوارى اشجعه

فرفع النعمان يده من الطعام وتنكر لنديمه هذا ، وأبي أن يستكشف وأبي أن يستكشف صدق هذا القول فيه، بالرغم على الحاجه، وقال له ما ذهب مثلًا من أبيات :

قد قيل ذلك ان حقا وإن كذبا *فما اعتذارك من قول اذا قيلا

واعتبر ذلك أيضًا في تصوير الإنسان بهذه الصورة اللغظية البشرية : «أوله نطفة مذرة، وآخره جيفة قذرة. وهو ما بين ذلك يحمل العذرة. فإن هذه صورة حقيقة للإنسان ولكنها ليست كل ماله من صور ولنفس على كل حال محاسنها التي ينبغي يعجب بها، لا سيما من صاحبها واعجاب المرء بنفسه وحبه لها أساس حياته كلها . ولكن مثل ذلك التصوير البشع يأخذ من النفس أثره من التنفر والاشمئزاز ، حتى لو كـ—ان بعد شيء في التأثير في التصديق والاعتقاد بحقارة النفس. وسبب هذا التأثير النفسي هو التخييل الذي قد يقلع المتكبر عن غطرسته ويخفف من اعجابه بنفسه . وهذا هو المقصود من مثل هذه الكلمة.

واعتبر أيضاً بالشعر العربي فكم رفع وضياعاً أو وضع رفيعاً، وكم أثار الحروب وأورى الأحقاد. وكم قرب بين المتباعدين وآخى بين المتعادين . ورب بيت صـ—ار سبة لعشيرة وآخر صار مفخرة لقوم . على ان كل ذلك لم يغير واقعاً ولا اعتقاداً ومرد ذلك كلـه إلى الانفعالات النفسية وحدها ، وقد قلنا إنها أعظم تأثيراً على الجمهور الذي هو عاطفي بطبيعته وعلى الأفراد غير المهذبة التي تتغلب عليها العاطفة أكثر من التبصر.

والخلاصة : ان التصوير والتخييل مؤثر في النفس وإن كان كاذباً بل – وقد سبق

كلما كانت الصورة أبعد وأغرب ، كانت أبلغ أثراً في اعجاب النفس والتذاذها . وأحسن مثال لذلك قصص ألف ليلة وليلة، وكليلة ودمنة، والقصص في الأدب الحديث.

والسبب الحقيقي لانفعال النفس بالقضايا المخجلات الاستغراب الذي يحصل لها بتخييلها ، على ما أشرنا إليه فيما تقدّم .

الآن ترى أن المضحكات والنوادر عند أول سماعها تأخذ أثراً هاماً في النفس من ناحية اللذة والانبساط أكثر مما لو تكررت وألفت الآذان سماعها . بل قد تفقد مزيتها وتصبح تافهة باهتة لا تهتز النفس لها . بل قد يؤثر تكرارها الملل والاشمئزاز .

وإذا قيل في بعض الشعر أنه هو المسك ما كررته يتضيّع، فهو من مبالغات الشعراء.

وإذا صح ذلك فيمكن ذلك لأحد وجهين : الأول: أن يكون فيه من المزايا والنكبات ما لا يتضمن لأول مرة أو لا يتمثل للنفس جيداً، فإذا تكررت قراءته استمرى أكثر وانكشفت مزاياه بصورة أحلٍ، فتتجدد قيمته بنظر المستمع . الثاني: ان عذوبة اللفظ وحزنه لا تفقد مittiها بالتكلّم ولو لفترة قصيرة .

٨-١، هناك قاعدة للقضايا المخلات؟

قد تقدم ان قوام الشعر ثلاثة أمور : الوزن والألفاظ والمعنى، المخيلة، فلا بد لم --ن

يد أن يتقدّم صناعة الشعور من ال جوع الى القواعد التي تضيّط هذه الأمور ، فنقول:

أما الوزن والألفاظ فلها قواعد مصبوطة في فنون معروفة يمكن الرجوع إليها، وليس في علم المنطق موضع ذكرها، لأن المنطق إنما يهمه النظر في الشعر من ناحية تحسيله فقط.

وأما الوزن من ناحية ماهيته فأنما يبحث عنه في علم الموسيقى ومن ناحية استعماله وكفته فيبحث عنه في علم العوض .

وأما الألفاظ فهي من شأن علوم اللغة وعلوم البلاغة والبدع .

وعلى هذا فلا بد للشاعر من معرفة كافية بهذه الفنون أما بالسلبية أو بالتعلم والممارسة ، مع ذوق يستطيع به أن يدرك جزالة اللفظ وفصاحته ، ويفرق بين الألفاظ --ن ناحية عنديتها وسلامتها. والناس تتفاوت تفاوتاً عظيماً في أذواقها ، وإن كان لكل أمة ولكل أهل لغة ذوق عام مشترك . وللممارسة وقراءة الشعر الكثير الأثر الكبير في تنمية الذوق وصقله .

ما القضايا المخجلات فليس لها قاعدة مضبوطة يمكن تحريرها والرجوع إليها لأنها ليست من قبيل القضايا المشهورات والمظنونات يمكن حصرها وبيان أنواعها ، إذ القضايا المخجلات - كما سبق - كلما كانت بعيدة نادرة وغريبة مستبعدة كانت أكثر تأثيراً في التخييل والتذاذ النفس. وقد سبق أيضاً بيان السبب الحقيقي في انفعال النفس بهذه القضايا .

وعليه فالقضايا المخجلات لا يمكن حصرها في القواعد مضبوطة ، بل «الشعراء في كل وادٍ يهيمون» . وليس لهم طريق واحد مستقيم معلوم.

9 - من أين تولد ملكة الشعر؟

لا يزال غير واضح لنا سر ندرة الشعراء الحقيقيين في كل أمة . بل لا تجد من كلّ مة من تحصل له قوة الشعر في رتبة عالية فيتبع فيه ويتمكن من الابداع والاختراع الا

النادر القليل وفي فترات متباude قد تبلغ القرون .

ومن العجيب أن هذه الملكة - على ما بها من اختلاف في الشعراء قوة وضعفاً لا تولد في أكثر الناس ، وإن شاركوا الشعراء في تذوق الشعر وممارسته وتعلمه . وكل ما نعلمه عن هذه الملكة أنها موهبة ربانية كسائر مواهبه تعالى التي يختص بها بعض عباده ، كموهبة حسن البيان أو الخطابة أو التصوير أو التمثيل ... وما إلى ذلك مما يتعلق بالفنون الجميلة وغيرها.

ومن أجل هذا الاختصاص الرباني أعتبر الشعراء نوافع البشر. وقد وجدنا العرب كيف كانت تعترى بشعاراتها ، فإذا نبغ في قبيلة شاعر أقاموا له الاحتفالات وتنهنثها به القبائل الأخرى ولو كان يتمكن أكثر الناس من أن يكونوا شعراء لما صحت منهم هذه العناية بشاعرهم ولما عدوه نبوغاً .

غير أن هذه الموهبة كسائر الموهاب الأخرى - تبدأ في تكوينها في النفس كالبذرة لا يحس بها حتى صاحبها ؛ فإذا اكتشفها صاحبها من نفسه صدفة وسقاها بالتعليم والتمرين تنمو وتستمر في النمو، حتى قد تصبح شجرة باستفادة تؤتي أكلها كل حين . ولكن اكتشاف الموهبة ليس بالأمر الهين وقد يكتشفها الغير العارف قبل صاحبها نفسه. وقد تنذوي وتموت الموهاب في كثير من النفوس إذا أهملت في السن المبكر لصاحبها .

10 - صلة الشعر بالعقل الباطن

والحق أن الشاعر البارع - كالخطيب البارع - يستمد في ابداعه من عقله الباطن اللاشعوري، فيتدفق الشعر على لسانه كالالهام من حيث يدري ولا يدري على اختلاف عظيم للشعراء والخطباء في هذه الناحية .

وليس الشعر والخطابة كسائر الصناعات الأخرى التي يبدع فيها الصانع عن روية وتأمل دائمًا. وإلى هذا وأشار صحار العبدى، لما سأله معاوية : ما هذه البلاغة فيكم ؟ فقال : «شيء يختلخ في صدورنا فتقذفه السنتنا كما يقذف البحر الدرر». وهذه لفتة بارعة من هذا الاعرابي أدركها بفطرته وصورها على طبع سجيته.

ومن أجل ما قلناه من استمداد الشاعر من منطقة اللاشعور تجده قد لا يوانبه الشعر ، وهو في أشدّ ما يكون من يقظته الفكرية ورغبته الملحة في انشائه . قال الفرزدق⁽¹⁾: (قد يأتي علي الحين وقلع ضرس عندي أهون من قول بيت شعر) .

ص: 410

1- راجع العقد الفريد : ج 3 ، ص 421

وبالعكس قد يفيض الشعر ويتدفق على لسان الشاعر من غير سابق تهيؤ فكري، والشعراء وحدهم يعرفون مدى صحة هذه الحقيقة من أنفسهم.

واحسب أنه من أجل هذا زعم العرب أو شعراوهم خاصة ان لكل شاعر شيطاناً أو جنّياً يلقي عليه الشعر. والغريب أن بعضهم تخيله شخصاً يمثل له وأسماء باسم مخصوص . وكل ذلك لأنهم رأوا من أنفسهم ان الشعر يوatiهم على الأكثر من وراء منطقة الشعور وعجزوا عن قيسره بغير الشيطان والجن .

وعلى كل حال فإن قوة الشعر إذا كانت موجودة في نفس الفرد لا تخرج -كـ--ما تقدّم - من حد القوة إلى حد الفعلية اعتباطاً من دون سابق تمرين وممارسة للشعر بحفظ

- وفهم ومحاولة نظمه مرة بعد أخرى. وقد أوصى بعض الشعراء ناشناً ليتعلّم الشعر أن يحفظ قسماً كثيراً من المختار منه، ثم يتناشه مدة طويلة ، ثم يخرج إلى الحدائق الغناء، ليستلهمه؛ وكذلك فعل ذلك الناشيء فصار شاعراً كبيراً.

ان الأمر بحفظه وتناسيه فلسفة عميقة في العقل الباطن توصل إليها ذلك الشاعر بفطرته وتجربته ؛ ان هذا هو شحن القوة للعقل الباطن لتهيئته لالهام الشعور في ساعة الانسراح والانطلاق التي هي إحدى ساعات تيقظ العقل الباطن وافتتاح المجرى النفسي بين منطقتي اللاشعور والشعور ، أو بالأصل إحدى ساعات اتحاد المنطقتين. بل هي مـ--ن أفضل تلك الساعات. وما أعرّ افتتاح هذا المجرى على الإنسان الا على من خلق ملهمـاً فيؤاته بلا اختيار.

اشارة

وفيها ثلاثة مباحث

1 - المقدمات ،

2 - أجزاء الصناعة الذاتية ،

3- أجزاء الصناعة العرضية .

ص: 413

1 - معنى المغالطة وبماذا تتحقق

كل قياس نتيجته تكون نقضًا لوضع من الأوضاع يسمى باصطلاح المنطقين تبكيتاً (١)، باعتبار أنه تبكيت لصاحب ذلك الوضع.

فإذا كانت مواده من اليقينيات قيل له تبكيت برهاني.

وإذا كانت من المشهورات والمسلمات قيل له تبكيت جدلبي.

وإذا لم تكن مواده من اليقينيات ولا من المشهورات والمسلمات، أو كانت منها ولكن لم تكن صورة القياس صحيحة على حسب قوانينه فلا بد أن يكون القياس حينئذٍ

، شبيهاً بالحق واليقين أو شبيهاً بالمشهور مادة أو هيئة ، فيلتبس أمره على المخاطب ويروج عليه ويكون عنده في معرض التسليم لقصور فيه أو غفلة، وإلا فلا يستحق أن يسمى قياساً.

وعلى هذا ، فهو ان كان شبيهاً بالبرهان سمي سفسطائيةً، وصناعته سفسطة.

وإن كان شبيهاً بالجدل سمي مشاغبأً وصناعة مشاغبة

وسبب كل من السفسطة والمشاغبة لا يخلو عن أحد شيئين : إما الغلط حقيقة من

ص: 415

1- التبكيت لغة : التعنيف والتقرير أما بالسوط أو السيف. ويستعمل في التعنيف بالكلام مجازاً.

القياس، وإنما تعمد تغليظ وايقاعه في الغلط مع انتباهه إلى الغلط . وعلى كل منهما يقال له مغالط ، وقياسه مغالطة، باعتبار أنه في كلا الحالين يكون ناقضاً لوضع ما .

وعلى هذاف «المغالطة» التي نعنيها هنا تشمل القسمين : الغلط وتعمد التغليط . ومن أجل ذلك الاعتبار أى اعتبار تقضه لوضع ما قيل له تبكيت مغالطي، وإن كان

في الحقيقة تصليلاً لا تبكيتاً، كما قد يقال له بحسب عرض آخر امتحان أو عند كما سيأتي.

واعلم ان سبب وقوع تلك المواد في القياس الذي يصح جعله قياساً هو رواجها على العقول. وسبب الرواج مشابهتها للحق أو المشهور ولا تروج على العقول فيشتبه عليها الحال لولا قلة التمييز وضعف الانتباه، فيخلط الذهن بين المتشابهين ويجعل الحكم الخاص بأحدهما للأخر ، من غير أن يشعر بذلك، سواء كان قلة التمييز والخلط من قبل نفس القياس أو من قبل المخاطب إذ يروج عليه ذلك .

وهذا نظير ما لو وضع الحاسب أحد العددين مكان الآخر لمتشابهته بينهما فيشتبه

عليه ، فيقع له الغلط في الحساب بجمع أو طرح أو نحوهما.

مثلاً، لو أن أحداً تمثل في ذهنه معنى من معاني المشترك في موضع معنى آخر له، وهو غافل عن استعماله في المعنى الآخر ، فلا محالة يعطى للمعنى الذي تمثله الحكم المختص بذلك المعنى الآخر ، فيغلط . وقد يعتمد ذلك ليوقع بالغلط غيره من قليلي

التمييز.

والخلاصة : انه لولا قلة التمييز وضعف الانتباه والقصور الذهني لما تحقق مغالطة ولما تمت لها صناعة .

ومن سوء الحظ ان البشر مرتكس إلى قمة رأسه بالمغالطات والخلافات، بسبب القصور الذهني العام الذي لا يكاد يخلو منه إنسان - ولو قليلاً - إلا من خصه الله تعالى برحمته من عباده الصالحين الذين هم في الناس كالنقطة في البحر الخضم . ان الإنسان لفلى خسر الا الذين آمنوا وعملوا الصالحة.

2 - أغراض المغالطة

والمغالطة بمعنى تعمّد تغليط الغير قد تقع عن قصد صحيح لمصلحة محمودة.

مثل اختياره وامتحان معرفته فتسمى امتحاناً أو مدافعته وتعجيزه إذا كان مبطلاً مصراً

على باطله فتسمى عناداً.

وقد تقع عن غرض فاسد مثل الرياء بالعلم والمعرفة والتظاهر في حبهما، ومثل طلب التفوق على غيره .

والذي يدفع الإنسان إلى هذا الرياء وطلب التفوق شعوره بالنقص من الناحية العلمية، فيريد في دخيلة نفسه أن يعوض عن هذا النقض . وإذا عرف من نفسه العجز عن التعويض بالطريق المستقيم وهو التعلم والمعرفة الحقيقة ، يلتجيء إلى التظاهر بما يسد

نقشه بزعمه.

وهو في هذا يشبه من يريد أن يستر نقصه في منزلته الاجتماعية بطريق التكبر والتعاظم، أو يستر نقصه في عيوبه الأخلاقية بالطعن في الناس وغيتهم. ولذلك يلتجيء هذا الإنسان - الذي فيه مركب النقض - إلى أن يتمس طرق الحيل والمغالطات عند مواجهة أهل العلم، ليظهر أمام الناس بمظهر العالم القدير ، فيجهد نفسه في تحصيل أصول المغالطة وقواعدها، لتكون له ملكرة ذلك والقدرة على المصادولة الخادعة . ولم يدر - هذا المسكون أن الالتجاء إلى الرياء والتظاهر كالالتجاء إلى التكبر ونقد الناس تعبر صارخ عن نقصه الكامن في الوقت الذي يريد فيه - خداعاً لنفسه - أن يستر على نقصه ويظهر بالكمال.

أعاذنا الله تعالى من الأباطيل والأحابيل وهداانا الصراط المستقيم.

3 - فائدة هذه الصناعة

ومع كل ما قلناه فإن لصناعة المغالطة فائدة لا يستهان بها لدى أهل العلم، وذلك من ناحيتين :

ص: 417

1 - أَنَّهَا قَدْ يُتَمْكِنُ الْبَاحِثُ مِنَ النِّجَاهَ مِنَ الْوَقْعِ فِي الْغَلْطِ وَيَحْفَظُ نَفْسَهُ مِنَ الْبَاطِلِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَرَفَ مَوْقِعَ الْمَغَالِطَةِ وَمَدَخِلَّهَا يَعْرِفُ الطَّرِيقَ إِلَى الْهَرَبِ مِنَ الْغَلْطِ وَالاشْتِيَاهِ .

2 - أَنَّهَا قَدْ يُتَمْكِنُ مِنَ مَدَافِعَةِ الْمَغَالِطِينَ وَكَشْفِ مَدَخِلِ الْغَالِطِهِمْ .

وَعَلَى هَذَا فَقَاءَنَدَةُ الْبَاحِثِ مِنْ تَعْلِمِ صَنَاعَةِ الْمَغَالِطَةِ كَفَاءَةُ الْطَّيْبِ فِي تَعْلِمِهِ لِلسمومِ وَخَواصِهَا، فَإِنَّهُ يُتَمْكِنُ بِذَلِكَ مِنَ الْاحْتِرَازِ مِنْهَا، وَيُسْتَطِعُ أَنْ يَأْمُرَ غَيْرَهُ بِالْاحْتِرَازِ وَيَدَاوِي مِنْ يَتَنَاهُ .

ثُمَّ لَهُذِهِ الصَّنَاعَةِ فَائِدَةٌ أُخْرَى، وَهِيَ أَنْ يَقْدِرَ بِهَا عَلَى مَغَالِطَةِ الْمَغَالِطِ وَمُقَابَلَةِ الْمَغَالِطِينَ الْمُشَعُودِينَ بِمُثْلِ طَرِيقِهِمْ، كَمَا قِيلَ فِي الْمُثَلِّ الْمَشْهُورِ: «اَنَّ الْحَدِيدَ بِالْحَدِيدِ يَفْلُحُ»

. (1)

وَقَدْ سَبَقَ أَنْ قَلَّنَا أَنَّ الْبَشَرَ مُرْتَكِسٌ إِلَى قَمَةِ رَأْسِهِ بِالْمَغَالِطَاتِ وَالْخَلَافَاتِ، فَمَا أَحْوَجَ طَالِبَ الْحَقِّ السَّابِعِ فِي بَحْرِ الْمَعْارِفِ إِلَى أَنْ يَزِيَّعَ عَنِ الزِّبْدِ الْطَّافِحِ عَلَى الْمَاءِ مـ-ن رواسبِ غَلَطَاتِ الْمَاضِينَ، بِمَعْرِفَةِ مَا يَصْطَنِعُهُ الْمَغَالِطُونَ مِنْ أَوْهَامِ الْكَفَايَةِ، وَإِنْ كَانَ

وَلَكِنْ ذُوِي الْطَّبَاعِ السَّلِيمَةِ وَالآرَاءِ الْمُسْتَقِيمَةِ فِي غَنِّيٍّ عَنْ مَعْرِفَةِ مَوَاضِعِ الْغَلْطِ بِتَعْلِمِ الْقَوَافِينَ وَالاَصْوَلِ فِي هَذِهِ الصَّنَاعَةِ، فَإِنَّ لَهُمْ بِمَوَاهِبِهِمُ الْشَّخْصِيَّةَ لَا تَخْلُو هَذِهِ الصَّنَاعَةُ مِنْ زِيَادَةِ بَصِيرَةِ لَهُمْ :

4 - مَوْضِعُ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ وَمَوَادُهَا

لَيْسَ مَوْضِعُ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ مَحْدُودًا بِشَيْءٍ خَاصٍ، بَلْ تَتَنَاهُ كُلُّ مَا تَعْلَقُ بِهِ صَنَاعَةُ الْبَرْهَانِ وَالْجَدْلِ؛ فَمَوْضِعَاتِهَا بِإِزَاءِ مَوْضِعَاتِهِمَا، وَمَسَائلُهَا بِإِزَاءِ مَسَائلِهِمَا، بَلْ أَنْ مَبَادِيهَا بِإِزَاءِ مَبَادِيهِمَا أَيْ مَبَادِيهَا مُشَابِهَةٌ لِمَبَادِيهِمَا .

غَيْرَ أَنْ هَاتِينِ الصَّنَاعَتَيْنِ حَقِيقَيْتَانِ، وَهُنَّهُ صُورَةٌ ظَاهِرِيَّةٌ، لِأَنَّ المُشَابِهَةَ بِحَسْبِ

ص: 418

1- الفلح بفتحتدين : الشق؛ ومنه الفلاح للحراث الذي يشق الأرض

الرواج والظاهر ، كما قلنا سابقاً ، من جهة ضعف قوة التمييز والقصور الذهني .

ومواد هذه الصناعة هي المشبهات والوهميّات على ما يبيّنه في مقدمة الصناعات . والوهميّات من وجه دخلة في المشبهات ، باعتبار التوهم فيها أن المقولات لها حكم المحسوسات.

5- أجزاء هذه الصناعة

ولهذه الصناعة جزءان كالجزئين في صناعة الخطابة :

أحدهما كالعمود في الخطابة ، وهي القضايا التي بذاتها تقتضي المغالطة ، وهي نفس التبكيت ؛ ولتسمها : أجزاء الصناعة الذاتية.

ثانيهما: كالاعوان في الخطابة ، وهي ما تقتضي المغالطة بالعرض ، وهي الامور الخارجة عن التبكيت كالتشنيع على المخاطب وتشويش أفكاره بالخجاله والاستهزاء به ، ونحو ذلك مما سيأتي ؛ ولتسمها : أجزاء الصناعة العرضية.

وقد عقدنا المبحث الثاني الآتي في الأجزاء الذاتية والمبحث الثالث في الأجزاء العرضية .

إن العلم أن الغلط الواقع في نفس التبكيت وهو القياس المغالطي، إنما أن يقع من جهة مادته وهي نفس المقدمات، أو من جهة صورته وهي التأليف بينها ، أو من الجهتين معاً. م إن هناك غلطاً يقع في القضايا وإن لم تؤلف قياساً.

ثم الغلط الواقع في مادة القياس على ثلاثة أنواع :

- 1 - من جهة كذبها في نفسها وقد التبست بالصادقة، أو شناعتتها في نفسها وقد التسببت بالمشهورة.
- 2 - من جهة أنها ليست غير النتيجة واقعاً مع توهّم أنها غيرها، ف تكون مصادر على المطلوب.
- 3 - من جهة أنها ليست أعرف من النتيجة مع ظن أنها أعرف.

ثم إن النوع الأول (وهو الكذب أو الشناعة والالتباس بالصادقة أو المشهورة) أهم الأنواع وأكثر ما تقع المغالطات من جهته. وهو تارة يكون من جهة اللفظ وأخرى من جهة المعنى . فهذه جملة أنواع الغلط .

ثم يمكن ارجاع الأنواع الأخرى حتى الغلط من جهة صورة القياس إلى الغلط من جهة المعنى . فتقسم أنواع المغالطات إلى قسمين رئисين :

1 - المغالطات الفظية.

2 - المغالطات المعنوية.

فتعقد هما في بحثين:

1 - المغالطات الفظية

اشارة

ان الغلط من جهة لفظية أما أن يقع في اللفظ المفرد أو المركب :

الاول: ما في اللفظ المفرد، وهو على ثلاثة أنواع:

1 - ما يكون في جوهر اللفظ من جهة اشتراكه بين أكثر من معنى، ويسمى اشتراك الاسم.

2 - ما يكون في حال اللفظ وهيئته في نفسه ، وذلك للاشتباه بسبب إتحاد شكله.

3- ما يكون في حال اللفظ وهيئته، ولكن بسبب أمور خارجة عنه عارضة عليه،

وذلك للاشتباه بسبب اختلاف الأعراب والأعجماء.

الثاني: ما في اللفظ المركب. وهو على ثلاثة أنواع أيضاً:

1 - ما يكون نفس التركيب يقتضى المغالطة ، ويسمى المماراة.

2 - ما يكون توهם وجود التركيب يقتضيها . وذلك بأن يكون التركيب معدوماً

فيتوهم أنه موجود . ويسمى تركيب المفصل.

3 - ما يكون توهם عدمه يقتضيها . وذلك بأن يكون التركيب موجوداً فيتوهم أنه

معدوم، ويسمى تفصيل المركب.

فالغالطات الفظية - إذن - تحصر في ستة أنواع . فلننشر إليها بالترتيب المتقدم :

أ - المغالطة باشتراك الاسم

ليس المراد بالاشتراك اللغطي المتقدم معناه في الجزء الأول، بل المراد منه أن يكون اللفظ صالحًا للدلالة على أكثر من معنى واحد، بأي نحو من أنحاء

الدلالة ؛ سواء كانت بسبب الاشتراك اللغطي أو النقل أو المجاز أو الاستعارة أو التشبّه أو التشابه أو الاطلاق والتقييد أو نحو ذلك .

وأكثر اشتباه الناس وغلطهم ومغالطتهم وخلافاتهم من أقدم العصور يرجع إلى هذه الناحية اللغطية ، حتى أنه نقل عن أفلاطون الحكم أن وضع كتاباً في خصوص صناعة المغالطة دون باقي أجزاء المنطق وحصرها في هذا القسم من المغالطات اللغطية واغفل باقي الأقسام.

ومن أجل هذا كان ألزم شيء للباحثين أن يوضحوا ويحددو التعبير باللغة -ن مقاصدهم قبل كل بحث، حتى لا يلقي الكلام على عواهنه . فإن لكل لفظ إطاره الذهني الخاص به الذي قد يختلف العصور أو البيئات أو العلوم والفنون بل الأشخاص.

ويطول علينا ذكر الأمثلة لهذا القسم . وحسبك كلمة الوجود والماهية في علم الفلسفة ، وكلمة الحسن والقبح والرؤبة في علم الكلام ، وكلمة الحرية والوطن في الاجتماعيات ... وهكذا . ونستطيع أن ننقط من كل علم وفن أمثلة كثيرة لذلك .

ب - المغالطة في هيئة اللفظ الذاتية

وهي فيما إذا كان اللفظ يتعدد معناه من جهة تصريفه أو من جهة تذكيره وتأنيه أو كونه اسم فاعل أو اسم مفعول . ولعدم تميز أحدهما عن الآخر يقع الاشتباه والغلط فيوضع حكم أحدهما للآخر . مثل لفظ العدل من جهة كونه مصدرًا مرّة وصفة أخرى . لفظ تقوم من جهة كونه خطاباً للمذكر مرّة وللمؤنث الغائبة أخرى . لفظ المختار والمعتاد اسم فاعل مرّة واسم مفعول أخرى ... وهكذا .

ج - المغالطة في الإعراب والإعجام

وهي فيما إذا كان اللفظ يتعدد معناه بسبب أمور عارضة على هيئة خارجة عن ذاته، بأن يصرف اللفظ نطقاً أو خطاباً بعجماء أو حركات في صيغته أو اعرابه . مثل ما قال

الرئيس ابن سينا بما معناه ان الحكماء قالوا أنه تعالى بحث وجوده، فصحفه بعضهم فظن

انهم قصدوا يجرب وجوده.

تنبيه: ان النوعين الآخرين يرجعان في الحقيقة إلى الاشتباه من جهة الاشتراك في

اللفظ غير انهما من جهة هيئته لا جوهره . ولما كان النوع الاول يرجع إلى جوهر اللفظ خصوه باسم اشتراك الاسم . بل ان الأنواع الثلاثة الآتية ترجع من وجه إلى اشتراك اللفظ.

د - مغالطة المماراة

وهي ما تكون المغالطة تحدث في نفس تركيب الألفاظ . وذلك فيما إذا لم يكن اشتراك في نفس الألفاظ ولا اشتباه فيها ، ولكن بتركيبها وتأليفها يحصل الاشتراك والاشتباه . مثل قول عقيل لما طلب منه معاوية بن أبي سفيان أن يعلن سبّ أخيه علي بن أبي طالب عليه السلام، فصعد المنبر وقال : أمرني معاوية ان اسب عليا . الا فالعنوه . وهذا الايهام جاء من جهة اشتراك عود الضمير ، فأظهر أنه استجاب لدعوة معاوية وأنما قصد

لعنه . ومثل هذا جواب من سئل : من أفضل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله بعده ؟

فقال : «من بنته في بيته» .

ومن قسم المماراة التورية والاستخدام المذكورين في أنواع البديع .

ه-- مغالطة تركيب المفصل

وهي تكون المغالطة بسبب توهם وجود تأليف بين الألفاظ المفردة وهو ليس بموجود . وذلك بأن يكون الحكم في القضية مع عدم ملاحظة التأليف صادقاً، ومع ملاحظته كاذباً، فيصدق الكلام مفصلاً لا مركباً، فلذلك سمى هذا النوع مغالطة تركيب المفصل . وسماه الشيخ الطوسي المغالطة باشتراك القسمة.

وهو على نحوين: اما أن يكون التفصيل والتركيب في الموضوع أو المحمول.

الأول: أن يكون الموضوع له عدة أجزاء وكل جزء منها له حكم خاص، والحكم بحسب كل جزء صادقة، وإذا جعلنا الموضوع المركب من الأجزاء بما هو مركب كانت الأحكام بحسبه كاذبة . كما يقال مثلاً :

الخمسة زوج وفرد.

وكل ما كان زوجاً وفرداً فهو زوج

«مثل أن يقال كل أصفر وحلو فهو أصفر»

... الخمسة زوج.

وهذه النتيجة كاذبة مع صدق المقدمتين. والسر في ذلك أنه في الصغرى الموضوع - وهو الخمسة - إذا لوحظ بحسب التفصيل والتحليل إلى اثنين وثلاثة صح الحكم عليه - بحسب كل جزء - بأنه زوج وفرد، أي الإثنان زوج والثلاثة فرد. أما إذا لوحظ بحسب التركيب فليس عدد الخمسة بما هي خمسة إلا فرداً، فيكون الحكم عليه بأنه زوج وفرد كاذباً .

وكذلك في الكبري الموضوع - وهو ما كان زوجاً وفرداً - ان لوحظ بحسب التفصيل والتحليل كملحوظة ما هو أصفر وحلو في الحكم عليه بأنه أصفر ، صح الحكم عليه بأنه زوج . أما إذا لوحظ بحسب التركيب فالحكم عليه بأنه زوج كاذب، لأن المركب من الزوج والفرد فرد.

أما الموضوع في النتيجة الخمسة (زوج فلا يصح أن يؤخذ إلا بحسب التركيب ؛ لأن الحكم على أي عدد بأنه زوج فقط أو فرد فقط لا يصح إلا - إذا لوحظ بما هو مركب ، ولا- يصح أن يلاحظ بحسب التحليل والتفصيل إلا إذا حكم عليه بهما معاً أو بأنه زوج وزوج أو بأنه فرد وفرد . ومن هنا كان الحكم على الخمسة بأنها زوج كاذباً .

فتحصل ان الموضوع في الصغرى والكبري لوحظ بحسب التفصيل والتحليل،

ولذا كانتا صادقتين. وفي النتيجة لوحظ بحسب التركيب فكانت كاذبة .

فإذا اشتبه الأمر على القايس أو المخاطب وركب ما هو مفصل وقعت المغالطة وكان الغلط.

الثاني: أن يكون المحمول له عدة أجزاء، وكل جزء إذا حكم به منفرداً على الموضوع كان صادقاً، وإذا حكم بالجميع بحسب التركيب بينهما - أي المركب بما هو مركب كان كاذباً.

مثال:

إذا كان زيد شاعراً غير ماهر في شعره، وكان ماهراً في فن آخر، وهو الخياطة مثلاً. فإنه يصح أن يحكم عليه بانفراد بأنه شاعر مطلقاً. فإذا جمعت بين الحكمين في عبارة واحدة قلت : زيد شاعر و Maher ، فإن هذه العبارة توهم أن هذا الحكم وقع بحسب التركيب بين الحكمين ، أي أنه شاعر ماهر في شعره . وهو حكم كاذب حسب الفرض ولكن إذا لوحظ بحسب التفصيل والتحليل إلى حكمين أحدهما غير مقيد بالآخر كان صادقاً .

و - مغالطة تفصيل المركب

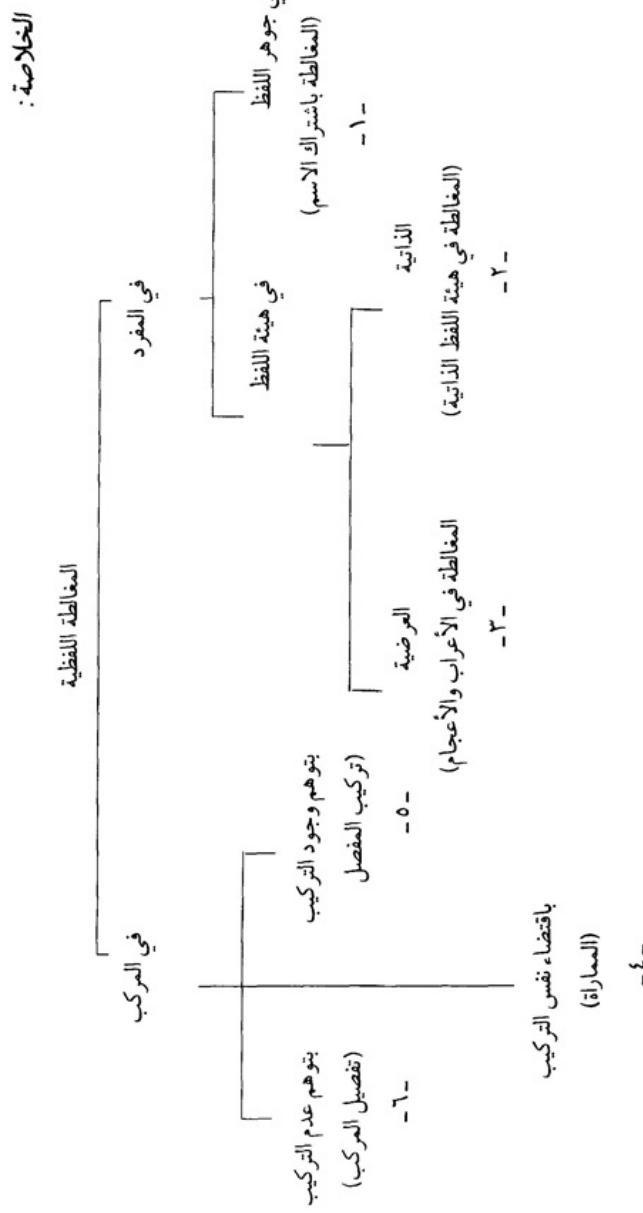
وهو ماتكون المغالطة بسبب توهم عدم التأليف والتركيب ، مع فرض وجوده وذلك بأن يكون الحكم في القضية بحسب التأليف والتركيب صادقاً، وبحسب التفصيل والتحليل كاذباً، فيصدق مركباً لا مفصلاً. فلذا سمي هذا النوع مغالطة تفصيل المركب. وسمّاه الشيخ الطوسي المغالطة باشتراك التأليف.

مثاله : «الخمسة زوج وفرد».

فإنه إنما يصح إذا حمل الجزءان معاً بحسب التركيب بينهما على الخمسة بأن تكون الواو عاطفة بمعنى جمع الأجزاء، كالحكم على الدار بأنها آجر وجص وخشب، أي أنها

مركبة من مجموع هذه الأجزاء. وأما إذا حمل كل من الجزءين بانفراده بحسب التفصيل والتحليل بأن تكون الواو عاطفة بمعنى الجمع بين الصفات كان الحكم كاذبا ، كالحكم على شخص بأنه شاعر وكاتب ؛ لأن عدد الخمسة ليس إلا فردا ، بل يستحيل أن يكون عدد واحد فردا وزوجا معاً.

فمن لاحظ الحمل في مثل هذه القضية بحسب التفصيل والتحليل أي توهم عدم التركيب فقد كان غالطاً أو مغالطاً .



اشارة

تقصد بالمغالطة المعنوية كل مغالطة غير لفظية كما قدمنا . وهي على سبعة أنواع، لأنها تنقسم بالقسمة الاولية إلى قسمين :

أ - ما تقع في التأليف بين جزئي (1) قضية واحدة.

ب - ما تقع في التأليف بين القضايا .

والاول له ثلاثة انواع والثاني له أربعة انواع فهذه سبعة ، لأن :

الاول: وهو ما يقع في التأليف بين جزئي القضية ينقسم بالقسمة الاولية إلى قسمين، لانه اما أن يقع لحلل في الجزئين معاً أو في جزء واحد، والثاني أما أن يحذف الجزء ببدله أو يذكر ليس على ما ينبغي . فهذه ثلاثة انواع :

1 - ايهام الانعكاس: وهو أن يقع الخلل في الجزئين معاً. وذلك بأن يعكس موضوعهما فيجعل الموضوع محمولاً وبالعكس أو يجعل المقدم تالياً وبالعكس.

2 - أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات وهو أن يقع الخلل بجزء واحد، بأن يحذف الجزء ويذكر مكانه ما هو بدلـه ، أما عارضه أو معروضه، وأما لازمه أو ملزومـه.

3 - سوء اعتبار الحمل وهو أن يقع الخلل بجزء واحد بأن يذكر ليس على ما ينبغي ، أما بأن يوضع معه ما ليس منه ولا من قيودـه، أو يحذف ما هو منه ومن قيودـه وشروطـه .

والثاني: وهو ما يقع في التأليف بين القضايا، ينقسم بالقسمة الاولية إلى قسمين :

اما أن يكون التأليف غير قياسي أي لا توقف تلك القضايا قياساً، وأما أن يكون التأليف قياسياً . والثاني اما أن يقع الخلل في نفس تأليف المقدمات وذلك بخروجه --ن الاصول والقواعد المقررة للقياس والبرهان والجدل وأما أن يقع بمخالفة المقدمات الى النتيجة . والثاني اما لان النتيجة عين احدى المقدمات ، وأما لان النتيجة غير مطلوبة بالقياس . فهذه أربعة انواع:

ص: 428

1- الجزءان هما الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي

- 1 - جمع المسائل في مسألة واحدة: وهو أن يقع الخلل في التأليف بين القضايا التي ليس تأليفها قياسياً، بأن يتوهم أن تلك القضايا قضية واحدة.
- 2 - سوء التأليف: وهو أن يقع الخلل في نفس تأليف المقدمات بخروجه على أصول وقواعد القياس والبرهان والجدل.
- 3 - المصادر على المطلوب: وهو أن يقع الخلل في المقدمات بملاحظة النتيجة باعتبار أنها عين احدى المقدمات.
- 4 - وضع ما ليس بعلة علة وهو أن يقع الخلل في المقدمات بملاحظة النتيجة باعتبار أنها ليست مطلوبة منها.

فكملت بذلك سبعة أنواع للمغالطات المعنوية نذكرها بالتفصيل.

المناظلة المعنوية

في التأييف بين القضايا

في التأييف بين إجراء القضية

تأليف غير قاضي
(جمع المسائل في
مسألة واحدة)

ما يقع بين جزئي القضية
ما يقع في جزء واحد

(الهام) (الاعتكاس)

-٤-

في نفسقياس
باعتبار التجربة

ان يورد لا على ما يبني
(سره التأييف)

-٣-

ان يعذف ويرد بدله

ان يورد لا على ما يبني
(سره التأييف)

-٥-

ان يكون نفس احدى المقدمات
الا تكون مطلوبة
(الصادرة على المطلوب)
(وضع ما ليس بعلمه
-٧-

الخلاصة:

وهو كما قدمنا - أن يوضع المحمول والموضوع أو التالي والمقدم أحدهما ملـك - إن الآخر، وهذا ينشأ من عدم التمييز بين اللازم والملزوم والخاص والعام. وأكثر ما يقع ذلك في الأمور الحسية.

مثلاً: لما كان عسل أصفر وسبايا، فقد يظنّ الظان أن كل ما هو أصفر وسيال فهو عسل.

مثل: آخر قد يظنّ الظان أن كل سعيد لابد أن يكون ذاته، حينما يشاهد أن كل ذي ثروة سعيد.

وأمثال هذه الأمور يقع الغلط فيها كثيراً عند العامة . ولأجله اشترط المنطقيون في العكس المستوى للموجبة الكلية أن تعكس إلى موجبة جزئية، تجنباً عن هذا الغلط وضماناً لصدق العكس .

2 -أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات

وهو أن يوضع بدل جزء القضية الحقيقي غيره مما يشتبه به كعارضه و معروضه. أو لازمه وملزومه. ومن موارد ذلك : ان تكون لموضوع واحد عدة عوارض ذاتية له، فيحمل أحد هذه العوارض على العارض الآخر، بتوهـم أنه من عوارضه بينما هو في الحقيقة من عوارض موضوعه ومعروضه .

مثلاً يقال : ان كل ماء ظاهر ، وإن كل ماء لا يتتجـسـ بـمـلـاقـةـ النـجـاسـةـ إذاـ بلـغـ كـراـ؛ـ فقد يـظنـ الـظـانـ منـ ذـلـكـ :ـ انـ كـلـ طـاهـرـ لاـ يـتـنـجـسـ بـمـلـاقـةـ النـجـاسـةـ إذاـ بلـغـ كـراـ؛ـ كـراـ يعنيـ يـظنـ أنـ خـاصـيـةـ عـدـمـ التـنـجـسـ بـمـلـاقـةـ النـجـاسـةـ عـنـدـ بـلـوغـ الـكـرـ هيـ خـاصـيـةـ لـلـطـاهـرـ بـمـاـ هوـ طـاهـرـ،ـ لـلـمـاءـ الطـاهـرـ،ـ فـيـحـسـبـ انـ الطـاهـرـ غـيرـ المـاءـ مـنـ الـمـاـيـعـاتـ إـذـاـ بلـغـ كـراـ كـانـ لـهـ هـذـاـ الـحـكـمـ.

فقد حانف هنا الموضوع وهو الماء ، ووضع بدلـهـ عـارـضـهـ وـهـوـ طـاهـرـ.

2 - أن يكون لموضوع عارض، ولهذا العارض عارض آخر، فيحمل عارض العارض على الموضوع، بتوهم أنه من عوارضه بينما في الحقيقة من عوارض عوارضه.

مثلاً يقال : الجسم يعرض عليه أنه أبيض، والأبيض يعرض عليه أنه مفرق للبصر ، فيقال : الجسم مفرق للبصر . بينما أن الأبيض في الحقيقة هو المفرق للبصر ، لا الجسم بما هو جسم .

فقد حذف هنا الموضوع وهو الأبيض، ووضع بدله معروضه وهو الجسم . وان شئت قلت حذف المحمول وهو الأبيض ووضع بدله عارضه وهو مفرق للبصر.

3- سوء اعتبار الحمل

وهو كما تقدم - أن يورد الجزء ليس على ما ينبغي، وذلك بأن يوضع معه قيد ليس منه أو يحذف منه ما هو منه كقيده وشرطه . فال الأول مثل ما قد يتوهّمه بعضهم ان الألفاظ موضوعة للمعاني بما هي موجودة في الذهن ، فأخذ الموضوع قيد بما هي موجودة في الذهن، بينما أن الموضوع في قولنا : المعاني وضعت لها الألفاظ» هي المعاني بما هي معان من حيث هي ، لا بما هي موجودة في الذهن .

والثاني يحصل في موارد احتلال احدى الوحدات الشمان المذكورة في شروط التناقض، مثل ما حسّبه بعضهم ان الماء مطلقاً لا يتنجس بملاقاة النجاست، بينما أن الصحيح ان الماء بقيد إذا بلغ كرا له هذا الحكم ، فحذف قيد إذا بلغ كرا.

ومن هذا الباب ما تخلّيه بعضهم أن قولهم الجزئي ليس بجزئي من التناقض ، إذ حذف قيد الموضوع، بينما أن المقصود في مثل هذا الحمل ان الجزئي بما له المفهوم من ليس بجزئي ، لانه كلي ، لا مصدق الجزئي أي الجزئي بالحمل الشائع .

فعدم التفرقة بين ما هو بالحمل الشائع وبين ما هو بالحمل الاولى أي بين المعنون

والعنوان يعد من سوء اعتبار الحمل.

4 - جمع المسائل في مسألة واحدة

وهو الخلل الواقع في قضيائنا ليبقى مسائله متساوية بحسب اعتبار تقديرها؛ كان يورد السائل غير النقيض طرفةً للسؤال مثلاً -- إن النقيض، بينما يجب أن يكون النقيض هو الطرف له، فتكثر الاستثناء عنده بذلك حقيقة مع أنه ظاهراً لم يورد إلا سؤالاً واحداً، فتتجتمع حينئذ المسائل في مسألة واحدة.

توضيح ذلك: إن المسائل إذا سأله عن طرفي المتناقضتين فليس له إلا سؤال واحد عن الطرفين الإيجاب والسلب، مثل أن يقول: أزيد شاعر أم لا؟ فلا تكون عنده إلا مسألة واحدة وليس لها الإجواب واحداً إما الأثبات أو النفي: نعم! أو لا!.

اما إذا رد السائل بين غير المتناقضتين مثل أن يقول: أزيد شاعر أم كاتب؟ فإن سؤاله هذا ينحل إلى سؤالين ومسأله إلى مسائلتين: أحدهما: أكاتب هو أم لا؟ ثالثهما: أشاعر هو أم لا؟ فيكون جمعاً لمسائلتين في مسألة واحدة.

وكلما تعددت الأطراف المسؤول عنها تعددت المسائل بحسبها.

ويقى أن نعرف لماذا يكون هذا من المغالطة؟ فنقول: إن ورود سؤال واحد ينحل إلى عدة استثناء قد يوجب تحير المجيب ووقوعه في الغلط بالجواب. وليس هذا التغليط من جهة كون التأليف بين هذه القضيائنا التي ينحل إليها السؤال قياسياً، بل هي بالفعل لاتزلف قياسياً، فلذلك جعلنا هذا النوع مثلاً لأنواع الخلل الواقع في التأليف القياسي الآتية.

نعم قد تنحل قضية إلى قضيائين مثل قولهم: زيد وحده كاتب». فإنهما قضية واحدة ظاهراً، ولكنها تنحل إلى قضيائين: زيد كاتب وأن من سواه ليس بكاتب ويمكن أن يقال عنها جمع المسائل في مسألة واحدة، باعتبار أن كل قضية يمكن أن تسمى مسألة باعتبار أنها قد تطلب ويسأل عنها.

ولو اناك جعلت مثلها جزءاً قياسياً، فإن القياس الذي يتتألف منها لا يكون سليماً ويكون مغالطة، كما لو قيل: «الإنسان وحده ضحاك، وكل ضحاك حيون، ينتج الإنسان

وحده حيوان) والنتيجة كاذبة مع صدق المقدمتين. وما هذا الخلل إلا لأن أحدي مقدمتين من باب جمع المسائل في مسألة واحدة، إذ تصبح مسألة واحدة، إذ تصبح القضية الواحدة أكثر من قضيتيين فيكون القياس مولفا من ثلاث قضيائين. مع أنه لا يتتألف قياس بسيط من أكثر من مقدمتين.

وعليه يمكن أن يقال : ان جمع المسائل في مسألة واحدة مما يقع في تأليف قياسي ويوجب المغالطة ، ولأجل هذا مثل بعضهم لجمع المسائل بهذا المثال المتقدم. ولكن الحق أن هذا المثال ليس بصحيح وإن وقع في كثير من كتب المنطق المعتبرة؛ لأن هذا الخلل في الحقيقة يرجع إلى سوء التأليف الآتي ولا يكون هذا نوعاً مماثلاً للأنواع التي تخص التأليف القياسي.

على ان الظاهر من تعبيتهم بالمسألة في هذا الباب ارادة المسألة بمعناها اللغوي الحقيقي

، لا القضية مطلقاً وإن كانت خبراً ، والا لحسن أن يقولوا: جمع القضيائين في قضية واحدة .

5 - سوء التأليف

وهو كما تقدم - أن يقع خلل في تأليف القياس أما من جهة مادته أو صورته، إذ يكون خارجا على القواعد المقررة للقياس والبرهان والجدل. ويعرف سوء التأليف من معرفة شرائط القياس ؛ فإنه إذا عرفنا شرائطه وقواعد ففقد عرفنا الخلل بفقد واحد منها . وهذا قد يكون واضحًا جلياً وقد يكون خفيًا دقيقاً. وقد يبلغ من الخفاء درجة لا تكشف الا للخاصة من العلماء.

والقياس المورد بحسب المغالطة ليس بقياس في الحقيقة، بل شبيه به. وكذا يكون شبيهها بالبرهان والجدل. واطلاق اسمائهم عليه كاطلاق اسم الشخص مثلاً على صورته الفوتوغرافية، فتقول : هذا فلان ؟ وصورته في الحقيقة ليست ايه بل شبيهه به مبانية له وجوداً وحقيقة .

وانما تتحقق صورة القياس الحقيقي ويستحق اسم القياس عليه إذا اجتمعت فيه الأمور الآتية :

- 1 - أن تكون له مقدمتان.
- 2 - أن تكون المقدمتان منفصلتين إحداهما عن الأخرى.
- 3 - أن تكون كل من المقدمتين في الحقيقة قضية واحدة لا أنها تتحل إلى أكثر من قضية واحدة ؛ لأن القياس لا يتتألف من أكثر من مقدمتين إلا إذا كان أكثر من قياس واحد أي قياس مركب .
- 4 - أن تكون المقدمتان أعرف من النتيجة ؛ فلو كانوا متساوين معرفة أو أخفى لا انتاج، كما في المتضادتين .
- ه - أن تكون حدوده متمايزة (أي الأصغر والأكبر والأوسط).
- 6 - أن يتكرر الحد الأوسط في المقدمتين؛ أي المقدمتين يجب أن يشتركا في الحد الأوسط.
- 7 - أن يكون اشتراك المقدمتين والنتيجة في الحدين الأصغر والأكبر اشتراكاً حقيقياً .
- 8 - أن تكون صورة القياس متجدة بأن تكون حاوية على شرائط الأشكال الأربعية من ناحية الكم والكيف والجهة .

إذا كانت النتيجة كاذبة مع فرض صدق المقدمتين فلا بد أن يكون كذبها لفقد أحد الأمور المتقدمة، فيجب البحث عنه لكشف المغالطة فيه ان أراد تجنب الغلط والتخلص

من المغالطة.

6- المصادر على المطلوب

وهي أن تكون احدى المقدمات نفس النتيجة ، واقعاً، وإن كانت بالظاهر بحسب رواجها على العقول غيرها ، كما يقال مثلاً : «كل إنسان بشر . وكل بشر ضحاك . ينتج : كل

إنسان ضحاك فإن النتيجة عين الكبرى فيه . وإنما يقع الاشتباه - لوقع في مثله - فلتغاير لفظي البشر والإنسان فيظن انهما متغيران معنى فيروج ذلك على ضعيف التمييز.

والصادرة قد تكون ظاهرة وقد تكون خفية :

أما الظاهرة فعل الأغلب تقع في القياس البسيط ، كالمثال المتقدم.

وأما الخفية فعل الأغلب تقع في الاقيسة المركبة، إذ تكون النتيجة فيها بعيدة عن

المقدمة في الذكر. ولأجل هذا تكون أكثر رواجاً على المخاطبين المغفلين.

وكلما كانت أبعد في الذكر كانت المصادر أخفى وأقرب إلى القبول .

مثال ذلك قولهم في علم الهندسة :

إذا قاطع خطين متوازيين فإن مجموع الزاويتين الداخليتين من جهة واحدة يساوي قائمتين هذا هو مطلوب (أى نتائج).

وقد يستدل عليه بقياس مركب بأن يقال مثلاً لو لم يكن مجموعهما يساوي قائمتين لتلاقى الخطان المتوازيان . ولو تلاقيا لحدث مثلث زاويتان منه فقط تساوي قائمتين . هذا خلف لأن المثلث دائماً مجموع زواياه كلها تساوي قائمتين.

فإنه بالأخير استدل على تساوي مجموع الزاويتين الداخليتين من جهة واحدة للقائمتين بتساويهما للقائمتين . وهى مصادرة باطلة قد تخفي على المغفل لتركب الاستدلال وبعد النتيجة عن المقدمة التي هي نفسها .

واعلم ان المصادر انما تقع بسبب اشتراك الحد الأوسط مع أحد الحدين الآخرين في واحدة من المقدمتين فلا بد أن تكون هذه المقدمة محمولة وموضوعها شيئاً واحداً حقيقة . أما المقدمة الثانية فلا بد أن تكون نفس المطلوب (النتائج). كما يتضح ذلك في مثال القياس البسيط .

والصادرة - على هذا - ترجع في الحقيقة إلى أن القياس يكون فيها مؤلفاً من مقدمة واحدة.

تقدم في بحث البرهان ان البرهان يتقوم بأن يكون الأوسط علة للعلم بثبوت الأكبر للأصغر ، كما أنه يعتبر فيه المناسبة بين النتيجة والمقدّمات، وضروريّة المقدّمات.

فإن اخترع أحد هذه الأمور ونحوها بان يظن ان الحد الأوسط علة لثبوت الأكبر للأصغر، أو يظن المناسبة بين النتيجة والمقدّمات أو انها ضروريّة، وليس هي في الواقع كما ظنّ وتوهم ، فإن كل ذلك يكون من باب وضع ما ليس بعلة علة . ويكون جعل القياس المؤلف على حسبها برهاناً مغالطة موجبة لتوهم أنه برهان حقيقي.

مثاله:

ما ظنه بعض الفلاسفة المتقدّمين من جواز انقلاب العناصر بعضها إلى بعض باعتبار ان العناصر أربعة وهي الماء والهواء والنار والتراب ؛ فقالوا بانقلاب الهواء ماء والماء هواء. واستدلوا على الاول بما يشاهد من تجمع ذرات الماء على سطح الاناء الخارجي عند اشتداد برودته فظنوا ان الهواء انقلب ماء. وعلى الثاني بما يشاهد من تبخر الماء عند ورود الحرارة الشديدة عليه ، فظنوا ان الماء انقلب هواء .

وياستدلالهم هذا قد وضعوا ما ليس بعلة علة ، إذ حسّبوا ان العلة في الانقلاب هو تجمع ذرات الماء على الاناء وتبخر الماء، بينما ان ما حسّبوا علة ليس بعلة، فإن الماء إنما يجتمع من ذرات البخار الموجودة في الهواء والبخار هو ذرات الماء، فالماء لا الهواء تحول إلى ماء أي ان الماء تجمع. وكذلك حينما يتبخر الماء بالحرارة يتحول إلى ذرات صغيرة من الماء هي البخار ، فالماء قد تحول إلى الماء لا إلى الهواء، أي ان الماء تفرق .

ص: 437

وهي الأمور الخارجة عن نفس متن التبكيت، ومع ذلك موجبة لوقوع الغير فـ--ي الغلط .

ويتجيء إليها غالباً من يقصر باعه عن مجارة خصميه بالكلام المقبول والقياس الذي عليه سمة البرهان أو الجدل والحقن على الخصم والتعصب الأعمى لرأي أو مذهب هما اللذان يدعوان خفييف الميزان في المعرفة إلى اتخاذ هذه السبل في المغالطة، حينما يعجز عن المغالطة في نفس القياس التبكيتي.

ومن نافلة القول ان نذكر أن أكثر من يتصدى للخصام والجدل في العقائد والنقد

والرّد في المذاهب الاجتماعية والسياسية هم من أولئك خفييف الميزان، والفالعلماء

، والمنتقون أكثر أدباً وصوناً لكلامهم وحرصاً على سلامته بيانهم، وأن تعصبواً وغالطوا. أما طلاب الحق المخلصون له من العلماء فهم النخبة المختارة من البشر الذين يندر وجودهم ندرة الماس في الفحم لا يتعصبون لغير الحق ولا يغالطون إلا في الحق ، رحمة بالناس وشفقة على عقائدهم. والحقيقة عندهم فوق جميع الاعتبارات لا تأخذهم فيها لومة لائم.

وعلى كل حال ، فإن هذه الأمور الخارجة عن التبكيت الموجبة للمغالطة يمكن ارجاعها إلى سبعة أمور :

التشنيع على الخصم بما هو مسلمٌ عنده أو بما اعترف به. وذلك بأن ينسبه إلى

القول بخلاف الحق أو المشهور ، سواء كان ما سلم به أو اعترف به حقيقة هو خلاف الحق أو المشهور أو انه يظهره بذلك تنكيلًا به.

وهذا لا-فرق بين أن يكون تشنيعه عليه بقول كان قد قاله سابقاً أو يجره إليه بسؤال أو نحوه . مثل أن يوجه إليه سؤالاً يردده بين طرفين غير مرددين بين النفي والاثبات، فيكون لهما وجه ثالث أو رابع لا يذكره ويختفي على الخصم. ولا شك ان الترديد بين شيئاً فقط يوهم لأول وهلة الحصر فيهما ، فقد يطعن الخصم الحصر فيوقعه فيما يوجب التشنيع عليه كأن يقول له مثلاً : هل تعتقد ان طاعة الحكومة لازمة في كل شيء أو ليست لازمة أبداً ؟ فإن قال بالاول فقد تفرض الحكومة مخالفة ضميره أو واجبه الديني أو الوطني، وهذا شنيع، فيكون الاعتراف به مجالاً للتشنيع عليه . وإن قال بالثاني فإن هذا قد يوجب الإخلال بالنظام أو الوقوع في المهالك، وهذا شنيع أيضاً؛ فيكون الاعتراف به مجالاً للتشنيع عليه . وقد يغفل الخصم المسؤول عن وجه ثالث فيه التفصيل بين الرأيين ليقدّم نفسه من هذه الورطة .

عليه وحده الصواب.

2- أن يدفعه إلى القول الباطل، أو الشنيع، بأن يخدعه ليقول ذلك وهو غافل، فيقعه في الغلط، أما سؤال أو محاورة يوجهه فيها خلاف الواقع والمشهور.

3- أن يشير في نفسه الغضب أو الشعور بنقصه، فيربك عليه تفكيره وتوجه ذهنه، مثل أن يشتمه أو يقلدح فيه أو يحقره أو يستهزئ به أو يسفهه أو يسأله عن أشياء يجهلها أو يلفت نظر الحاضرين إلى ما فيه من عيوب جسمية أو نفسية.

4- أن يستعماً معه الألفاظ الغرابة والمصطلحات غير المتداولة والعبارات المغلقة في حبره ولا بدري ما يحب به، فلغط.

5- أن يدرس في كلامه الحشو والزوائد الخارجة عن الصدد، أو الكلام غير المفهوم

أو يطول في كلامه تطويلاً مملاً، بما يجعله يفقد الاحاطة بجميع الكلام وربط صـ--دره

بذيله .

6 - أن يستعين على اسكاته وارباكه برفع الصوت والصرخ وحركات اليدين وضرب أحدهما بالآخر والقيام والعقود، ونحوها من الحركات المثيرة المهيجة والمربكة .

7 - أن يعيه عبارات تبدو أنها تفقد ميزة آراء الخصم وصحتها في نظر العامة؛ أو تحمله على التشكيك أو الرهد فيها . وهذا أمر يستعمله أكثر المتخصصين من القديم مثل تعبر خصوم اتباع آل البيت عنهم بالرافضة . وتعبير ذوى السلطات عن المطالبين بحقوقهم في هذا العصر بالثوار أو العصابات أو المفسدين أو قطاع الطريق أو نحو ذلك . وتعبير دعوة التجدد عن أهل الدين بالرجعيين وعن الآراء القديمة بالخرافات . وتعبير المتمسكين بالقديم دعوة الاصلاح بالمتجددين أو الكافرين أو الزنادقة ... وهكذا يتخذ كل خصم لخصمه عبارات معيرة ومعبرة عن بطلان آرائه ومقاصده مما يطول شرحه .

عصمنا الله تعالى من المغالطات وقول الزور اَللّٰهُ أَكْرَمُ مَسْؤُلٍ !

انتهى الجزء الثالث

ص: 440

ورد للمؤلف عدّة رسائل في الثناء على الكتاب حين صدور

الطبعة الأولى للجزء الأول ، ونشرت كثيرة من الصحف تعليق

مطولة حوله والمُؤلَّف يعتز بهذه الرسالة التي وردته من

العلامة الجليل حجّة الإسلام الشيخ المرتضى من آل يس وكان

يومئذ بالكافِظِيَّة، ففضل نشرها فقط في آخر الكتاب:

بسم الله الرحمن الرحيم

عليك مني أفضلي التحية والسلام.

وبعد فلاماك أيا الأخ الكريم ان طبعي لم يعد ذلك الطبع الفاره الذي يتسع أفقه

لاصطناع الكلام ، أو التفنن في القول فيما يعرض له من الموضوعات التي تدعو الحاجة الى مواجهتها برأيه واضحًا صريحًا، على الرغم من أن هذا الانكماش الطبيعي مما لا تقره الروح السائدة في هذا الجو المليء بالمجاملات، ولكن ماذا اصنع وقد منيت بهذا الانكماش فجأة لا بالاختيار، فزهدي في الانصياع لأحكام هذه الروح المتواضع عليها في عرف المتخاطبين، كما زهدي في كثير من شؤون هذه الحياة التي كنت أتوفر عليه في كثير من التذوق والرغبة. لذلك فاني اعتذر اليك مما سأضنه بين يديك من كلمة صغيرة خضع لها هذا الطبع الشاذ طيباً، حين استحوذ عليه الشعور بالواجب فاندفع إليها اندفاعاً يسجل بها الحقيقة الراهنة، ويقرّر بها الأمر الواقع لا أقل ولا أكثر، دون أن يكون للمجاملة فيها أى أثر يذكر

وخلالصتها اني ما كدت أن أفرغ من مطالعة كتابك القيم كتاب «المنطق» - الذي

نعمت بالاطلاع عليه أخيراً من حيث لا أحسب - حتى وجدتني قد امتلأت اعجاباً بـ--ه

ص: 441

تقديرًا لمؤلفه ، واكباراً للجهود العظيمة المائلة في كل شأن من شؤونه .

فقلت اذ ذاك مخاطبًا ايالك كأني أراك : ما أجدرك منذ اليوم ان تدعى «المظفر» حقاً، إذ فتح الله على يديك هذا الفتح المبين. وعسى أن يكون لهذا الفتح ما بعده من الفتوح

في ميادين العلم والادب ، حتى يتواصل الفتح ويتلحق الظفر على يديك أيها البطل الفاتح المظفر . والسلام عليك وعلى شيخينا الجليلين الحسن والحسين ورحمة الله وبركاته.

مرتضى آل يس

-هـ1362/2/16

ص: 442

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

الجزء الأول

مقدمة ... 5

الاهداء... 7

المدخل... 11

الحاجة إلى المنطق... 13

تعريف علم المنطق... 14

المنطق آلة... 14

العلم... 15

تمهيد... 15

تعريف العلم ... 17

التصوّر والتصديق... 18

بماذا يتعلّق التصديق والتصوّر؟... 19

أقسام التصديق... 20

الجهل وأقسامه... 21

ليس الجهل المركب من العلم... 22

العلم ضروري ونظري ... 22

توضيح في الضروري... 23

ص: 443

تعريف النظر أو الفكر...24

خلاصة تقسيم العلم :...26

تمرينات...26

أبحاث المنطق...27

الباب الأول: مباحث الألفاظ

الحاجة إلى مباحث الألفاظ...31

النتيجة ...34

الدلالة...35

تعريف الدلالة ...35

أقسام الدلالة ...35

الدلالة الوضعية :...37

الدلالة اللغوية...39

تعريفها...39

أقسامها المطابقية ، التضمنية ، الإلتزامية...39

شرط الدلالة الالتزامية...40

تمرينات...41

تقسيمات الألفاظ...43

1 - المختص ، المشترك ، المنسوب ، المرتجل ، الحقيقة والمجاز...43

تنبيهان ...45

تمرينات...46

2 - الترادف والتباين ...47

ص: 444

قسمة الألفاظ المتباعدة: ...48

أقسام التقابل...51

تمرينات...53

3 - المفرد والمركب...55

أقسام المركب...56

أقسام المفرد...58

تمرينات...60

الباب الثاني: مباحث الكلّي

الكلّي والجزئي...63

تكميلة تعريف الجزئي والكلّي...63

الجزئي الاضافي...64

المترادف والمشكك...65

تمرينات...66

المفهوم والمصداق...67

العنوان والمعنون أو دلالة المفهوم على مصادقه...67

تمرينات...69

النسب الأربع...70

النسب بين تقسيمي الكليين ...72

خلاصة:...76

تمرينات...77.

الكليات الخمسة...78

ص: 445

النوع... 79

الجنس... 79

الفصل... 80

تقسيمات... 81

الذاتي والعرضي... 83

الخاصة والعرض العام... 84

تبيهات وتوضيحات... 84

الصنف... 85

الحمل وأنواعه ... 86

1 - الحمل طبيعي ووضعی... 86

2 - الحمل ذاتي أولی، وشائع صناعي... 87

3- الحمل مواطاة واستيقا... 88

العرض معناه الحمل... 89

تقسيمات العرضي ... 90

الكلي المنطقي والطبيعي والعقلی... 91

تمرينات ... 93

الباب الثالث: المعرف وتلحق به القسمة

المقدمة : في مطلب ما وأي وهل ولم... 97

تلخيص وتعليق ... 99

فروع المطالب... 100

التعريف... 101

ص: 446

تمهيد...101

أقسام التعريف...102

1 - الحدّ التام...102

2 - الحدّ الناقص...103

3 - الرسم التام...104

4 - الرسم الناقص...104

التعريف بالمثال والطريقة الاستقرائية...106

التعريف بالتشبيه...106

شروط التعريف...107

القسمة...110

تعريفها...110

فائدةتها...110

أصول القسمة...112

أنواع القسمة...114

أساليب القسمة...116

1 - طريقة القسمة الثانية...116

التعريف بالقسمة...119

كسب التعريف بالقسمة أو كيف نفكر لتحصيل المجهول التصورى...120

طريقة التحليل العقلى...121

طريقة القسمة المنطقية الثانية...124

تمرينات...125

على التعريف والقسمة...125

ص: 447

الباب الرابع: القضايا وأحكامها

الفصل الأول: في القضايا

القضية... 133

أقسام القضية... 135

القضية : حملية وشرطية... 135

الشرطية : متصلة ومنفصلة... 136

أجزاء القضية... 137

أقسام القضية باعتبار الموضوع... 137

لا اعتبار إلا بالمحصورات... 139

السور وألفاظه ... 140

تقسيم الشرطية... 141

السور في الشرطية... 143

تقسيمات الحملية... 145

1 - الذهنية ، الخارجية، الحقيقة... 145

2 - المعدلة والمحللة ... 146

3 - الموجهات... 148

مادة القضية... 148

الإمكان العام... 149

جهة القضية... 151

أنواع الموجهات... 152

ص: 448

أقسام البسيطة...152

أقسام المركبة...154

تمريرات...159

تقسيمات الشرطية الأخرى...160

اللزومية والاتفاقية...160

أقسام المنفصلة...161

تبنيه : 1- تأليف الشرطيات...163

2 - المنحرفات...164

تطبيقات...165

تمريرات...166

الفصل الثاني: أحكام القضايا

تمهيد...167

التناقض ...168

تعريف التناقض ...168

شروط التناقض...169

الوحدات الشمان...169

تبنيه...167

الاختلاف...170

الاختلاف بالكم والكيف ...

الاختلاف بالجهة...171

من ملحقات التناقض...172

ص: 449

التدخل والتضاد والدخول تحت التضاد...172

العكوس...174

العكس المستوي...174

شروط العكس...175

الموجبات تعكسان موجبة جزئية :...175

السالبة الكلية تعكس سالبة كلية ...176

تعقيب...177

السالبة الجزئية لا عكس لها ...178

المنفصلة لا عكس لها...178

عكس التقىض...179

قاعدة عكس التقىض...179

البرهان...180

برهان عكس السالبة الكلية...180

برهان عكس السالبة الجزئية...182

برهان عكس الموجبة الكلية...184

الموجبة الجزئية لا تعكس...185

تمرينات...187

من ملحقات العكوس: النقض...188

قاعدة نقض المحمول....188

تبنيها...190

أ - طريقة تحويل الأصل...190

ب - تحويل معدولة المحمول...191

تمرينات...193

قاعدة النص المقص التام ونطع الموضوع...194

لور نسب المقصورات ...197

البديهة المنطقية أو الاستدلال المباشر البديهي...198

الباب الخامس: مباحث الاستدلال

تصدير...203

طرق الاستدلال ، أو أقسام الحجّة...203

1 - القياس...205

تعريفه ...205

الشرح...205

الاصطلاحات العامة في القياس...206

أقسام القياس بحسب مادته وهيئته...207

خلاصة التقسيم :...209

الاقترانى الحتمي...210

حدوده ...210

القواعد العامة للاقترانى...211

1 - تكرر الحد الأوسط...211

2 - ايجاب احدى المقدمتين...212

3 - كلية احدى المقدمتين...212

4 - النتيجة تتبع احسن المقدمتين...213

5 - لا انتاج من سالبة صغرى وجزئية كبرى...213

الأشكال الأربع...215

ص: 451

الشكل الأول... 215

شروطه... 216

ضريوه... 216

الشكل الثاني... 218

شروطه... 218

ضريوه... 219

تمرين... 223

الشكل الثالث... 223

شروطه... 223

ضريوه... 224

تبنيهات... 228

طريقة الخلف... 228

دليل الافتراض... 228

الرد.... 231

الشكل الرابع... 231

شروطه... 232

ضريوه... 232

تمرينات... 235

الاقتران الشرطي... 236

تعريفه وحدوده... 236

أقسامه... 236

1 - المؤلف من المتصلات... 238

ص: 452

2 - المؤلف من المنفصلات... 239

تمهيد... 239

تحويل المنفصلة الموجبة إلى متصلة... 239

تحويل المنفصلة السالبة إلى متصلة... 241

تحويل المتصلة إلى منفصلة... 242

التأليف من المنفصلات وشروطه... 242

طريقة أخذ النتيجة... 243

3 - المؤلف من المتصلة والمنفصلة... 245

شروطه وطريقة أخذ النتيجة... 246

4 - المؤلف من الحملية والمتعلقة... 247

طريقة أخذ النتيجة... 247

الشروط... 248

5 - المؤلف من الحملية والمنفصلة... 249

خاتمة... 250

القياس الاستثنائي... 251

تعريفه وتأليفه... 251

تقسيمه... 251

شروطه... 252

حكم الاتصال... 252

حكم الانفصالي... 252

خاتمة في لواحق القياس... 255

القياس المضمر أو الضمير... 255

القياسات المركبة... 259

تمهيد وتعريف... 259

أقسام القياس المركب... 260

قياس الخلف... 261

كيفيته... 261

قياس المساواة... 263

تحليل هذا القياس... 263

الاستقراء... 265

تمهيد وتعريف... 265

أقسامه... 265

شبهة مستعصية... 266

حل الشبهة... 267

التمثيل... 269

تعريفه... 269

أركانه... 269

قيمة العلمية... 270

تمريرات... 272

على الاقيسة... 272

الجزء الثالث

الباب السادس: الصناعات الخمس

تمهيد... 277

المقدمة... 279

ص: 454

فهرس الموضوعات... 279

في مبادئ الأقىسة... 279

اليقينيات... 280

1 - الأوليات... 281

2 - المشاهدات... 282

3 - التجربيات... 283

4 - المتواترات... 284

5 - الحدسیات... 285

6 - الفطريات... 287

تمرينات... 288

2 - المظنوّنات... 290

3 - المشهورات... 291

أقسام المشهورات... 292

1 - الواجبات . القبول...

2 - التأديبات الصلاحية... 292

3 - الخلقيات... 294

4 - الانفعاليات... 296

5 - العاديّات... 296

6 - الاستقرائيات... 297

4 - الوهميات... 298

5 - المسلمات... 301

6 - المقبولات... 302

7 - المشبهات... 303

8 - المخaliات... 304

أقسام الأقىسة بحسب المادة... 305

فهذه خمسة أنواع... 305

فائدة الصناعات الخمس على الاجمال... 308

الفصل الأول: صناعة البرهان

1 - حقيقة البرهان... 311

2 - البرهان قياس... 312

3 - البرهان لمى وانى... 313

4 - أقسام البرهان الأنى... 314

5 - الطريق الأساسي الفكري لتحصيل البرهان... 315

6 - البرهان اللئي مطلق وغير مطلق... 317

7 - معنى العلة في البرهان اللئي... 318

8 - تعقيب وتوضيح فيأخذ العلل حدوداً وسطى... 320

9 - شروط مقدمات البرهان... 322

10 - معنى الذاتي في كتاب البرهان... 324

11 - معنى الأولى... 325

الفصل الثاني: صناعة الجدل

المبحث الأول : القواعد والأصول

1 - مصطلحات هذه الصناعة... 329

2 - وجه الحاجة إلى الجدل... 330

ص: 456

3 - المقارنة بين الجدل والبرهان... 331

4 - تعريف الجدل... 332

5 - فوائد الجدل... 333

6 - السؤال والجواب... 334

7 - مبادئ الجدل... 336

8 - مقدمات الجدل... 337

9 - مسائل الجدل... 338

10 - مطالب الجدل... 339

11 - أدوات هذه الصناعة... 340

المبحث الثاني : المواقع

1 - معنى الموضوع... 345

2 - فائدة الموضوع وسر التسمية... 347

3- أصناف المواقع... 348

4 - مواقع الإثبات والإبطال ... 351

5 - مواقع الأولى والأثر ... 352

المبحث الثالث : الوصايا

1 - تعليمات للسائل... 354

2 - تعليمات للمجيب ... 357

3- تعليمات مشتركة للسائل والمجيب أو آداب المناقضة... 359

الفصل الثالث: صناعة الخطابة

المبحث الاول : الاصول والقواعد

1 - وجه الحاجة إلى الخطابة... 365

ص: 457

2 - وظائف الخطابة وفوائدها... 366

- تعريف هذه الصناعة وبيان معنى الخطابة... 367

4 - أجزاء الخطابة... 368

5 - العمود... 369

6 - الاستدراجات بحسب القائل... 371

7 - الاستدراجات بحسب القول... 371

8 - الاستدراجات بحسب المخاطب... 371

9 - شهادة القول... 372

10 - شهادة الحال... 373

11 - الفرق بين الخطابة والجدل... 374

12 - أركان الخطابة... 375

13 - أصناف المخاطبات... 376

14 - صور تأليف الخطابة ومصطلحاته... 377

15 - الضمير... 379

16 - التمثيل... 380

المبحث الثاني : الأنواع

1 - تمهيد... 382

2 - الأنواع المتعلقة بالمنافرات... 383

3 - الأنواع المتعلقة بالمشاجرات... 384

4 - الأنواع المتعلقة بالمشاورات... 386

القسم الثاني الرئيسي ما يتعلّق بالأمور الجزئية:... 388

المبحث الثالث : التوابع

1 - تمهيد... 390

2 - حال الألفاظ ... 390

3 - نظم وترتيب الأقوال الخطابية... 393

4 _ الأخذ بالوجوه... 394

الفَصْلُ الرَّابعُ: صناعة الشعر

1 - تمهيد ... 399

2 - تعريف الشعر ... 401

3 - فائدته ... 401

4 - السبب في تأثيره على النفوس... 402

5 - بماذا يكون الشعر شعرا ... 403

6 - أكذبه أعزبه ... 404

7 - القضايا المخجلات وتأثيرها... 406

8 - هل هناك قاعدة للقضايا المخجلات؟ ... 408

9 - من أين تتولد ملكة الشعر؟ ... 409

10 - صلة الشعر بالعقل الباطن... 410

الفصل الخامس: صناعة المغالطة

بحث الأول : المقدّمات

1 - معنى المغالطة وبماذا تتحقق... 415

2 - أغراض المغالطة ... 417

فائدة هذه الصناعة... 417

4 - موضوع هذه الصناعة وموادها ... 418

5 - أجزاء هذه الصناعة... 419

ص: 459

تمهيد...420

1 - المغالطات اللغوية...421

أ - المغالطة باشتراك الاسم ...421

ب - المغالطة في هيئة اللفظ الذاتية...422

ج - المغالطة في الإعراب والإعجام...422

د - مغالطة المماراة ...423

ه - مغالطة تركيب المفصل ...425

و - مغالطة تفصيل المركب...425

2 - المغالطات المعنية...428

1 - ايهام الانعكاس...431

2 -أخذ ما بالعرض مكان ما بالذات ...431

3- سوء اعتبار الحمل...432

4 - جمع المسائل في مسألة واحدة...433

5 - سوء التأليف....434

6 - المصادرية على المطلوب...435

7 - وضع ما ليس بعلة علة ...437

المبحث الثالث : أجزاء الصناعة العرضية...438

ص: 460

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ
(التوبه : 41)

منذ عدة سنوات حتى الآن ، يقوم مركز القائمية لأبحاث الكمبيوتر بإنتاج برامج الهاتف المحمول والمكتبات الرقمية وتقديمها مجاناً. يحظى هذا المركز بشعبية كبيرة ويدعمه الهدايا والذور والأوقاف وتحصيص التصنيف المبارك للإمام عليه السلام. لمزيد من الخدمة ، يمكنك أيضًا الانضمام إلى الأشخاص الخيريين في المركز أينما كنت.

هل تعلم أن ليس كل مال يستحق أن ينفق على طريق أهل البيت عليهم السلام؟

ولن ينال كل شخص هذا النجاح؟

تهانينا لكم.

رقم البطاقة :

6104-3388-0008-7732

رقم حساب بنك ميلات:

9586839652

رقم حساب شيئاً:

IR390120020000009586839652

المسمى: (معهد الغيمية لبحوث الحاسوب).

قم بإيداع مبالغ الهدية الخاصة بك.

عنوان المكتب المركزي :

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم 129، الطبقه الأولى.

عنوان الموقع : www.ghbook.ir :

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 021 - 88318722

قسم البيع 09132000109 .09132000109 شؤون المستخدمين



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

وللإيصال من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٠٩

